S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25500
1 April 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ وموجهة الى
رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل، طي هذا، التقرير الذي قدمته في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ لجنة تقصي الحقائق المنشأة بموجب اتفاقات السلم المعقودة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (انظر المرفق).

وكما تعلمون، يتضمن التقرير مجموعة من التوصيات الملزمة للطرفين. وكجزء من الولاية المناطة بالأمم المتحدة للتحقق من تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل اليها بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وجهت اليوم الى رئيس السلفادور والمنسق العام للجبهة طلبين بأن يقوم كل منهما بإبلاغ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالتدابير التي يعتزم اتخاذها لتنفيذ توصيات اللجنة وبالجدول الزمني لتنفيذ هذه التدابير.

وصدرت اليوم أيضا تعليمات الى الجنرال فيكتور سوانسيس، رئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالإنابة، بتوجيه رسالة الى اللجنة الوطنية لدعم السلم المكلفة، بموجب اتفاقات السلم، بالإشراف على تنفيذ الاتفاقات السياسية التي تم التوصل اليها بين الطرفين. وسيقوم الجنرال سوانسيس، في هذه الرسالة، بإبلاغ اللجنة الوطنية لدعم السلم بطلب الحصول على المعلومات الذي وجهته الى حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وسيطلب الى اللجنة ابلاغ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالخطوات التي تعتزم اتخاذها للنهوض بالمسؤوليات الموكلة إليها بموجب اتفاقات السلم.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المعلومات.

(التوقيع) بطرس بطرس غالي

المرفق

[الأصل : بالإسبانية]

من الجنون الى الأمل
حرب الاثنى عشر عاما في السلفادور

تقرير
لجنة تقصي الحقائق
في السلفادور

لجنة تقصي الحقائق في السلفادور

الرئيس
بيليساريو بيتانكور

رينالدو فيغيريدو بلانشار

توماس بويرغنتال

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٩

ثانيا - الولاية ١٧

ألف - الولاية ١٧

باء - القانون المنطبق ١٩

جيم - المنهجية ٢٣

ثالثا - التسلسل الزمني لأعمال العنف ٢٦

رابعا - حالات العنف وأنماطه ٦٥

ألف - فكرة عامة عن حالات العنف وأنماطه ٦٥

باء - العنف الذي يقوم به عملاء الحكومة ضد المعارضين ٦٩

١ - قضية توضيحية: عملية اغتيال القسس اليسوعيين . . ٦٩

٢ - الإعدام دون محاكمة ٧٩

(أ) سان فرانسيسكو غواخويو ٧٩

(ب) قادة الجبهة الديمقراطية الثورية ٨٤

(ج) عضوات الكنيسة الأمريكيات ٩١

(د) الخونكيو ٩٨

(هـ) الصحفيون الهولنديون ١٠٢

(و) لاس أوخاس ١١٢

(ز) سان سباستيان ١٢١

(ح) هجوم على مستشفى تابع لجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني وإعدام ممرضة ١٣٣

(ط) غارسيا أراندیغوين ١٣٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

(ي) الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين ولجنة أمهات المعتقلين السياسيين والمختفين والمغتالين وأسرهم في السلفادور ١٤٢

(ك) أوكيلي وفلوريس ١٤٩

٣ - حالات الاختفاء القسري ١٥٦

(أ) فينتورا وميخيا ١٥٦

(ب) ريفاس إرناندس ١٥٩

(ج) تشان تشان وماسي ١٦٥

جيم - مذابح الفلاحين على أيدي القوات المسلحة ١٧٤

١ - قضية توضيحية: إل موسوته ١٧٤

٢ - نهر سومبول ١٨٧

٣ - إل كالابوسو ١٩٣

٤ - نمط السلوك ١٩٤

دال - الاغتيالات التي قامت بها كتائب الموت ١٩٥

١ - قضية مقدمة كمثل: رئيس الأساقفة روميرو ١٩٥

٢ - النمط السلوكي لكتائب الموت ٢٠٧

٣ - سامورا ٢١٧

٤ - تيويتشو ٢٢١

٥ - فييرا وهامر وبيرلمان ٢٢٤

هاء - عنف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مع خصومها ٢٣١

١ - حالة إيضاحية إعدام رؤساء المجالس البلدية بإجراءات موجزة ٢٣١

٢ - الإعدام دون محاكمة ٢٣٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

(أ) سونا روسا ٢٣٧

(ب) أنايا سانابريا ٢٤٥

(ج) روميرو غارسيا "ميغيل كاستيانوس" ٢٥٥

(د) بيكوريني ليتونا ٢٥٦

(هـ) غارسيا البارادو ٢٥٦

(و) غيريرو ٢٥٧

(ز) جنود الولايات المتحدة الذين نجوا من حادث إسقاط إحدى طائرات الهليكوبتر ٢٦٥

٣ - حوادث الاختطاف: دوراته وفييدا ٢٦٧

واو اغتيال القضاة ٢٦٩

خامسا - التوصيات ٢٧٠

سادسا - خاتمة: الساعون إلى السلام ٢٨٧

سابعا - الصكوك المنشئة لولاية اللجنة ٢٨٨

ثامنا - الأشخاص العاملون في لجنة تقصي الحقائق ٢٩٢

المرفقات*

الجزء الأول

١ - إل موسوته: تقارير التحقيق القضائي

٢ - إل موسوته: تحقيق مصور

٣ - تحليلات صحفية

٤ - نصوص اتفاق السلم

الجزء الثاني

المحتويات (تابع)

٥ - تحليل إحصائي لأقوال الشهود التي حصلت عليها لجنة تقصي الحقائق

٦ - قوائم الضحايا المقدمة إلى لجنة تقصي الحقائق

ألف - مصدر مباشر: الضحايا المفصح عن هوياتهم

باء - مصدر مباشر: الضحايا غير المفصح عن هوياتهم

جيم - مصدر غير مباشر

٧ - قوائم بأسماء الأشخاص المختفين من الفريق العامل التابع للأمم المتحدة

٨ - قائمة بقتلى القوات المسلحة في النزاع المسلح

٩ - قائمة بقتلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في النزاع المسلح

* المرفقات متوافرة للاطلاع عليها باللغة التي قدمت بها (الإسبانية) في مكتبة داغ همرشولد.

"... لقد حدث كل ذلك فيما بيننا ..."

كانتو مايا

أولا - مقدمة

فيما بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٩١، تعرضت جمهورية السلفادور في أمريكا الوسطى لحرب أغرقت المجتمع السلفادوري في العنف وتركت فيه آلافا وآلافا من القتلى وأشكالا اجرامية من العنف؛ حتى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، حينما وقعت الإرادات المتصالحة على السلم في قصر تشابولتيبيك بالمكسيك وجعلت الضوء يسطع من جديد للانتقال من الجنون الى الأمل.

ألف - مؤسسات وأسماء

لقد كان العنف نارا طافت بريف السلفادور، وغزت القرى، وأحاطت بالطرقات، ودمرت الطرق والجسور، وخربت مصادر الطاقة وشبكات البث، وبلغت المدن، وتسللت الى الأسر والى الأسوار المنيعة والى المراكز التعليمية؛ وأصابت العدالة وملأت الادارة العامة بالضحايا، واعتبرت عدوا كل من لا يرد اسمه في قائمة الأصدقاء. وحول العنف كل شيء الى خراب وموت، لأن ذلك هو السخف الذي يعقب انقضاء السكينة التامة التي تصحب سيادة القانون، ولأن جوهر العنف هو التغيير المفاجئ أو البطئ لليقين الذي تغرسه المبادئ في الانسان، عندما لا يتم هذا التغيير من خلال أجهزة دولة القانون. لقد كان الضحايا من السلفادوريين ومن الأجانب من جميع الأنحاء ومن كل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية، ذلك أن العنف يسوي بين الجميع في اطلاق وحشيته بشكل أعمى.

وعندما حان وقت التفكر، وضع السلفادوريين أيديهم على قلوبهم فأحسوا بأنها تخفق فرحا. فلم يربح أحد شيئا من الحرب، بل خسر الجميع. إن حكومات البلدان الصديقة ومنظمات العالم أجمع التي كانت تتابع بقلق الأحداث الأليمة في هذا البلد الصغير بأمريكا الوسطى الكبير بإبداع أبنائه قد ساهمت في تعميق التأملات. واستقبل أحد الحالمين، وهو خافيير بيريس ده كويار الذي كان أمينا عاما للأمم المتحدة، هذه الصيحة الفريدة واستجاب لها. وسانده رؤساء اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك. وأعرب اتفاق تشابولتيبيك عن تمسك بطرس بطرس غالي، الأمين العام الجديد، بالسعي الى المصالحة.

باء - العواقب الإبداعية

طوال الفترة الممتدة لمفاوضات السلام، نبعت ضرورة الاتفاق على انشاء لجنة لتقصي الحقائق من إقرار الطرفين بانهيار الشيوعية الذي شجع أحدهما، وربما من ضياع الأمل في القوة التي شجع الآخر. ونبتت هذه الضرورة كحلقة في سلسلة الأفكار وخطوات التقارب. ونشأت أخيرا نتيجة لبروز هذه الوقائع في المجتمع السلفادوري الذي يواجه الضرورة العاجلة للتصدي لمسألة الحماية الشاملة والمنظمة من العقاب التي قوضته في أعمق أعماقه، لأنه في حماية أجهزة الدولة ولكن على هامش القانون وقعت انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان من قبل أفراد في القوات المسلحة، واعتداءات على هذه الحقوق ذاتها من جانب رجال حرب العصابات.

وتحت ضغط هذا الضجر، اتفق المتفاوضون على إحالة هذه الوقائع الى لجنة لتقصي الحقائق كما اتفقوا على تسميتها منذ المبدأ. وعلى عكس ما حدث بالنسبة الى اسم اللجنة المخصصة، التي سميت كذلك لأنه لم يكن هناك اتفاق على اسم للكيان الذي انشئ لتطهير القوات المسلحة، سميت لجنة تقصي الحقائق بهذا الاسم لأن الغرض منها وجوهر عملها هما البحث عن هذه الحقائق المتعلقة بأعمال العنف التي ارتكبها أبناء صور وأبناء طروادة والوقوف عليها ونشرها.

الحق كل الحق ولا شيء غير الحق، كما يرد في عبارات مراسم حلف اليمين. الحقيقة العامة والحقيقة الخاصة. الحقيقة الصريحة والمطمئنة في الوقت ذاته. كل الحقيقة وأجزاؤها، أي الضوء المشع الذي يسقط على مساحة ما لينيرها، وتكون أجزاء ذلك كله مضاءة أيضا حالة بحالة، أيا كان الأبطال الرئيسيون، وذلك دائما في السياق التربوي الذي يسهم في المصالحة وفي القضاء على أنماط السلوك هذه في المجتمع الجديد.

إن معرفة الحقيقة، ودعم ومعالجة الإرادات للعثور على الحقيقة، ووضع حد للحماية من العقاب والتستر، والقضاء على التناقضات السياسية والاجتماعية بالاتفاق وليس بأعمال العنف، كلها عواقب ابداعية بعد الوصول التحليلي الى الحقيقة.

جيم - الولاية

من جهة أخرى، ووفقا للنطاق الذي أعطاه المتفاوضون للاتفاقات، أصبح مفهوما أن لجنة تقصي الحقائق عليها أن تنظر في أي ممارسات شنيعة منتظمة، سواء بالنسبة لكل واقعة أو من زاوية عامة، لأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي هزت المجتمع السلفادوري والمجتمع الدولي لم تقع بأيدي أفراد من القوات المسلحة فقط، بل أيضا بأيدي المتمردين.

فاتفاق تشابولتيبيك لسلم كان واضحا في مادته ٢ بالنسبة الى ولاية لجنة تقصي الحقائق ونطاق عملها: "تقوم ... بالتحقيق في أعمال العنف الجسيمة التي وقعت منذ عام ١٩٨٠ والتي يتطلب أثرها على المجتمع وقوف الجميع على الحقيقة بأقصى سرعة". وتسند اليها في المادة ٥ مهمة "بيان وإنهاء أي دليل على حماية ضباط القوات المسلحة من العقاب". وجاء في توضيح ذلك أن "هذه الأعمال يجب أن تخضع لاجراء مثالي من جانب محاكم العدالة كيما تطبق العقوبة التي ينص عليها القانون على مرتكبي تلك الأعمال الذين تثبت مسؤوليتهم عنها، وذلك بغض النظر عن القطاع الذي ينتمون إليه".

وواضح أن مفاوضات السلم كانت تتطلع الى أن يبنى هذا السلم الجديد وينتصب ويقام على أساس وضوح المعرفة التي تعلن اسمها على الملأ. وواضح أيضا أن وقوف الجميع على هذه الحقيقة - بلفظ الاتفاق - مطلوب "بأقصى سرعة" لأن هذه الحقيقة ليست أداة طيعة للحماية من العقاب بل أداة للعدالة، وشرط لابد منه في نظام الاتفاقات التي تنص على أن لجنة تقصي الحقائق أداة لتذليل العقبات.

دال - أبواب ونوافذ مفتوحة

منذ أن بدأ أعضاء اللجنة مهمتهم في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢، بقبولهم المهمة أمام الأمين العام للأمم المتحدة - أدركوا نجاح المتفاوضين على الاتفاقات، من واقع الأهمية المعطاة لهذه اللجنة واتساع السلطات الممنوحة لها. وأدركوا أن الأمين العام لم يخطئ عندما استقى من قضاة مختصين يحملون جنسية السلفادور معرفته بحالات العنف المتكررة والجرائم الشنيعة التي وقعت في سنوات الحرب الاثنتى عشرة، للحفاظ على الثقة باللجنة، متجاوزا اعتبارات السيادة بإسناد هذه المسؤوليات الى ثلاثة أكاديميين من جنسيات أخرى، بخلاف ما حدث في الأرجنتين وفي شيلي عند انتهاء الدكتاتوريات العسكرية، وأخيرا أدرك أعضاء اللجنة هؤلاء أن أملا جديدة بدأ يراود نفوس السلفادوريين مع قرب ظهور الحقيقة المجردة دون أوهام أو ضغوط، ومع عظمة النزاهة في تمامها واكتمالها، مما ساهم في أن تتجدد، من أسفل الى أعلى، ثقة الناس في فعالية القضاء وجدواه. ولذلك فإن أعضاء اللجنة، في أول اتصال لهم بوسائط الاتصال بعد وصولهم الى السلفادور، صرحوا بأنهم "فوق الضغط والتأثير": أي أنهم سيسعون الى الحقيقة المحايدة والى الحقيقة الدقيقة للوقائع.

إن أعضاء اللجنة والفنيين الذين تعاونوا معهم في التحقيقات قد تغلبوا على الصعاب والقيود لإثبات الحقيقة، بدءا بفترة الستة شهور الوجيزة المنصوص عليها في اتفاقات تشابولتيبيك. ونظرا لعظم المهمة، فإن أي مسافة كان ينظر إليها في بداية الأنشطة كأنها لا نهائية كافكية أصبحت في النهاية تعتبر طفيفة ومجرد مقدمة لتنفيذ الاتفاق بشكل أفضل.

وكان معيار تنظيم مهام اللجنة في أثناء أدائها لولايتها وطوال تحرير هذا التقرير هو عدم التأثر بأي واقعة لم تتأكد قبل الوصول الى استنتاج. ودعي المجتمع السلفادوري ومن لهم علم بأحداث العنف من مؤسسات وأفراد الى الكشف عنها للجنة. مع كفالة ما نصت عليه الاتفاقات من سرية وكتمان. ونشرت مساحات مدفوعة في الصحف والاذاعة والتلفزيون بنفس المعنى؛ وأرسلت دعوات مكتوبة وشفوية الى الطرفين للتقدم بشكاواهما دون قيود؛ وافتتحت مكاتب للجنة في مختلف المدن بالمقاطعات، مثلا في تشالاتينانغو وسانتا أنا وسان ميغيل. وحررت إخطارات رسمية، وأوردت أقوال للشهود، ورتبت لقاءات للتعرف في مختلف مواقع الأحداث (مثل "El Calabozo" و "El Mozote" و "Sumpul" و "Guancorita"). وانتقلت اللجنة ذاتها الى مختلف المقاطعات، عن طريق البر مرات قليلة، وفي معظم الأحيان بطائرات هليكوبتر قدمتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في الوقت الملائم وبسرعة، مع جزء من فريق الفنيين. وكان كل تقدم في اثبات الوقائع يقود الى أدلة إثبات جديدة: ودعي الى الشهادة كل مشارك محتمل، وذلك دون قيود من حيث الوقت أو المساحة، وكان ذلك يتم غالبا في مكاتب اللجنة أو في أماكن سرية يقع معظمها خارج أراضي السلفادور لتوفير حماية أفضل للشهود.

وكان الاجراء الذي اتبعته اللجنة هو فتح الأبواب والنوافذ للحصول على أقوال الشهود. وكان تصرفها أيضا هو اغلاق الأبواب والنوافذ للحفاظ على السرية. ووسائل الإثبات التي أصبح بها العمل مجديا تبين أهوال الحرب التي سيطر عليها الجنون؛ وتعكس بثقة بالغة وقوع الأفعال المشكو منها التي

جرى جمعها والتثبت منها لهذا التقرير. وعندما كان التحقيق يعتبر مكتملا لوجود أدلة يعتد بها، كانت الحالة تقيد بتفاصيلها وبالمسؤولين عنها؛ وعندما كان يتبين استحالة المضي فيها مؤقتا، كانت المستندات ذات الصلة التي لا تعتبر سرية تحال الى محاكم العدالة أو كانت تحفظ الى أن تظهر معلومة جديدة يعاد النظر فيها على أساسها.

وهناك حقيقة لابد من بيانها فيما يتصل بجدية الشكوى: ففيما يتعلق بإتلاف المستندات أو اخفائها أو التهرب من تعيين أماكن اعتقال أشخاص كثيرين أو دفن الجثث، كان عبء الإثبات يتغير في بعض الحالات فيعهد الى هذه اللجنة والى السلطة القضائية والى المواطنين بمهمة اعادة تصوير الوقائع. ومطلوب من ادارة العدل الجديدة مواصلة هذه التحقيقات واتخاذ ما تراه ضروريا من قرارات نهائية في هذه المرحلة من التاريخ.

ولا مناص من أن تكون قائمة الضحايا مفتوحة: فقد وضعت على أساس الشكاوى والأقوال التي حصلت عليها اللجنة وتحققت منها.

هاء - الاحترام

إن ما أصاب النفس من تشوهات بسبب النزاع قد بلغ حد الاحتدام. وهكذا فعلى سبيل الاستنتاج كان السكان المدنيون العائشون في مناطق النزاع أو المناطق التي يسيطر عليها رجال حرب العصابات يعتبرون أعداء، مثلما حدث في ال موسوته وفي نهر سومبول. وكانت هناك أيضا مواقف مماثلة في المعسكر المضاد، مما أثار أزمة بسبب إعدام رؤساء البلديات الذي برر بأنه من أعمال الحرب لأن هؤلاء الأشخاص كانوا يعرقلون حصول المتمردين على الإمدادات. أو كان يتحول الى هدف عسكري كل من يحاول الاسترخاء، كما حدث لبحارة الولايات المتحدة، الذين كانوا عزلا في ذلك الوقت، في منطقة La Zona Rosa بسان سلفادور. كذلك فبموجب مذهب انقاذ الوطن ومبدأ أن كل من ليس معي فهو عدوي، لم يكن هناك اكتراث بحياد الصحفيين ورجال الدين وسلبيتهم وعجزهم عن الدفاع عن أنفسهم. مع أنهم يخدمون المجتمع بشكل أو بآخر.

وأفضت هذه التصرفات أيضا الى التفنن الشرير لكتائب الموت: فالرصاصة المتمددة التي أصابت صدر المونسنيور روميرو وهو يقوم بالقداس يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ في احدى كنائس العاصمة هي تصوير فظ للكابوس الذي ألم بالسلفادور وقت الحرب. ثم أن اغتيال القساوسة اليسوعيين الستة بعد ذلك بعقد من الزمان كان النوبة الأخيرة لسلوك محموم خرب المؤسسة العسكرية وأدق طوايا بعض القيادات الوطنية. إن الرصاصة التي أطلقت على شخص المونسنيور روميرو، وهي شاهد أبكم على هذه الجريمة الجديدة، تعيد من جديد صورة الكابوس الذي كان يعاش وقتئذ.

واو - ظاهرة العنف

هناك حقيقة مؤكدة يقول بها الجميع وهي أن كل موقف اجرامي وراءه إنسان، فهو وحده الذي يملك الإرادة ومن ثم يملك القدرة على اتخاذ قرارات بإرادته: فالذي ينحرف هو الفرد وليست المؤسسات التي ينشئها. وعلى ذلك فإن العقوبات المقررة في القوانين توقع على الأشخاص وليس على المؤسسات.

ومع ذلك ففي بعض الأحوال توجد أفعال تتكرر زمانا ومكانا وتؤكد فيما يبدو المنطق السالف. إذ يمكن بالفعل أن تتكرر أحداث اجرامية يكون أبطالها في مؤسسة بعينها وبتماثل لا لبس فيه أشخاصا مختلفين أبعد بكثير عن الرمز السياسي للحكومات وعمن يتخذون القرارات؛ وهذا يحمل على التفكير بأن المؤسسات ربما تنحرف بالفعل بالنظر الى التصرفات ذاتها التي تقع بشكل ثابت. ومن باب أولى إذا جاء بعد وضوح الوقائع المعزوة الى التستر من جانب المؤسسة التي ينتمي اليها الفاعلون المتورطون والعرقلة المؤسسية إزاء مسؤوليات التحقيق. ومن السهل في هذه الظروف الوقوع تحت سطوة الأفعال المتكررة وإعلان اتهام المؤسسة.

ولم تستسلم لجنة تقصي الحقائق لهذا الإغراء: ففي بدء عملها وردت إليها تلميحات من أعلى مستوى بأن المؤسسات لا تنحرف وبالتالي لابد من تحديد المسؤوليات بذكر أسماء الأشخاص؛ وعند انتهاء عملها تلقت تلميحات أخرى أيضا من أعلى مستوى بمعنى مختلف، أي بعدم ذكر الأسماء، ربما للحفاظ على سمعة أشخاص معينين على سبيل الخدمة المقابلة لقاء حماسهم الحقيقي الجدير بالثناء للاشتراك في توفير الظروف التي يسرت أبرام اتفاقات السلم والمصالحة الوطنية.

ورغم كل شيء فإن المسؤولية عن أي شيء وقع في فترة النزاع لا يمكن ولا ينبغي - في نظر اللجنة - أن تقع على عاتق المؤسسة بل على عاتق من أمروا بتنفيذ الاجراءات بالشكل الذي نفذت به، وعلى عاتق من كانوا قادرين على منع مثل هذه الاجراءات ولكنهم تورطوا نتيجة مدى التسامح والتغاضي الذي تصرفوا به من مواقع السلطة أو الزعامة التي يشغلونها أو نتيجة موقف التستر الذي اتخذوه إزاء الوقائع التي بلغتهم، أو لأنهم هم أنفسهم أعطوا الأمر الذي أفضى الى التصرف المعني. وبذلك تصان المؤسسات ويعاقب المذنب.

زاي - استعادة الثقة

إن السلفادور تمر، في ساعة تقديم اللجنة لهذا التقرير، بسبيل إيجابي لا رجعة فيه إلى تعزيز السلم الداخلي والاتفاق على سلوك يساعد على الحفاظ على مناخ حقيقي دائم للتعايش الوطني. إن تلاقي الإرادات يخلق في الأمة ثقة جديدة بنفسها وبزعمائها وبالمؤسسات. وليس لذلك تُتخطى العقبات والمشاكل في تنفيذ الاتفاقات التي تحققت في المفاوضات: فالحساسية البالغة لبعض هذه الاتفاقات، مثل تطهير القوات المسلحة، تفضي إلى وجود مقاومة للإجراءات الإدارية التي ينبغي أن يتخذها الرئيس الفريدو كريستياني الذي قدر له لألف سبب أن يحظى بتسليم عام بأنه المحرك العظيم لاتفاقات السلم.

ولكن هناك من العناصر الأساسية لهذه الاتفاقات التي تتسم بتأثير حاسم على المستقبل الديمقراطي للسلفادور عنصرا يتمثل في إخضاع السلطة العسكرية للسلطة المدنية دون تحفظات أو شروط، ليس فقط من الناحية المظهرية بل أيضا من الناحية الفعلية: ففي نظام ديمقراطي يقوم على احترام النظام الدستوري وتحكمه سيادة القانون، لا مجال لشروط ولا لاتفاقات شخصية ولا لاحتمالات لقلب النظام بدافع من بواعث داخلية ولا لأنشطة لترويع رئيس الجمهورية الذي هو بحكم منصبه القائد الأعلى للقوات المسلحة.

حاء - خطر المماطلة

إن التطهير، الناتج عن تقرير اللجنة المخصصة وتقرير لجنة تقصي الحقائق، يمكن أن يبدو غير مرغوب فيه في حالات تقويم سلوك كل من اقترف خطأ جسيما في الماضي ومع ذلك شارك في السلم المتفاوض عليه. ورغم ذلك فهذا هو الثمن الطفيف المطلوب من بطل المواقف المستوجبة للعقاب، أيا كان موقعه: وينبغي له أن يقبله لمصلحة وطنه ومصلحة المستقبل الديمقراطي للمجتمع السلفادوري الجديد. ومن ناحية أخرى فإن المطالبة بالاسترداد أو العفو أو الظروف المخففة فيما يتعلق بمن أخرجوا من القوات المسلحة ليست مما يدخل في مهام اللجنة التي ليست لها سلطات قانونية في هذا الصدد. إن المجتمع السلفادوري بأكمله سيصدر في النهاية حكمه على من كانوا يتحملون مسؤوليات في النزاع وإن يكن لهم فضلهم في عملية إقرار السلم وسيعرب عن تقديره لهم ليس على أساس اعتزالهم ولكن على أساس مواقفهم الخلاقة تجاه الاتفاق الذي تحقق والنظام الجديد للتعايش الديمقراطي.

إن السلفادور اليوم بحاجة إلى نفوس جديدة. وقد تميزت السلطة العسكرية بموقفها من جريمة اليسوعيين التي وقعت بعد عشر سنوات من اغتيال المونسنيور روميرو، ويتمثل في القيام بشكل إيهامي مخادع بإنشاء "كتائب الموت"، وبدأ من هنا التشدد في المواقف يصل بجرأة إلى حد القضاء على كل من يعتبرون خصوما، إما لأنهم كذلك بالفعل أو لأنهم أعربوا عن استيائهم، كرجال الدين والصحفيين. وفي سياق آخر للمفارقة، انبعثت من جديد أبشع مشاعر الإنسان والفشاوة التي هي أبعد ما تكون عن العقل والتي حاولت حجب الحقيقة فيما يتصل بمن أصدروا الأوامر.

والأكثر من ذلك كان مما هز الثقة في القوات المسلحة احتفاظها بسلطة كافية لتعطيل التطهير أو تنفيذه بشروط: عدم الكشف عن الجناة أو معاقبتهم، وبهذا الموقف تجرم المؤسسة بصفتها هذه؛ وعدم وجود تفسير آخر. وكل من وضع المؤسسة إزاء هذا الاختيار عليه أن يزن أهمية هذا الموقف أمام التاريخ.

طاء -"مؤسسة تقصي الحقائق"

إن جمع المعلومات وأقوال الشهود وما ورد في الصحف والمجلات والكتب الصادرة بالاسبانية وغيرها من اللغات أدى إلى القيام، داخل لجنة تقصي الحقائق ذاتها، بإنشاء مركز للمستندات المتعلقة بنمط العنف في السلفادور. إن المعلومات العامة ذات الصلة بسياق الحرب (الكتب والكتيبات وتحقيقات المنظمات السلفادورية والدولية)، وكذلك الأقوال المباشرة للشهود الألفين التي تقدر عدد الضحايا بأكثر من

سبعة آلاف، والمعلومات غير المباشرة التي تشير إلى أكثر من ٢٠ الف ضحية، والمعلومات الآتية من كيانات رسمية في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، والمعلومات المقدمة من كيانات حكومية ومن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، والمواد الهائلة من الصور وأشرطة الفيديو بشأن النزاع وحتى بشأن تصرفات اللجنة ذاتها، كل ذلك يمثل تراثا غنيا - هو من تراث السلفادور باعتباره (رغم الحقيقة الموجعة التي يضمها) جزءا من التاريخ المعاصر للبلد - يُثري مؤرخي ومحللي هذه الفترة الأليمة ويضاف إلى هذه الحقيقة المؤلمة ليعزز ثقافة ال "أبدا".

ما الذي يمكن عمله بهذا السيل الزاخر من أجل الباحثين عن السلم من كل أرجاء الدنيا والمدافعين عن حقوق الإنسان عندما يكون هذا السيل خاضعا لقيد سرية المستندات واقوال الشهود؟ وكيف يمكن تطبيق هذه السابقة التي هي من ابتكار الأمم المتحدة في فترة من التاريخ المعاصر حافلة بالتناقضات والاضطربات التي قد تستلزم ما في النزاع السلفادوري من تماثل وتجاوب؟

ولكفالة سرية اقوال الشهود والعديد من الوثائق المقدمة من مؤسسات وحتى من حكومات، والعمل في الوقت نفسه على إتاحة المشاورات الأكاديمية مع الحفاظ على هذه السرية، حصلت اللجنة على موافقة الطرفين وعلى موافقة ودعم "المركز الدولي لحكم القانون" بجامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة الذي يقوم، منذ عام ١٩٩٢، بإدارة وحفظ الوثائق المتعلقة بالانتقال إلى السلم في البلدان التي يسودها القمع والبلدان الخارجة من منازعات مسلحة. والتمست اللجنة أيضا تعاون الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والدولية، وذلك دائما على أساس مفهوم قاطع هو أن من اختصاصها هي، كأمر شخصي، كفالة السرية قبل نقل المحفوظات نهائيا إلى أصحابها الشرعيين.

إن "مؤسسة تقصي الحقائق" ستكون بمثابة كيان أكاديمي لا يستهدف الربح تنظمه لوائح تتفق مع قوانين الولايات المتحدة. وسيديرها مجلس إدارة ذو تشكيل دولي وبمشاركة سلفادورية، وسيضم ممثلا للأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء اللجنة، وستعمل المؤسسة تحت إدارة البروفيسور توماس بويرغنتال، وستكون على علاقة وثيقة بزعماء السلفادور ومحققيها، وبفريق المهنيين القادمين من أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية الذين سيتعاونون مع اللجنة، وبعلماء من العالم أجمع. وستقوم المؤسسة بعمل مستنسخات وطرفيات للتراث الوثائقي في المؤسسات السلفادورية التي تطلبها، وذلك بالنسبة للوثائق غير السرية.

وستفتتح المؤسسة في حزيران/يونيه ١٩٩٣ في واشنطن بعقد ملتقى متعدد التخصصات لتحليل تقرير لجنة تقصي الحقائق.

ياء - شكر

تعرب اللجنة عن إعجابها بالشعب السلفادوري دون استثناء وامتنانها له لما أبداه من شجاعة في فترة العذاب خلال النزاع ولما برهن عليه من علو الهمة الزائد في عملية إقرار السلم. وتعرب اللجنة أيضا

عن امتنانها للرئيس كريستياني وأعضاء حكومته وكذلك لقيادة وأفراد جبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني لما أسدوه من تعاون معها في أدائها لمهمتها.

وتعرب اللجنة أيضا عن شكرها لخافيير بيريز ده كوييار الأمين العام للأمم المتحدة، ولبطرس بطرس غالي الأمين العام، ولألفارو ده سوتو الأمين العام المساعد وموظفي مكتبه، لتعاونهم الفعال، وعن شكرها لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وبوجه خاص لمديرها الدكتور رضا إقبال، لما اتسم به دعمها الإمدادي والأمني من سرعة وعجلة، وعن شكرها للفقيه بدرو نيكن، العليم ببواطن الحقيقة في أمريكا الوسطى.

إن رؤساء اسبانيا فيليبه غونسالس، وفنزويلا كارلوس أندريس بيريس، وكولومبيا سيسار غافيريا تروخيليو، والمكسيك كارلوس ساليناس ده غورتاري، الذين يسمون "أصدقاء الأمين العام الأربعة"، وكذلك سفراءهم في الأمم المتحدة وفي السلفادور، جديرون بامتناننا لدعمهم الكامل المستمر.

ونبدي امتناننا أيضا لأنه من خلال الأحزاب السياسية في السلفادور وزعمائها، ومن خلال المنظمات غير الحكومية في السلفادور وعلى الساحة الدولية، ومن خلال الكنيسة الكاثوليكية ومراتبها وأيضا من خلال جميع مذاهبها الدينية، ومن خلال مديري وسائط الاتصال والمتعاونين معها، ومن خلال الشخصيات البارزة في الحياة الهامة لهذا البلد من بلدان أمريكا الوسطى، ومن خلال وجوه الساحة الدولية العارفين بمسار النزاع، وبتعاون هذه المجموعة من الإرادات، استطعنا ولوج المتاهات التي كانت الحقيقة تتوه فيها أحيانا.

ولم يكن من الممكن إعداد هذا التقرير لولا تعاون فريق الفنيين المتعددي التخصصات القادمين من كل أقطار العالم، الذين عكفوا بدراية فنية وموضوعية وإخلاص طيلة ثمانية اشهر، بتوجيه تنفيذي من باتريسيا فالديس، على البحث عن الحقيقة والغوص وراءها، وفي احيان كثيرة إخراجها من مكمنها.

كاف - الفكرة المحركة

إن أعضاء اللجنة مقتنعون مما شهدوه في الشهور الستة التي أتيح لهم فيها أن يكونوا على مقربة من المجتمع السلفادوري بأن هذا الشعب الذي تعذب لا مجال لديه للضغينة ولا متسع للانتقام. وليس هناك أيضا مطالبة بالإذلال؛ وليس هناك اليوم من يحاول النيل من كرامة أي إنسان بأي طريقة. إن السلم يتفق عليه عادة من صنعوا الحرب؛ وجميعهم، وهم المحاربون السابقون، قد هيأوا الظروف للمصالحة في المجتمع الجديد. وكل منهم مطلوب منه الوفاء بالحصة التي يمليها الألم وحب الوطن. ويقع مرة أخرى على عاتق الرئيس كريستياني - رئيس السلم - وحكومته والمتمردين السابقين، ولا سيما من كانوا قادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، الدور الرئيسي في بذر المصير في السبيل الجديد للسلفادور.

إن المجتمع السلفادوري، مجتمع التضحية والأمل، يتطلع اليهم من زاوية التاريخ، ويدعوهم مستقبل الأمة التي تسير وراء فكرة محركة: النهوض من بين الأنقاض لرفع راية الأمل في مستقبلها. وتتطلع إليهم

العنف في السلفادور. إن المعلومات العامة ذات الصلة بسياق الحرب (الكتب والكتيبات وتحقيقات المنظمات السلفادورية والدولية)، وكذلك الأقوال المباشرة للشهود الألفين التي تقدر عدد الضحايا بأكثر من

دول المجتمع الدولي تملؤها الفرحة. إن شعبا جديدا ينهض من بين رماد حرب كان الكل فيها ظالمين. ويتطلع إليهم من الأبدية أولئك الذين قضوا نحبهم. ويتطلع إليهم من باب الأمل كل الآملين.

ثانيا - الولاية

ألف - الولاية

تدين لجنة تقصي الحقائق بوجودها وسلطتها لاتفاقات السلم في السلفادور، وهي سلسلة من الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها طوال أكثر من ثلاث سنوات (١٩٨٩ - ١٩٩٢) بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وأفضت عملية التفاوض، التي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة وبتعاون خاص من كولومبيا والمكسيك واسبانيا وفنزويلا (المسماة "أصدقاء الأمين العام")، إلى اتفاق السلم الذي وقع في تشابولتيبيك بالمكسيك في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١].

وقد اتخذ الطرفان، في اتفاقات المكسيك التي وقعت في مكسيكو في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١[٢]، قرار إنشاء لجنة تقصي الحقائق. وتحدد هذه الاتفاقات وظائف اللجنة واختصاصاتها. وسلطة اللجنة مفصلة في المادة ٥ من اتفاق تشابولتيبيك للسلم، المعنونة "نهاية الحماية من العقاب"[٣]. وهذه الأحكام في مجموعها تشكل "ولاية" اللجنة.

وتبين الولاية وظائف اللجنة على النحو التالي:

"تقوم اللجنة بالتحقيق في أعمال العنف الجسيمة التي وقعت منذ عام ١٩٨٠ والتي يتطلب أثرها على المجتمع وقوف الجميع على الحقيقة بأقصى سرعة".

ثم ورد أنه يجب أن تأخذ اللجنة في اعتبارها:

"(أ) الأثر البالغ الذي يمكن ان يترتب على الأفعال المطلوب التحقيق فيها وخصائصها وعواقبها، وكذلك الأثر الاجتماعي الذي أثارته؛

"(ب) ضرورة خلق الثقة في التغيرات الإيجابية التي تحركها عملية إقرار السلم وتشجيع الانتقال إلى المصالحة الوطنية".

---

(١) نشرته الأمم المتحدة تحت عنوان "اتفاقات السلفادور: في سبيل السلم" (DPI/1208، تموز/يوليه ١٩٩٢).

(٢) اتفاقات السلفادور المذكورة أعلاه، ص ٢١.

(٣) اتفاق السلم في السلفادور (الموقع في تشابولتيبيك) المذكور أعلاه، ص ٥٧.

وفيما يتعلق بالحماية من العقاب، فإن الوظائف المحددة الموكولة إلى اللجنة يحددها اتفاق تشابولتيبيك جزئيا على النحو التالي:

"يقر الطرفان بضرورة بيان وإنهاء أي دليل على حماية ضباط القوات المسلحة من العقاب، ولا سيما في الحالات التي تمس احترام حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، يحيل الطرفان النظر في هذه المسألة وحلها إلى لجنة تقصي الحقائق".

وبالإضافة إلى الاختصاصات التي تكلها اتفاقات السلم إلى اللجنة فيما يتعلق بالحماية من العقاب والتحقيق في أعمال العنف الجسيمة، فإن هذه الاتفاقات تسند إلى اللجنة أيضا مهمة وضع توصيات "ذات طابع قانوني أو سياسي أو إداري". ويمكن أن تكون لهذه التوصيات علاقة بحالات محددة أو يمكن أن تكون ذات طابع أعم. وهذه الأخيرة "يمكن أن تتضمن ... تدابير تستهدف منع تكرر وقوع هذه الأفعال (أفعال العنف) وكذلك مبادرات موجهة صوب المصالحة الوطنية".

وبهذا الشكل أسند إلى اللجنة اختصاصان محددان: إجراء التحقيقات والتقدم بتوصيات. وهذا الاختصاص الأخير يتسم بأهمية فريدة، خصوصا وأن الطرفين في الولاية يلتزمان "بالامتثال لتوصيات اللجنة". وبهذه الطريقة يقبل الطرفان الالتزام باحترام توصيات اللجنة.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الأخرى للجنة، فإن الولاية تكلفها بالتحقيق في "أعمال العنف الجسيمة ... التي يتطلب أثرها على المجتمع وقوف الجميع على الحقيقة بأقصى سرعة". وبعبارة أخرى فعندما تحدد اللجنة الأعمال التي ينبغي أن تركز عليها تحليلها، ينبغي لها أن تضع في اعتبارها الأهمية الخاصة لكل عمل منها والعواقب المترتبة عليه والاضطرابات الاجتماعية التي يحدثها. ومع ذلك فإن الولاية لا تورد أو تحدد أي حالة محددة مطلوب من اللجنة التحقيق فيها ولا تفرق بين أعمال العنف الواسعة النطاق وتلك التي لا تتعلق إلا بأفراد قلائل. وينصب تركيز الولاية أكثر على "أعمال العنف الجسيمة" وأثرها أو عواقبها. وعلى أساس هذه المعايير، حققت اللجنة في نوعين من الحالات:

(أ) الحالات أو الأعمال الفردية التي تؤثر بحكم خصائصها الفريدة، في المجتمع السلفادوري و/أو في المجتمع الدولي؛

(ب) سلسلة من الحالات الفردية ذات الخصائص المماثلة التي تكشف عن نمط منظم من العنف أو سوء المعاملة والتي تؤثر، إذا نظر إليها في مجموعها، بطريقة واحدة في المجتمع السلفادوري، وخصوصا عندما يكون الهدف منها التأثير في بعض قطاعات هذا المجتمع عن طريق الترويع.

وترى اللجنة أن كشف الحقيقة في فئتي الأعمال يتسم بأهمية متساوية. وعلاوة على ذلك فإن هاتين الفئتين من الحالات لا تنفي أحداهما الأخرى. فكثير مما يسمى أعمال عنف فردية متفرقة كان لها وقع شديد على الرأي العام ظهر أن لها أيضا خصائص أنماط العنف المنظمة.

وعند التحقيق في هذه الأعمال، وضعت اللجنة في اعتبارها ثلاثة عوامل إضافية ذات صلة بالاضطلاع بولايتها. وأولها أن المطلوب التحقيق فيه أعمال جسيمة أو سافرة ارتكبها طرفا النزاع في السلفادور وليس أحدهما. وثانيها أن اتفاق تشابولتيبيك، عندما أحال إلى اللجنة مسألة نهاية حماية "ضباط القوات المسلحة من العقاب، ولا سيما في الحالات التي تمس احترام حقوق الإنسان"، إنما كان يحثها على إيلاء اهتمام خاص لهذا المجال وكذلك لأعمال العنف التي ارتكبها ضباط بالقوات المسلحة ولم يجر بشأنها تحقيق أو عقاب. وثالثها أنه أتيح للجنة فترة ستة اشهر للاضطلاع بالعمل المكلفة به.

وإذا أخذ في الاعتبار أن النزاع في السلفادور دام ١٢ عاما ونتج عنه عدد هائل من القتلى علاوة على أعمال العنف الجسيمة، فإنه يتضح استحالة عكوف اللجنة على جميع الأعمال التي يمكن أن تقع داخل مجال اختصاصها. وعند موازنة قرار اختيار حالة بدلا من الأخرى، كانت هناك اعتبارات تتعلق بالطابع التمثيلي للحالة، ووجود أدلة كافية، وسبل التحقيق المتاحة للجنة، والوقت المطلوب لإجراء تحقيق شامل، وموضوع الحماية من العقاب كما تحدده الولاية.

باء - القانون المنطبق

تنيط ولاية اللجنة بها التحقيق في "أعمال العنف الجسيمة"، ولكنها لا تحدد مبادئ القانون المنطبقة فيما يتصل بتحديد هذه الأعمال وتعيين المسؤولية عنها. ومع ذلك فمن الواضح أن مفهوم أعمال العنف الجسيمة، كما ورد في اتفاقات السلم، لا يأتي من فراغ قاعدي، ولذلك ينبغي تحليله في ضوء مبادئ معينة في القوانين ذات الصلة.

وعند تحديد القواعد القانونية المنطبقة على هذه الأعمال، لا بد من الإشارة إلى أنه في فترة النزاع في السلفادور كان الطرفان ملزمين باحترام سلسلة من قواعد القانون الدولي، منها ما نُص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان أو في القانون الدولي الإنساني أو في كليهما. ومن جهة أخرى فإن دولة السلفادور، طوال الفترة التي تعنينا، كانت ملزمة بتكييف قانونها الداخلي ليتلاءم مع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

وبهذه الصفة ينبغي النظر في قواعد القانون الدولي هذه التي ترسي أيضا المعايير النموذجية

المنطبقة على الوظائف التي تسندها اتفاقات السلم إلى اللجنة(٤). وطوال فترة النزاع في السلفادور، نادرا ما كانت هذه القواعد ينفي بعضها بعضا.

ومن المؤكد أن القانون الدولي لحقوق الإنسان هو، من حيث المبدأ، القانون المنطبق الوحيد على الحكومات، في حين أن القانون الدولي الإنساني، في منازعات مسلحة معينة، يطبق على كلا الجانبين، ومعنى ذلك أنه ينطبق على المتمردين كما ينطبق على القوات الحكومية. ومع ذلك لا بد من التسليم بأنه في حالة المتمردين الذين يمارسون سلطات حكومية في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، يمكن أيضا أن يطلب منهم التقيد ببعض الالتزامات في مال حقوق الإنسان التي تتعلق بالدولة بمقتضى القانون الدولي؛ ولذلك يعتبرون مسؤولين في حالة عدم التقيد.

وأكدت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني رسميا أنه كانت هناك أراض معينة تحت سيطرتها وأنها كانت تمارس هذه السيطرة بالفعل(٥).

١ - القانون الدولي لحقوق الإنسان

يتألف القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق على الحالة الراهنة من عدة صكوك دولية اعتمدت في إطار الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وتنطبق على دولة السلفادور. وبالإضافة إلى ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، هناك معاهدات تتعلق بحقوق الإنسان، منها: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وقد صدقت السلفادور على العهد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ وعلى الاتفاقية الأمريكية في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٧٨. وبدأ نفاذ هذين الصكين بالنسبة إلى السلفادور قبل عام ١٩٨٠. ولذلك كانا نافذين طوال فترة النزاع فيما يتعلق بولاية اللجنة.

ومن الواضح أن أي انتهاك لحق مكنول في هذه الصكوك لا يمكن أن يوصف بأنه "عمل من أعمال العنف الجسيمة". فالصكوك ذاتها تسلم بأن بعض الانتهاكات أجسم من غيرها. ويرد هذا الموقف في نص يرد في المعاهدتين ويفرق بين الحقوق التي لا يمكن تعطيلها (ولا حتى في زمن الحرب أو في أي حالة طوارئ قومية أخرى) والحقوق التي يمكن تعطيلها في هذه الظروف. ولذلك فمن المناسب أن تحدد اللجنة

---

(٤) من المهم التأكيد على أن طرفي اتفاقات السلم أقرا، في اتفاق سان خوسيه المتعلق بحقوق الإنسان، بأن عبارة "حقوق الإنسان" تعني "الحقوق المعترف بها في النظام القانوني للسلفادور، بما في ذلك المعاهدات التي تكون السلفادور طرفا فيها، وكذلك في الإعلانات والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني المعتمدة من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية".

(٥) انظر على سبيل المثال: FMLN, La situacion de los derechos humanos a la luz de los convenios de Ginebra, p. 5 (1983).

جسامة كل "عمل من أعمال العنف" على أساس قائمة الحقوق غير القابلة للتقييد التي ترد في المعاهدتين. ولا بد بوجه خاص من أن تؤخذ في الاعتبار الحقوق التي تتصل مباشرة بالحق في الحياة والسلامة البدنية للفرد.

وفي هذا السياق تشير اللجنة إلى أن المادة ٤ من العهد تدرج، ضمن الحقوق غير القابلة للتقييد التي تتعلق بممارسة وظائفها، الحق في الحياة ("لا يجوز تحكما حرمان أي إنسان من حياته")؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب أو للعقاب بقسوة أو بما ينافي الإنسانية أو يهين الكرامة؛ والحق في عدم التعرض للاسترقاق أو لأي نوع من أنواع الرق. وتعلن المادة ٢٧ من الاتفاقية الأمريكية أن هذه الحقوق ذاتها لا يمكن أن تعطل ولا حتى "في حالة الحرب أو الخطر العام أو أي حالة طوارئ أخرى تهدد استقلال الدولة الطرف أو أمنها".

وبمقتضى القانون الدولي يحظر على الدولة أو من يتصرفون باسمها انتهاك أي من هذه الحقوق غير القابلة للتقييد دون إبداء الأسباب. ويمكن لانتهاك هذه الحقوق أن يرقى حتى إلى مستوى الجريمة الدولية في الحالات التي تتخذ فيها هذه الأعمال شكلا مستمرا أو تعكس ممارسة منتظمة القصد منها القيام على نطاق واسع بانتهاك هذه الحقوق الأساسية للإنسان.

٢ - القانون الدولي الإنساني

ترد مبادئ القانون الدولي الإنساني المنطبقة على النزاع في السلفادور في المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وفي البروتوكول الإضافي الثاني لهذه الاتفاقيات. وقد صدقت السلفادور على هذه الصكوك قبل عام ١٩٨٠.

ومع أن النزاع المسلح في السلفادور لم يكن ذا طابع دولي بالشكل الذي تحدده الاتفاقيات، فإنه يفي بالشروط اللازمة لتطبيق المادة ٣ المشتركة بين الاتفاقيات الأربع. ويحدد هذا النص بعض القواعد الانسانية الأساسية المنطبقة على المنازعات المسلحة غير الدولية. والقول نفسه ينطبق على البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. وتنطبق أحكام المادة ٣ المشتركة وأحكام البروتوكول الثاني، قانونا، على الحكومة وعلى قوات المتمردين.

ودون تحليل مفصل للحكم المشار إليه، فإن من الواضح أن انتهاكات المادة ٣ المشتركة[٦] والضمانات الأساسية الواردة في البروتوكول الثاني[٧] من جانب اي من طرفي النزاع - وخصوصا لو وقعت بشكل منتظم - يمكن أن توصف بأنها من أعمال العنف الجسيمة لأغراض تفسير وتطبيق ولاية اللجنة. ويتضمن ما سبق أعمالا من قبيل الحرمان من الحياة تحكما، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأخذ الرهائن، ورفض الوفاء ببعض الشروط الأساسية بشأن الاجراءات القانونية الواجبة قبل إصدار وتنفيذ أحكام مشددة في القضاء الجنائي.

٣ - الاستنتاجات

إن أعمال العنف الجسيمة المحظورة بمقتضى قواعد القانون الإنساني المنطبقة على النزاع في السلفادور، باستثناءات نادرة، تعتبر أيضا انتهاكات للأحكام غير القابلة للتقييد في العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي الاتفاقية الأمريكية، وهما معاهدتا حقوق الإنسان اللتان صدقت عليهما دولة السلفادور. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذين الصكين يحظران تقييد أي حقوق مكفولة في أي معاهدة للقانون الإنساني تكون الدولة طرفا فيها.

---

(٦) المادة ٣ (المشتركة بين الاتفاقيات الأربع): المنازعات غير الدولية

في حالة النزاع المسلح غير الدولي الذي يقع في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل من أطراف النزاع بتنفيذ الأحكام التالية على الأقل:

١ - يحظى الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة في الأعمال العدائية، ومنهم أفراد القوات المسلحة الذين سلموا اسلحتهم والأشخاص الذين ظلوا بعيدين عن المعركة بسبب المرض أو الإصابة أو الاعتقال أو لأي سبب آخر، بمعاملة إنسانية في جميع الأحوال دون أي تمييز مجحف على أساس العرق أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المنشأ أو الثروة أو أي معيار آخر مماثل.

ولهذا الغرض فإنه بالنسبة إلى الأشخاص الذين سلفت الإشارة إليهم، تحظر الأفعال التالية حظرا مستمرا:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وخصوصا القتل في جميع أشكاله، والتمثيل بالجثث، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والعقاب البدني؛

(ب) أخذ الرهائن؛

(ج) النيل من كرامة الإنسان، وخصوصا المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة؛

(د) الإدانة المفروضة والإعدام دون حكم تصدره محكمة مُشكلة بالطريقة المعتادة ومزودة بالضمانات القضائية التي تعتبر ضرورية للسكان المدنيين.

٢ - يُجلى المصابون والمرضى وتوفر لهم الرعاية ...

(٧) انظر على سبيل المثال المادة ٤ من البروتوكول الثاني.

ونتيجة لذلك فإنه ليس باستطاعة الدولة السلفادورية أو من يمثلونها أو يتصرفون باسمها أن يؤكدوا أن وجود نزاع مسلح يبرر ارتكاب أعمال عنف جسيمة بالمخالفة لأي من معاهدات حقوق الإنسان أو صكوك القانون الإنساني المنطبقة بالنسبة إلى الدولة.

جيم - المنهجية

عمدت اللجنة، عند تحديد المنهجية التي ستحكم سير تحقيقاتها الضرورية لوضع هذا التقرير، إلى وضع عدة عوامل في اعتبارها.

وكانت ولاية اللجنة هي الشرط الملزم للجنة ونقطة انطلاقها لتسجيل نوايا الطرفين في هذا الشأن. وتشير ديباجة الولاية إلى أن اللجنة قد أنشئت لأن الطرفين يسلمان "بضرورة العمل على وجه الاستعجال على إلقاء الضوء على أعمال العنف ذات الخطورة البالغة التي تقتضي سماتها وعواقبها ... القيام على وجه الاستعجال الفائق بمعرفة الحقائق التامة ...". ولتحديد الإجراء الذي يتعين على اللجنة اتباعه في أداء وظائفها، نصت الفقرة ٧ من الولاية على أن تجري اللجنة أنشطتها "بشكل سري". ونصت الفقرة ٥ على أنه "لا تعتبر أنشطة اللجنة قضائية". ونصت الفقرة ٨ (أ) على أن "يكون للجنة كامل الحرية في الاستعانة بمصادر المعلومات التي تراها مفيدة وموثوق بها"، في حين خولت الفقرة ٨ (ب) من الحكم ذاته اللجنة سلطة "الالتقاء بشكل اختياري وعلى انفراد بأي شخص أو مجموعة أو بأفراد من الكيانات أو المؤسسات". وأخيرا اتفق الطرفان في الفقرة الرابعة من ديباجة الولاية على إنجاز المهمة الموكولة إلى اللجنة "من خلال إجراء يتسم بالموثوقية والسرعة معا ويمكن أن يفضي إلى نتائج على المدى القصير"، دون الانتقاص من "الالتزامات التي تتحملها محاكم السلفادور بتسوية هذه الحالات وتوقيع العقوبات المناسبة على الجناة".

وعند تحليل أحكام الولاية هذه، رأت اللجنة أهمية ما أكده الطرفان من أن "أنشطة اللجنة لا تعتبر قضائية". وبعبارة أخرى أن الطرفين لم ينشئا محكمة، بل أوضحا بشكل كامل أنه لا ينبغي للجنة أن تعمل كأنها مؤسسة قضائية. ولتأكيد ذلك كان النص على أن بإمكان اللجنة أن تجري أنشطتها بشكل سري والحصول على المعلومات من أي مصادر، عامة أو خاصة، تراها مفيدة وموثوقا بها. وقد أسندت إليها هذه الاختصاصات لتمكينها من وضع إجراء للتحقيق يتسم بالسرعة وبالموثوقية في رأيها، وذلك بغية "إلقاء الضوء على أعمال العنف ذات الخطورة البالغة التي تقتضي سماتها وعواقبها ... القيام على وجه الاستعجال الفائق بمعرفة الحقائق التامة ...".

ولذلك فمن الواضح أن الطرفين اختارا إجراء للتحقيق يعتبر، في إطار المدة الزمنية القصيرة المقررة، أنسب إجراء لتوضيح الحقيقة بشأن أعمال العنف التي تدخل في اختصاص اللجنة، دون أن يطلب منها الامتثال للإجراءات والقواعد التي تحكم عادة عمل أي جهاز قضائي أو شبه قضائي. وأي وظيفة قضائية يتعين عليها أداؤها ستظل مقصورة صراحة على محاكم السلفادور. والاعتبار الأساسي لدى الطرفين كان الوصول إلى الحقيقة دون تسويف.

وهناك اعتبار عام مهم آخر أثر على منهجية اللجنة يتعلق بواقع السلفادور اليوم. ولم ينعكس هذا في ولاية اللجنة فحسب، بل أثر كذلك تأثيرا عميقا في عمل اللجنة في مجال التحقيق وفي اسلوب عملها، وحمل اللجنة على أن تلتمس أثمن المعلومات لقاء ضمانات بالسرية.

ولم يكن طرفا اتفاقات السلم وحدهما هما اللذان أذنا للجنة بالعمل بشكل سري وبالحصول على المعلومات سرا، بل إن الواقع السلفادوري اضطرها إلى ذلك لسببين: الأول لحماية حياة الشهود؛ والثاني للحصول على معلومات من الشهود ما كانت لتحصل عليها، بسبب جو الخوف الذي يعيشون فيه، لولا كفالتها السرية المطلقة لهم.

ويتمثل الواقع السلفادوري في أن السكان في مجموعهم مازالوا يعتقدون أن كثيرا من ضباط الجيش والشرطة من العاملين أو المتقاعدين وموظفي الحكومة والقضاة وأفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وأي أشخاص كانت لهم في وقت أو آخر علاقة بكتائب الموت يملكون من القوة ما يستطيعون به إلحاق أضرار بدنية ومادية جسيمة بأي فرد أو مؤسسة يبدي استعداده للشهادة بشأن أعمال العنف المرتكبة فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١. وترى اللجنة أن هذا الشك منطقي في ضوء التاريخ القريب للسلفادور والسلطة التي يتخايل بها أو كان يتخايل بها حتى وقت قريب أشخاص معروف على نطاق واسع اشتراكهم المباشر في أعمال عنف جسيمة أو في التستر عليها دون أن يطلب إليهم الإبلاغ عن أفعالهم أو إغفالاتهم.

ومع أن التوجس الذي أعرب عنه بعض الشهود المحتملين ربما كان مبالغا فيه، فالواقع أنه توجس حقيقي في نظرهم. ولذلك فليسوا على استعداد للشهادة قبل أن تكفل لهم السرية التامة. ومما يذكر أن عددا كبيرا من الشهود رفضوا في الماضي إعطاء معلومات لوكالات تحقيق أخرى لا لشيء إلا لخوفهم من افتضاح هويتهم.

واللجنة نفسها تصدق هي أيضا ما أعرب عنه في مرات عديدة، سواء شفويا أو سلوكيا، كثير من الشهود الذين التقت بهم من خوف بالغ من الانتقام. ومن المهم التشديد، علاوة على ذلك، على أن اللجنة لم يكن بوسعها توفير حماية ذات شأن للشهود إلى جانب كفالة السرية. فبخلاف المحاكم الوطنية مثلا، كانت اللجنة تعوزها سلطة فرض تدابير وقائية، ولم تكن لها بالطبع اختصاصات الشرطة. ويضاف إلى ذلك إدراك عامة الجمهور أن النظام القضائي في السلفادور غير قادر على توفير الضمانات الضرورية.

وتلقت اللجنة أيضا معلومات من بعض الحكومات والمنظمات الدولية بشرط عدم الكشف عن المصدر. وخضعت هذه المعلومات لنفس اختبار التثبت الذي أجري للمعلومات الأخرى الواردة، وكان السبب في ذلك أساسا التثبت من أقوال الشهود أو التحقق منها وتوجيه اللجنة في بحثها عن مجالات التحقيق الأخرى.

وقد سلمت اللجنة، منذ بدء عملها، بأن الاتهامات المقدمة سرا والأدلة الواردة بنفس الطريقة تنطوي على خطر اعتبارها أقل استحقاقا للثقة بقدر أكبر مما تنطوي عليه الاتهامات والأدلة التي تخضع للاختبارات القضائية التقليدية لمعرفة الحقيقة ولشروط مماثلة تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك بوجه خاص حق المتهم في مواجهة شهود الإثبات ومناقشتهم. ولهذا السبب قررت اللجنة أنها تتحمل التزاما خاصا باتخاذ جميع التدابير الممكنة لكفالة سرية الأدلة المستخدمة للوصول إلى نتيجة. ومن ناحية أخرى في الحالات التي رأت فيها اللجنة وجوب تحديد هوية أشخاص معينين باعتبارهم مسؤولين عن ارتكاب أعمال عنف معينة أو الترتيب لها أو التغاضي عنها، كان يطبق اختبار للتثبت أشد صرامة.

وقررت اللجنة أن تحدد، في كل حالة من الحالات الواردة في هذا التقرير، درجة اليقين التي بنت عليها استنتاجها النهائي. وفيما يلي درجات اليقين المختلفة:

(١) أدلة دامغة - وهي الأدلة القاطعة أو المقنعة للغاية الداعمة لاستنتاج اللجنة؛

(٢) أدلة جوهرية - وهي الأدلة الراسخة تماما الداعمة لاستنتاج اللجنة؛

(٣) أدلة كافية - وهي الأدلة الداعمة الأخرى التي تناقض استنتاجات اللجنة.

وقررت اللجنة عدم الخلوص إلى أي استنتاج محدد فيما يتعلق بالقضايا أو الحالات أو أي من جوانبها التي تتوافر لها فيها أدلة أقل من "كافية" لدعم هذا الاستنتاج.

ولضمان موثوقية البراهين المجموعة أصرت اللجنة، فيما يتعلق بجميع الإثباتات ذات الصلة بالأفعال، على التحقق منها واختبارها وإعادة فحصها، مع مقارنتها بعدد كبير من المصادر التي ثبت صدقها بالفعل. وتقرر عدم اعتبار أي مصدر أو شاهد بمفرده على درجة من الموثوقية تكفي لبيان الحقيقة بشأن أي سؤال عن الوقائع تحتاج اللجنة إلى طرحه للوصول إلى استنتاج. وتقرر بالنسبة إلى المصادر الثانوية، مثل تقارير الكيانات الوطنية أو الدولية، الحكومية منها والخاصة، والإثباتات التي يقدمها أفراد لا يملكون معلومات مباشرة عن الوقائع التي يذكرونها، ألا تعتبر لهذا السبب أساسا كافيا للوصول إلى استنتاجات. ومع ذلك كان يستعان بهذه المصادر الثانوية مع الأدلة العارضة للتحقق من الاستنتاجات النابعة من مصادر رئيسية.

ويمكن، نظرا لأن منهج اللجنة في التحقيق لا يتفق مع المقتضيات التقليدية للإجراءات القانونية الواجبة، أن يستنتج أنه لا ينبغي لها أن تورد في تقريرها أسماء الأشخاص الذين تعتبرهم متورطين في أعمال عنف معينة. وتعتقد اللجنة أنه ليس هناك بدائل في هذا الشأن بالذات.

وأوضح طرفا اتفاقات السلم ضرورة القيام "بمعرفة الحقائق التامة"، وكان هذا سبب إنشاء اللجنة. بيد أنه لا يتسنى ذكر الحقيقة كاملة دون إيراد الأسماء. وفي النهاية لم تكلف اللجنة كتابة تقرير أكاديمي

عن السلفادور، بل طلب منها التحقيق في أعمال العنف ذات الخطورة البالغة ووصفها والتوصية بالتدابير الكفيلة بمنع تكرار وقوع هذه الأعمال في المستقبل. ولا يمكن أداء هذه المهمة بشكل مجرد تحجب فيه المعلومات (كأسماء المسؤولين عن هذه الأعمال مثلا) عندما يكون هناك شاهد جدير بالثقة في هذه المسألة، وخصوصا عندما يكون الأشخاص المحددة هويتهم شاغلين لمناصب عليا ومزاولين لمهام رسمية لها علاقة مباشرة بالانتهاكات أو التستر عليها. وعدم ذكر الأسماء سيدعم مظلة الحماية من العقاب التي كلف الطرفان اللجنة برفعها.

ولا بد من الإشارة إلى أنه عند الموازنة بين بعض الجوانب المتعلقة بحماية حياة الشهود ومصالح الأشخاص الذين قد يقع عليهم بشكل أو بآخر ضرر سلبي من جراء ذكر أسمائهم في التقرير، وضعت اللجنة في اعتبارها أيضا أن هذا التقرير ليس تحديدا قضائيا ولا شبه قضائي لما لأشخاص معينين من حقوق أو التزامات قانونية. ولذلك لا تخضع اللجنة من حيث المبدأ للشروط التي تنطبق عادة، فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة، على الإجراءات المفضية إلى هذه النتائج.

ومن ناحية أخرى فإن اتباع اللجنة لنمط دقيق من وسائل الإثبات لتحديد درجة الموثوقية في حالات تعيين الأشخاص بالإسم والقدر العالي من اليقين الذي كانت تنشده قبل القيام بذلك كانا من العوامل الأخرى التي كان لها تأثيرها على اللجنة عند اتخاذ قرار بشأن هذا التحليل. ولذلك فإن اللجنة راضية لأن معياري النزاهة والموثوقية اللذين طبقتهما على العملية بأسرها يتفقان تماما مع الوظائف المناطة بها ومع المصالح التي تعين عليها حفظ التوازن بينها.

إن الاعتبارات التي حملت اللجنة على الحصول على معلومات سرية دون الإفصاح عن مصدرها قد ألزمتها أيضـــا بإسقاط الإشارة إلى الحالات، سواء في النص أو في الحواشي الواردة أسفل الصفحات، ما عدا الإشارة إلى مصادر معينة عامة ورسمية. ومن ذلك أن هناك إشارات إلى محاضر جلسات رسمية وغيرها من المصادر المماثلة، ولكن ليست هناك إشارات إلى أقوال للشهود ولا إلى أي نوع آخر من المعلومات التي جمعتها اللجنة. وقد اختارت اللجنة هذه الطريقة لتقليل احتمال أن يلجأ المسؤولون عن أعمال العنف المذكورة هنا أو محاموهم إلى الكشف عن مصادر المعلومات السرية التي استعانت بها اللجنة. وفي بعض التقارير المتعلقة بالحالات، حذفت اللجنة أيضا تفاصيل كان من الممكن أن تكشف عن هوية بعض الشهود.

ثالثا - التسلسل الزمني لأعمال العنف

المقدمة

عهد إلى لجنة تقصي الحقائق بالتحقيق في أعمال العنف الجسيمة التي حصلت في السلفادور في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وتموز/يوليه ١٩٩١ وتحليلها.

وإذ أخذت اللجنة بالاعتبار "الأثر البالغ الذي يمكن أن يترتب على الأفعال المطلوب التحقيق فيها وخصائصها وعواقبها، وكذلك القلق الاجتماعـــي الذي أثارته"[٨]، فقد قسمت لأسباب منهجية الفترة ١٩٨٠-١٩٩١ إلى أربع فترات وهي: ١٩٨٠-١٩٨٣، ١٩٨٣-١٩٨٧، ١٩٨٩-١٩٩١. ولكل فترة من هذه الفترات علاقة بالتغييرات السياسية التي طرأت في البلد وبتطور الحرب وبانتظام أو تواتر بعض الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان والقانوني الدولي الإنساني.

تواتر ذكر أعمال العنف في الصحافة السلفادورية

(للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر المرفق ٣)

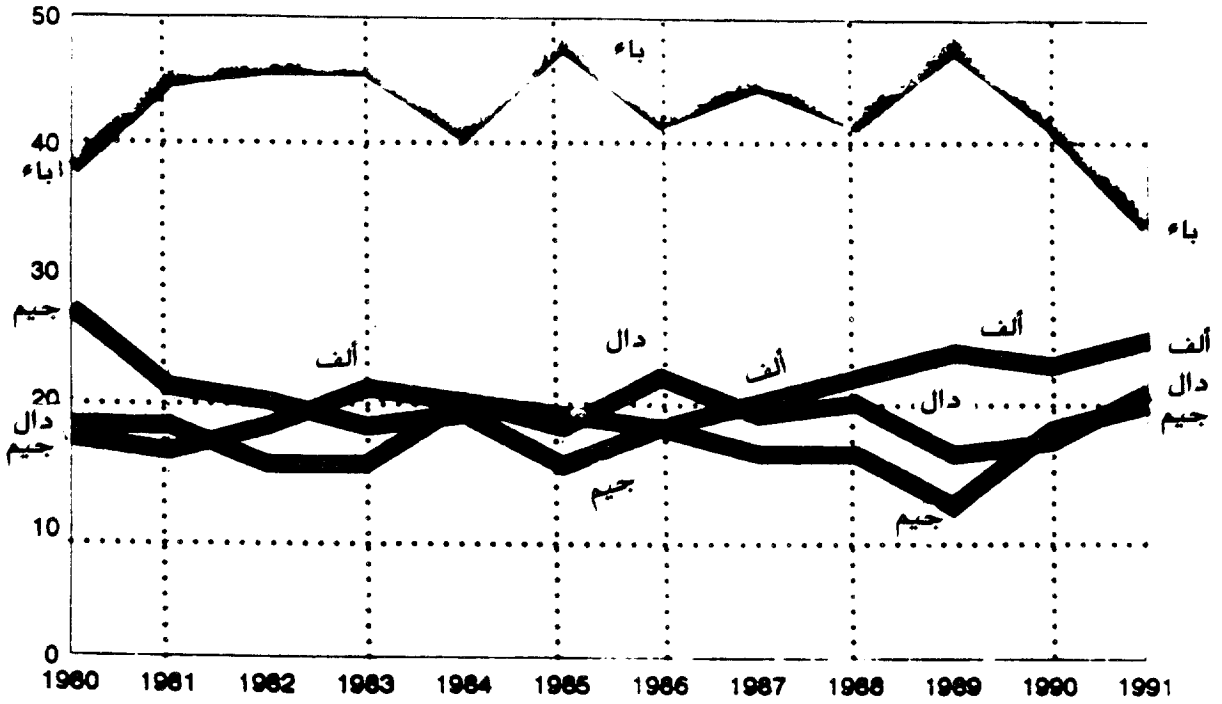

* نسبة التواتر المئوية.

(٨) الأمم المتحدة. "اتفاقات مكسيكو"، ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١. لجنة تقصي الحقائق، العنوان الفرعي "الوظائف"، الفقرة ٢ (أ)، الوثيقة A/46/553-S/23130، الصفحة ٣١.

أولا - الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣: التنظيم المؤسسي للعنف

إن اللجوء إلى العنف بصورة منتظمة وتفشي الخوف وانعدام الثقة في صفوف السكان المدنيين هما أبرز ملامح هذه الفترة. فلقد شاعت ممارسات تفكيك كل حركة معارضة أو منشقة عن طريق الاعتقالات التعسفية والاغتيالات والاختفاء الانتقائي والعشوائي لقادتها. وانصب القمع في المدينة على المنظمات السياسية والنقابات والقطاعات المنظمة للمجتمع السلفادوري. ويتضح ذلك في ملاحقة منظمات مثل الرابطة الوطنية للمربين السلفادوريين[٩] واغتيالات الزعماء السياسيين[١٠] وارتكاب هجمات ضد الهيئات المعنية بحقوق الإنسان[١١].

وفي أواخر عام ١٩٨٠، تكونت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨١، أسفر أول هجوم عسكري واسع النطاق تشنه هذه الجبهة عن سقوط مئات القتلى. وبدأت مع مطلع

---

(٩) تفيد الرابطة الوطنية للمربين السلفادوريين أن ١٣٦ معلما أعدموا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٨١. الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٨١.

(١٠) ذكرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، استنادا إلى سفارة الولايات المتحدة، أن متوسط عدد الأشخاص الذين اغتيلوا لأسباب سياسية في السلفادور بلغ حوالي ٣٠٠ في الشهر خلال عام ١٩٨٢. ووفقا لمكتب المساعدة القانونية التابع للكنيسة الكاثوليكية، يرتفع هذا الرقم إلى ٥٠٠ شخص شهريا. لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان - منظمة الدول الأمريكية، التقرير السنوي ١٩٨١-١٩٨٢، الصفحة ١٢١ من النص الاسباني.

تورد منظمة المطران أوسكار رميرو للنجدة القانونية المسيحية الأرقام التالية لعدد الضحايا من السكان المدنيين:

١٩٨٠	١١ ٩٠٣
١٩٨١	١٦ ٢٦٦
١٩٨٢	٥ ٩٦٢

المصدر: معهد حقوق الإنسان: Los Derechas Humanos en El Salvador durante 1985, Fasciculo II, Universidad Centroamericana José Simeón" Cañas, San Salvador, 12 de abril de 1986, p. 39.

(١١) في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، نسفوا المنزل الذي كانت تجتمع فيه لجنة حقوق الإنسان في السلفادور. وكانت الأضرار جسيمة، حيث عثر أمام الباب الرئيسي للمكتب على ثلاث جثث لأشخاص في سن الشباب تحمل آثارا تشير إلى ضروب التعذيب القاسية التي تعرضوا لها.

منظمة الدول الأمريكية - لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي"، الصفحة ١٢٥ من النص الاسباني.

عام ١٩٨٠ تتوالي شتى الهجمات العشوائية التي تستهدف دون تمييز السكان المدنيين من غير المقاتلين وبدأت تتوالى حالات الإعدام الجماعي دون محاكمة التي تستهدف بخاصة سكان الريف[١٢]. واقترفت مجازر رهيبة كتلك التي شهدتها ريو سومبول (١٤-١٥ أيار/مايو ١٩٨٠) وريو ليمبا (٢٠-٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١) وإل موسوته (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١). وتحول ظهور الإرهاب المنظم من خلال ما سمي كتائب الموت إلى أفظع ممارسة في عملية تزايد أعمال العنف. وتمارس مجموعات مدنية وأخرى عسكرية الاغتيالات على نحو منتظم دون أن يلحقها أي عقاب، مستفيدة في ذلك من الحماية التي تستمدها من تهاون مؤسسات الدولة[١٣]. ومن ذلك مثلا أن حادثة اغتيال المونسنيور روميرو تقيم الدليل على ما لهذه المجموعات من نفوذ هدام لا حدود له. وتسجل هذه الفترة أكبر عدد من حوادث القتل وحالات انتهاك حقوق الإنسان.

عام ١٩٨٠

حكومة الجنرال كارلوس أومبرتو روميرو (تموز/يوليه ١٩٧٧ - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٧) تسقط في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩. مجلس الثورة الحاكم المتألف من الكولونيل خايمه عبدول غوتييريس

(الحاشية رقم ١١ (تابع))

وكانت اللجنة غير الحكومية لحقوق الإنسان تتعرض في تلك الفترة لهجمات منتظمة:

ففي ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ اختطف أفراد من الشرطة يرتدون الزي الرسمي ماريا مجدلينا إنريكس، السكرتيرة الصحفية للجنة وعثر في وقت لاحق على جثتها. وفي ٢٥ من نفس الشهر، اغتيل ارامون فالياداريس، مدير الشؤون الإدارية للجنة. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ اختطفت قوات الأمن كارلوس ادواردو فيدس مدير اللجنة الذي اختفى. وفي آب/أغسطس ١٩٨٢ أخفت شرطة المالية أمريكيا بردومو، مديرة العلاقات العامة. وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٨٣، قتلت ماريانيلا غرسيا بيلياس، رئيسة اللجنة في كمين نصبته دورية عسكرية لمجموعة من المشردين.

American Watch, "El Salvador's Decade of Terror Human Rights since the Assassination of Archbishop Romero", Yale University Press,1991, p.44-45, 144-148.

(١٢) تفيد منظمة النجدة القانونية أنه حصلت، بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، ٢٦٦ ١٦ حالة قتل، من بينها ٩١٦ ٧ حالة في صفوف سكان الريف.

المصدر: منظمة المطران أوسكار روميرو للنجدة القانونية المسيحية، وردت في: معهد حقوق الإنسان، "Los derechos humanos en el Salvador durante el año 1985", San Salvador, abril de 1986, p. 41.

(١٣) في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ أبلغت اللجنة غير الحكومية لحقوق الإنسان في السلفادور أنه ألقي في مكان يعرف باسم El Playón على امتداد الأشهر الأخيرة جثث ما يزيد على ٤٠٠ شخص.

والكولونيل ادولفو ماخانو يعلن أهدافه الرئيسية: وقف العنف والفساد، توفير الضمانات الكفيلة بإعمال حقوق الإنسان، اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق توزيع عادل للثروة الوطنية، وتوخي سلوك إيجابي في العلاقات الخارجية(١٤).

يعلن عن إجراء انتخابات في شباط/فبراير ١٩٨٢ (١٨/١٠/٧٩)، وتفرض تدابير تمنع حيازة أكثر من ١٠٠ هكتار من الأراضي (المرسوم ٤٣ المؤرخ ٦/١٢/٧٩). ويتقرر حل المنظمة الديمقراطية الوطنية(١٥) (٦/١١/٧٩) وتفكيك الوكالة الوطنية للأمن في السلفادور(١٦).

الصراع السياسي يتصاعد بين المدنيين والقطاعات العسكرية المحافظة في أجواء من الفوران والتعبئة الاجتماعية. المنظمات اليسارية، مثل الكتلة الشعبية الثورية ورابطات ٢٨ شباط/فبراير الشعبية وجبهة العمل الشعبي الموحد، تنظم مظاهرات علنية وتحتل الوزارات وتقوم بالاضرابات للمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين؛ وتتخذ تدابير اقتصادية وإصلاحات لتنظيم حيازة الأراضي. الكتلة الشعبية الثورية وجبهة العمل الشعبي الموحد ورابطات ٢٨ شباط/فبراير الشعبية والاتحاد الديمقراطي الوطني تعلن

---

(١٤) غييرمو مانويل أونغو، الأمين العام للحركة الوطنية الثورية، مايورغا كيروس، عميد جامعة أمريكا الوسطى ورومان وماريو انطونيو اندينو، رجل الأعمال، ينضمون إلى عضوية المجلس. الكولونيل خوسيه غييرمو غارسيا والكولونيل نيكولاس كارانسا يعينان على التوالي وزيرا للدفاع ونائب وزير الدفاع.

تشمل قائمة أعضاء الحكومة الآخرين سلفادور سامايوا (التعليم) وإنريكه ألفارس كوردوبا (الزراعة) والكولونيل المهندس رينيه فرانسيسيكو غيرا (وكيل وزارة الداخلية) وإكتور دادا إيرسي وإكتور أوكيلي كولندريس (العلاقات الخارجية).

(١٥) كانت المنظمة الديمقراطية الوطنية مؤسسة للدفاع المدني أنشأها الجنرال ميدرانو في الستينات، وكانت مهمتها مراقبة السكان في الريف. ولقد شكلت هذه المجموعة إحدى طلائع كتائب الموت.

(١٦) كانت الوكالة الوطنية للخدمات الخاصة في السلفادور جهاز استخبارات الدولة الذي أنشأه الجنرال ميدرانو، وكان آخر مدير لها الكولونيل سانتيبانيس.

محفوظات الأمن القومي: El Salvador: The Making of US Policy, 1977-1984. Chadwyck-Healey, Inc., Alexandria VA, p. 73.

93-20925

../..

اندماجها في تنظيم موحد يسمى "هيئة التنسيق الثورية الجماهيرية"[١٧]. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، يقمع الحرس الوطني مظاهرة ضخمة لهذه الهيئة وصفها المونسنيور روميرو بأنها سلمية، مما أسفر، بالإضافة إلى مئات الجرحى، عن عدد غير محدود من القتلى يقدره البعض بما يتراوح بين ٢٢ و ٥٠.

أعمال العنف المناهضة للحكومة تتضح في عمليات احتلال محطات الإذاعة وزرع القنابل في مقار الصحف (La Prensa Gráfica و El Diario de Hoy)، وعمليات الاحتجاز والإعدام والهجوم على الأهداف العسكرية، ولا سيما من جانب قوات التحرير الشعبية والجيش الثوري الشعبي.

---

(١٧) كانت الكتلة الشعبية الثورية أكبر ائتلاف منظمات في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. وقد أنشئت في عام ١٩٧٥ وكانت تضم من قطاعات الفلاحين: الرابطة المسيحية للفلاحين السلفادوريين واتحاد عمال الحقوق، ومن قطاعات المعلمين: الرابطة الوطنية للمربين السلفادوريين، ومن قطاعات السكان المهمشين: اتحاد أهالي منطقة توغوريوس ومن قطاعات الطلبة: الحركة الثورية لطلبة التعليم الثانوي.

وكانت رابطات ٢٨ شباط/فبراير الشعبية منظمة أقل حجما ذات قاعدة حضرية وتسيطر عليها قطاعات طلابية. وتستمد اسمها من التاريخ الذي سقط فيه عشرات المتظاهرين قتلى عندما كانوا يحتجون على ما حدث في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٧ من تزوير للانتخابات كان من نتيجته الإبقاء على الجنرال كارلوس أومبرتو روميرو رئيسا.

وكانت الجبهة الشعبية للعمل الموحد، التي تأسست في عام ١٩٧٤، منظمة تتألف من نقابات العمال والمنظمات الطلابية ومنظمات الفلاحين والمعلمين.

وكان الاتحاد الديمقراطي الوطني، الذي تأسس في عام ١٩٦٩، يمثل الواجهة القانونية للحزب الشيوعي السلفادوري المحظور.

في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، يستقيل من المجلس الحاكم أعضاؤه المدنيون الثلاثة و ١٠ من وزراء الحكومة البالغ عددهم ١١[١٨]. المجلس يقع من جديد في أزمة. يعلن قانون الإصلاح الزراعي[١٩] وتأميم البنوك. وفي ٩ آذار/مارس، ينضم المهندس خوسيه نابوليون دوارته إلى المجلس بعد أن يطرد الحزب الديمقراطي المسيحي من صفوفه دادا إيسيري وروبين ساموراً وغيرهما من المسؤولين. عملية الاستقطاب السياسي تتسبب في تصاعد لم يسبق له مثيل في عمليات كتائب الموت.

في ٦ شباط/فبراير، يبلغ فرانك ديفين، سفير الولايات المتحدة، وزارة الخارجية بأن "... جثثا مُثل بها توجد ملقاة على قارعة الطرق كما كان يحدث في أسوأ فترات حكم روميرو"، ويذكر كذلك أن "... أقصى اليمين يتسلح ويستعد لمواجهة سيتحالف فيها مع العسكريين دون شك"[٢٠].

في ٢٢ شباط/فبراير، يغتال ماريو ساموراً، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي والنائب العام للجمهورية، في مسكنه بعد أيام من اتهامه علنا من قبل الجبهة الوطنية الموسعة، التي يتزعمها روبرتو دوبويسون، القائد السابق للحرس الوطني، بأنه عضو في الجماعات الهدامة (انظر القضية في الفصل الرابع).

---

(١٨) على إثر اتفاق بين المجلس الثوري الحاكم والحزب الديمقراطي المسيحي، استبدل بالمستقيلين في ١٠ كانون الثاني/يناير المهندس إيكتور دادا إيريسي والدتور خوسيه انطونيو مورالس إلريتش، وكلاهما من الحزب الديمقراطي المسيحي، والدكتور خوسيه رامون افالوس نافاريته، وهو من المستقلين.

(١٩) ينص قانون الإصلاح الزراعي على مصادرة الأراضي التي تزيد مساحتها على ٢٥٠ ١ أكرا، وهو ما يتضرر منه حوالي ٣٧٢ مالكا بحوزتهم ما مجموعه ٠٠٠ ٦٢٥ أكر. ويبلغ عدد المستفيدين حوالي ٨٥ في المائة من سكان الريف. ولمنع كل رد فعل من جانب المتضررين، أصدر المجلس الحاكم المرسوم ١٥٥ الذي أعلن بموجبه الأحكام العرفية لمدة ثلاثين يوما.

محفوظات الأمن القومي، "El Salvador: The Making of U.S. Policy, 1977-1984", Janet Di Vicenzo, projected., Chadwick-Healy Inc., Alexandria, VA, 1984, p.33.

(٢٠) سفارة الولايات المتحدة في السلفادور، البرقية رقم ٠٠٨٣٧، ٦/٢/٨٠.

في ٢٤ آذار/مارس، يغتال المونسنيور أوسكار أرنولفو روميرو برصاص أحد القناصة عندما كان يقوم بالقداس في مصلى مستشفى العناية الالهية[٢١] (انظر القضية في الفصل الرابع). وقد زادت هذه الجريمة من استقطاب اهتمام المجتمع السلفادوري وتحولت إلى علامة تجسد الاستخفاف الكبير بحقوق الإنسان وأنذرت بحرب سافرة بين الحكومة ورجال حرب العصابات. وخلال مراسم الدفن، انفجرت قنبلة أمام كاتدرائية سان سلفادور، وانهال وابل من رصاص المدافع الرشاشة على جموع الناس البالغ عددهم ٥٠ ٠٠٠ شخص استبد بهم الفزع. ولقد خلفت هذه الحادثة بين ٢٧ و ٤٠ قتيلا وأكثر من ٢٠٠ جريح[٢٢].

في ٧ أيار/مايو ١٩٨٠، جرى القبض على الميجور روبرتو دوبويسون[٢٣] في إحدى المزارع مع مجموعة من المدنيين والعسكريين. وفي المداهمة، عُثر على كمية كبيرة من الأسلحة والوثائق تورط المجموعة في تنظيم وتمويل الكتائب التي ينسب اليها تورطها في قتل الأسقف روميرو. وقد تسببت الاعتقالات في موجة من التهديدات الإرهابية والضغوط المؤسسية التي انتهت بالإفراج عن دوبويسون.

---

(٢١) في آخر خطبة يوم أحد في ٢٣ آذار/مارس قال المونسنيور روميرو: "باسم الرب، باسم هذا الشعب المتعذب الذي لا ينفك تصل أناته إلى السماء كل يوم بحدة أكبر، وأتوسل لكم أرجوكم وأهيب بكم أن تضعوا حدا للقمع".

(٢٢) سفارة الولايات المتحدة في سان سلفادور، البرقية رقم ٠٢٢٩٦، ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠.

"واشنطن بوست"، ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠. المرجع نفسه، محفوظات الأمن القومي، :"El Salvador: The Making of U.S. Policy, 1977-1984, p. 34.

(٢٣) ميجور بالحرس الوطني ومدير الوكالة الوطنية للأمن في السلفادور حتى انقلاب ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر، عندما اضطر للاستقالة.

وقد عزز هذا من أكثر القطاعات محافظة في الحكومة[٢٤] وكان مثالا واضحا لسلبية وقصور السلطة القضائية هذه الفترة[٢٥].

وقد اتخذت تدابير حكومية[٢٦] وتدابير قمعية غير شرعية لهدم الهيكل القانوني وتحييد حركة المعارضة[٢٧] .

---

(٢٤) في ١٢ أيار/ مايو ، فقد ماخانو نفوذه عندما عينت القوات المسلحة الكولونيل خايمة عبدول غوتييريس ، وهو من جناح المحافظين ، رئيسا لمجلس الثورة الحاكم ، ومن ثم أصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة .

وفي نفس هذا اليوم تلت مجموعة تسمى نفسها "كتيبة الموت" في الهاتف للصحافة بلاغا جاء فيه : "....نطالب بالإفراج عن الميجور دوبويسون وسواه من الرفاق الذين اعتقلوا في سانتا تكلا" ، مهددة بنسف أية صحيفة لا تنشر الرسالة La Prensa Gràfica ، ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠ ، الصفحة ٢٥ من النص الإسباني .

(٢٥) لم يتقدم دوبويسون ورفاقه الى السلطة القضائية على الإطلاق ، رغما عن جسامة الاتهامات المتعلقة "بالكتائب" ومقتل المونسنيور روميرو .

(٢٦) في ٢٢ أيار/مايو ، أصدر المجلس المرسومين ٢٦٤ و ٢٦٥ المعدلين لقانون الاجراءات الجنائية. وقد وسع أولهما من تعريف الأنشطة الارهابية وحظر احتلال المباني العامة وأماكن العمل والمؤسسات الدينية . وحظر المرسوم الثاني الإفراج بكفالة عن الأشخاص المتهمين في جرائم سياسية أو المحكوم عليهم فيها.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه ، حظر المرسوم ٢٩٦ على الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة الاشتراك في الاضرابات ، وأمر بفصل أي شخص يشجع أو ينظم الإضرابات فورا .

وفي ٢٢ آب/أغسطس ، أعطى المرسوم ٣٦٦ السلطة التنفيذية سلطة إسقاط الشخصية القانونية عن أي نقابة للدولة تشترك في اضرابات أو تتسبب في وقف الخدمات العامة الأساسية .

وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس المرسوم ٥٠٧ الذي يعطي المحاكم العسكرية اختصاص النظر في الجرائم السياسية المرتكبة ضد الدولة .

(٢٧) في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ ، وبعد إضراب قومي ، هاجم الجيش والحرس الوطني الجامعة الوطنية ، مما أدى الى مقتل ما بين ٢٢ و ٤٠ طالب وهدم المرافق . واغتيل المهندس فيليكس أنطونيو أولوا عميد الجامعة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر .

وفيما بين ١٢ و ١٥ آب/أغسطس . قُمع بعنف إضراب عام دعت اليه الجبهة الديمقراطيةالثورية، وهي تحالف أحزاب يسار الوسط ، مما أسفر عن سقوط ١٢٩ قتيلا[٢٨]. وفي ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، اختطف الفاريس كوردوبا وستة من قادة الجبهة الديمقراطية الثورية. وعثر على جثثهم فيما بعد تحمل آثار التعذيب (أنظر القضية في الفصل الرابع). وبعد أيام قليلة ، أصدرت فرقة الجنرال ماكسميليانو إرناندیس مارتينيس المناهضة للشيوعية بلاغا بمسؤوليتها عن أعمال القتل .

فيما بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ ، كونت جماعات المعارضة المسلحة الخمس : قوات التحرير الشعبية والجيش الثوري الشعبي ، وقوات التحرير المسلحة والقوات المسلحة للمقاومة الوطنية والحزب الثوري لعمال أمريكا الوسطى، جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

في أواخر عام ١٩٨٠. وفي أثناء تغيير الإدارة في الولايات المتحدة، نال العنف في السلفادور مواطني الولايات المتحدة . ففي ٢ كانون الأول/ ديسمبر ، قبض على أربع راهبات، واغتصبن وقتلن على أيدي أفراد من الحرس الوطني (انظر القضية في الفصل الرابع). وفي نهاية العام، ترك الكولونيل ماخانو المجلس وأصبح المهندس نابليون دوارته رئيسا[٢٩].

تلقت لجنة تقصي الحقائق شكاوى مباشرة بشأن ٥٩٧ ٢ ضحية لأعمال العنف الجسيمة التي حدثت في عام ١٩٨٠[٣٠] .

عام ١٩٨١

عمليات الإعدام الفردية الخارجة عن القانون تستمر ، وتزداد أيضا عمليات الإعدام الواسعة النطاق في المناطق الريفية. وفي ٣ كانون الثاني/ يناير، قتل رئيس معهد السلفادور للإصلاح الزراعي، وخبيران من الولايات المتحدة في فندق شيراتون[٣١] (انظر القضية في الفصل الرابع). وهذا الحادث جزء من حملة القتل الموجهة ضد قادة التعاونيات والمستفيدين من الإصلاح الزراعي.

---

(٢٨) المرجع السابق الذكر، محفوظات الأمن القومي، The Making of US Policy, 1977-1984 . P. 35 .

(٢٩) بعد فترة وجيزة من الاعتقال ، نفي ماخانو في آذار/مارس ١٩٨١.

(٣٠) تعلقت الشكاوى المباشرة التي تلقتها لجنة تقصي الحقائق والمشار إليها في هذا التقرير بطرفي النزاع. وتعلقت معظم الشكاوى بانتهاكات ارتكبها ممثلو القوات المسلحة أو المنظمات شبه العسكرية. ولم تجهز سوى الشكاوى التي رأت اللجنة أن أسانيدها وافية. انظر المرفق ٥.

(٣١) كان الضحايا خوسيه رودولفو فييرا، رئيس معهد السلفادور للإصلاح الزراعي وخبيرين زراعيين من هيئة AIFLD ، هما مارك ديفيد بيرلمان ومايكل هامر .

في ١٠ كانون الثاني/يناير ، تشن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني "الهجوم النهائي" الذي أعلن عنه في أواخر عام ١٩٨٠[٣٢]. وقد تشن هجمات على أهداف عسكرية في كل البلد تسفر عن مئات من القتلى. وأبلغت مصادر حكومية أن "٥٠٠ متطرفا على الأقل لقوا مصرعهم في 'الهجوم النهائي'" . وبسبب أعمال جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، تظل الأحكام العرفية التي أعلنها المجلس قائمة حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.

العنف في السلفادور يجتذب الانتباه الدولي ويتخذ بعدا دوليا. تبدأ قوى سياسية خارجية في إدراج النزاع في السلفادور في إطار المواجهة بين الشرق والغرب. ومن ناحية أخرى يجري تشجيع تحقيق تسوية متفاوض عليها للنزاع.[٣٣] قطاعات كثيرة تبدأ في التفكير في إمكانية التوصل الى تسوية للنزاع متفاوض عليها، شريطة توافر الموارد اللازمة. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ، تعيد إدارة الولايات المتحدة الأمريكية المعونة العسكرية التي كانت قد أوقفت عقب مقتل راهبات الولايات المتحدة[٣٤]. وزادت حكومة الولايات المتحدة أيضا من مساعداتها العسكرية والاقتصادية زيادة كبيرة. وتمثل القصد من تدفق الموارد المتزايد في تدريب أفراد القوات المسلحة وتحديث وتوسيع هيكل ملاكها. وبدأ أيضا الوزع السريع لكتائب مشاه الرد الفوري (أتلاكاتل : آذار/مارس ١٩٨١، أتونال : كانون الثاني/يناير ١٩٨٢، بيليوسو : أيار/مايو ١٩٨٢، الخ) المتخصصين في مكافحة رجال حرب العصابات.

العمليات العسكرية المناهضة للثوار تؤثر على السكان المدنيين من غير المقاتلين فتسبب خسارة ضخمة في الأرواح وبروز ظاهرة "المشردين" .

---

(٣٢) في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ، وفي أثناء إحدى الهجمات الأولى الواسعة النطاق التي شنتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الحاميات العسكرية ، يعلن القومندان فرمان سيينفويغوس ، وهم من أفراد القوات المسلحة للمقاومة الوطنية ، أن هجوما نهائيا سيشن قبل تولي ريـــغان الحكم في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . المرجع السابق الذكر، محفوظات الأمن القومي ، "El Salvador: The Making of US Policy", p. 38 .

(٣٣) في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨١ ، أصدرت حكومتا المكسيك وفرنسا بلاغا أشار الى الجبهة الديمقراطية الثورية وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بوصفهما "قوة سياسية ممثلة" تسعى الى حل سياسي للنزاع .

(٣٤) في ١٤ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس كارتر، في واحد من آخرا إجراءاته في مجال السياسة الخارجية، تقديم ٥ ملايين دولار للسلفادور كمعونة عسكرية. ومن الأسباب المذكورة ثبوت تقديم نيكاراغوا مساعدات للمتمردين السلفادوريين. المرجع نفسه، محفوظات الأمن القومي "El Salvador: The Making of U.S. Policy" p. 34 .

وبمجرد تولي حكومة رونالد ريغان الحكم، وصلت برقية من وزارة الخارجية الى السفارة في سان سلفادور تفيد حكومة دوارته بما يلي : "... نعتزم القيام في الأسبوع القادم بحملة دبلوماسية في أوروبا وأمريكا اللاتينية لإثبات الصلة بين كوبا ونيكاراغوا من ناحية والمتمردين في السلفادور من ناحية أخرى". وزارة الخارجية (مسودة) ٢/٤/٨١ .

في ١٧ آذار/ مارس ، تهاجم مجموعة من آلاف الفلاحين، وهي تحاول عبور نهر ليمبا الى هندوراس، من الجو والأرض. وتشير التقارير الى مصرع ٢٠ الى ٣٠ شخصا واختفاء ١٨٩ شخصا نتيجة للهجوم. يقع هجوم مماثل في تشرين الأول/أكتوبر على الشاطئ الجنوبي لنفس النهر، يقتل فيه ١٤٧ فلاحا، منهم ٤٤ حدثا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر في مقاطعة كابانياس ، تحاصر عملية مناهضة للثوار مجموعة من ١ ٠٠٠ شخص كانت تحاول الهرب الى هندوراس. وتهاجمها طوال ثلاثة عشر يوما. وفي هذه المرة، تذكر التقارير أن ما بين ٥٠ و ١٠٠ شخص لقوا مصرعهم[٣٥]. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر ، تنفذ كتيبة أتلاكاتل مذبحة من أسوأ مذابح الحرب ، في مختلف قرى إل موسوته (أنظر القضية في الفصل الرابع).

ووفقا لمؤسسة السلفادور للتنمية، بلغ عدد المشردين بحلول عام ١٩٨١، ٠٠٠ ١٦٤ مشرد. وزاد أيضا عدد المشردين الذين غادروا البلد بحثا عن مأوى، وفقا لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[٣٦]. وعلاوة على ذلك، تشير منظمة النجدة القانونية المسيحية الى أن عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم بلغ ٥٠١ ١٢ في عام ١٩٨١[٣٧].

وتلقت لجنة تقصي الحقائق شهادة مباشرة تتعلق بـ ٦٣٣ ١ ضحية لأعمال العنف الجسيمة التي حدثت في عام ١٩٨١.

عام ١٩٨٢

الجمعية التأسيسية المؤلفة من ٦٠ عضوا[٣٨] تعتمد دستورا جديدا وتنتخب حكومة مؤقتة. ورغما عن حصول الحزب الديمقراطي المسيحي على معظم الأصوات (٣, ٤٠ في المائة)، فإن حزب التحالف

---

(٣٥) المرجع السابق الذكر ، Americas Watch, p. 48-49, 146.

(٣٦) The Miami Herald ، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨١ . المرجع السابق الذكر، محفوظات الأمن القومي ، الصفحة ٤٢.

(٣٧) النجدة القانونية المسيحية، سان سلفادور، تقرير عام ١٩٨٤.

(٣٨) فيما يلي تشكيل الجمعية التأسيسية حسب الأحزاب:
الحزب الديمقراطي المسيحي: ٢٤ عضوا؛
حزب التحالف الجمهوري الوطني، ١٩ عضوا؛
حزب المصالحة الوطنية: ١٤ عضوا؛
حزب العمل الديمقراطي: عضوان؛
الحزب الشعبي السلفادوري: عضو واحد.

الجمهوري الوطني، المتحالف مع حزب المصالحة الوطنية (١٩ في المائة) وسواه من أحزاب الأقلية فاز بالأغلبية في الجمعية. وينتخب روبرتو دوبويسون رئيسا للجمعية التأسيسية وينتخب عضوان من حزب المصالحة الوطنية نائبين للرئيس. والجمعية تصدق على الدستور السياسي لعام ١٩٦٢[٣٩]. وتنتخب أيضا الدكتور الفارو ماغانيا رئيسا مؤقتا للجمهورية والدكتور راؤول مولينا مارتينيس (الحزب الديمقراطي المسيحي)، والدكتور غابرييل ماوريسيو غوتييريس كاسترو (حزب التحالف الجمهورية الوطني) والدكتور بابلو ماوريسيو ألفيرغه (حزب المصالحة الوطنية) نوابا للرئيس.

المرسوم رقم ٦ للجمعية الوطنية يوقف المرحلة الثالثة[٤٠] في تنفيذ الاصلاح الزراعي، وعدل هو نفسه بعد ذلك. من ناحية أخرى يجري التوقيع على ميثاق أبانيكا (٣ آب/أغسطس ١٩٨٢)، الذي تشكل بموجبه حكومة وحدة وطنية. تتمثل أهداف الحكومة في تحقيق السلم ، والديمقراطية ، وحقوق الانسان، والانتعاش الاقتصادي، والأمن وتعزيز الموقف الدولي. يعتزم تشكيل حكومة انتقالية تقوم بتأسيس نظام ديمقراطي. يحول عدم تماسك القوى التي تشكل الحكومة وضغوط النزاع المسلح دون القيام بتغييرات كبيرة خلال رئاسة الدكتور ماغانيا.

جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تهاجم قاعدة يوبانغو الجوية وتدمر ستا من طائرات القوات الجوية العمودية الـ ١٤ من طراز UH-IH ، و ٥ طائرات من طراز Ouragan و ٣ من طراز C-47[٤١]. رجال حرب العصابات يزيدون من أنشطتهم الموجهة ضد أهداف اقتصادية. تذكر التقارير أنه في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير و نيسان/ابريل ، حدث ما مجموعه ٤٣٩ عملا تخريبيا[٤٢] ،

---

(٣٩) المرسوم ٣ للجمعية التأسيسية، وفيه ألغت الجمعية المرسوم ١١٤، الذي كان يتضمن الأسس القانونية للإصلاح الزراعي.

(٤٠) بدأ المرسوم ٢٠٧ لمجلس الثورة الحاكم المرحلة الثالثة في الاصلاح الزراعي ومكن الفلاحين الذين كانوا يستأجرون قطعا صغيرة من الأرض من شرائها والحصول على سند ملكيتها بمساعدة مالية من الحكومة. المرجع نفسه، محفوظات الأمن القومي، الصفحة ٧٩.

(٤١) The New York Times ، ٧ شباط/ فبراير ١٩٨٢.

الرئيس ريغان المنتخب حديثا يوقع أيضا، وهو يشير الى الهجوم الذي وقع على قاعدة يوبانغو، على أمر تنفيذي في ١ شباط/ فبراير يأذن بصرف ٥٥ مليون دولار معونة عسكرية طارئة للسلفادور. انظر The Washington Post ، ٢ شباط/ فبراير ١٩٨٢.

(٤٢) وفقا للإحصاءات، تركزت أعمال التخريب على وسائل النقل (٤٦ في المائة) وشبكة توزيع وتوفير الكهرباء (٢٣,٧ في المائة) وطرق المواصلات (٥,٧ في المائة). وخلال الربع الأول من عام ١٩٨٢، دمرت الجسور التالية أو أتلفت: ٤ في سانتا أنا، ١ في سان سلفادور، ٣ في أوسولوثان، ٢ في سان ميغيل و١ في فوراسان. Centro Universitario de Documentació e Información, Proceso, Año 3, No. 98, Febrero-abril 1982.

ويرتفع عدد أعمال التخريب التي استخدمت فيها المفرقعات أو الإحراق المتعمد الى ٧٨٢ عملا فيما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر(٤٣). تقدر سفارة الولايات المتحدة الأضرار التي لحقت بالهيكل الأساسي الاقتصادي بمبلغ ٩٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة(٤٤) . تضطلع كذلك جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بعمليات واسعة النطاق في العاصمة وتحتل مؤقتا مراكز حضرية في الداخل . ووفقا لبعض التقارير، يتراوح عدد الثوار ما بين ٠٠٠ ٤ و ٠٠٠ ٥ ثائر، وتقدر مصادر أخرى العدد بين ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٩(٤٥).

تحاول العمليات العسكرية الأرضية الجوية المشتركة التي تقوم بها القوات المسلحة استعادة السيطرة على الأماكن المأهولة التي يسيطر عليها الثوار. وفي إحدى هذه العمليات (٣١ كانون الثاني/يناير)، تشير التقارير الى مصرع ١٥٠ مدنيا على أيدي القوات العسكرية في نويفا ترينيداد وتشالاتينانغو. وفي ١٠ آذار/مارس ، تطلق النيران على حوالي ٠٠٠ ٥ فلاح من طائرات عمودية ويقصفون بالهاونات وهم يهربون من منطقة القتال في سان إستيبان كاتارينا. وفي آب/أغسطس ، تذكر حملة عسكرية لـ "إحلال السلم" في سان فيسنته أن ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ فلاح لقوا مصرعهم(٤٦). وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ، يشترك ٠٠٠ ٥ جندي في هجوم مضاد استغرق ١٠ أيام في شمالي سان سلفادور. تعلن وزارة الدفاع في نهاية العملية أنه تم استعادة أربع مناطق سكنية ، وأن ٢٠ جنديا ، ٢٣٢ من رجال حرب العصابات لقوا مصرعهم(٤٧) .

---

(٤٣) المرجع نفسه، الأمم المتحدة، تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الانسان الى السلفادور، ١٩٨٢، الصفحة ٣٤ من النص الإسباني، القوات المسلحة للسلفادور والشرطة الوطنية، بيانات احصائية عن مختلف الاعتداءات بالنسف والاحراق والتخريب التي قامت بها شتى الجماعات الإرهابية بهدف تقويض الاقتصاد القومي، سان سلفادور، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

(٤٤) سفارة الولايات المتحدة في سان سلفادور (٠٢١٦٥) . ٣ آذار/ مارس ١٩٨٣.

(٤٥) سفارة الولايات المتحدة في سان سلفادور (٠٠٤٣٧)، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢. وتشير المعلومات أيضا الى أن عدد أفراد القوات المسلحة يبلغ ٧٥٧ ٣١ فردا.

(٤٦) المرجع السابق الذكر Americas Watch, 1991, p. 146-147 .

(٤٧) The Washington Post ، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ .

في ٣١ آب/أغسطس تفيد اللجنة الوطنية لمساعدة المشردين أنه يوجد ٧٤٤ ٢٢٦ من الأشخاص المشردين في الداخل. وفي حزيران/يونيه من تلك السنة تراوح اجمالي عدد اللاجئين السلفادوريين في بلدان أمريكا اللاتينية ما بين ٠٠٠ ١٧٥ و ٠٠٠ ٢٩٥ نسمة(٤٨).

سفارة الولايات المتحدة تفيد بأن مجموع الأشخاص الذين قتلوا بلغ ٦٣٩ ٥ شخصا، منهم ٣٣٠ ٢ شخصا من المدنيين و ٧٦٢ من العسكريين و ٥٤٧ ٢ من رجال حرب العصابات. وتفيد منظمة المعونة القانونية المسيحية أنه كان هناك أثناء الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٢ ما مجموعه ٠٥٩ ٣ من جرائم القتل السياسية كانت "جميعها تقريبا نتيجة لاجراءات قام بها عملاء الحكومة ضد المدنيين غير المشتركين في المعارك الحربية"(٤٩). ويفيد المصدر ذاته أن اجمالي عدد الضحايا المدنيين في عام ١٩٨٢ بلغ ٩٦٢ ٥ شخصا(٥٠).

وتستمر كتائب الموت(٥١) في العمل في مأمن من العقاب في عام ١٩٨٢. وفي ١٠ آذار/مارس يصدر تحالف السلفادور المناهض للشيوعية قائمة من ٣٤ شخصا صدرت عليهم أحكام بالموت لقيامهم "بتشويه سمعة القوات المسلحة". ومعظمهم من الصحفيين. تفيد لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان، وهي تشير الى اكتشاف مقابر سرية لضحايا كتائب الموت، أن جثث ما يزيد على ١٥٠ شخصا ألقيت يوم ٢٤ أيار/مايو في بويرتا دل ديابلو في بانتشيمالكو(٥٢). وفي ٢٧ أيار/مايو يعثر على جثث ستة من الناشطين من أعضاء من الحزب الديمقراطي المسيحي في ال بلايون، وهي مقبرة سرية أخرى تستخدمها

---

(٤٨) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نشرة "معلومات المفوضية"، أمريكا الوسطى، حزيران/يونيه ١٩٨٢، العدد ٥.

(٤٩) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الانسان، ص ٢٠.

(٥٠) معهد حقوق الإنسان, "Los Derechos Humanos en El Salvador durante 1985, Fasciculo II Universidad Centroamericana José Simeón Cañas, San Salvador, 12 de abril de 1986, p. 41.

(٥١) "كتائب الموت" مصطلح عام يشير الى 'اسلوب عمل' هذه الفرق. وكانت تستخدم كأداة ارهابية استحدثت العملية المنتظمة للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان.

(٥٢) المرجع السابق الذكر، منظمة الدول الأمريكية - لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي"، ١٩٨١ - ١٩٨٢، ص ١٢٠ من النص الاسباني.

كتائب الموت[٥٣]. الرئيس دوراته يدين علنا اليمين المتطرف محملا إياه مسؤولية نقل مئات من أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي ورؤساء مجالس البلديات. أربعة صحفيون هولنديون يقتلون يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ (انظر القضية في الفصل الرابع).

وتلفت لجنة تقصي الحقائق شهادة مباشرة تتعلق بـ ١٤٥ ١ من ضحايا أعمال العنف الجسيمة التي حدثت في عام ١٩٨٢.

ثانيا - الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧: أعمال العنف في سياق النزاع المسلح

تستمر انتهاكات الحياة والسلامة البدنية والأمن في الحدوث في المناطق الحضرية. ومع ذلك يلاحظ انخفاض عدد هذه الانتهاكات مصحوبة بقدر أكبر من الانتقائية. وفي عام ١٩٨٢، مات بأيدي القوات الحكومية ٩٦٢ ٥ شخصا؛ وبحلول عام ١٩٨٥ هبط الرقم الى ٦٥٥ ١ شخصا[٥٤].

بدأ يحدث نقص ملحوظ في أنشطة كتائب الموت. وخلال زيارة للسلفادور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، أدان بوش وهو نائب للرئيس علانية كتائب الموت. وطالب بإبعاد بعض ضباط القوات المسلحة والأمن الذين ارتبطوا بانتهاكات لحقوق الإنسان. وأظهرت الزيارة أن الضغط الدبلوماسي للولايات المتحدة تمكن من تحقيق انخفاض في عدد الانتهاكات.

جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تعزز هيكلها وتظهر قوة في المجال الحربي. وتقوم بتنفيذ عمليات على نطاق واسع وتمارس السيطرة الاقليمية، بالرغم من أن ذلك كان بصفة مؤقتة، في مختلف أجزاء البلد. واعتبارا من عام ١٩٨٥ تبدأ في استخدام الألغام بصورة عشوائية، مما يؤدي الى وفيات كثيرة بين السكان المدنيين. وتجري حملة مكثفة لتدمير الأهداف الاقتصادية، مما يؤدي الى خسائر مادية كبيرة. يجري أخذ الرهائن والقتل، ولاسيما لرؤساء المجالس البلدية والمسؤولين الحكوميين في مناطق النزاع أو المناطق القريبة منها. وهكذا يسعى رجال حرب العصابات الى أن يظهروا في داخل البلد وخارجه وجود "ازدواجية للسلطة" في السلفادور.

وخلال هذه المرحلة يتسبب التطور العسكري للحرب في أن تنظر القوات المسلحة الى السكان المدنيين في مناطق النزاع بوصفهم "أهدافا مشروعة للهجوم". وتنفذ حملات عشوائية من القصف الجوي،

---

(٥٣) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، ص ٢٤.

(٥٤) "منظمة المطران اوسكار روميرو" للنجدة القانونية المسيحية، "الضحايا من السكان المدنيين من ١٩٧٧ الى ١٩٨٥"، شباط/فبراير ١٩٨٦ (مذكرة منسوخة).

1991, p. 148. Christian Science Monitor، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

وحملات مكثفة بالمدفعية وتقدم للمشاة، ينتج عنها جميعا مذابح وتدمير للمجتمعات في محاولة "لحرمان السمك من الماء". وبسبب الاستخدام المنتظم لهذا الاسلوب من جانب القوات المسلحة في انتهاك لحقوق الإنسان، تتصف هذه المرحلة بأعداد كبيرة من الأشخاص المشردين واللاجئين. وبحلول عام ١٩٨٤ أبلغ عن ٠٠٠ ٥٠٠ من الأشخاص المشردين داخل البلد(٥٥)، و ٠٠٠ ٢٤٥ من اللاجئين السلفادوريين في الخارج، مما أوصل العدد الاجمالي للأشخاص المشردين الى حوالي مليون ونصف مليون من الأشخاص. وفي أعقاب انتقادات دولية كثيرة خفضت القوات المسلحة من استخدام غاراتها الجوية ضد السكان المدنيين.

عام ١٩٨٣

في ٤ أيار/مايو أصدرت الجمعية التأسيسية قانونا بالعفو عن المدنيين المتورطين في جرائم سياسية(٥٦). وفي تشرين الثاني/نوفمبر يتفق على اجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٣، بعد أن كان مقررا اجراؤهـــا أصلا في كانون الأول/ديســمبر ١٩٨٣. وفـــي ١٥ كانون الأول/ديسمبر وبعد ٢٠ شهرا من الجدل، يعتمد الدستور الجديد(٥٧).

يبدأ الحوار بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، ولكن دون نتائج ايجابية. تجتمع وفود من الجانبين يومي ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس في سان خوسيه بكوستاريكا، ويوم ٢٩ أيلول/سبتمبر في بوغوتا تحت رعاية رؤساء مجموعة كونتادورا(٥٨). وفي تشرين الأول/اكتوبر يعلن الرئيس ماغانيا إلغاء الجولة القادمة للحوار ورفض جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني المشاركة في الانتخابـات. وفي اليوم ذاته يعـــثر على فيكتـــور مانويل كوينتانيليـــا، كبير ممثـــلي الجبهـة

---

(٥٥) المرجع السابق الذكر Americas Watch, 1991, p. 108.

(٥٦) أشار المرسوم ٢١٠ الصادر عن الجمعية التأسيسية الى قانون العفو عن المواطنين ورد اعتبارهم، المقدم من رئاسة الجمهورية. وأطلق سراح ٥٣٣ من السجناء السياسيين حتى ٢٤ حزيران/يونيه. كما منح المرسوم العفو لأي ثائر تخلى عن الكفاح المسلح قبل ٤ تموز/يوليه.

(٥٧) احتوى الدستور على ٢٤٧ مادة ونص على مراقبة أكبر للسلطة الرئاسية. كما أنه قلل من تأثير الاصلاح الزراعي على ملاك الأراضي. وطبقا لتقرير صادر عن المستشارين العماليين للولايات المتحدة قام ٠٠٠ ٥٧ فقط من المواطنين البالغ عددهم ٠٠٠ ١١٧ الذين يحق لهم الانتفاع من الاصلاح بممارسة حقهم في شراء ما يصل الى ١٧,٥ إكر من الأراضي التي كانوا يستأجرونها؛ وكان ما يزيد على ١٠ في المائة ممن مارسوا هذا الحق إما من المطرودين أو المقتولين. "New York Times" ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٥٨) قامت لجنة السلم الوطنية، التي انشأها ميثاق أبانيكا، بتمثيل الحكومة. وكانت امكانية مشاركة الثوار في الانتخابات الرئاسية احدى القضايا الرئيسية المطروحة للنقاش. وفشلت المحادثات لأن الجبهة الديمقراطية الثورية جبهة فارابوندو مارتي رفضت شروط لجنة السلم.

الديمقراطية الثورية المقيم في السلفادور، ميتا مع ثلاثة أشخاص آخرين. وتعلن كتيبة ماكسيميليانو إرناندیس مارتينيس المناهضة للشيوعية مسؤوليتها(٥٩).

جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تواصل حملتها للتدمير الاقتصادي وتصعيدها للأعمال العسكرية على نطاق واسع. وفيما بين ١٥ و ١٨ كانون الثاني/يناير يبدأ رجال حرب العصابات هجومهم ويحتلون بلدان في موراسان بصفة مؤقتة. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير تحتل الجبهة في عملية مشابهة، مدينة برلين (٠٠٠ ٣٥ نسمة) لمدة ثلاثة أيام وتدمر قيادة الشرطة الوطنية والحرس الوطني. وترد الحكومة من جانبها بحملة مضادة على نطاق واسع. وبعد بضعة أيام يكشف المونسنيور ريفيرا إي داماس عن مسؤولية القوات المسلحة عن ارتفاع عدد المدنيين المقتولين، المقدر بين ٥٠ و ١٧٠ شخصا وعن الأضرار المادية الناجمة عن ذلك. وفي ٢٢ شباط/فبراير يختطف جنود بزيهم الرسمي مجموعة من المزارعين من احدى التعاونيات في لاس أوخاس في سونسو ناته ويعدمونهم بإجراءات موجزة؛ وقدر عدد الموتى بـ ٧٠ شخصا (انظر هذه القضية في الفصل الرابع). وفي ١٦ آذار/مارس تعدم قوات الأمن ماريانيلا غارسيا فيلياس، رئيسة اللجنة غير الحكومية لحقوق الإنسان(٦٠).

فيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه تقع ٣٧ عملية عسكرية حكومية واسعة النطاق. وفي ٢٥ - ٢٦ أيلول/سبتمبر تهاجم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مواقع الجيش في تينانسينغو، وترد طائرات من طراز A-37 بقذف جوي، فيقتل حوالي ١٠٠ شخص من المدنيين في هذه العملية(٦١). وفي تشرين الثاني/نوفمبر تغزو قوات من كتيبة اتلاكاتل منطقة قريبة من بحيرة سوتشتيلان واقعة تحت سيطرة الثوار، ويبلغ عن قتل ١١٨ شخصا نتيجة لهذه العملية(٦٢). وحوالي نهاية السنة تشرع جبهة

---

(٥٩) حددت الجثث الأخرى بأنها جثث سانتياغو إرناندیس خيمينيس، الأمين العام لمؤسسة FUSS الذي اختفى يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر، وخوسيه انطونيو غارسيا فاسكس والدكتوره دورا مونيوس كاستليو. La Prensa Gráfica, 2da edición, "El conflicto en El Salvador", 1983.

(٦٠) المرجع السابق الذكر، Americas Watch, 1991, p. 148.

(٦١) المرجع السابق الذكر، Americas Watch, 1991, p. 148. The Miami Herald، ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣.

(٦٢) ذكرت التقارير الصحفية أن مجموعه من ٢٠ امرأة وطفلا حوصرت في مسكن وقتلت. وغرق ٣٠ شخصا آخرون في بحيرة سوتشتيلان عندما أطلق الجنود الرصاص عليهم. Americas Watch, 1991, p. 148. Christian Science Monitor، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

فارابوندو مارتي في أكبر عملياتها العسكرية ضد قاعدة ال بارائيسو العسكرية في تشالاتينانغو؛ ويقدر أن أكثر من مائة جندي قتلوا في هذا الهجوم. وفي ٢٥ أيار/مايو تقوم وحدة الكوماندوز الحضرية كلارا اليزابيث راميريس التابعة لقوات التحرير الشعبية باعدام القومندان البحري آلبرت شوفيلبرغر، وهو ثاني أكبر الضباط في بعثة من ٥٥ مستشارا عسكريا من الولايات المتحدة في السلفادور(٦٣).

في ٦ نيسان/ابريل تغتال في ماناغوا ميليدا آمايا مونتس (القائدة آنا ماريا) التي تحتل المرتبة الثانية في قوات التحرير الشعبية. وبعد أيام قليلة ينتحر سلفادور كاتيانو كاربيو، مؤسس جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وزعيم الأغلبية فيها بعد أن تأكد أن أحد معاونيه القريبين منه هو الذي ارتكب هذه الجريمة.

في عام ١٩٨٣ تستمر كتائب الموت في العمل، وكانت أعلى نسبة اغتيال من نصيب زعماء المعارضة السياسية ورؤساء النقابات والمعلمين ورجال الكنيسة. وطبقا لبيان أصدرته وزارة الخارجية:

"بدأت معاودة الكتائب لنشاطها في أيار/مايو وأصبحت نشيطة جدا في الشهرين الأخيرين ... وكان ذلك أساسا نتيجة لمواصلة الحوار، بالرغم من أنه كان بصورة محدودة، بين لجنة السلم واليسار"(٦٤).

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر تهدد كتيبة ماكسمليانو إرناندس مارتينيس المناهضة للشيوعية بالموت الأسقفين ريفيرا إي داماس وروساس تشافيس مع إلزامهما "بالامتناع فورا عن إلقاء مواعظهما المهيجة". وأشار السفير هنتون في كلمة الوداع التي ألقاها الى هذه الواقعة فقال إنه "لم يتمكن قط من فهم صمت القطاع الخاص إزاء أنشطة كتائب الموت"(٦٥).

---

(٦٣) وضع الكونغرس حدا أقصى لعدد المستشارين يبلغ ٥٥. وابتداء من حزيران/يونيه ١٩٨٣ شرعت فرقة مكونة من ١٣٠ من ذوي البيريه الأخضر المرابطين في هندوراس في تدريب مجموعة أولى مؤلفة من ٤٠٠ ٢ جندي سلفادوري على أساليب مناهضة حرب العصابات.

(٦٤) "Department of State Press Briefing"، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣.

(٦٥) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، سان سلفادور (٠٦٣٤٩)، ١٨ تموز/يوليه ١٩٨٣.

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أشار السفير الجديد توماس بيكرينغ إلى الضغط الذي يمارس على حكومة السلفادور لاتخاذ إجراء ضد زعماء كتائب الإعدام، وذكر ضمن آخرين إكتور ريفالادو، مدير أمن الجمعية التأسيسية؛ والميجور خوسيه ريكاردو بوسو، مدير مخابرات شرطة المالية؛ والكولونيل أريستيدس ألفونسو ماركيس، مدير مخابرات الشرطة الوطنية، والكولونيلات دينيس مورون وإلمر أراوخو غونسالس وميغيل ألفريدو فاسكونسيلوس[٦٦].

وأهم حدث في هذا الصدد هو الزيارة التي قام بها جورج بوش، نائب رئيس الولايات المتحدة، إلى سان سلفادور في ٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد انتهز بوش الفرصة لكي يصرح علنا أن كتائب الإعدام يجب أن تختفي لأنها تمثل خطرا على الاستقرار السياسي للحكومة. وسلم فيما بعد الحكومة قائمة بالمدنيين والعسكريين الذين يشتبه في انتمائهم إلى تلك المنظمات السرية[٦٧]. ومنذ ذلك الوقت حدث انخفاض كبير في أنشطة تلك الكتائب، وأعلنت عدة هيئات حكومية أنها تعتزم إجراء تحقيقات في ذلك الموضوع[٦٨].

في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر أفاد المونسنيور غريغوريو روسا تشابس أن ٦ ٠٩٦ سلفادوريا قد قتلوا في عام ١٩٨٣ نتيجة للعنف السياسي. وبلغ عدد الأشخاص الذين قتلهم أفراد الجيش وكتائب الإعدام ٤ ٧٠٠ وبلغ عدد أفراد الجيش وقوات الأمن الذين قتلوا ١ ٣٠٠[٦٩].

في داخل البلد ارتفع عدد الأشخاص الذين اختفوا إلى ٤٠٠ ٠٠٠، وهذا إذا أضيف إلى العدد التقريبي للسلفادوريين الذين تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنهم يعيشون في الولايات

---

(٦٦) The New York Times، ٥ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، استشهد بها من قبل، محفوظات الأمن القومي، الصفحتان ٦٤ و ٦٥.

(٦٧) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية، سان سلفادور (١١٥٠٣)، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، The New York Times، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

(٦٨) في ١٤ كانون الأول/ديسمبر أمرت القيادة العليا جميع قوات الأمن بعمل تحريات عن وجود كتائب الإعدام. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ألقي القبض على الكابتن ادواردو ارنستو ألفونسو أفيلا بناء على أوامر من القيادة العليا للاشتباه في اشتراكه في قتل مستشارين من الولايات المتحدة في قضية الشيراتون. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر أعلن الكولونيل نيكولاس فلانسا قائد شرطة المالية أن قواته قد ألقت القبض على أحد أعضاء كتيبة من كتائب الإعدام لكنه لم يذكر اسم ذلك العضو. La Prensa Gráfica, "El Conflicto en El Salvador", 2 da Edición, 1983, p.61-62.

(٦٩) Los Angeles Times، ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.

المتحدة ويبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ وفي المكسيك وأمريكا الوسطى ويبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ فإنه يمثل ٢٠ في المائة من مجموع عدد سكان البلد[٧٠].

وذكر الممثل الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان خوسيه أنطونيو باستور ردرويخو في تقريره السنوي ما يلي:

"... ما زال عدد المدنيين الذين قتلوا في السلفادور لأسباب سياسية مرتفعا للغاية. وهذا هو للأسف ملمح حالة حقوق الإنسان ... التي تثير أشد القلق"[٧١].

وقد تلقت لجنة تقصي الحقائق شهادة مباشرة بشأن ضحايا أعمال العنف الجسيمة التي وقعت في عام ١٩٨٣.

عام ١٩٨٤

الحزب الديمقراطي المسيحي يفوز بالمرتبة الأولى في انتخابات آذار/مارس ١٩٨٤ فيحصل على ٤٣,٤١ في المائة من الأصوات، ويتلوه التحالف الجمهوري الوطني الذي يحصل على ٢٩,٧٦ في المائة، وحزب المصالحة الوطنية الذي يحصل على ٢٠ في المائة من الأصوات. ونظرا إلى أنه لم يحصل أي حزب على الأغلبية المطلقة فقد أجريت جولة ثانية من الانتخابات في ٦ أيار/مايو بين الحزبين اللذين جاءا في المقدمة. يفوز خوسيه نابوليون دوارته بـ ٥٣,٦ في المائة، وروبرتو دوبيسون مرشح التحالف بـ ٤٦,٤ في المائة. ويتولى دوارته منصبه في ١ حزيران/يونيه، ويصبح أول مدني ينتخب رئيسا للجمهورية خلال ٥٠ عاما.

محاكمة أفراد الحرس الوطني المتهمين بقتل الراهبات الأمريكيات تجري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ في الفترة الفاصلة بين الانتخابات وتاريخ تولي دوارته منصبه. وتمارس الحكومة ومؤسسات الولايات المتحدة ضغطا قويا لأن كنغرس الولايات المتحدة كان ينظر في تقديم مساعدة طوارئ إلى السلفادور. وفي ٢٣ بعد إدانة المتهمين، يحكم القاضي برناردو راودا مورسوا على ٥ من أفراد الحرس الوطني بثلاثين سنة سجنا[٧٢].

---

(٧٠) المرجع السابق الذكر، محفوظات الأمن القومي، الصفحة ٦٣.

(٧١) تقرير الممثل الخاص، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ (A/38/503).

(٧٢) في ٢٤ أيار/مايو أيضا، وافق مجلس النواب في الكونغرس على منح السلفادور معونة عاجلة قدرها ٦٧,٧٥ مليون دولار. المرجع السابق الذكر، محفوظات الأمن القومي، ص ٧٢.

في تشرين الأول/اكتوبر، يدعو الرئيس دوارته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني إلى الدخول في محادثات. ويعقد الاجتماع في لا بالما في تشالا تينانغو في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ويعقبه اجتماع آخر عقد في أياغوالو في لا ليبرتاد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم ينجح أي من الاجتماعين بسبب الموقفين المتخذين بشأن شروط الإدماج المحتمل للجبهة في الحياة السياسية(٧٣).ومع استمرار الحرب حدث تناقص في عدد الاغتيالات السياسية، لكن الأعمال القتالية ازدادت في نفس الوقت. وقد تجلى ذلك في الاشتباكات التي لا حصر لها وأعمال التخريب الاقتصادي(٧٤) وما قام به الجيش في مناطق النزاع من عمليات ضخمة مضادة للثوار(٧٥).

في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر، يوقع الجيش الثوري الشعبي بالكولونيل دومينغو مونتروسا، قائد كتيبة المشاة الثالثة، بأن يمكنه من تحديد موقع ما اعتقد أنه مركز "إذاعة سننتصر" والاستيلاء عليها. وينفجر جهاز متفجر كان موضوعا في جهاز إرسال في أثناء نقل الوحدة بطائرة عمودية، فيلقى الكولونيل ومن معه مصرعهم.

---

(٧٣) عرض الرئيس دوارته منح الجبهة عفوا والاعتراف بها حتى يمكنها الاشتراك بوصفها حزبا سياسيا في الانتخابات إذا وافقت على تسليم أسلحتها. وردت الجبهة على ذلك باقتراح مضاد يتضمن اشتراكها في حكومة مؤقتة تعقد انتخابات وتعيد تنظيم القوات المسلحة. المرجع السابق الذكر، Americas Watch, 1991, p. 12.

(٧٤) في ١ كانون الثاني/يناير نسف الثوار جسر كوسكاتلان، وهو أطول جسر في البلد، ويصل بين المنطقتين الشرقية والغربية. وحدث عدة مرات أن ظلت المنطقتان الشمالية والشرقية من البلد دون كهرباء نتيجة لاستمرار أعمال التخريب. وفي ٢١ حزيران/يونيه هاجمت الجبهة محطة سيرون غرانده للطاقة الكهربائية واحتلتها، مخلفة ١٢٠ قتيلا. وفي ٣٠ تموز/يوليه بعد عدد من الهجمات استخدم فيها الديناميت توقفت خدمة السكك الحديدية في البلد. وقرب نهاية السنة وردت أنباء تفيد بأن هجمات الجبهة على الهياكل الأساسية الاقتصادية قد كلفت البلد ٢٣٨ مليون كرون. المرجع السابق الذكر، Prensa Gráfica, "El Conflicto en El Salvador", 1984.

(٧٥) في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه أعدمت قوات الجيش ٦٨ مدنيا في خلال عملية عسكرية في لوس ليانيتوس في كبانياس.

وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ آب/اغسطس أسفرت عملية عسكرية أخرى قامت بها كتيبة أتلاكتل في لاس فويلتاس تشالاتينانغو عن ذبح نحو ٥٠ مدنيا على ضفتي نهر غواسلنغا. المرجع السابق الذكر، Americas Watch, 1991, p. 148.

على الرغم من الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي شنت على السكان المدنيين، ينخفض عدد الهجمات الجوية على السكان. ويحدث في نفس الوقت انخفاض ملحوظ في أنشطة كتائب الإعدام فيخلال الأشهر الأولى من العام(٧٦). بيد أنه في نيسان/ابريل يبلغ مكتب الحماية القانونية أن عمليات القتل التي ترتكبها كتائب الإعدام تتزايد مرة أخرى بعد أن هدأت لمدة شهرين(٧٧).

في وثيقة صدرت في أيلول/سبتمبر، أفادت منظمة النجدة القانونية بأنه في خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ١٩٨٤ بلغ عدد المدنيين الذين عزي مقتلهم إلى الجيش وقوات الأمن وكتائب الإعدام ٩٦٥ ١. ويذكر المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقريره السنوي أن

"... استمرار تعرض المدنيين للقتل في المعارك أو بسببها يضعف الانطباع المؤاتي الناجم عن انخفاض عدد الاغتيالات السياسية خارج المعارك"(٧٨).

وتلقت لجنة تقصي الحقائق شهادة مباشرة بشأن ضحايا أعمال العنف الجسيمة التي جرت في عام ١٩٨٤.

عام ١٩٨٥

أجريت انتخابات المجلس التشريعي والمجالس البلدية في ٣١ آذار/مارس، ويفوز الديمقراطيون المسيحيون. ويؤدى فقدان التحالف الجمهوري الوطني للسيطرة السياسية النسبية إلى عملية إعادة تشكيل داخلية انتهت في ٢٩ أيلول/سبتمبر بانتخاب ألفريدو كريستياني رئيسا للجنة التنفيذية الوطنية لذلك الحزب.

في خلال السنة تظل عملية الحوار متوقفة بسبب عدم قبول الاقتراح الداعي إلى استمرار المحادثات دون دعاية حتى يمكن إحراز تقدم في جهود إقرار السلم.

---

(٧٦) جاء في برقية واردة من سفارة الولايات المتحدة أنه "... لم يعز إلى أي كتيبة إعدام معروفة أي جريمة قتل منذ نهاية عام ١٩٨٣". سفارة الولايات المتحدة، سان سلفادور (٠٢٥٤٧)، ٨ آذار/مارس ١٩٨٤.

(٧٧) المرجع السابق الذكر، محفوظات الأمن القومي، الصفحة ٧٠.

(٧٨) الأمم المتحدة، "تقرير عن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في السلفادور" (A/39/636)، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

يحدث تزايد ملحوظ في أعمال العنف في الاشتباكات والعمليات العسكرية في المناطق التي ينشط فيها رجال حرب العصابات. وتقوم الجبهة في نفس الوقت بسلسلة عمليات اختطاف وعمليات إعدام بإجراءات موجزة[٧٩]. والحدث ذو الأثر الأكبر هو الهجوم الذي شنه الحزب الثوري لعمال أمريكا الوسطى في ١٩ حزيران/يونيه على مطعم في منطقة روسا في سان سلفادور. ويقتل في الهجوم أربعة أفراد من حرس مشاة بحرية الولايات المتحدة التابعين لسفارة الولايات المتحدة و ٩ من المدنيين (انظر هذه القضية في الفصل الرابع).

في عام ١٩٨٥ تقوم فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بسلسلة عمليات اختطاف لرؤساء المجالس البلدية وموظفيها. وبحلول أيلول/سبتمبر يكون قد اختطف ٢٠ من هؤلاء الرؤساء. ويأسر الجيش نيديا دياس قائد الحزب الثوري لعمال أمريكا الوسطى في أثناء قتال، ويفر القائد ميغيل كستيليانوس من صفوف الحزب (انظر القضية في الفصل الرابع).

تخطف الجبهة ابنة الرئيس دوارته[٨٠]. وبعد مفاوضات تستمر عدة أسابيع وتتوسط فيها الكنيسة وحكومات أجنبية، تبادل الجبهة إينيس غوادالوبين دوارته و ٢٢ من رؤساء المجالس البلدية بنيديا دياس ومجموعة مكونة من ٢١ قائدا؛ ويغادر البلد ١٠١ من مقاتلي الجبهة المصابين.

تبدأ الجبهة في الاستخدام التكتيكي للألغام على نطاق واسع في المناطق الخاضعة لنفوذها. ونتيجة لهذه الممارسة يقتل عدد كبير جدا من المدنيين أو يفقدون بعض أطرافهم. ويقدر مكتب الحماية القانونية عدد الأشخاص الذين قتلوا نتيجة لانفجار ألغام في عام ١٩٨٥ بـ ٣١ شخصا، وتبلغ اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان أن ٤٦ شخصا قد قتلوا وأصيب مائة نتيجة لانفجار ألغام تماس[٨١].

---

(٧٩) في ٧ آذار/مارس أعدم الكولونيل ريكاردو اريستيدس سينغويغوس رئيس COPREFA. وفي ٢٣ آذار/مارس قتل الجنرال خوسيه البرتو مدرانو، الرئيس السابق للحرس الوطني ومؤسس المنظمة الديمقراطية الوطنية والوكالة الوطنية للأمن في السلفادور.
وفي ١٧ أيار/مايو قتل الدكتور خوسيه رودولفو أراوخو بانيوس، القاضي العسكري للمحكمة الإبتدائية، في أثناء هجوم. المرجع السابق الذكر, Prensa Gráfica, "El Conflicto en El Salvador", p.81.

(٨٠) اختطفت إينيس غوادالوبه دوارته دوران وصديقتها آنا سيسليا قلييدا. وفي ١٦ من الشهر أعلنت منظمة تطلق على نفسها اسم "جبهة بابلو كاستيليو" مسؤوليتها عن عملية الاختطاف. المرجع السابق الذكر، Prensa Gráfica, "El Conflicto en El Salvador", p.81.

(٨١) المرجع السابق الذكر، معهد أمريكا الوسطى لحقوق الإنسان، Los Derechos Humanos en" El Salvador durante el año 1985", fascicle II, pp.79-81.

لا تحدث عمليات إعدام جماعية على نطاق واسع خلال العمليات العسكرية العديدة المضادة للمتمردين. بيد أنه تجري عمليات قصف جوي كثيف وترحيل للسكان الريفيين بالجملة في المناطق الريفية[٨٢]. وتقدر منظمة النجدة القانونية المسيحية عدد من قتلتهم القوات الحكومية من المدنيين غير المقاتلين بـ ٦٥٥ ١[٨٣]. ويقدر مكتب الحماية القانونية عدد القتلى بـ ٣٧١ قتيلا[٨٤].

تواصل كتائب الإعدام نشاطها في عام ١٩٨٥. ويذكر مكتب الحماية القانونية أنه قد حدثت ١٣٦ عملية قتل على أيدي كتائب الإعدام بالمقارنة بـ ٣٩ عملية في خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٤. وفي نفس الوقت يصدر الجيش السري المناهض للشيوعية تهديدات بالقتل إلى ١١ عضوا في جامعة السلفادور وينفي ٩ ممن هددوا. ويشير الميجور دوبويسون في معرض تعليقه على كتائب الإعدام أنها تعمل في السلفادور منذ عام ١٩٦٩ عندما شكلت الجماعات الإرهابية التابعة للحزب الشيوعي"[٨٥].

---

(٨٢) في رسالة مؤرخة تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ وموجهة إلى المونسنيور ريفيرا إي داماس أبلغ سكان سوتشيتوتو أن الخسائر التالية وقعت في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥: ٣٩ عملية قصف و ٤ عمليات إنزال و ٣٢ مرة أطلقت فيها نيران المدافع الرشاشة و ٢٨ غارة و ٢٥٢ أسيرا و ٢٦ قتيلا و ٩ جرحى وتدمير ٢٨ منزلا وإتلاف ٤١ مرسانة (نحو ٢٥ هكتارا) من الأراضي الزراعية وكميات كبيرة من الذرة. المرجع السابق الذكر، معهد أمريكا الوسطى لحقوق الإنسان. Fasciculo II, "Los Derechos Humanos en El Salvador durante el año 1985", p.43.

(٨٣) المرجع السابق الذكر، معهد أمريكا الوسطى لحقوق الإنسان. Fasciculo II, Los" Derechos Humanos en El Salvador durante el año 1985", p.39.

(٨٤) تتعلق هذه القائمة فقط بالحالات التي تلقى بشأنها شهادات من الناجين. المرجع السابق الذكر، معهد أمريكا الوسطى لحقوق الإنسان "Los Derechos Humanos en El Salvador...", p.67.

(٨٥) المرجع السابق الذكر، Prensa Gráfica, "El Conflicto en El Salvador", p76.

تذكر المصادر تقديرات مختلفة لعدد الأشخاص الذين أصيبوا أو لقوا مصرعهم نتيجة للقتال. ومن المحتمل أن العدد الفعلي يناهز ٢٠٠٠[٨٦].

وقد تلقت لجنة تقصي الحقائق شهادة بشأن ١٤١ ضحية لأعمال العنف الجسيمة التي حدثت في عام ١٩٨٥.

عام ١٩٨٦

عملية الحوار السياسي حول حل النزاع لا تزال تعاني من الجمود بسبب تطرف الجانبين. الحرب تؤثر تأثيرا سلبيا على الانتاج وعملية الانتعاش بطيئة. الرئيس دوارته يعتمد برنامجا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنشيط الاقتصاد؛ وفي نفس الوقت تتزايد الاحتجاجات وتشتد الأزمة.

الاتحاد الوطني للعمال السلفادوريين والاتحاد الوطني للعمال الريفيين يشرعان في العمل، فينظمان احتجاجات ومظاهرات شعبية. ويتقدمان بمطالب اقتصادية، ويدعوان إلى إجراء حوار مع الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية. ينظم الاتحاد الوطني للعمال السلفادوريين واتحاد طلبة الجامعات وكذلك منظمات أخرى ثلاث مظاهرات احتجاج كبرى.

في كانون الثاني/يناير، تبدأ العملية التي يطلق عليها "عملية فينيكس" والتي تستهدف استعادة منطقة أحراش غواثابا من بين أيدي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وتمتد هذه العملية خلال العام كله.

وتنتقل أعداد كبيرة من السكان من أماكنهم الأصلية عندما أخذوا يهربون من عمليات مناهضة التمرد. وينشئ المتضررون هيئة التنسيق الوطنية لإعادة الإسكان، التي تسعى الى "... استعادة حق السكان المدنيين في العيش في مناطقهم الأصلية". وتتلقى حركات "إعادة الإسكان" هذه دعما من الكنيسة.

---

(٨٦) التقديرات التي قدمتها المصادر المختلفة هي كما يلي: مكتب الحماية القانونية: ٣٠٦ ٣؛ منظمة النجدة القانونية: ٧١٤ ١؛ اللجنة غير الحكومية لحقوق الإنسان: ٩٩٥ ١؛ اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان: ٨١٠ ١ ؛ سفارة الولايات المتحدة الأمريكية:٨٥٥ ١.

المرجع السابق الذكر، معهد أمريكا الوسطى لحقوق الإنسان. "Los Derechos Humanos en El Salvador", p.36.

يقترح الرئيس نابليون دوارته خطة جديدة للسلم، لكن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ترفض هذه الخطة لأن رجال حرب العصابات السلفادوريين يرفضون مقارنتهم بالمتمردين في نيكاراغوا(٨٧). ويصر الرئيس دوارته على الدعوة الى إجراء حوار خلال هذا العام، كما أنه يسعى الى الحصول على الضغط الدولي أيضا، وذلك في محاولة لجلب السلم الى المنطقة. وفي حزيران/يونيه، "... تجري محاولة نهائية من جانب ١٣ دولة من دول أمريكا اللاتينية لإنقاذ عملية كونتادورا لإحلال السلم، بعد أن فشلت للمرة الثانية محاولة التوقيع على اتفاقية السلم في أمريكا الوسطى"(٨٨). وفي أيلول/سبتمبر يقترح الرئيس دوارته من جديد إجراء حوار مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية، في سيسوري بسان ميغيل، لكن رجال حرب العصابات لا يحضرون اللقاء.

يظل العنف مستمرا. ويعتبر الضحايا نتيجة للعمليات المناهضة لحركات التمرد وللإجراءات القمعية لقوات أمن الدولة، وكذلك لعمليات الخطف، والإعدام بإجراءات موجزة، والهجمات التي تشن ضد مكاتب رؤساء المجالس البلدية، وتفجير الألغام على يد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. يظل نشاط كتائب الموت مستمرا، وينشأ جيش الإنقاذ السلفادوري ومن ناحية أخرى، يتخلف عن الزلزال الذي حدث في شهر تشرين الأول/اكتوبر في سان سلفادور المئات من الضحايا والخسائر المادية. وتعلن حالة الطوارئ.

وورد الى لجنة تقصي الحقائق شهادات تتعلق بما مجموعه ١٥٥ ضحية لحوادث عنف جسيمة وقعت خلال عام ١٩٨٦.

ثالثا - الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩: النزاع العسكري بوصفه عقبة في وجه السلم

يفتح اتفاق اسكيبولاس الثاني(٨٩) الذي وقع عليه الرئيس دوارته مجالا سياسيا يتيح العودة، في نهاية عام ١٩٨٧، للقادة السياسيين للجبهة الديمقراطية الثورية. ويشترك هؤلاء القادة كمجموعة ائتلافية في الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٨٩.

---

(٨٧) المرجع السابق الذكر، La Prensa Grafica, "El Conflicto en El Salvador", p.86.

(٨٨) المرجع السابق الذكر، la Prensa Grafica, p.85.

(٨٩) وقع الوثيقة المعنونة "إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى"، المعروفة باتفاق "اسكيبولاس الثاني"، في ٧ آب/اغسطس ١٩٨٧ بمدينة غواتيمالا رؤساء دول أمريكا الوسطى. وقد حددت النقاط الرئيسية هدف تحقيق وقف إطلاق النار في غضون تسعين يوما، وإنشاء لجان وطنية للمصالحة، وإقرار العفو العام، وإنشاء لجنة دولية للتحقق، ووقف المساعدة بالإمدادات والأسلحة المقدمة الى جميع مجموعات المنطقة التي تحمل السلاح.

يتحقق تقدم فيما أطلق عليه في المجتمع الدولي بـ "إضفاء الطابع الإنساني على النزاع"[٩٠]. ومع ذلك، يتجدد العنف مصحوبا بزيادة واضحة في الهجمات الموجهة ضد الحركة العمالية وجماعات حقوق الإنسان والمنظمات الاجتماعية، تقوم جبهة فارابوندو مارتي بحملة للقيام بعمليات الخطف والإعدام بإجراءات موجزة والقتل ضد المدنيين المرتبطين بالحكومة والقوات المسلحة أو الموالين لهما. وتصل عملية الحوار الى فترة جمود ويصبح من الواضح أن انتهاكات حقوق الإنسان تيسرها أشكال القصور أو التواطؤ أو الاهمال من جانب المؤسسات وتشكل العقبات الأساسية أمام إقرار السلم.

تتعدد صور الاحتجاج ضد التدابير المتعلقة بالضرائب والاصلاحات التي أدخلت على قانون الانتخابات؛ كذلك تحدث زيادة في نشاط الحركات العمالية وتقع أعمال عنف ضد قادة الحركة التعاونية[٩١]. وفي آب/اغسطس ١٩٨٧، يوقع الرؤساء الخمسة في منطقة أمريكا الوسطى بغواتيمالا اتفاق "اسكيبولاس الثاني" الذي ينص على إنشاء لجان للمصالحة الوطنية في كل بلد، وعلى إنشاء "لجنة دولية للتحقق" فضلا عن إقرار قوانين العفو. ويقدم القاصد الرسولي مقره لعقد اللقاءات بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية، ويتولى الأسقف المونسنيور ريفيرا اي داماس دور الوسيط. ويوافق الطرفان بشكل علني على اتفاق اسكيبولاس الثاني ويعلنان إنشاء اللجان، في مناطق وقف إطلاق النار مع تنفيذ المواضيع الأخرى الواردة في الاتفاق.

---

(٩٠) عبارة "إضفاء الطابع الإنساني على النزاع" تشير الى النوايا التي تستهدف وقف ممارسات مثل عمليات الاختطاف، والقذف بالقنابل، والهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، والإعدام بإجراءات موجزة واستعمال الألغام دون تمييز، الخ.

(٩١) في وثيقة منشورة في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٧، تعرب هيئة العفو الدولية عن قلقهـــا إزاء ما يبدو أنه حملة قمع موجهة ضد الحركة التعاونية. وقد ترتب على ذلك أن اختفى أو أعدم بإجراءات موجزة أو اعتقل بشكل تعسفي أو ضرب ما يزيد على ٨٠ عاملا وزعماء للتعاونيات.

المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٨٨، ص ٣ من النص الاسباني.

توافق الجمعية التشريعية على مشروع القانون رقم ٨٠٥ المعنون "قانون العفو للتوصل الى المصالحة الوطنية"[٩٢]. ويوجه الممثل الخاص للسلفادور في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة[٩٣] وهيئات حقوق الإنسان مثل Americas Watch، النقد الى نطاق العفو[٩٤]. وعلاوة على ذلك، تقدم منظمة النجدة القانونية المسيحية طعنا في دستورية المادة التي تشمل بالعفو كل أنواع الجرائم[٩٥].

---

(٩٢) يمنح القانون ٨٠٥ عفوا غير مشروط لأي شخص تورط في جرائم سياسية أو عادية ببواعث سياسية على أن تكون هذه الجرائم قد وقعت قبل ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، ولم يشترك فيها أكثر من ٢٠ شخصا. وهذا الخيار صحيح أيضا بالنسبة للمتمردين في حالة مثولهم واستنكارهم لاستعمال العنف وإبداء الرغبة في التمتع بالعفو خلال الـ ١٥ يوما التالية لصدور القانون.

إلا أن القانون لن ينطبق على الأشخاص (أ) الذين اشتركوا في مقتل المونسنيور روميرو، (ب) الذين تورطوا في خطف الأشخاص للحصول على أرباح ذاتية؛ (ج) الذين يشتركون في الاتجار غير المشروع بالمخدارت؛ (د) الذين ساهموا في قتل إربرت أنايا.

المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٨٨، ص ٢٠ من النص الاسباني. منظمة الدول الأمريكية - لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "تقرير عن حالة حقوق الإنسان في السلفادور" ١٩٧٨، ص ٢٩٩، هيئة العفو الدولية: "التقرير السنوي"، ١٩٨٨ ص ١٣٧.

(٩٣) ذكر الممثل الخاص للأمم المتحدة أن النطاق الواسع لقانون العفو الذي صدر، من شأنه أن يزيد من صعوبة التغلب على جو الحماية من العقاب الذي كان سائدا في السلفادور.

(٩٤) "... لا يخدم اتفاق اسكيبولاس الثاني صدور قانون يعفو عن قتلة أشخاص غير محاربين، يكونون تابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أو القوات المسلحة أو كتائب الموت".

(٩٥) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للحنة حقوق الإنسان"، ١٩٨٨، ص ٢٠.

ومن ناحية أخرى يغتال السيد هربرت أنايا سانابريا، منسق لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية في السلفادور. ويتسبب هذا الفعل في حدوث اضطراب في البلد[٩٦] ويبلغ السيد خوسيه أنطونيو باستور ريدرويخو، الممثل الخاص للأمم المتحدة، عن أنماط السلوك المتسم بقدر أكبر من الإنسانية في أوساط القوات المسلحة بالمقارنة بما كان عليه الوضع في السنة السالفة. كذلك يلاحظ أنه لم يرد إليه معلومات عن حالات قتل بالجملة منسوبة الى القوات المسلحة، أو عن القيام بعمليات تعذيب[٩٧]. ويختتم الممثل الخاص تقريره بالإشارة الى مسؤولية رجال حرب العصابات عن معظم عمليات قتل أو إصابة السكان المدنيين نتيجة لانفجار الألغام بالتلامس. كذلك يشير الى تجنيد رجال حرب العصابات للقصر بالقوة[٩٨]. ومع ذلك، وبشكل عام كان عدد الضحايا هذا العام أقل منه في عام ١٩٨٦.

وعندما قدم الجنرال أدولفو بلاندون، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، تقريره السنوي، ذكر أن ٧٥ في المائة من رجال القوات المسلحة، الذين يقدرون بأكثر من ٠٠٠ ٥٠ رجل، قد شاركوا في عمليات مجموعها ١٣٢ عملية عسكرية. وقد نقص عدد أفراد القوات الحكومية بواقع ٢٨٥ ٣ شخصا، منهم ٧٤٠ قتيلا و ٨١٥ ٢ مصابا و ٩٠ في المائة منهم عادوا الى الخدمة العاملة. ونقص لدى المتمردين ما مجموعه ٥٨٦ ٢ شخصا، منهم ٠٠٤ ١ قتلى و ٦٧٠ مصابا و ٨٤٧ أسيرا و ٦٥ فروا من الخدمة[٩٩].

وقد ورد الى لجنة تقصي الحقائق شهادات تتعلق بما بمجموعه ١٣٦ من ضحايا أعمال العنف الجسيمة التي وقعت خلال عام ١٩٨٧.

---

(٩٦) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث ..."، ١٩٨٨، ص ٥.

(٩٧) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٨٨، ص ١٤.

(٩٨) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٨٧، ص ٢٠.

(٩٩) المرجع السابق الذكر، منظمة الدول الأمريكية، "التقرير السنوي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ١٩٨٧-١٩٨٨" ، الصفحة ٢٩٤. ويرد في هذا التقرير أن الحرب المدنية أدت بالفعل الى وقوع ٠٠٠ ٦٠ ضحية.

عام ١٩٨٨

تجري انتخابات الجمعية الوطنية والمجالس البلدية وتسفر عن حصول التحالف الجمهوري الوطني على الأغلبية. وتنوي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مقاطعة الانتخابات عن طريق ايقاف وسائل المواصلات والقيام بعمليات خطف وقتل، فضلا عن استخدام السيارات الملغمة بالقنابل. وتطبيقا لقانون العفو، تسقط محكمة العدل العليا المسؤولية عن الموظفين وعمن يدعى أنهم وراء قتل لاس أوخاس، وأيضا عن المتورطين في مقتل مستشاري الولايات المتحدة في مجال الاصلاح الزراعي ومدير معهد السلفادور للاصلاح الزراعي[١٠٠].

يلاحظ العودة الى ممارسات الإعدام بالجملة من جانب القوات المسلحة؛ وأخطر هذه الممارسات يقع في قضاء سان سيباستيان بسان فيسنته، حيث يقتل ١٠ من الفلاحين (انظر القضية في الفصل الرابع). ومن ناحية أخرى، تضاعف كتائب الموت عدد الضحايا مضروبا في ثلاثة بالنسبة لعام ١٩٨٧، بحيث يبلغ متوسطه ٨ ضحايا في الشهر الواحد[١٠١].

تبدأ جبهة فارابوندو مارتي في إدراج موظفي البلدية والمخبرين المزعومين من رجال الجيش كأهداف عسكرية. وبهذه الطريقة، قتل رجال حرب العصابات ٨ من رؤساء المجالس البلدية (انظر القضية في الفصل الرابع) كما تهدد الجبهة بإعدام عددا آخر من المخبرين[١٠٢] وبلغ عدد الضحايا نتيجة لانفجار الألغام في عام ١٩٨٨ ما يربو على ١٥٠ شخصا.

وقد ورد الى لجنة تقصي الحقائق شهادات حول ١٣٨ من ضحايا أعمال العنف الجسيمة التي وقعت خلال عام ١٩٨٨.

---

(١٠٠) على أساس خطأ وقع في الإجراءات، أبطلت المحكمة العليا أيضا طلب تسليم الكابتن ألفارو سارافيا، المتورط في مقتل المونسنيور روميرو.

أما فيما يتعلق بتطبيق قانون العفو، وفي فترة وجيزة قبل صدور الحكم في قضية الاختطاف لأغراض ابتزاز الأموال، أعلن القاضي العسكري خورخه ألبرتو سيرانو بانامينيو أنه يعارض منح العفو للضباط المتورطين في هذه القضايا. وفي اليوم التالي الموافق ١١ أيار/مايو، قتل رميا بالرصاص بيد مجهولين أمام باب منزله.

(١٠١) المرجع السابق الذكر، Proceso, "Resumen Anual"، سان سلفادور، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ص ٢٧.

(١٠٢) المصدر: معهد حقوق الإنسان، انظر في Proceso, "Resumen Anual"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، ص ٣٠.

رابعا - الفترة: ١٩٨٩-١٩٩١: من "الهجوم النهائي" إلى التوقيع على اتفاقات السلم

في الساعة ٢٠/٠٠ من يوم السبت ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، تشن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أكبر هجوم منذ بدء النزاع ويحدث ذلك بعد بضعة أيام من محاولة نسف مقر الرابطة الوطنية للعمال السلفادوريين. ويؤدي اتساع نطاق الهجوم على العاصمة ومدن أخرى إلى إعلان حالة الطوارئ. وابتداء من ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر يفرض حظر التجول من الساعة ١٨/٠٠ إلى الساعة ٦/٠٠[١٠٣]. وتتسبب المعارك التي دارت حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر في مقتل أكثر من ٠٠٠ ٢ من الجانبين وحدوث أضرار تبلغ قيمتها حوالي ٠٠٠ ٦ مليون كولون[١٠٤].

وكان الهجوم الذي شن في عام ١٩٨٩ إحدى أشد حلقات مسلسل الحرب عنفا. ويتحصن رجال حرب العصابات في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية خلال المناوشات، مما يحول المناطق الحضرية إلى هدف لعمليات القصف الجوي العشوائية. وتحدث نتيجة للأوضاع الحرجة التي يمر بها البلد انتهاكات، مثل احتجاز وتعذيب واغتيال واختفاء مئات من السكان المدنيين من غير المقاتلين. وهكذا، وفي ظل هذه الظروف يجيء اغتيال القسس اليسوعيين وامرأتين.

ويسلم الطرفان باستحالة تحقيق انتصار عسكري حاسم، مما يحملهما على استئناف عملية المفاوضات، التي أدت إلى توقيع اتفاقات السلم، بمزيد من الجدية.

ويؤيد قرار مجلس الأمن ٦٣٧ (٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩) اللجوء إلى المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة. وتصبح الأمم المتحدة شريكا مباشرا يتوسط بين الطرفين، إلى أن تم التوقيع في آخر المطاف على تلك الاتفاقات. ويتدخل الأمين العام للأمم المتحدة وممثلوه في أحرج اللحظات الحاسمة لإنقاذ المفاوضات من الفشل.

ويشكل اتفاق جنيف (نيسان/أبريل ١٩٩٠) المبرم بحضور الأمين العام بداية انطلاق عملية لا رجوع فيها للتقدم صوب وضع جدول أعمال وجدول زمني (اتفاق كراكاس، ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠)؛ وحقوق الإنسان (سان خوسيه، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠)؛ وإصلاح القوات المسلحة والنظام القضائي والانتخابي وإنشاء لجنة تقصي الحقائق (اتفاق المكسيك، ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩١) حتى اتفاق تشابولتيبيك النهائي الذي كان

---

(١٠٣) أفادت Americas Watch أنه "... فيما يبدو انتهكت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قواعد الحرب في الأسبوع الأول من الهجوم". المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث ..."، ١٩٩٠، ص ٣.

(١٠٤) المرجع السابق الذكر، La Prensa Grafica, 1989, p. 111.

نقطة بداية وقف الأعمال العدائية وتجريد المتنازعين من أسلحتهم ووضع الإصلاحات المؤسسية المتفق عليها موضع التنفيذ.

عام ١٩٨٩

يتنازع المجتمع السلفادوري في عام ١٩٨٩ تياران متناقضان. إذ تتزايد من جهة أعمال العنف وتتزايد معها الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان، بينما تقطع من جهة أخرى أشواط في المحادثات بين ممثلي حكومة السلفادور وأعضاء قيادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بغية التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع عن طريق التفاوض(١٠٥).

وفي الانتخابات الرئاسية، ينتخب المحامي الفريدو كرستياني(١٠٦) مرشح حزب التحالف الجمهوري الوطني بينما تدعو جبهة فارابوندو مارتي إلى مقاطعة الانتخابات ووقف حركة النقل خلال اسبوع الانتخابات. وتعقب ذلك أحداث شتى في المراكز الجامعية(١٠٧). ولا تتوقف أعمال التخويف والتهديدات المنتظمة ضد رجال الدين في مختلف الكنائس والعمال الاجتماعيين من مختلف المؤسسات الكنسية(١٠٨).

تواصل جبهة فارابوندو مارتي سياسة "التسويات" وتوجيه تهديداتها إلى رؤساء المجالس البلدية، مما يتسبب في ترك هؤلاء لوظائفهم ويتأثر بذلك ثلث مناطق البلد(١٠٩). وتتزايد من جهة أخرى الاغتيالات

---

(١٠٥) المرجع السابق الذكر، منظمة الدول الأمريكية - لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي، ١٩٨٩ - ١٩٩٠"، صفحة ١٤٥ من النص الاسباني.

(١٠٦) حصل الفريدو كريستياني على ٥٣,٨٣ في المائة من الأصوات السليمة المحسوبة البالغ عددها ٩٣٩ ٠٧٨ صوتا، متجاوزا بذلك النسبة التي حصل عليها المحامي فيديل تسافيس مينا مرشح الحزب الديمقراطي المسيحي والبالغة ٣٦,٣ في المائة.

(١٠٧) في ٢٨ آب/أغسطس فتحت قوات من الجيش النار على ١٥ طالبا جامعيا، مما تسبب في قتل واحد منهم وجرح ستة آخرين. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر اغتيلت إيميلدا غونساليس، الاستاذة في الجامعة الوطنية في سانتا آنا.
المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة "تقرير المبعوث الخاص..."، ١٩٩٠، صفحة ٥ من النص الاسباني.

(١٠٨) المرجع السابق الذكر، منظمة الدول الأمريكية/لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "تقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في السلفادور"، ١٩٨٩ - ١٩٩٠، الصفحة ١٤٥ من النص الاسباني.

(١٠٩) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٨٩، ص ١١ من النص الاسباني.

لبواعث سياسية تنسب أغلبيتها إلى المتمردين. وأشدها إثارة، اغتيال ميغيل كاستيانوس القائد السابق لرجال حرب العصابات (١٧ شباط/فبراير) (انظر الفصل الرابع)؛ وإعدام الدكتور فرانسيسكو بيكوريني ليتونا؛ والسيد روبرتو غارسيا ألفارادو، المدعي العام للجمهورية؛ والاغتيال الذي استهدف في يوم ٩ حزيران/يونيه الدكتور خوسيه أنطونيو رودريغيس بورث الذي تولى منذ أيام قليلة منصب وزير الرئاسة، هو وسائق سيارته وأحد المرافقين. وقد جرح الدكتور رودريغيس بورث، الذي كان عمره ٧٤ سنة، نتيجة إصابته وهو أمام منزله بعدة طلقات نارية، وتوفي بعد ذلك بقليل في المستشفى. ويرجح أن تكون جبهة فارابوندو مارتي هي الجهة التي ارتكبت هذا الفعل. ووقع أيضا اغتيال المفكر المحافظ إدغار تشاكون؛ واعدام غابرييل ايوخينيو باييس اينتريانو[١١٠] ومقتل السياسي البارز الدكتور فرانسيسكو خوسيه غيريرو، الرئيس السابق للمحكمة العليا، الذي وقع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في عملية نسبتها الحكومة إلى فرقة الكوماندوز الحضريين التابعين للجبهة (انظر الفصل الرابع).

ويتحقق تقدم في الحوار الدائر بين جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والحكومة السلفادورية[١١١]. وتتواصل المحادثات في مكسيكو من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، وفي سان خوسيه،

---

(١١٠) كان ادغار أنطونيو تشاكون رئيسا لمعهد العلاقات الدولية وصحفيا معروفا بآرائه المناهضة للشيوعية بصفة جذرية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عندما كان يقود سيارته برفقة زوجته، تعرض لهجوم وقتل بعد إصابته بعدة رصاصات.

وقد عزا مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع وأرملة المتوفي عملية الاغتيال إلى فرق الكوماندوز الحضرية التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بيد أن الجبهة رفضت هذه التهمة.

وكان غابرييلايوخينيو باييس انتريانو مهندس حواسيب منضويا في حزب التحالف الجمهوري الوطني. وفي ١٩ تموز/يوليه أطلق عليه الرصاص عندما كان في الطريق، وتوفي في ٢١ آب/أغسطس بعد دخوله المستشفى.

(١١١) عقدت في تيلا بهندوراس من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩، قمة إسكيبولاس الرابعة، بمشاركة رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة. وسيرد في الفصل الثالث من البروتوكول، أن حكومات بلدان أمريكا الوسطى تحث جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، على "... تحقيق حوار بناء بغية التوصل إلى سلم عادل ودائم. كما تحث الحكومات المذكورة حكومة السلفادور على التوصل لاتفاق تتوافر له جميع الضمانات القانونية لدمج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة السلمية".

المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٩٠، ص ٣ من النص الاسباني.

بكوستاريكا ابتداء من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي كراكاس بعد شهر من ذلك. ويحضر الاجتماعات مراقبون عن الكنيسة الكاثوليكية في السلفادور والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

وعلى إثر تفجير مكاتب الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين[١١٢]، (انظر الفصل الرابع) تعلق الجبهة محادثاتها مع الحكومة.

في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، يقتل أفراد عسكريون في جامعة أمريكا الوسطى الآباء اليسوعيين للجامعة: إيغناسيو إيلياكوريا، عميد الجامعة، وسيغوندو مونتيس وإيغناسيو مارتين - بارو وأرماندو لوبيس وخوان رامون مورينو وخواكين لوبيس، إلى جانب الخادمة إلبا راموس وابنتها سيلينا راموس البالغة ١٥ سنة من العمر (انظر الفصل الرابع).

ويعلن الكولونيل رينيه إميليو بونسه، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، أن حصيلة ذلك كانت مقتل ٤٤٦ وجرح ٢٢٨ ١ من الجنود ومقتل ٩٠٢ ١ وجرح ١٠٩ ١ من رجال حرب العصابات[١١٣].

وقد تلقت لجنة تقصي الحقائق شهادات مباشرة بشأن ٢٩٢ من ضحايا أعمال العنف الجسيمة التي حصلت خلال عام ١٩٨٩.

عام ١٩٩٠

يشهد عام ١٩٩٠ عملية متوازية تجمع من جهة بين إحراز تقدم جوهري في المفاوضات واستمرار الحرب من جهة أخرى. وتقع في غواتيمالا حادثة خطف ومقتل إيكتور أوكيلي كوليندرس (انظر الفصل الرابع) قائد الحركة الوطنية الثورية[١١٤]. يتوفى الرئيس السابق خوسيه نابليون دوارته، وتعلن جبهة فارابوندو مارتي بهذه المناسبة وقف إطلاق النار من جانب واحد يومي ٢٤ و ٢٥.

---

(١١٢) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، خلف نسف مقر الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين عشرة قتلى من النقابيين وحوالي ٣٠ جريحا. وقد كان من بين القتلى فيبه فيلاسكيس، زعيمة الاتحاد الوطني للعمال السلفادوريين. وفي نفس اليوم، تسببت قنبلة في جرح أربعة أشخاص في مقر لجنة أمهات المختفين.

المرجع السابق الذكر، Americas Watch, "El Salvador's Decade of Terror", p. 156.

(١١٣) المرجع السابق الذكر، La Prensa Grafica, San Salvador, p.109.

(١١٤) يسلم المقرر الخاص مبدئيا بإمكانية أن تكون لهذه الاغتيالات علاقة بأفراد من القوات المسلحة أو أجهزة الأمن ممن تتساهل معهم أو تحميهم هذه القوات وهذه الأجهزة.

المرجع سابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٩٠، صفحة ١٠ من النص الاسباني.

ووفقا للتقرير السنوي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان للفترة ١٩٩٠-١٩٩١، تتسبب الاغتيالات السياسية التي تعزى إلى مجموعات عسكرية أو شبه عسكرية في مقتل ١١٩ شخصا، من بينهم ٥٣ شخصا أعدمتهم كتائب الموت و ٤٢ أعدمهم الجيش. وتعدم الجبهة ٢١ شخصا، من بينهم ١٤ شخصا ممن إعدامهم يعتبر اغتيالا سياسيا(١١٥).

والأرقام المتعلقة بقتل المدنيين أقل مما كانت عليه في العام السابق. وتسجل هذه الأرقام تراجعا ملحوظا بعد أن وقع في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ اتفاق سان خوسيه بشأن حقوق الإنسان. وتتسبب العمليات العسكرية للجيش في مقتل ٨٥٢ شخصا دون تحديد عدد من ينتمون منهم إلى الجبهة ومن هم من السكان المدنيين(١١٦).

يذكر الممثل الخاص للأمم المتحدة في تقريره لعام ١٩٩٠ عن حالة حقوق الإنسان أنه يقاسم لجنة حقوق الإنسان قلقها إزاء التواتر المزعج للأحداث الدموية الخطيرة وأعمال السطو وانتهاكات وتجاوزات السلطة التي يتورط فيها أفراد الدفاع المدني، مما يخلق لدى المواطنين حالة دائمة من الرعب والشعور بانعدام الأمن(١١٧).

يجتمع في جنيف وفدا الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ويتفقان على استئناف المحادثات. وفي ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠ يوقع الطرفان في كراكاس اتفاقا يتضمن جدول أعمال المفاوضات

---

(١١٥) من أبرز هذه العمليات عملية اغتيال الميجور كارلوس فيغيروس مورالس، رئيس الدائرة القضائية بهيئة أركان القوات المسلحة، وقد أعلن عضو الكوماندوز "موديستو راميريس" مسؤوليته عنها. المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٩٠، الصفحة ١٣ من النص الاسباني.

(١١٦) منظمة الدول الأمريكية - لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، "تقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في السلفادور، ١٩٩٠-١٩٩١"، صفحة ٤٧٢ من النص الاسباني.

(١١٧) المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٩٠، الصفحة ١١ من النص الاسباني.

لإنهاء النزاع ووضع جدول زمني ثابت[١١٨]. وتستمر في ١٩ تموز/يوليه اجتماعات الطرفين في أواكستيبيك بالمكسيك لبحث مسألتي التجريد من السلاح وحماية العسكريين من العقاب. وتختتم الجولة دون التوصل إلى أي اتفاق. وفي إطار هذه العملية، يوقع في ٢٦ تموز/يوليه ما اعتبر الاتفاق الأساسي الأول الذي يتعلق باحترام حقوق الإنسان والذي أصبح يعرف فيما بعد باتفاق سان خوسيه. ويلتزم الطرفان بموجبه باحترام حقوق الإنسان الأساسية ووضع إجراء للتحقق الدولي يعهد إلى بعثة للأمم المتحدة بمهمة القيام به.

في آب/اغسطس تعقد جولة جديدة للنظر في الموضوع العسكري، وتنتهي هذه الجولة دون التوصل إلى أي اتفاق. ويؤدي عدم حدوث تقدم في المحادثات إلى أن يعلن الأمين العام للأمم المتحدة في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر أن المحادثات ستعقد في المستقبل في كنف السرية.

وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر تصعد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عملياتها العسكرية في مختلف مناطق البلد بغية ممارسة ضغوط عسكرية لإخراج عملية المفاوضات من حالة الجمود التي تردت فيها. يرد المجتمع الدولي على ذلك بتوجيه نداءات إلى الجبهة يدعوها فيها للكف عن تلك العمليات[١١٩].

وقد تلقت لجنة تقصي الحقائق شهادات مباشرة بشأن ١٠٧ من ضحايا أعمال العنف الجسيمة التي وقعت خلال عام ١٩٩٠.

---

(١١٨) وفقا لهذا الجدول الزمني، ستشتمل العملية على مرحلتين: (١) ترمي المرحلة الأولى إلى التوصل إلى مجموعة اتفاقات سياسية تؤدي إلى وقف لإطلاق النار، وتشمل المسائل المتصلة بالقوات المسلحة وحقوق الإنسان والنظم القضائية والانتخابية والاصلاحات الدستورية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية وقيام الأمم المتحدة بالتحقق من الاتفاقات المبرمة. (٢) وترمي المرحلة الثانية إلى وضع الشروط والضمانات اللازمة لإعادة دمج أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في حياة البلد المؤسسية والمدنية والسياسية.

المرجع السابق الذكر، الأمم المتحدة، "تقرير المبعوث الخاص للجنة حقوق الإنسان"، ١٩٩١، الصفحة ٤ من النص الاسباني.

(١١٩) في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر وجه خافيير بيريس دي كوييار، الأمين العام للأمم المتحدة، نداء إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني دعاها فيه ألا تعرض للخطر عملية المفاوضات. كما وجهت المكسيك وكندا وحكومات بلدان أمريكا الوسطى نداء إلى الجبهة لإنهاء هجومها الجديد. وأخيرا طالبت قمة رؤساء بلدان المنطقة، المجتمعين في بونتا أريناس بكوستاريكا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، الجبهة بوقف إطلاق النار.

عام ١٩٩١

تواصل عملية التفاوض بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسيرتها طوال عام ١٩٩١، مع وقوع أعمال عنف جسيمة في تلك الأثناء تنسب إلى الطرفين. ففي ٢ كانون الثاني/يناير تسقط قوات الجبهة في سان ميغيل طائرة عمودية يقودها ثلاثة مستشارين من الولايات المتحدة وتجهز على من بقي منهم على قيد الحياة (انظر الفصل الرابع). وفي ٢١ كانون الثاني/ يناير تعدم في إل سابوته عناصر ترتدي زيا نظاميا خمسة عشر من أفراد إحدى الأسر(١٢٠). وفي ٢٨ شباط/فبراير يتوفى بعد مرض طويل الدكتور غييرمو مانويل أونغو؛ وفي نفس اليوم تعلن الجبهة أنها لن تقاطع - مثل ما حدث في الماضي - انتخابات آذار/مارس. وفي ١٠ آذار/مارس يشارك ٥٣ في المائة من المصوتين المسجلين في الانتخابات العامة التشريعية والبلدية التي تجرى في البلد(١٢١).

وفيما يتعلق بعملية الحوار، تجرى جولتان من المفاوضات: واحدة في المكسيك من ٣ إلى ٦ كانون الثاني/يناير والأخرى في سان خوسيه من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير دون تحقيق نتائج ملموسة. وفي هذه الأثناء يتزايد القتال عنفا في كامل البلد(١٢٢).

---

(١٢٠) اتهم المونسنيور ريفيرا إي داماس في خطبة يوم الأحد ٣ شباط/فبراير أفراد كتيبة المشاة الأولى بارتكاب جريمة الاغتيال الجماعية هذه. المرجع السابق الذكر، La Prensa Grafica, p.115. المرجع السابق الذكر، Americas Watch, "El Salvador's Decade of Terror", p.160.

(١٢١) أصبحت الجمعية التشريعية الجديدة، التي رفع عدد أعضائها بدءا من هذا العام من ٦٠ إلى ٨٤ ممثلا، تتألف من ٣٩ نائبا عن حزب التحالف الجمهوري الوطني، و ٢٦ عن الحزب الديمقراطي المسيحي، و ٩ عن حزب المصالحة الوطنية، و ٨ عن التجمع الديمقراطي، وواحد عن كل من الاتحاد الديمقراطي الوطني والحركة المسيحية الأصلية.

(١٢٢) دمرت في ٩ شباط/فبراير مكاتب وآلات جريدة El Diario Latino في حريق متعمد. وبعد خمسة أيام من هدنة أعلن عنها في بداية آذار/مارس حدث تصعيد للمواجهات وهجمات على منشآت عسكرية، وأفراد من الجيش، الخ.، تركت حصيلة تزيد على مائة قتيل سقطوا في أثناء العمل.

في ٤ نيسان/ابريل، تستضيف مكسيكو الجولة الثامنة من المفاوضات بين ممثلي الحكومة وممثلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وتتواصل هذه الجولة إلى ٢٧ من نفس الشهر. ويتم التوصل إلى اتفاقات هامة تشمل إدخال الإصلاحات الدستورية التي اعتمدتها الجمعية التشريعية في ٢٩ نيسان/ابريل، فيما يتعلق بجوانب مثل القوات المسلحة والنظام الانتخابي والسلطة القضائية. وفي نفس الاتفاق، يقرر الطرفان أيضا إنشاء لجنة لتقصي الحقائق[١٢٣].

في ٢٦ تموز/يوليه، وبدعم مسبق وكامل من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (القرار ٦٩٣) ومن الجمعية التشريعية للسلفادور، تنشأ بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وتشرع شعبة حقوق الإنسان في العمل فورا بعد ذلك. يدعو الأمين العام للأمم المتحدة الطرفين إلى الاجتماع به في نيويورك. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ، يتم التوصل إلى ما سمي اتفاق نيويورك الذي ينشئ اللجنة الوطنية لتعزيز السلم. وتوضع عملية لتطهير القوات المسلحة والحد من عدد أفرادها، ويتعهد الطرفان بإعادة تحديد فلسفة القوات المسلحة ويؤكدان وجوب تطبيق اتفاق المكسيك الصادر في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١. وتبرم اتفاقات اقتصادية واجتماعية عديدة ويوضع جدول أعمال للتفاوض بشأن القضايا المعلقة.

ويجيء توقيع اتفاق السلم للسلفادور في تشابولتيبيك بالمكسيك، في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، ليكلل عملية التفاوض ويعلن عن بدء مرحلة تنفيذ الاتفاقات. ويتفق أيضا في تشابولتيبيك على وجه التحديد على ربط أعمال لجنة تقصي الحقائق بتوضيح مسألة الحماية من العقاب والقضاء على هذه الظاهرة[١٢٤].

وخلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩١، تلقت لجنة تقصي الحقائق شهادات بشأن ٢٨ ضحية تعرضت لأعمال عنف جسيمة.

---

(١٢٣) من أهم هذه الأحكام إنشاء الشرطة المدنية الوطنية تحت قيادة السلطات المدنية وبالاستقلال عن القوات المسلحة، وإنشاء مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان، ورصد ما لا يقل عن ٦ في المائة من الايرادات الجارية في ميزانية الدولة للجهاز القضائي، وإنشاء محكمة انتخابية عليا واعتبار القضاء العسكري نظاما استثنائيا فيما يتعلق بوحدة القضاء بحيث يقتصر على النظر في الجرائم والمخالفات العسكرية المحض. ولقد اتفق أيضا في جولة المكسيك هذه على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في أعمال العنف الجسيمة التي حدثت منذ عام ١٩٨٠ والتي يقتضي الأثر الذي تركته في المجتمع أن يعرف الشعب الحقيقة.

(١٢٤) اتفاق السلم في السلفادور، تشابولتيبيك، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، الفقرة ٥، "نهاية الحماية من العقاب": "يقر الطرفان بضرورة بيان وإنهاء أي دليل على حماية ضباط القوات المسلحة من العقاب، ولا سيما في الحالات التي تمس احترام حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، يحيل الطرفان النظر في هذه المسألة وحلها إلى لجنة تقصي الحقائق".

وبتوقيع اتفاق السلم في تشابولتيبيك وضع حد لاثنتي عشرة سنة من النزاع المسلح في السلفادور. ولا يعدو هذا السرد الزمني الوجيز أن يكون جزءا من الأحداث المأساوية التي عرفتها السلفادور في تاريخها الحديث. وينبغي أيضا أن يشكل اتفاق السلم هذا بداية مرحلة جديدة تبشر بمستقبل واعد لفائدة هذه الدولة من دول أمريكا الوسطى، يمر عبر المصالحة الوطنية.

رابعا - حالات العنف وأنماطه[١٢٥]

ألف - فكرة عامة عن حالات العنف وأنماطه

سجلت لجنة تقصي الحقائق أكثر من ٢٢ ٠٠٠ شكوى من أعمال عنف جسيمة حدثت في السلفادور

---

(١٢٥) عند التحقيق في الحالات المذكورة أدناه وحلها، فحص اعضاء اللجنة وثائق في السلفادور وبلدان أخرى؛ وقابلوا كثيرا من المشتركين والشهود والضحايا والأقارب؛ وطلبوا معلومات من الهيئات الحكومية؛ ورجعوا إلى ملفات المحاكم؛ وزاروا الأماكن التي دارت فيها الحوادث؛ وطلبوا نسخا من التعليمات والأوامر الصادرة.

وأحيلت طلبات معلومات محددة عن حالات مختلفة إلى الوزراء ورؤساء الإدارات الحكومية، وإلى ما كان يسمى بقيادة الجبهة.

أما عند طلب تقارير من وزارة الدفاع، فقد تلقت اللجنة ردودا على بعض استفساراتها. ومع ذلك كان كثير من الردود غر كامل.

وفيما يتعلق بطلبات التقاير التي لم تنفذ والتي أشارت أحيانا إلى أحداث جرت قبل عام ١٩٨٤، أبلغت وزارة الدفاع اللجنة "بعدم وجود سجلات لأن الأركان العامة قد أعيد تشكيلها في تلك السنة" (رسالة رقم ١٠٦٩٢ المؤرخة ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١). وأبلغ مكتب العلاقات العامة ةبوزارة الدفاع اللجنة بأنه لا يملك أية معلومات عن الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ فصاعدا، وليس لديه حاليا سوى محفوظات بلاغات صحفية صدرت منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ فصاعدا (رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢).

كما كانت الردود على الطلبات المقدمة إلى الجبهة ناقصة أحيانا. وأرجعت القيادة السابقة عجزها عن تقديم معلومات دقيقة إلى اللجنة إلى الطبيعة غير النظامية للحرب وبالتالي إلى نقص السجلات.

بين كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وتموز/يوليه ١٩٩١[١٢٦]. وورد أكثر من ٠٠٠ ٧ منها مباشرة إلى مكاتب اللجنة في مواقع مختلفة. أما الباقي فجاء بواسطة مؤسسات حكومية وغير حكومية[١٢٧].

وكان أكثر من ٦٠ في المائة من جميع الشكاوى يتعلق بتنفيذ الإعدام دون محاكمة، واكثر من ٢٥ في المائة منها يتعلق بحالات الاختفاء القسري، وأكثر من ٢٠ في المائة منها كان يحمل شكاوى من التعذيب.

وعزا الشهود حوالي ٨٥ في المائة من هذه الحالات إلى وكلاء الدولة، وإلى الجماعات شبه المسلحة المحالفة لهم، وإلى كتائب الإعدام.

وكان أفراد القوات المسلحة متهمين في حوالي ٦٠ في المائة من الشكاوى، وأفراد قوات الأمن في حوالي ٢٥ في المائة منها، وافراد الحراسة العسكريين ووحدات الدفاع المدني في حوالي ٢٠ في المائة من هذه الحالات. وكانت الشكاوى المسجلة التي تتهم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تبلغ حوالي ٥ في المائة من الحالات.

وهذه الشكاوى لا تغطي رغم كثرتها كل أعمال العنف. فلم تستطع اللجنة أن تتلقى سوى عينة كبيرة خلال ثلاثة شهور من جمعها للشهادات.

كما أن هذا لا يعني أن كل هذه الأعمال حدثت حسبما جاءت في أقوال الشهود. وقد تحرت اللجنة حالات معينة في ظروف خاصة، كما تحرت أنماطا عامة من العنف. وكان حوالي ٢٠ في المائة من هذه الحالات التي تناولها التقرير تصور انماط العنف، لأنها كانت تحمل أساليب منهجية شهد بها آلاف الشاكين.

---

(١٢٦) في المرفقات تحليل مفصل للشكاوى وقوائم الضحايا. وجرى أيضا تسجيل أكثر من ١٨٠٠٠ شكوى جاءت من مصادر غير مباشرة، وجرى تحليل أكثر من ٠٠٠ ١٣ منها. ولم يُضف العدد الآتي من مصادر مباشرة إلى الآتي من مصادر غير مباشرة. والمقدر أن ما يصل إلى ٠٠٠ ٣ شكوى تكررت في المصدرين. وعلى أية حالة تؤمن اللجنة بأن مجموع عدد الشكاوى المسجلة لا يقل عن ٠٠٠ ٢٢.

(١٢٧) تلقت اللجنة أيضا آلافا من الشكاوى الأخرى من مؤسسات وتعذر تحليلها بعد قيدها، إما لعدم استيفائها الشروط الدنيا المطلوبة رغم إبلاغ المؤسسات بذلك بوقت كاف، أو لأن الحوادث المُبلغة وقعت خارج فترة ولايتها.

وتُبين هذه الحالات المعينة وأنماط العنف معا أن البلد شهد خلال الثمانينات ارتفاعا غير عادي في العنف السياسي. وقد عانى جميع أبناء السلفادور دون استثناء من هذا العنف رغم أنه كان بدرجات متفاوتة.

وفي مقدمة هذا التقرير والفرع الخاص بالمنهجية إيضاح لهذه الظاهرة.

أنماط العنف الذي ارتكبه عملاء الدولة والمتعاونون معهم

تبين الشكاوى أن هذا العنف كان ناشئا من تصور سياسي يعتبر الخصوم السياسيين هدامين وأعداء. وكل من أعربوا عن آراء تختلف عن خط الحكومة كانوا معرضين لخطر القضاء عليهم كما لو كانوا أعداء مسلحين في ساحة القتال. ووصلت هذه الحالة ذروتها في حالات الإعدام دون محاكمة، وفي حالات الاختفاء القسري، وفي حالات اغتيالات الخصوم السياسيين حسبما جاء في هذا الفصل.

وكانت أية منظمة تستطيع أن تروج أفكارا مناوئة تشكك في السياسة الرسمية توصم تلقائيا بأنها تعمل لحساب رجال حرب العصابات. وأي انتماء لهذا التنظيم كان يعني الوصم بتهمة التخريب.

وبلغ التعبير عن سياسة مناهضة التمرد أشده في أسلوب عام هو "قطع شريان حياة رجال حرب العصابات". فسكان المناطق التي نشط فيها رجال حرب العصابات متهمون تلقائيا بانتمائهم إلى حركتهم أو التعاون معهم، وبالتالي كانوا معرضين لخطر الإبادة. وما حدث في إل موسوته مثال مستهجن لهذا الأسلوب الذي استحكم بضع سنوات.

وبلغ العنف العشوائي في المناطق الريفية أشده في السنوات الأولى من ذلك العقد.

فحوالي ٥٠ في المائة من مجموع الشكاوى المحللة كانت تخص حوادث جرت خلال أول سنتين منه وهما عاما ١٩٨٠ و ١٩٨١؛ بينما حدث أكثر من ٢٠ في المائة منها في السنتين اللاحقتين، وهما عاما ١٩٨٢ و ١٩٨٣. وبعبارة أخرى فإن أكثر من ٧٥ في المائة من أعمال العنف الجسيمة التي نُقلت إلى لجنة تقصي الحقائق حدثت خلال السنوات الأربع الأولى من ذلك العقد.

وكان العنف أقل عشوائية في المناطق الحضرية، وكذلك في المناطق الريفية بعد عام ١٩٨٣ (كانت ٩٥ في المائة من الشكاوى تتعلق بحوادث في المناطق الريفية، و ٥ في المائة بحوادث وقعت في مناطق أكثر تحضرا).

أنماط عنف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني

سجلت اللجنة أكثر من ٨٠٠ شكوى من أعمال عنف جسيمة نُسبت إلى هذه الجبهة. ووقع هذا العنف أساسا في مناطق النزاع التي كانت السيطرة العسكرية للجبهة فيها راسخة أحيانا.

وكان حوالي نصف الشكاوى من الجبهة يتعلق بحالات الموت، ومعظمها حالات إعدام دون محاكمة. أما الباقي فكان يتعلق بحالات الاختفاء القسري والتجنيد الإجباري.

ويتضح من الأنماط أن هذا العنف بدأ مع النزاع المسلح. فقد كان من المشروع تصفية الناس جسديا إذا كانوا يُعتبرون أهدافا عسكرية أو خونة أو وشاة أو حتى خصوما سياسيين. ومن أمثلة هذه العقلية اغتيال رؤساء المجالس البلدية والمثقفين اليمينيين والمسؤولين الحكوميين والقضاة.

وفي العادة كان أعضاء أي تنظيم لرجال حرب العصابات يقومون بالتحقيق في أنشطة الشخص الذي قد يُعتبر هدفا عسكريا أو جاسوسا أو خائنا؛ ثم يصدرون تقييمهم ويتخذون قرارا جماعيا بإعدام ذلك الشخص؛ وتتولى هيئة خاصة أو أفراد من رجال حرب العصابات التخطيط لهذا العمل ثم يجري تنفيذه. وبعد تنفيذ الإعدام دون محاكمة، تعلن المنظمة المعنية جهارا مسؤوليتها عنه لأغراض دعائية. وتطلق الجبهة على حالات الإعدام هذه اسم "التسويات".

وكانت هذه الإعدامات تجري دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وحالة روميرو غارسيا، وكنيته ميفيل كاستيليانوس، في عام ١٩٨٩ نموذج لحالات الإعدام دون محاكمة التي امرت بها الجبهة بسبب اعتبار الضحايا خونة. ولم يُحاكم غارسيا. وبعد فترة أعلنت الجبهة مسؤوليتها عن الأمر بقتله، ولم تكشف أبدا عن اسم المنظمة التي أعدمته.

أما قتل رؤساء المجالس البلدية واغتيال الأفراد العسكريين للولايات المتحدة في منطقة Zona Rosa فجاء استجابة لأوامر أو توجيهات عامة وجهتها قيادة الجبهة إلى منظماتها.

وحدث في حالة Zona Rosa في عام ١٩٨٥ وعند إعدام السيد بيكوريني في عام ١٩٨٩ وفي حالة إعدام السيد غارسيا ألفارادو في تلك السنة أن فسرت مختلف المنظمات الأعضاء في الجبهة توجيهات سياستها العامة تفسيرا ضيقا وطبقتها عشوائيا، وبذلك سببت زيادة في العنف.

أما في حالة إعدام رؤساء المجالس البلدية فكانت التعليمات الآتية من القيادة العامة للجبهة موضع التفسير الواسع والتطبيق الشاسع. فخلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩، نفذ "الجيش الثوري الشعبي" مرارا حالات إعدام دون محاكمة في حق مدنيين غير مقاتلين. ولا يمكن في تصور القانون الدولي الإنساني اعتبار هؤلاء الناس أهدافا عسكرية.

ولم تستطع اللجنة أن تتحقق من وجود توجيهات عامة أصدرتها قيادة الجبهة إلى منظماتها الأعضاء وفوضتها بحالات الإخفاء القسري. ولكنها تلقت فعلا حوالي ٣٠٠ شكوى من حالات الاختفاء حدثت أساسا في مناطق كانت فيها للجبهة سيطرة عسكرية أكبر. ويتعذر القطع بوجود أي نمط عند تحليل هذه

الشكاوى. ومع ذلك لوحظت صلات بين حالات الاختفاء والتجنيد الإجباري التي قامت بها الجبهة وحالات الإعدام دون محاكمة التي قام بها أعضاء الجبهة في حق أفراد وصفوا بأنهم جواسيس أو خونة.

أما تطبيق الإعدام دون محاكمة على العاملين العسكريين التابعين للولايات المتحدة الذين نجوا من مهاجمة طائراتهم الهليكوبتر في سان ميغيل في عام ١٩٩١ فلا يمكن اعتباره قاعدة. فقد اعترفت الجبهة بأن بعض أعضائها كانوا مسؤولين عن ذلك وصرحت علنا أنها كانت غلطة. ومع ذلك لا توجد شواهد على أن منفذي هذه العملية عوقبوا فعلا.

وأخيرا، ورغم قلة عدد الشكاوى من ادعاء استخدام رجال حرب العصابات للألغام البرية، فقد درست اللجنة الاتهامات التي وجهتها مختلف المنظمات ضد الجبهة في هذا الصدد. واعترف أعضاء من الجبهة أمام اللجنة بأنهم بثوا الألغام، وأن الإشراف على عملهم هذا كان قليلا أو معدوما إلى حد أن المدنيين بل وأفرادهم هم ممن لم يكونوا على علم كاف بمواقع حقول الألغام قد تضرروا من ذلك. ولم تجد اللجنة أية شواهد أخرى في هذا الموضوع.

باء - العنف الذي يقوم به عملاء الحكومة ضد المعارضين

١ - قضية توضيحية: عملية اغتيال القسس اليسوعيين

موجز القضية

في الساعات الأولى من يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، أطلقت النيران على ستة قساوسة يسوعيين وطاهية وابنتها التي تبلغ من العمر ستة عشر عاما، مما أدى الى قتلهم، في مركز أبرشية خوسيه سيميون كانياس بجامعة أمريكا الوسطى في سان سلفادور. والضحايا هم الأب إغناثيو إياكوريا، رئيس الجامعة؛ وايغناثيو مارتن - بارو، نائب الرئيس، وسيغوندو مونتس، مدير معهد حقوق الإنسان؛ وأماندو لوبيس، وخواكين لوبيس إي لوبيس، وخوان رامون مورينو، وجميعهم معلمون في جامعة أمريكا الوسطى؛ فضلا عن خوليا إلبا راموس وابنتها، سيلينا ماريسيث راموس.

واقيمت فيما بعد الدعوى الجنائية ضد أفراد القوات المسلحة بشأن هذه الاغتيالات؛ وشملت الدعوى الكولونيل غييرمو ألفريدو بينافيدس مورينو، مدير الكلية العسكرية، وهو متهم بإصدار أوامر اغتيال القساوسة؛ واللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس، الضابط بالكلية العسكرية، واللفتنانت خوسيه ريكاردو اسبينوسا غيرا، والليفتنانت غونسالو غيفارا سيريتوس، الضابط بكتيبة أتلاكاتل، وجميعهم متهمون بقيادة العملية؛ فضلا عن خمسة جنود من كتيبة أتلاكاتل متهمون بارتكاب عمليات القتل.

وفي عام ١٩٩١، توصلت هيئة محلفين الى أن الكولونيل بينافيدس مذنب بالنسبة لجميع عمليات القتل، وأن اللفتنانت مندوسا فايسيوس مذنب بتهمة قتل الفتاة سيلينا ماريسيث راموس. وحكم القاضي عليهما بأقصى عقوبة وهي السجن ٣٠ عاما، وهما يقضيان حاليا مدة العقوبة. وتبين للقاضي أيضا أن الكولونيل بينافيدس واللفتنانت مندوسا مذنبان بتهمتي التحريض والتآمر على ارتكاب أعمال ارهابية. وحكم

على اللفتنانت اسبينوسا واللفتنانت غيفارا سريتوس بالسجن ثلاث سنوات بتهمتي التحريض والتآمر على ارتكاب أعمال ارهابية. وأدان القاضي اللفتنانت ارناندیس بتهمة أنه كان شريكا في الجريمة، وكذلك الحال بالنسبة لمندوسا فايسيوس. وقد أطلق سراح الجميع بكفالة باستثناء الكولونيل بينافيدس واللفتنانت مندوسا، وبقوا في القوات المسلحة.

وتقدم لجنة تقصي الحقائق النتائج والتوصيات التالية:

١ - في ليلة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، قام رينيه إميليو، الذي كان آنذاك برتبة كولونيل، بحضور وتواطؤ الجنرال خوان رافائيل بستيو، والكولونيل، آنذاك، خوان أورلاندو سيبيدا، والكولونيل إنوسينته أورلاندو مونتانو، والكولونيل فرانسيسكو ايلينا فوينتس، بإصدار أوامر للكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس بقتل الأب إيغناثيو إياكوريا وعدم ترك أي شهود. ولهذه الغاية، سمح للكولونيل بينافيدس باستخدام وحدة من كتيبة اتلاكاتل، التي كانت قد أرسلت لتفتيش مسكن القساوسة قبل ذلك بيومين.

٢ - وفيما بعد، اتخذ جميع هؤلاء الضباط وغيرهم، بما في ذلك الجنرال غيلبرتو روبيو روبيو، خطوات لإخفاء الوقائع بعد أن علموا بما حدث.

٣ - وفي الليلة ذاتها، أبلغ الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس الضابط بالكلية العسكرية بأوامر القتل، وعندما سأل إن كان لدى أي أحد اعتراض التزم الجميع الصمت.

٤ - ونظم العملية الميجور، آنذاك، كارلوس كاميلو إرناندیس باراهونا، كما نفذها فريق من الجنود من كتيبة أتلاكاتل، بقيادة اللفتنانت خوسيه ريكاردو إسبينوسا غيرا واللفتنانت غونسالو غيفارا سريتوس، وكان معهم اللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس.

٥ - علم الكولونيل أوسكار البرتو ليون ليناريس، قائد كتيبة اتلاكاتل، بجريمة الاغتيال وأخفى أدلة التجريم.

٦ - علم بالحقائق الكولونيل مانويل انطونيو ريفاس ميخيا رئيس لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، وقام بإخفاء الحقائق؛ كما أوصى الكولونيل بينافيدس أيضا باتخاذ تدابير لاتلاف الأدلة الجنائية.

٧ - علم بما حدث الكولونيل نيلسون إيفان لوبيس إي لوبيس، الذي كلف بمساعدة لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، وأخفى الحقيقة.

٨ - قام رودولفو انطونيو باركر سوتو، وهو محام وعضو في لجنة الشرف الخاصة، بتغيير البيانات بقصد إخفاء مسؤولية كبار الضباط في جريمة الاغتيال.

٩ - ترى اللجنة أنه ليس من الانصاف أن يظل الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس مورينو واللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس في السجن بينما يبقى المسؤولون عن تخطيط الجريمة والشخص الذي أصدر الأوامر بتنفيذها مطلقي السراح. وترى اللجنة ضرورة موافقة السلطات المختصة على الطلب المقدم من جمعية يسوع بالعفو عن الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس مورينو واللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس.

بيان الوقائع[١٢٨]

في الساعات الأولى من يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، دخلت ثلة من الجنود من كتيبة أتلاكاتل حرم مركز أبرشية خوسيه سيميون كانياس في جامعة أمريكا الوسطى في السلفادور. وشقوا طريقهم الى الأبرشية، وهي مقر إقامة القساوسة اليسوعيين إغناثيو إياكوريا، رئيس الجامعة؛ وإغناثيو مارتين - بارو، نائب الرئيس؛ وسيغوندو مونتيس، مدير معهد حقوق الانسان؛ وأماندو لوبيس، وخواكين لوبيس إي لوبيس، وخوان رامون مورينو، وجميعهم معلمون في جامعة أمريكا الوسطى.

وحاول الجنود شق طريقهم عنوة الى داخل مركز الأبرشية. وعندما تبين للقساوسة ما يحدث، سمحوا للجنود بالدخول طوعا. وفتش الجنود المبنى وأمروا القساوسة بالخروج الى الحديقة الخلفية والانبطاح أرضا على وجوههم.

وأصدر اللفتنانت خوسيه ريكاردو اسبينوسا غييرا قائد الجنود أوامره بقتل القساوسة. وقام الجندي أوسكار ماريانو أمايا غريمالدي بإطلاق النار على الآباء إياكوريا ومارتن - بارو ومونتيس فأرداهم قتلى، وأطلق نائب السيرجنت أنطونيو راميرو أفالوس فارخاس النار على الأبوين لوبيس ومورينو فقتلهما. وبعد ذلك بوقت قصير، وجد الجنود ومن بينهم الكوربورال أنغيل بيريس فاسكيس، الأب خواكين لوبيس إي لوبيس داخل المسكن فقتلوه. وأطلق نائب السيرجنت توماس سارباته كاستيو النار على خوليا إيلفا راموس، التي كانت تعمل في المسكن، وكذلك ابنتها سيلينا ماريسيث راموس البالغة من العمل ستة عشر عاما. وقام الجندي خوسيه ألبرتو سييرا أسنسيو بإطلاق النار عليهما مرة أخرى فأجهز عليهما.

وأخذ الجنود حقيبة سفر صغيرة يملكها القساوسة، وكانت بها صور ووثائق وخمسة آلاف دولار.

وأطلق الجنود نيران مدافعهم الرشاشة على واجهة المسكن كما أطلقوا صواريخ وقنابل يدوية. وقبل أن يغادروا المكان، كتبوا على قطعة من الورق المقوى: "لقد أعدمت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من أبلغوا عنها. النصر أو الموت، جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني".

---

(١٢٨) لغرض التحقيق في هذه القضية، استجوبت اللجنة شهودا كثيرين واستعرضت ملف المحكمة وغيره من المستندات والتقارير بشأن القضية، كما زارت مسرح الجريمة.

الأحداث السابقة

قبل ذلك ببضع ساعات، وفي يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فيما بين الساعة ٢٢/٠٠ و ٢٣/٠٠، التقى الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس، مدير الكلية العسكرية، بالضباط الخاضعين لقيادته. وشمل الضباط الحاضرون الميجور كارلوس كاميلو إرنانديس باراهونا، والكابتن خوسيه فوينتس روداس، واللفتنانت ماريو إريغالو ميليندیس، واللفتنانت نيلسون ألبرتو بارا ساموراء واللفتنانت فرانسيسكو مونيكو غاياردو ماتا، واللفتنانت خوسيه فيسنته إرنانديس أيالا، واللفتنانت رامون إدواردو لوبيس لاريوس، واللفتنانت رينيه روبرتو لوبيس موراليس، واللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس، واللفتنانت إدغار سانتياغو مارتينيس ماروكين واللفتنانت خوان دي هيسوس غوسمان موراليس.

وقال لهم الكولونيل بينافيدس إنه قد حضر لتوه من اجتماع في رئاسة الأركان، اعتمدت فيه تدابير خاصة للتصدي لهجوم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الذي بدأ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغ الحاضرون في الاجتماع أن الحالة خطيرة وأنه قد تقرر استخدام المدفعية والمركبات المدرعة.

كما أبلغ الحاضرون في الاجتماع بضرورة التخلص من جميع العناصر المخربة المعروفة. وقال الكولونيل بينافيدس إنه تلقى أوامر بالتخلص من الأب إغناثيو إياكوريا وعدم ترك شهود.

وطلب الكولونيل بينافيدس من الضباط المعترضين على الأمر رفع أيديهم، فلم يفعل ذلك أحد.

ونظم الميجور إرنانديس باراهونا العملية. فاستخدمت قوات من كتيبة اتلاكاتل بقيادة اللفتنانت خوسيه ريكاردو اسبينوسا غييرا. وللتغلب على أي تردد من جانبه، رتب الأمر بحيث يشترك أيضا في العملية اللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس، الذي تخرج أيضا من مدرسة تدريب الضباط في نفس الدورة مثله. وبعد الاجتماع، التقى الميجور ارنانديس باراهونا باللفتنانت مندوسا فايسيوس، واللفتنانت اسبينوسا غييرا واللفتنانت غونسالو غيفارا سريتوس من كتيبة أتلاكاتل. وإلقاء مسؤولية القتل على جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، قرروا عدم استخدام الأسلحة الرسمية، وعدم ترك أي شهود، على أن يقوموا بعد ارتكاب الجريمة بتمثيل عملية هجوم وترك علامة تشير الى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وتقرر استخدام بندقية من طراز AK-47 يملكها الميجور ارنانديس باراهونا، وكان هذا السلاح قد تم الاستيلاء عليه من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ويمكن التعرف عليه. وعهد بالبندقية الى الجندي ماريانو أمايا غريهالدي، الذي كان يعرف كيف يستخدمها.

وللوصول الى جامعة أمريكا الوسطى، كان الأمر يقتضي المرور عبر نطاقات دفاعية للمجمع العسكري. ورتب اللفتنانت مارتينيس ماروكين مسألة عبور جنود أتلاكاتل.

وغادر اللفتنانت اسبينوسا غييرا واللفتنانت مندوسا فايسيوس واللفتنانت غيفارا سريتوس الكلية العسكرية في شاحنتين "بيك أب" مع جنود من كتيبة أتلاكاتل. وتوجهوا الى بعض المباني المهجورة القريبة

من حرم جامعة أمريكا الوسطى، حيث كان ينتظرهم جنود آخرون من كتيبة أتلاكاتل. وهناك شرح لهم اللفتنانت إسبينوسا من يتعين عليه أن يبقى للمراقبة ومن يتعين عليه دخول مسكن اليسوعيين.

معلومات أساسية

اعتاد أفراد القوات المسلحة أن يطلقوا على جامعة أمريكا الوسطى اسم "مأوى المخربين". وقد اتهم الكولونيل خوان أورلاندو سيبيدا، نائب وزير الدفاع، علنا جامعة أمريكا الوسطى بأنها مركز للعمليات تخطط فيه استراتيجية الإرهاب لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وأعلن الكولونيل اينوسينته مونتانو، نائب وزير شؤون الأمن العام، علنا أن اليسوعيين متعاطفون تماما مع الحركات التخريبية. وقد قام الأب إياكوريا بدور مهم في البحث عن حل سلمي متفاوض عليه للنزاع المسلح. وكانت قطاعات من القوات المسلحة تعتبر القساوسة اليسوعيين وكأنهم من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بسبب قلق القساوسة بصورة خاصة بشأن قطاعات المجتمع السلفادوري الأشد فقرا والأكثر تضررا من الحرب.

وقد انفجرت قنابل في مطبعة الجامعة مرتين قبل ذلك في عام ١٩٨٩ ذاته.

الهجوم

بلغ الهجوم الذي شنته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أبعادا لم تكن تتوقعها القوات المسلحة وأثارت جزعها. فقد سيطر رجال حرب العصابات على مناطق مختلفة في سان سلفادور وما حولها. وهاجموا المساكن الرسمية والخاصة لرئيس الجمهورية ومسكن رئيس الجمعية التشريعية. كما هاجموا ثكنات ألوية المشاة الأول والثالث والسادس وكذلك ثكنات الشرطة الوطنية. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة الأحكام العرفية وفرضت حظر التجول من الساعة السادسة مساء حتى الساعة السادسة صباحا.

وفي اجتماع لأركان الحرب في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أنشئت قيادات أمنية للتعامل مع الهجوم. ورأس كل قيادة أحد الضباط تحت اشراف الكولونيل رينيه إيمليو بونسيه، رئيس أركان حرب القوات المسلحة كقائد للعمليات. وعين الكولونيل بينافيدس مورينو ليرأس قيادة أمن المجمع العسكري، وهي منطقة تشمل الكلية العسكرية ووزارة الدفاع ورئاسة الأركان وإدارة الاستخبارات الوطنية ومقاطعتي أرسه وباليرمو (ومعظم سكانهما من أفراد القوات المسلحة)، ومسكن سفير الولايات المتحدة وحرم جامعة أمريكا الوسطى.

وأنشئت قناة إذاعية وطنية، وكانت المحطة الرئيسية هي إذاعة كوسكاتلان للقوات المسلحة. وكانت المكالمات الهاتفية للمحطة تبث على الهواء مباشرة، وكان أصحاب المكالمات يوجهون في أثنائها الاتهامات الى الأب إياكوريا، بل ومضوا الى حد المطالبة بموته.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، نسف رجال حرب العصابات احدى البوابات الرئيسية بالجامعة وعبروا إلى حرم الجامعة. وفي اليوم التالي، رابطت فصيلة لتراقب الداخلين الى الجامعة والخارجين منها. وفي الفترة من ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر فصاعدا، لم يسمح لأحد بالدخول الى حرم الجامعة.

وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر أمر الكولونيل بونسيه الكولونيل خواكين أرنولدو سيرنا فلوريس، رئيس الوحدة الثالثة لرئاسة الأركان، بترتيب تفتيش مباني جامعة أمريكا الوسطى. ووفقا لما ذكره الكولونيل بونسيه، صدر أمر التفتيش بسبب الإبلاغ عن وجود حوالي ٢٠٠ من رجال حرب العصابات داخل الجامعة.

وعهد الكولونيل سيرنا فلورريس بعملية التفتيش الى اللفتنانت خوسيه ريكاردو إسبينوسا غييرا، الذي اصطحب حوالي مائة رجل من كتيبة اتلاكاتل. وانضم اللفتنانت إكتور أوليسيس كوينكا أوكامبو من إدارة الاستخبارات الوطنية الى القوات عند مدخل جامعة أمريكا الوسطى للمساعدة في أعمال التفتيش. ووجه اللفتنانت إسبينوسا غييرا شخصيا عملية التفتيش في مسكن اليسوعيين. ولم يعثر على أي دلائل على وجود أي من رجال حرب العصابات، أو عتاد عسكري، أو مواد دعائية.

وعندما تم التفتيش، قدم اللفتنانت إسبينوسا غييرا تقريرا الى الميجور إرناندیس باراهونا. وذهب بعد ذلك الى رئاسة الأركان حيث قدم تقريرا الى الكولونيل سيرنا فلوريس.

وفي الساعة ١٨/٣٠ من يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد اجتماع في رئاسة الأركان بحضور الرؤساء والقادة العسكريين لاعتماد تدابير جديدة لمواجهة الهجوم. وأذن الكولونيل بونسيه بتصفية قادة رجال حرب العصابات والنقابات العمالية وقادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني المعروفين. واتخذ قرار بتصعيد القصف الجوي واستخدام المدفعية والمركبات المدرعة لطرد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من المناطق التي تسيطر عليها.

وسأل الجنرال رافائيل أومبرتو لاريوس لوبيس وزير الدفاع، إن كان هناك من يعترض، فلم يرفع أحد يده، واتفق على استشارة الرئيس كريستياني بشأن هذه التدابير.

وبعد الاجتماع، مكث الضباط في الغرفة يتحدثون في مجموعات. وكانت احدى هذه المجموعات تتألف من الكولونيل رينيه إيميلو بونسيه، والجنرال خوان رافائيل بوستيليو، والكولونيل فرانسيسكو إيلينا فوينتس، والكولونيل خوان أورلاندو سيبيدا والكولونيل اليوسنته أورلاندو مونتانو. ودعا الكولونيل بونسيه الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس وأمره أمام أربعة آخرين من الضباط بتصفية الأب إياكوريا وعدم ترك شهود. كما أمره أيضا باستخدام وحدة من كتيبة أتلاكاتل كانت قد اضطلعت بالتفتيش قبل ذلك بيومين.

وابتداء من منتصف الليل وحتى الساعة ١/٣٠ من صباح اليوم التالي، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع الرئيس كريستياني مع القيادة العليا. ووفقا للبيان الصادر عنه، وافق الرئيس على ترتيب جديد

باستخدام الوحدات المدرعة التابعة لفرقة الفرسان، واستخدام قطع المدفعية؛ ولم يذكر شيء في أي وقت خلال هذا الاجتماع عن جامعة أمريكا الوسطى.

التستر على الجريمة

في الساعات المبكرة من صباح يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ذهب الميجور كارلوس كاميلو إرنانديس باراهونا واللفتنانت خوسيه فيسنته إرنانديس أيالا شخصيا إلى مكتب الكولونيل بونسيه للإبلاغ عن كل شيء حدث في جامعة أمريكا الوسطى. وقالا إن لديهما حقيبة صغيرة من الصور والوثائق والنقود التي سرقها الجنود من القسس اليسوعيين قبل ذلك بساعات قليلة. وأمر الكولونيل بونسيه بإتلافها لأنها دليل على مسؤولية القوات المسلحة. وأتلفوا الحقيبة في الكلية العسكرية.

ولدى عودة اللفتنانت اسبينوسا غيرا إلى وحدته، أبلغ قائد كتيبة أتلاكاتل، كولونيل أوسكار ألبرتو ليون لينارس، بما حدث.

واسند الرئيس كريستياني التحقيق في الجريمة إلى لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية.

وأبلغ الكولونيل بينافيدس اللفتنانت كولونيل مانويل أنطونيو ريفاس ميخيا، رئيس لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، بما حدث وطلب منه المساعدة. وأوصى ميخيا بتدمير مواسير الأسلحة التي استخدمت واستبدال مواسير أخرى بها للحيلولة دون التعرف عليها في اختبارات القذائف. وقد تم هذا بعد ذلك بمساعدة اللفتنانت كولونيل أوسكار البرتو ليون لينارس.

كذلك نصح اللفتنانت كولونيل ريفاس ميخيا الكولونيل بينافيدس بالتأكد من عدم وجود أي سجل للحضور والإنصراف في الكلية العسكرية قد يؤدي إلى تحديد الجناة. وبناء عليه، أمر الكولونيل بينافيدس والميجور إرنانديس باراهونا بإحراق جميع سجلات الحضور والإنصراف في الكلية العسكرية لتلك السنة والسنة السابقة لها.

وعقب بدء التحقيق بوقت قصير، رتب الكولونيل رينيه إميليو بونسيه الأمر على أن ينضم الكولونيل نلسون إيفان لوبيس إي لوبيس، رئيس الوحدة الأولى في هيئة أركان الحرب، الذي كان مكلفا أيضا بمركز العمليات التكتيكية لهيئة أركان الحرب خلال عشية ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية للمساعدة في التحقيق في القضية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية إلى شاهدين، هما نائب السيرجنت غيرمان أوريانا فاسكيس، وضابط الشرطة فكتور مانويل أوريانا إرنانديس، اللذين شهدا بأنهما رأيا جنودا من كتيبة أتلا كاتل بالقرب من جامعة أمريكا الوسطى في ذلك المساء؛ وقد غيرا من أقوالهما فيما بعد.

كذلك سحبت شاهدة أخرى أقوالها المبدئية. وقالت لوسيا باريرا ده سيرنا، وهي موظفة في الجامعة، إنها رأت من مبنى مجاور لمسكن اليسوعيين جنودا في ملابس التمويه ويرتدون البيريهات. وفي الولايات المتحدة، حيث توجهت هذه الشاهدة التماسا للحماية، استجوبها مكتب التحقيقات الفيدرالي، ورجعت عن أقوالها السابقة. وكان اللفتنانت كولونيل ريفاس ميخيا، رئيس لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، حاضرا في أثناء استجوابها. وفيما بعد، أكدت ما قالته في بيانها الأصلي.

ولم تحصل لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية على بيان من الكولونيل بينافيدس، مع أن الحادث وقع في المنطقة الخاضعة لقيادته. ووفقا لملف المحكمة، أدلى بينافيدس بأول بيان له إلى لجنة الشرف الخاصة في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، بعد شهر ونصف الشهر من أعمال القتل، أبلغ الميجور إريك وارن بكلاند، وهو ضابط في جيش الولايات المتحدة ومستشار في القوات المسلحة السلفادورية، رئيسه اللفتنانت كولونيل ويليام هنتر بمحادثة تمت منذ بضعة أيام سابقة مع الكولونيل كارلوس أرماندو أفيليس بويتراغو. وفي أثناء تلك المحادثة، أخبره أفيليس بويتراغو بأنه علم من الكولونيل لوبيس إي لوبيس أن بينافيدس هو الذي دبر أعمال القتل وأن وحدة من كتيبة أتلا كاتل هي التي نفذتها. وقال أيضا إن بينافيدس طلب مساعدة اللفتنانت كولونيل ريفاس ميخيا.

وأبلغ اللفتنانت كولونيل ويليام هنتر الكولونيل ميلتون منخيفار، رئيس البعثة العسكرية للولايات المتحدة، الذي رتب اجتماعا في مكتب الكولونيل بونسيه حيث واجه بكلاند وأفيليس أحدهما الآخر. وأنكر أفيليس أنه أدلى بهذه المعلومات لبكلاند.

وبعد الإبلاغ عن اقوال بكلاند بأيام قليلة، أنشأ وزير الدفاع لجنة الشرف الخاصة، التي تألفت من خمسة ضباط ومدنيين، للتحقيق في أعمال القتل.

وعندما علمت لجنة الشرف بما توصلت إليه لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، استجوبت حوالي ٣٠ فردا من كتيبة أتلا كاتل، بما في ذلك اللفتنانت اسبينوسا غيرا واللفتنانت الثاني غيفارا سيريتوس وعدد من ضباط الكلية العسكرية، بما في ذلك الكولونيل بينافيدس واللفتنانت مندوسا فايسيوس.

واعترف اللفتنانت إسبينوسا واللفتنانت مندوسا واللفتنانت الثاني غيفارا، وكذلك الجنود الذين اشتركوا في أعمال القتل، بجرائمهم في بيانات خارجة عن الدعوى أدلوا بها للجنة الشرف.

وقام عضو مدني في اللجنة، هو رودولفو أنطونيو باركر سوتو المستشار القانوني لهيئة أركان الحرب، بتغيير بياناتهم كيما يحذف منها أي إشارة لوجود أوامر من جهات عليا. وحذف أيضا إشارات إلى بعض الضباط، بما في ذلك إشارة للميجور كارلوس كاميلو إرناندیس باراهونا.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، قدمت اللجنة تقريرها إلى الرئيس كريستياني. وحدد التقرير تسعة أشخاص بصفتهم مسؤولين عن أعمال القتل. أربعة ضباط وخمسة جنود؛ وتم القبض عليهم وقدموا للمحاكمة فيما بعد. وعقب ذلك ضم إليهم اللفتنانت كولونيل كارلوس كاميلو إرناندیس باراهونا الذي كان قد رقي منذ فترة وجيزة.

واستغرقت الإجراءات السابقة للمحاكمة سنتين تقريبا، وفي غضون هذا الوقت، قام الكولونيل (الجنرال حاليا) رينيه إميليو بونسيه، والكولونيل (الجنرال حاليا) خوان أورلاندو سيبيدا، والكولونيل إينوسنته أورلاندو مونتانو والكولونيل (الجنرال حاليا) غيلبرتو روبيو روبيو بالضغط على الضباط الأقل رتبة حتى لا يشيروا إلى وجود أوامر صادرة من جهات عليا في شهادتهم للمحكمة.

وأخيرا، افتتحت المحاكمة بالمحلفين في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في مبنى محكمة العدل العليا. واحتفظ بهوية المحلفين الخمسة سرا. وكان المتهمون والتهم الموجهة إليهم على النحو التالي:

الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس مورينو واللفتنانت خوسيه ريكاردو اسبينوسا غيرا واللفتنانت الثاني غونسالو غيفارا سيريتوس: تهمة القتل، وأعمال الإرهاب، والأعمال التي تمهد للإرهاب، والتحريض والتآمر لارتكاب أعمال الإرهاب.

اللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس: تهمة القتل، وأعمال الإرهاب، والأعمال التي تمهد للإرهاب، والتحريض والتآمر لارتكاب أعمال الإرهاب والاشتراك في الجريمة.

نائب السيرجنت أنطونيو راميرو أفالوس فارغاس، ونائب السيرجنت توماس سارباته كاستيو، والكوربورال آنخل بيريس فاسكيس والجندي أوسكار ماريانو أمايا غريمالدي: تهمة القتل، وأعمال الإرهاب، والأعمال التي تمهد للإرهاب.

الجندي خورخه ألبرتو سييرا أسنسيو: حوكم غيابيا بتهمة القتل. واللفتنانت كولونيل كارلوس كاميلو إرناندیس باراهونا: تهمة الاشتراك في الجريمة.

وتعين على المحلفين أن يبتوا في تهم القتل وأعمال الإرهاب فقط وتركت التهم الأخرى للقاضي ليحكم فيها.

ولم تصدر إدانه بتهمة القتل إلا على الكولونيل غييرمو ألفريدو بينافيدس مورينو واللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس. وحكم عليهما القاضي بالعقوبة القصوى، وهي ٣٠ سنة في السجن، وهما ينفذانها الآن. كذلك أدان القاضي الكولونيل بينافيدس واللفتنانت مندوسا بتهمة التحريض والتآمر على ارتكاب أعمال الإرهاب. وحكم على اللفتنانت إسبينوسا واللفتنانت غيفارا كريتوس بثلاث سنوات بتهمة التحريض والتآمر

على ارتكاب أعمال الإرهاب. كذلك حكم القاضي على اللفتنانت كولونيل إرناندیس بثلاث سنوات بتهمة الاشتراك في ارتكاب الجريمة، كما أدين أيضا بهذه التهمة مندوسا فايسيوس. وأفرج عن اسبينوسا وغيفارا وإرناندیس واستمروا في خدمتهم في القوات المسلحة.

النتائج

فيما يلي النتائج التي خلصت إليها لجنة تقصي الحقائق وتوصياتها:

١ - ثمة أدلة قاطعة تثبت أنه، في عشية يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، قام رينيه إيميليو بونسيه ، (الكولونيل عندئذ)، بحضور وتواطوء الجنرال خوان رفاييل بوستييو وخوان أورلاندو سيبيدا، (الكولونيل عندئذ) والكولونيل إينوسنته أورلاندو مونتانو والكولونيل فرانسيسكو إلينا فونيتس، بإصدار الأمر إلى الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس بقتل الأب اغناشيو إيلياكوريا وعدم ترك أي شهود. ولهذا الغرض، أتيح له استعمال وحدة من كتيبة أتلا كاتل، أرسلت قبل يومين لتفتيش مسكن القس.

٢ - ثمة أدلة تثبت أن جميع هؤلاء الضباط وغيرهم اتخذوا، بعد ذلك، وهم على علم بما حدث، إجراءات لإخفاء الحقيقة. وتوجد أدلة كافية على أن الجنرال غلبرتو روبيو روبيو اتخذ إجراءات، وهو على علم بما حدث، لإخفاء الحقيقة.

٣ - ثمة أدلة قاطعة تثبت ما يلي:

(أ) في عشية يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر نفسها، أبلغ الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس ضباط الكلية العسكرية بالأمر الذي أصدره للقتل. وعندما سأل عما إذا كان هناك أي اعتراض، ظل الجميع صامتين.

(ب) نظم العملية كارلوس كاميلو إرناندیس باراهونا، (الميجور عندئذ) ونفذتها مجموعة من الجنود من كتيبة أتلا كاتل تحت قيادة اللفتنانت خوسيه إسبينوسا غيرا واللفتنانت الثاني غونسالو غيفارا سيريتوس، بمصاحبة اللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس.

٤ - توجد أدلة قاطعة تثبت ما يلي:

(أ) أن الكولونيل أوسكار البرتو ليون ليتاريس، قائد كتيبة أتلا كاتل، علم بالقتل وأخفى أدلة التجريم.

(ب) علم الكولونيل مانويل انطونيو ريفاس ميخيا من لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية بالحقائق وأخفى الحقيقة كما أوصى الكولونيل بينافيدس باتخاذ تدابير لاتلاف أدلة التجريم.

(ج) علم الكولونيل نيلسون إيفان لوبيس إي لوبيس، الذي كلف بالمساعدة في تحقيقات لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، بما حدث وأخفى الحقيقة.

٥ - ثمة أدلة قاطعة تشهد بأن رودولفو أنطونيو باركر سوتو، عضو لجنة الشرف الخاصة، غير البيانات لإخفاء مسؤولية كبار الضباط في القتل.

٦ - ترى اللجنة أنه ليس من العدل أن يظل الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس مورينو واللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس في السجن بينما يتمتع الأشخاص المسؤولون عن تخطيط أعمال القتل والشخص الذي أصدر الأمر بالقتل بحريتهم. وترى اللجنة أنه ينبغي للسلطات المختصة أن توافق على طلب جمعية يسوع بالعفو عن الكولونيل غييرمو الفريدو بينافيدس مورينو واللفتنانت يوشي رينيه مندوسا فايسيوس.

٢ - الإعدام دون محاكمة

(أ) سان فرانسيسكو غواخويو

موجز القضية

في الساعات المبكرة من صباح يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٠، وصل ٥٨ فردا من قوات الأمن ولواء المشاة الثاني الى تعاونية سان فرانسيسكو غواخويو في كانتون بيلين غويخات، بقضاء ميتابان بمقاطعة سانتا أنا، وجروا أعضاء التعاونية جرا من منازلهم في البيوت المجاورة ثم اقتادوهم الى مكان في وسط المزرعة.

وفي هذا الصباح نفسه، عثر على جثث ١٢ ضحية، مغطاة ببطانية كان مكتوبا عليها عبارة "قتلوا لأنهم خونة". وبعد ذلك بفترة قصيرة، قام قاضي الصلح بتنفيذ الاجراءات اللازمة.

وتبين للجنة ما يلي:

١ - في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٠، أعدم موظفان من معهد السلفادور للإصلاح الزراعي و ١٠ أفراد من تعاونية سان فرانسيسكو غواخويو بأسلحة نارية كبيرة العيار في وسط التعاونية. بعد جرهم جرا من منازلهم.

٢ - لم تحدث أي من حالات الوفاة في أثناء مواجهة مسلحة.

٣ - كان المسؤول عن الحادث أفرادا من لواء المشاة الثاني وقوات الأمن، صاحبة الولاية في مقاطعة سانتا أنا.

٤ - تتحمل دولة السلفادور المسؤولية كاملة عن إعدام أعضاء التعاونية، الذي يعد انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعن عدم اتخاذ أي اجراء لتحديد المسؤولين ومعاقبتهم.

وصف الوقائع[١٢٩]

معلومات أساسية

أنشئت تعاونية سان فرانسيسكو غواخويو عام ١٩٧٧ وضمت في عضويتها نحو ٢٦٠ أسرة. وقامت المنظمة بقدر كبير من العمل التعليمي ومن الدعوة.

وبدأ الجيش وقوات الأمن حملة لتشويه سمعة أعضاء التعاونية باتهامهم بأنهم من رجال حرب العصابات. وفي عام ١٩٧٩، زادت التهديدات. وكانت هناك دوريات مستمرة تابعة للجيش، وزاد الاضطهاد. واعتاد معظم أعضاء التعاونية النوم في التلال خشية اقتيادهم من منازلهم في المساء.

---

(١٢٩) استمعت اللجنة الى أقوال الباقين على قيد الحياة وشهود العيان. وتتفق السرود وتتسق بعضها مع بعض في وصف الظروف كما تحدد هوية المسؤولين. كما استعرضت المستندات ذات الصلة، وتؤكد سجلات المحكمة والفحص الذي أجراه الطبيب الشرعي أن الحادث وقع فعلا.

وكان كانتون بيلين غويخات تحت الولاية العسكرية للواء العسكري الثاني، الذي كان في عام ١٩٨٠ تحت قيادة الكولونيل سرفيو توليو فيغيروا. وأصدرت اللجنة أمرا باستحضار الضابط، من خلال وزارة الدفاع. وكان الرد الوحيد الذي تلقته - وجاء متأخرا مع ذلك - هو انه تقاعد. وطلبت أيضا من وزير الدفاع معلومات عن العمليات العسكرية التي اضطلع بها في ذلك الوقت في القضاء الذي شهد الحادث، ولم يرد على هذا الطلب. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة التي وجهت الى وزير الدفاع للإفادة عن أسماء المسؤولين عن قوات الأمن في سانتا أنا وعن المعلومات المتعلقة بالعمليات العسكرية في ميتابان في أيار/مايو ١٩٨٠، لم يصل رد في هذا الشأن.

وكان التجاهل من نصيب طلب آخر وجه الى القائد الحالي للواء المشاة الثاني. ولم تسفر زيارة اضطلع بها لمقر قيادة اللواء، للاطلاع على السجلات، عن شيء يذكر. وبصفة عامة، لم تتعاون السلطات العسكرية المختصة في التحقيق في هذه القضية.

واضطلعت بالعمليات قوات من اللواء الثاني وقوات الأمن، يصاحبها في كثير من الأحيان أعضاء من قوة الدفاع المدني. وكان الاتهام الموجه دائما هو الروابط المزعومة بين أعضاء التعاونية ورجال حرب العصابات. بيد أن أعضاء التعاونية رأوا أن الدافع الحقيقي هو سد الطريق أمام مطالبهم.

العملية العسكرية

في الساعات المبكرة من صباح يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٠، اقترب من مبنى تعاونية سان فرانسيسكو غواخويو ما بين ٥٠ و ٨٠ فردا من لواء المشاة الثاني والشرطة الوطنية وشرطة المالية والحرس الوطني، بمن فيهم بعض أفراد من الحرس الوطني المسؤولين عن حراسة التعاونية المذكورة.

ودخلت القوة العسكرية التعاونية من نقطتين متساويتي المسافة، متجهة الى حظيرة الخيول والمباني الواقعة بالقرب من مركزها، وجروا أعضاء التعاونية جرا من منازلهم وساقوهم الى مكان في وسط المزرعة.

وقبض على أشخاص وفقا لقائمة "ولو انهم كانوا قرب النهاية يقتادون أي شخص يعن لهم اقتياده الى فناء المنزل".

وفي الوقت نفسه، اقتحم الجنود مكاتب التعاونية، وقبضوا على ثلاثة أعضاء من التعاونية كانوا يعنون بالمباني. وكان يرأس الجماعة التي دخلت المكاتب أدان فيغيروا[١٣٠]، من شرطة المالية المكنى بلقب "الشيء" (calacha)، وهو أصلا من كانتون تاهويلابا. واقتادوا الثلاثة الى مكان في وسط المزرعة. ولاحظ أحد الذين بقوا على قيد الحياة أنهم "أرقدوهم فعلا وأوجههم منكفئة على الأرض، جاهزين لكي يقتلوا". وسئل كل منهم عن هويته والمكان الذي يخفي فيه الأسلحة. وبعد دقائق معدودة بدأ إطلاق النار.

وعندما أدرك أعضاء التعاونية الآخرين أن العملية قد بدأت، ولا سيما لدى سماع الضجة الناجمة عن تفتيش المنازل، اندفعوا مهرولين خارج منازلهم. وذكر أحد الشهود أن عضوا كان يحرس مخزن التبغ في التعاونية جاء الى منزله ليحذره من وصول شاحنة عسكرية. وتمكن من الاختباء في الوقت المناسب، إلا انه سمع طلقات و "صرخات ومعاناة" المقبوض عليهم.

عمليات الإعدام

أعدم إثنا عشر شخصا. ووفقا لسجلات محكمة ميتابان الثانية للصلح، عثر على الجثث في المنطقة الوسطى من المزرعة. وعثر على سبع جثث في فناء مبنى المزرعة، كل منها بعيدة عن الأخرى بنحو نصف متر؛ أما الخمس جثث الباقية فكانت على مسافة قصيرة من المجموعة الأولى. ووفقا لفحص الطبيب الشرعي، كان السبب في جميع الإصابات استخدام أسلحة كبيرة العيار.

---

(١٣٠) وفقا لما ذكره شهود عيان، فإنه قد مات بعد سنوات قليلة من الحادث.

وقد أعدموا أشخاصا من الواضح انهم لم يكونوا مدرجين على القائمة. وقد صح هذا بالنسبة لخوسيه آنخل ميرا، وهو شخص معوق ذهنيا كان قد قبض عليه. وعندما طلب إليهم والده أن يطلقوا سراح ابنه، أمره الضابط بالرقود بجانب إبنه لكي يموتا معا. وهذا ما حدث فعلا.

وعثر أعضاء التعاونية الذين فروا الى التلال على الجثث عندما عادوا بعد الهجوم. وبالقرب من الجثث عثروا على بطانية كان مكتوبا عليها عبارة "قتلوا لأنهم خونة" ووفقا لأقوال الشهود، فإن القوات المشتركة تفعل ذلك عادة لتثير الشك في هوية المسؤول.

رواية العامة للحادث

في اليوم التالي، ذكر مصدر صحفي أن معسكرا لرجال حرب العصابات قد اكتشف في منطقة قريبة من ميتابان "بعد ساعات قليلة من قيام المدعى أنهم من رجال حرب العصابات اليساريين بقتل ١٢ فلاحا من أعضاء التعاونية كانوا يعملون في مزرعة تم الاستيلاء عليها كجزء من الإصلاح الزراعي، في المنطقة التي اكتشف فيها المعسكر". ومضى المصدر قائلا إن "لجنة الإعلام التابعة للقوات المسلحة أخبرت ACAN EFE" بأن نحو ٣٠ من رجال حرب العصابات قد اشتبكوا مع أفراد الحرس الوطني الذين اكتشفوا المعسكر. ووفقا لما ذكره المصدر لم تقع أية خسائر في أرواح القوة العسكرية؛ بيد انه لم يحدد أيضا خسائر رجال حرب العصابات.

وأفاد مصدر آخر، تحت عنوان "١٢ قتيلا في مزرعة خلال هجوم تخريبي"، بحدوث مواجهة مسلحة قتل فيها ١٢ شخصا، "معظمهم من الفلاحين، وأصيب بجراح إثنان من معهد السلفادور للإصلاح الزراعي في مرزعة سان فرانسيسكو الواقعة في مقاطعة ميتابان".

وذكر في هذا الصدد أيضا أن القوات التي وزعت عبارة عن "رجال في بزات خضراء زيتونية دخلوا المزرعة في غواخويو في كانتون لا خويا بمقاطعة ميتابان".

الاجراءات التي اتخذتها السلطة القضائية

في الصباح الذي نفذت فيه عمليات الإعدام، ذهب قاضي الصلح المختص الى التعاونية مع سكرتيره وطبيبين شرعيين للقيام بالاجراءات القانونية اللازمة. وفيما يلي النتائج الرئيسية المقيدة في السجل:

(أ) أطلق الرصاص على إثني عشر شخصا، فقتلوا في الساعات المبكرة من ذلك اليوم؛

(ب) ذكر الشهود أن المسؤول عن عمليات الإعدام مجموعة أفراد كانوا يرتدون بزات عسكرية خضراء زيتونية يصاحبهم مدنيون، جروا الضحايا جرا من منازلهم؛

(ج) وفقا للفحص الذي أجراه الطبيبان الشرعيان، أطلقت النيران على عدد من الضحايا في ظهورهم وأطلقت على عدد من الجثث من مسافة قريبة[١٣١]. وعلاوة على ذلك لم يتيسر تحديد أمكنة دخـــول الأعيرة في الجثث وأمكنة خروجها منها[١٣٢]. وكان العديد من الضحايا حافيا ومرتديا نصف ملابسه.

وبعد أن أكمل قاضي الصلح تحرياته المبدئية، أحال المعلومات الى محكمة عادية لبدء التحقيق القضائي اللازم. ولم تتخذ خلال المحكمة أية اجراءات أخرى وحفظت المعلومات.

النتائج

تبين للجنة ما يلي:

١ - ثمة أدلة قاطعة تشهد بأنه في يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٠ أعدم موظفان من معهد السلفادور للإصلاح الزراعي و ١٠ أعضاء من تعاونية سان فرانسيسكو غواخويو بأسلحة نارية كبيرة العيار في مكان بوسط التعاونية، بعد جرهم الى خارج منازلهم.

٢ - ثمة أدلة كافية تعزو مسؤولية الحادث الى أفراد لواء المشاة الثاني والى قوات الأمن صاحبة الولاية في مقاطعة سانتا أنا.

٣ - تتحمل دولة السلفادور كامل المسؤولية عن إعدام أعضاء التعاونية، وهو انتهاك للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لأنها لم تتخذ أي اجراء لتحديد هوية المسؤولين ومعاقبتهم.

---

(١٣١) يشير تقرير الفحص الطبي للجثث إشارة محددة الى أن عددا منها كانت به حروق ناجمة عن البارود. ويشير تفسير الطبيب الشرعي لهذا النوع من الإصابات الى حلقة الكربون التي تنطبع على الجلد عندما تطلق النيران على شخص من مسافة قريبة (تقل عن ٣٠ سنتيمترا). ويسبب حلقة الكربون هذه انتشار البارود عند إطلاق الرصاص، مما يترك في جلد المصاب أثرا لا يمحى؛ أي أن الطلقة "تحرق الجلد".

(١٣٢) من المعتاد عندما يصاب شخص بطلق ناري أن يحدد بسهولة شديدة مكان دخول الطلقة ومكان خروجها، نظرا لأن أبعاد الثقبين وسماتهما مختلفة كل الاختلاف. وبناء عليه، فإن التفسير المنطقي الوحيد لما قيل من أن الطبيب الشرعي لم يتمكن من تحديد ذلك هو أن العيار أطلق على المتوفي من مسافة جد قريبة وبأسلحة من عيار كبير لدرجة أن الجثة تهلك فعلا.

(ب) قادة الجبهة الديمقراطية الثورية

موجز القضية

في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، تعرض إنريكه ألفاريس كوردوبا[١٣٣]، وخوان شاكون[١٣٤]، وإنريك إسكوبار باريرا[١٣٥]، ومانويل دي خيسوس فرانكو راميريز[١٣٦]، وأومبرتو ميندوزا[١٣٧]،

---

(١٣٣) إنريكه ألفاريس كوردوبا، وزير الزراعة والثروة الحيوانية السابق، ورئيس الجبهة الديمقراطية الثورية. وكان في جثته ثقبان ناجمان عن عيارين ناريين El Diario de Hoy، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

(١٣٤) خوان تشاكون، ٢٨ عاما، الأمين العام للكتلة الشعبية الثورية. وكان في جثته ثلاثة ثقوب ناجمة عن أعيرة نارية، أحدها في الأذن والآخر في الجبهة والثالث في الزور، علاوة على آثار خنق. الرقم ٧، ملف المحكمة رقم ٦٠٠، المحكمة الجنائية الرابعة في سان سلفادور.

(١٣٥) إنريكه اسكوبار باريرا، ٣٥ عاما، عضو في الحركة الوطنية الثورية. وكان في صدغيه ثقبان ناجمان عن عيارين ناريين، علاوة على آثار خنق. الرقم ٥، ملف المحكمة، الاقتباس ٢.

(١٣٦) مانويل دي خيسوس فرانكو راميريز، ٣٥ عاما، حاصل على شهادة عليا في العلاقات الدولية وعضو في حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني. وكان في زوره أربعة جروح ناجمة عن أعيرة نارية، علاوة على آثار خنق. الرقم ٦، ملف المحكمة، الاقتباس ٢.

(١٣٧) أومبرتو ميندوسا، ٣٠ عاما، عضو في حركة التحرير الشعبية. وكان في جثته ثقبان ناجمان عن عيارين ناريين، أحدهما في صدغه والآخر في زوره، علاوة على آثار خنق. الرقم ٤، ملف المحكمة، الاقتباس ٢.

ودورويتو إرناندیز[١٣٨]، وهم من القادة السياسيين للجبهة الديمقراطية الثورية[١٣٩]، التي تمثل قطاعا هاما من المجتمع السلفادوري، للاختطاف والتعذيب، ثم تم إعدامهم في سان سلفادور بعد احتجازهم لفترة قصيرة.

وتمت عملية الاختطاف في فترة الصباح في الكوليجيو سان خوسيه على أيدي عدد كبير من الأشخاص المدججين بالسلاح.

وكان يسود البلد في ذلك الوقت مناخ من العنف وانعدام الأمن بحيث أنه لولا هوية الضحايا، ومكان الاختطاف وزمانه، ونوعية العملية، والسخط العام الذي أثارته، لكانت قد مرت كمجرد حالة أخرى في القائمة الطويلة من الفظائع التي كانت تحدث في ذلك الوقت.

وتستنتج لجنة تقصي الحقائق أن واحدة أو أكثر من قوات الأمن العام هي التي قامت بالعملية، وأن شرطة الخزانة كانت مسؤولة عن العملية الأمنية الخارجية التي ساعدت مرتكبي الجريمة وحرضتهم. إن الدولة، بارتكابها للفعل، وبتقصيرها المتمثل في عدم اجرائها تحقيقا سليما في الواقعة، تكون قد فشلت في الامتثال لالتزاماتها بحماية الأفراد وضمان تمتعهم بحقوقهم الأساسية، وهي الالتزامات، المقررة بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان.

---

(١٣٨) دورويتو إرناندیز، صحفي وزعيم نقابي لاتحاد أهالي منطقة توغوريوس. ولم يكن معروفا في ذلك الوقت كأحد قادة الجبهة الديمقراطية الثورية؛ غير أن الوثيقة المرسلة من معهد حقوق الانسان التابع لجامعة أمريكا الوسطى - النجدة القانونية المسيحية - الى لجنة تقصي الحقائق تفيد أنه كان أحد قادة تلك المنظمة.

(١٣٩) ظهرت الجبهة الديمقراطية الثورية الى الوجود في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠ نتيجة لاتفاق سياسي بين الجبهة الديمقراطية وهيئة التنسيق الثورية الجماهيرية. وقد أنشأها رسميا، في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٠، عديد من المنظمات السياسية والشعبية والجماهيرية. وكان عدد من قادتها قد تولوا مناصب حكومية بارزة في مجلس الثورة الحاكم الأول الذي أطاح بالجنرال روميرو في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩. وفي ذلك الوقت، كانت قيادة الجبهة الديمقراطية الثورية تتألف من الضحايا الخمس بالاضافة الى ليونسيو بيتشنته وخوان خوسيه مارتل.

وصف الوقائع

تم اختطاف الضحايا الستة من الكوليجيو سان خوسيه، وهي مؤسسة تابعة لمدارس الجزويت، في قلب العاصمة سان سلفادور، فيما بين الساعة ٠٩/٣٠ و ١١/٠٠ يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠. ويقع بالقرب من المدرسة مباشرة عدد من المراكز التعليمية الأخرى، وعدد من المستشفيات، وتقع الى الشمال منها سفارة الولايات المتحدة السابقة، التي كانت تتمتع بحراسة مشددة في ذلك الوقت.

وكان الدور الأرضي من المبنى المركزي يضم مكتب مدير المدرسة، والادارة، ومكتب المعونة القانونية المسيحية، الذي أنشئ منذ عام ١٩٧٥ عندما بدأت المدرسة عملها مع القطاعات الاجتماعية الأكثر احتياجا.

وكان عبء العمل على مكتب المعونة القانونية المسيحية قد تزايد بصورة ملحوظة، لأنه بالإضافة الى المعدل العادي للأشخاص الذين يطلبون المساعدة، كانت كيانات أخرى تقوم بهذا النوع من العمل نفسه قد أغلقت أبوابها بسبب مناخ الرعب السائد[١٤٠].

ورغم الأعداد الكبيرة من الناس التي كانت تدخل الى المدرسة وتخرج منها، لم يكن المبنى يمتلك أي نظام أمني. فلم يكن هناك سوى بضعة بوابين غير مسلحين عند المدخل الأوسط للمجمع التعليمي. وفي ذلك الصباح، لم يكن هناك سوى بواب واحد فحسب عند المدخل الرئيسي.

الوقائع

نفذت العملية فيما بين الساعة ٠٩/٣٠ و ١١/٠٠. وفي البداية، أمسك عدد غير محدد من الأشخاص بالبواب، وأخذوه الى مسافة ٥٠٠ متر تقريبا من المدخل، وتحدثوا باللاسلكي الى إناس آخرين وأبلغوهم أن بمقدورهم الدخول الى المبنى.

وفتحوا البوابة وأدخلوا مركبات تحمل أشخاصا مسلحين بكثافة، كانوا يحملون الرشاشات وبنادق من طراز "G3"[١٤١]. وتحركت المجموعة بشكل سريع الى المدخل الأوسط للمبنى الرئيسي، وأوقفوا الأشخاص الموجودين الى الحائط، وأمروهم بالانبطاح أرضا وإغلاق أعينهم. كما اتخذ أعضاء من المجموعة

---

(١٤٠) أضيفت الصبغة العسكرية على جامعة السلفادور الوطنية في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠، الى جانب المركز الجامعي الغربي والمركز الجامعي الشرقي، Revista ECA، العدد ٣٨٩، آذار/مارس ١٩٨١، الصفحة ٢٤٠. كما تعرضت للقمع منظمات أخرى لحقوق الانسان.

(١٤١) في ذلك الوقت، كانت البنادق من طراز "G3" هي السلاح النظامي لقوات الأمن، واستخدمتها القوات المسلحة السلفادورية في الحرب ضد هندوراس في عام ١٩٦٩.

مواقعهم عند مداخل المدرسة، وتعاملوا بصورة مماثلة مع كل من اقترب منهم. وأفادت التقارير في ذلك الوقت بأن عدد الأشخاص الذين شاركوا في العملية كان يتراوح بين ١٣ شخصا و ٢٠٠ شخص[١٤٢]. ووفقا للمعلومات التي تلقتها اللجنة، فإن السرعة التي تم بها إلقاء الجثث في الشارع على مرأى من المارة تماما كانت تهدف بوضوح الى ضمان التعرف على هوية أصحابها على الفور، بما يقلل من الضغط السياسي على القضية.

وقد عثر على الجثث الأربع الأولى، بالاضافة الى جثة الفاريز كوردوبا، في ضواحي مدينة أبولو، وهي منتجع في اقليم إيلوبانغو، على مسافة ساعة تقريبا بالسيارة من سان سلفادور. وأجرى قاضي الصلح في إيلوبانغو الفحص القانوني وفتح ملفا أرسل في وقت لاحق الى المحكمة الجنائية الرابعة في سان سلفادور.

ووجدت اللجنة أنه لم تبذل محاولات لاتخاذ أي اجراء قضائي أو شرطي أو اداري للحفاظ على السلامة الجسدية للمخطوفين. وكان ذلك يرجع، في تقديرها، الى خوف الناس البالغ وعدم ثقتهم في الهيئات القضائية.

وملف القضية، الذي درسته اللجنة، يبين بوضوح أن الجهاز الذي عهد اليه بالتحقيق في القضية لم يجر تحقيقا سليما؛ وفي نهاية الأمر، أغلق ملف القضية في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢. ولم تتخذ في الواقع سوى اجراءات بيروقراطية؛ فلم يتم تشريح الجثث، ولم يتخذ أي إجراء آخر لاستيضاح الوقائع واكتشاف المسؤولين عنها[١٤٣].

التحليل

بمجرد انتشار الأنباء، تواصلت حرب بيانات حول هوية مرتكبي الجريمة، وما اذا كانوا جزءا من قوات الأمن، أو أنهم من "فرق الموت" التي تعمل دون مشاركة مباشرة من القوات الحكومية. كما طرأت

---

(١٤٢) أشار بيان مجلس الثورة الحاكم الى ١٣ شخصا، وأشارت برقية لوكالة أنباء يونايتدبرس انترناشيونال الى ٢٠٠ شخص، Prensa Gráfica، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

(١٤٣) يشير الملف الى أن قاضي الصلح أجرى معاينة بصرية، وأنه تم التعرف على شخصيات الموتى، وإصدار شهادتي وفاة. ولم يكن هناك أي تقرير للشرطة من أي نوع، ولم تتخذ السلطات القضائية أي اجراء على الاطلاق؛ وأغلق ملف القضية في نهاية المطاف نظرا لعدم اتخاذ أي اجراءات خلال فترة زمنية معينة. وتبين هذه القضية بوضوح فشل السلطة القضائية في أداء وظيفتها.

على الأذهان إمكانية كون الجريمة من فعل الجماعات اليسارية(١٤٤). ودعت حكومة المجلس العسكري من جانبها الى احترام سلامة الزعماء المخطوفين جسديا ونفسيا(١٤٥).

أما على المستوى السياسي، فقد أفضى اختطاف زعماء المعارضة الى إغلاق الباب أمام المفاوضات وتعزيز المطالبة بالمواجهة المسلحة مع الحكومة الثورية الثالثة للمجلس العسكري. وتجدر الاشارة الى أنه في يوم الواقعة نفسه كان فيدل شافيز مينا وزير الخارجية الأسبق موجودا في واشنطن العاصمة في الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، حيث كان يتحادث مع دوائر الكنيسة والمعارضة في محاولة للوصول الى نتيجة تفاوضية للأزمة(١٤٦).

وعرضت الحكومة الثورية للمجلس العسكري إجراء تحقيق شامل في الواقعة، وأنكرت بشكل قاطع أن تكون قوات الأمن الخاضعة لقيادتها قد شاركت فيها. وكانت التحقيقات التي أجريت مجرد شكليات محضة. ومثال ذلك، أنه على الرغم من تواجد عدد كبير من الناس عند حدوث الواقعة لم يستجوب سوى أربعة منهم. وطلبت اللجنة تقرير الشرطة الوطنية، غير أنها لم تحصل عليه(١٤٧).

وأثارت الواقعة غضب الرأي العام، مما دفع القوات المسلحة ومكتب الرئيس الى إجراء مقابلات مع بعض شهود العيان. ونفت جميع القطاعات السياسية في البلد مسؤوليتها عن الواقعة، وأشار كل منها بأصابع الاتهام الى سائر القطاعات.

---

(١٤٤) أعلن الميجور روبرتو دوبويسون، في بلاغ، ما يلي: "إننا نعلن الآن، استنادا الى المعلومات المتوافرة لنا، مسؤولية منظمة DRU، التي كانت تعمل بناء على أوامر مباشرة من الكولونيل ماخانو ...".

(١٤٥) بلاغات من : "كتيبة ماكسيميليانو إن ثانديس مارتينيس" ومجلس الثورة الحاكم والقوات المسلحة، والميجور روبرتو دوبويسون، والجبهة الديمقراطية الثورية، وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، Revista ECA، العدد ٣٨٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠.

(١٤٦) ثمة نقطة أخرى ذات مغزى، هي أنه لا الرئيس دوارته ولا القادة المهمون الآخرون في الحزب الديمقراطي المسيحي كانوا موجودين في البلد، كذلك لم يكن الكولونيل ماخانو موجودا.

(١٤٧) رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ وموجهة من لجنة تقصي الحقائق الى رئيس الشرطة الوطنية.

وحولت الجبهة الديمقراطية الثورية الجنازة الى حشد سياسي، حيث قدمت القيادة الجديدة للمنظمة، مؤكدة أن الجماعات شبه العسكرية هي المسؤولة عن الجريمة، بتواطؤ قوات الأمن على الأقل[١٤٨].

ومن جميع الأدلة التي جمعتها اللجنة، يتضح أن العملية كانت تهدف الى القبض على قادة الجبهة الديمقراطية الثورية. ولا يبدو ممكنا أن تكون العملية ونتائجها قد حدثت على سبيل المصادفة، أو أن تكون قد حدثت لأي غرض آخر. فالطريقة التي دخل بها المشاركون في العملية الى المبنى والمنطقة المحيطة به لا تدعان مجالا للشك في أنها كانت حقا عملية تهدف على وجه التحديد الى القبض على القادة.

ووفقا للنظريات العديدة التي طرحت، فقد تم تنفيذ العملية على أيدي الجماعات شبه العسكرية، أو قوات الأمن، أو بالاشتراك بين الجانبين؛ ويمكن أيضا أن تكون عملية مستقلة نفذها أعضاء في تلك الأجهزة الحكومية.

فعلى سبيل المثال، أعلن الفريق ماكسيمليانو إرنانديز ماتينيز، من لواء مكافحة الشيوعية، مسؤوليته عن أعمال القتل. وكان قد تم تحديد هذه الجماعة كواحدة من عدة جماعات يستخدمها اليمين المتطرف لإعلان مسؤوليته عن مثل هذه الأعمال. وقال أحد الشهود للجنة إنه في وقت حدوث الواقعة، كان بعض الجنود المنخرطين في الخدمة العسكرية العاملة أعضاء في ذلك اللواء.

وترى اللجنة أن خصائص العملية تبين أنه في حين قد لا يكون هناك تخطيط موحد لها من جانب بعض قوات الأمن كانت التغطية التي توفرت لتنفيذ الجريمة تغطية مركزية، وأنه لو لم تتوفر تلك التغطية لاتسم تنفيذ العملية بالخطورة البالغة أو الصعوبة الشديدة. وعلى أي حال، ليس من المرجح أن يكون من الممكن تنفيذ العملية بمثل هذا القدر من العلنية دون تواطؤ على الأقل من جانب قوات الأمن، التي كانت علاوة على ذلك تفرض مراقبة لصيقة على القادة السياسيين، وعلى المدرسة نفسها بسبب الأنشطة التي كانت تجري فيها.

والحقيقة، أن التوقيت، والمكان، وعدد الأفراد، ومعدات اللاسلكي، والمركبات، وما استخدم من أسلحة وزي موحد، واللغة العامية المستخدمة والتسلسل القيادي، وانسحاب المشاركين دون أي مشكلة، وعدم قيام قوات الأمن بإجراء تحقيق سليم، تبين كلها مدى تورط تلك القوات.

---

(١٤٨) تحولت الجنازة نفسها الى عمل آخر من أعمال العنف، عندما انفجرت عبوة ناسفة.

ووفقا للتقارير الدبلوماسية، كان يعتقد على نطاق واسع أن قوات الأمن، التي يمكن أن تشمل شرطة الخزانة، هي التي ارتكبت الجريمة. والشهادات التي أدلى بها أشخاص عديدون تشير الى هذا الاتجاه. ولدى اللجنة أدلة قوية على أن شرطة الخزانة هي التي اضطلعت بتنفيذ العملية الأمنية في محيط المدرسة. وقد استدعت اللجنة عدة ضباط ممن كانوا يتولون مواقع المسؤولية في تلك المؤسسة في ذلك الوقت. ونفى العدد القليل الذي مثل منهم أمام اللجنة أي علاقة بالواقعة على الإطلاق.

وتشير المعلومات الأخرى التي تلقتها اللجنة فيما يتعلق بأنشطة قوات الأمن والاستخبارات الى أن الحرس الوطني هو الذي اضطلع بتنفيذ العملية، وإن كان بصورة مستقلة عن هيئة الأركان العامة.

وحسب المبين من قبل، لا تستطيع اللجنة بأي حال من الأحوال قبول الفكرة القائلة بأنه تم تنفيذ العملية دون تعاون كبار قادة واحدة أو أكثر من قوات الأمن، التي كان يرأسها ضباط عسكريون في ذلك الوقت.

واعتمادا على المعلومات المتوفرة، يصعب تحديد ما اذا كانت العملية قد خططت على أعلى مستويات القوات المسلحة، أو كانت بتحريض من قادة من الرتب الوسيطة في قوات الأمن، مما يؤدي الى أوضاع فعلية يصعب عكس مسارها.

وأخيرا، فقد حاولت اللجنة دون جدوى تحديد هوية الذي أصدر الأمر بقتل قادة الجبهة الديمقراطية الثورية، وما اذا كان ذلك جزءا من الخطة الأصلية، أو أنه تقرر في مرحلة لاحقة. ونظرا لظروف العنف السائدة في ذلك الوقت، فإن عملية من هذا النوع كانت تنطوي بوضوح على خطر بالغ يتمثل في القضاء على الأشخاص الذين يقبض عليهم.

وتلقت اللجنة معلومات موثوق بها تفيد أن أمر الإعدام النهائي قد نوقش على أعلى مستويات القطاعات اليمينية. ويقال إنه كانت ثمة مكالمات هاتفية بين من نفذوا عمليات القتل ومن خططوا لها. ووفقا للشهادات التي تلقتها اللجنة، يقال إن المخططين قرروا التصرف بأسرع ما يمكن لتقليل الضغط السياسي الناشئ عن القبض على الضحايا.

النتائج

انتهت اللجنة الى ما يلي:

١ - إن اختطاف القادة السياسيين والنقابيين وتعذيبهم ثم قتلهم بعد ذلك كان عملا أثار غضب الرأي العام الوطني والدولي، وأغلق الباب أمام أي إمكانية للتوصل الى حل تفاوضي للأزمة السياسية في نهاية عام ١٩٨٠. وقد كان ذلك عملا بالغ الخطورة استدعى أدق التحقيقات من جانب لجنة تقصي الحقائق.

٢ - يتعذر تحديد أي من قوات الأمن العام، على وجه الدقة، هي التي نفذت هذه العمليات الاجرامية. ومع ذلك، ترى اللجنة أن هناك ما الأدلة ما يكفي لتوضيح أن هيئات حكومية كانت مسؤولة مسؤولية مشتركة عن هذه الواقعة، التي تمثل انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الانسان.

٣ - تمتلك اللجنة أدلة قوية على أن شرطة الخزانة اضطلعت بتنفيذ العملية الأمنية الخارجية التي ساعدت مرتكبي الجريمة وحرضتهم.

٤ - كان هناك بوضوع عدم اهتمام بإصدار أمر بإجراء تحقيق شامل على يد جهاز حكومي مستقل لاستيضاح الوقائع وتحديد المسؤولين وتقديمهم للمحاكمة.

(ج) عضوات الكنيسة الأمريكيات

موجز القضية

في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، قام أفراد من الحرس الوطني السلفادوري باعتقال أربع من عضوات الكنيسة بعد مغادرتهن المطار الدولي. وأخذت عضوات الكنيسة إيتا فورد وموورا كلارك ودوروثي كازل وجين دونوفان، الى بقعة منعزلة وجرى إعدامهن في وقت لاحق بإطلاق النار عليهن من مدى قريب.

وفي عام ١٩٨٤، حكم على السيرجنت المساعد لويس أنطونيو كوليندريس أليمان وافراد الحرس الوطني التالية اسماؤهم: دانييل كانالس راميريس وكارلوس خواكين كونتريراس بالاسيوس وفرانسيسكو أورلاندو كونتيريراس ريسينوس وخوسيه روبرتو مورينو كانخورا بالسجن لمدة ثلاثين عاما بجريمة القتل.

ويتبين للجنة تقصي الحقائق ما يلي:

١ - أن اعتقال عضوات الكنيسة وإعدامهن كانا مخططين قبل وصولهن الى المطار. ونفذ السيرجنت المساعد لويس أنطونيو كوليندريس أليمان الأوامر الصادرة اليه من أحد رؤسائه بإعدامهن.

٢ - أن الكولونيل كارلوس أيوخينيو فيديس كاسانوفا، الذي كان آنذاك مديرا عاما للحرس الوطني، واللفتنانت كولونيل أوسكار إدغاردو كاسانوفا فيخار، قائد المفرزة العسكرية في ساكاتيكولوكا، والكولونيل روبرتو مونتيروسا والميجور كيساندرو سيبيدا والسيرجنت داغوبرتو مارتينيس، من جملة أفراد عسكريين آخرين، كانوا على علم بأن أفراد الحرس الوطني ارتكبوا عمليات القتل تنفيذا لأوامر صادرة اليهم من أحد رؤسائهم. وأثرت عملية حجب الحقائق التي تلت ذلك تأثيرا سلبيا على التحقيقات القضائية.

٣ - لم يبذل وزير الدفاع آنذاك الجنرال خوسيه غييرمو غارسيا أي جهد جدي لإجراء تحقيق متعمق للمسؤولية عن عمليات القتل.

٤ - علم المفوض المحلي خوسيه دولوريس ميلانديس بالإعدامات التي أجراها أفراد قوات الأمن وتستر عليها.

٥ - لم تقم دولة السلفادور بواجبها في تقصي الحقائق بصورة مستفيضة، والعثور على المتهمين ومعاقبتهم وفقا للقانون ومقتضيات القانون الدولي لحقوق الانسان.

وصف الوقائع[١٤٩]

عمليات القتل

بعد فترة وجيزة من الساعة السابعة من مساء يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، قام أفراد الحرس الوطني في السلفادور باعتقال أربع عضوات في الكنيسة عندما كن يغادرن مطار كومالابا الدولي. وأخذت عضوات الكنيسة إيتافورد وموراكليرك ودوروثي كازل وجين دينوفان الى منطقة منعزلة حيث أطلقت النار عليهن من مسافة قريبة فأردتهن قتلى.

وكانت اثنتان من عضوات الكنيسة الأربع المقتولات، وهما إيتا فورد وموراكليرك، تعملان في تشالاتينانغو، وكانتا عائدتين من نيكاراغوا. أما الاثنتان الأخريان فقد جاءتا من لا ليبرتاد لاصطحابهما الى المطار.

وكان قد خطط للاعتقالات مقدما. فقبل حوالي ساعتين من وصول عضوات الكنيسة، قام السيرجنت المساعد في الحرس الوطني لويس أنطونيو كوليندريس أليمان بإبلاغ خمسة من مرؤوسيه بأنهم سيعتقلون بعض الأشخاص القادمين من نيكاراغوا.

وذهب كوليندريس بعد ذلك الى موقع القيادة في سان لويس تالبا لينذر قائد الموقع أنه في حال سماعه بعض الضوضاء المزعجة فينبغي له أن يتجاهلها لأنها ستكون ناشئة عن عمل سيضطلع به كوليندريس ورجاله.

وحينما أحضر أفراد قوات الأمن عضوات الكنيسة الى منطقة معزولة، عاد كوليندريس الى موقعه بالقرب من المطار. وعند العودة الى المكان الذي سيقت اليه عضوات الكنيسة، أبلغ رجاله أنه أعطى الأوامر بقتلهن.

---

(١٤٩) أجرت لجنة تقصي الحقائق مقابلات مع شهود ودبلوماسيين وقادة كبار في الحرس الوطني والقوات المسلحة وأعضاء البعثة التبشيرية المعروفة باسم "بعثة ميرينول" وأقرباء الضحايا ومحامين عن المدعى عليهم وأقرباء عضوات الكنيسة وأحد أعضاء المحكمة المكلفة بالنظر في القضية. وبالاضافة الى ذلك، تم استعراض ملفات المحكمة، وتحليل التقارير الحكومية وغير الحكومية. وفي مناسبات عديدة، دعي الكولونيل سيبيدا فيلاسكو، دون جدوى، الى الإدلاء بشهادته.

التحقيق

١ - الدفن

في صبيحة اليوم التالي، ٣ كانون الأول/ديسمبر، عثر على الجثث ملقاة على الطريق. وعندما وصل قاضي الصلح، ووافق فورا على دفنهن بناء على مشورة المفوض المحلي خوسيه دوليريس ميلانديس. واستنادا لذلك قام السكان بدفن جثث عضوات الكنيسة في المنطقة.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اكتشف سفير الولايات المتحدة روبرت وايت مكان وجود جثث عضوات الكنيسة. ونتيجة لتدخله، وبعد الحصول على إذن من قاضي الصلح، أخرجت الجثث من القبور وأخذت الى سان سلفادور. وهناك رفض مجموعة من الأطباء الشرعيين إجراء تشريح للجثث بذريعة عدم وجود أقنعة جراحية لديهم.

٢ - بعثة روجرز - بودلر

في الفترة بين ٦ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، وصلت بعثة خاصة الى سان سلفادور برئاسة السيد ويليام د. روجرز، وهو موظف سابق في حكومة الرئيس جيرالد فورد، والسيد ويليام ج. بودلر، وهو مسؤول في وزارة خارجية الولايات المتحدة.

ولم يعثرا على أي دليل مباشر عن الجريمة ولا على أي دليل يشير بأصبع الاتهام الى السلطات السلفادورية. واستنتجا أن العملية انطوت على تستر على عمليات القتل[١٥٠]. وحثا كذلك مكتب التحقيقات الفدرالي على القيام بدور فعال في التحقيق[١٥١].

٣ - لجنة مونتيروسا والتحقيق الذي أجراه سيبيدا

عهد مجلس الثورة الحاكم الى الكولونيل روبرتو مونتيروسا برئاسة لجنة تحقيق رسمية. وأوكل الكولونيل كارلوس إيوخينو فيديس كاسانوفا، المدير العام للحرس الوطني، الى الميجور ليساندرو سيبيدا[١٥٢] مهمة إجراء تحقيق آخر. ولم يأخذ أي منهما القضية جديا أو سعى الى حلها. ولهذا، قام القاضي هارولد ر. تايلر (الابن)، الذي عينه وزير خارجية الولايات المتحدة، بإجراء تحقيق ثالث. وتبين بنتيجته أن الغرض من التحقيقين السابقين كان يتمثل في إرساء سابقة خطية تبرئ ساحة قوات الأمن السلفادورية من اللوم فيما يتعلق بعمليات القتل[١٥٣].

---

(١٥٠) تقرير روجرز - بودلر، الصفحة ١٠.

(١٥١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

(١٥٢) انظر الإفادة التي أدلى بها الميجور أوسكار ارماندو كارانسا والتي قال فيها إن الكولونيل إيوخينو فيديس كاسانوفا أمره بإجراء تحقيق في حوادث وفاة عضوات الكنيسة.

(١٥٣) Harold R. Tyler, Jr., The Churchwomen Murders: A Report to the Secretary of State، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (يعرف باسم تقرير تايلر)، الصفحة ٢٢.

(أ) لجنة مونتيروسا

اعترف الكولونيل مونتيروسا بأن لجنته استبعدت امكانية تورط قوات الأمن في الجريمة؛ ولو أنه أقر بوجودها لكان تسبب في صعوبات خطيرة للقوات المسلحة.

وقد أخفى مونتيروسا في الحقيقة الدليل الذي يدين كولينديريس. ففي شباط/فبراير ١٩٨١، ارسل الى سفارة الولايات المتحدة بصمات الأفراد الثلاثة من أصل الأربعة من عناصر الحرس الوطني الذين أخذت اللجنة منهم إفادات. ولكن يبدو أن أحدا منهم لم يشترك في عمليات القتل. ولم يقدم الكولونيل مونتيروسا بصمات الشخص الرابع، كولينديريس، الذي أخذت شهادته أيضا فيما يبدو. لذا، استنتج القاضي تايلر أن الكولونيل مونتيروسا لم يرسل بصمات كولينديريس لأنه علم من الميجور سيبيدا أن كولينديريس كان مسؤولا عن تنفيذ الإعدامات[١٥٤].

(ب) التحقيق الذي إجراه سيبيدا

أفاد الميجور سيبيدا أنه لم يتوافر له أي دليل على قيام أفراد من الحرس الوطني بإعدام عضوات الكنيسة[١٥٥]. وطبقا لما جاء في الشهادة، تولى الميجور سيبيدا شخصيا مهمة التستر على القتلة بإصدار الأوامر اليهم بإبدال بنادقهم حتى يتعذر اقتفاؤها، والتمسك بولائهم للحرس الوطني من خلال قمع الحقائق.

وهناك أيضا أدلة كافية تثبت أن الميجور سيبيدا أبلغ رئيسه فايديس كاسانوفا بما يقوم به هو من أنشطة[١٥٦].

٤ - حل القضية

في نيسان/ابريل ١٩٨١[١٥٧]، قامت سفارة الولايات المتحدة بتزويد السلطات السلفادورية بالأدلة التي تجرم كولينديريس ورجاله. وبالرغم من وجود أدلة ضد كولينديريس، منها على سبيل المثال وجود بصماته على حافلة عضوات الكنيسة، لم توجه اليه ولا الى أي من مرؤوسيه تهمة ارتكاب الجريمة[١٥٨].

---

(١٥٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٩ و ٣٠.

(١٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤. انظر أيضا الإفادة القضائية التي أدلى بها ليساندرو سيبيدا، المجلد ٢، الصفحة ٢٦٦، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٢، والتي قال فيها إنه كان يجري مقابلة مع شخص واحد في اليوم وإنه لم يتوصل الى أية نتائج بالرغم من مقابلة عدة أشخاص.

(١٥٦) توصل القاضي تايلر الى نتيجة مفادها أن الميجور سيبيدا يحتمل أن يكون قد أبلغ الكولونيل فيديس كاسانوفا بالقضية. تقرير تايلر، الصفحة ٢٦.

(١٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣١ و ٣٢.

(١٥٨) الرقم ١٠٢، ١٤٧-٥٧.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، عين الكولونيل فيديس كاسانوفا الميجور خوسيه ادولفو ميدرانو من أجل إجراء تحقيق جديد. وفي شباط/فبراير ١٩٨٢، اعترف أحد الأشخاص المتورطين بذنبه، واتهم الآخرين بمن فيهم كوليندريس. ووجهت اليهم كافة تهمة التسبب بوفاة عضوات الكنيسة.

وفي ١٠ شباط/فبراير، أعلن الرئيس دوارته في بيان تلفزيوني أن القضية قد حلت ونوه أيضا الى أن المعلومات المتوافرة لديه تشير الى أن كوليندريس ورجاله تصرفوا من لدنهم وليس بناء على أوامر من أحد رؤسائهم. وقال في نهاية بيانه إن الحكومة مقتنعة بأن المتهمين مذنبون[١٥٩].

الإجراءات القضائية

١ - التحقيق القضائي

لم يتمخض التحقيق القضائي عن إحراز أي تقدم جوهري يتعدى ما أحرزه فريق ميدرانو العامل. بيد أن السيرجنت داغوبيرتو مارتينيس، الذي كان آنئذ الرئيس المباشر لكوليندريس، اعترف لدى استجواب مكتب التحقيقات الفدرالي له بأن كوليندريس بنفسه أطلعه على عمليات قتل عضوات الكنيسة وعن دوره المباشر فيها. وفي تلك المناسبة، قام مارتينيس بتحذير كوليندريس من البوح بأي كلمة ما لم يطلب منه رؤساؤه ذلك. وقال مارتينيس أيضا أنه لم يكن على علم بأن الأوامر كانت قد صدرت من قبل أحد الرؤساء[١٦٠].

٢ - المحاكمة

في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤، تبين أن أفراد الحرس الوطني مذنبون بجريمة إعدام عضوات الكنيسة، وحكم عليهم بالسجن لمدة ثلاثين عاما[١٦١].

---

(١٥٩) انظر خطاب الرئيس دوارته المذاع في التلفزيون يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٢.

(١٦٠) البيان الذي أدلى به داغوبرتو مارتينيس، الرقم ١٣٢، المجلد ٣، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٣.

(١٦١) انظر المجلد ٥ من ملف المحكمة، الرقم ٢٦، (قرار المحلفين)، ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣. انظر أيضا الرقم ٢٦ و ٦٥، ٢٤ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤.

وكانت تلك هي المرة الأولى في تاريخ السلفادور التي يحكم فيها قاض على أحد أفراد القوات المسلحة بجريمة قتل[١٦٢]. وبالرغم من البيانات المبهمة التي أدلى بها الممثلون الرسميون لحكومة الولايات المتحدة[١٦٣]، فإنها جعلت معونتها الاقتصادية والعسكرية مرهونة بحل القضية[١٦٤].

---

(١٦٢) The New York Times، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤، الصفحتان ١ و ٦.

(١٦٣) في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، قالت جين كيركباتريك، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ما يلي: "لا أعتقد أن الحكومة (حكومة السلفادور) مسؤولة. فالراهبات لسن مجرد راهبات؛ وإنما هن ناشطات سياسيات. وعلينا أن نكون واضحين في هذه المسألة أكثر مما نحن عليه في العادة. فهؤلاء ناشطات سياسيات يعملن بالنيابة عن "الجبهة" وقتلهن شخص يستخدم العنف لمحاربتها. Tampa Tribune، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. الصفحتان ٢٣ ألف و ٢٤ ألف، العمود الأول.

وأدلى وزير الخارجية الكسندر هيغ بشهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب قال فيها: "أود أن أشير الى أن بعض التحقيقات تحمل المرء على الاعتقاد بأن المركبة التي كانت تستقلها الراهبات ربما حاولت أن تتخطى حاجزا ما على الطريق، أو ربما اعتبرت بمحض الصدفة أنها تقوم بذلك. ولعله حدث آنذاك تبادل لإطلاق النار". انظر "قانون المساعدات الأجنبية للسنة المالية ١٩٨٢: جلسات استماع أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب". الكونغرس السابع والتسعون، الدورة الأولى، ١٦٣، ١٩٨١.

(١٦٤) بعد يوم واحد من الوفيات، أوقف الرئيس جيمي كارتر تقديم المعونة الى السلفادور، The New York Times، ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

وفي نيسان/ابريل ١٩٨١، كان كونغرس الولايات المتحدة ينظر في مسألة تقديم المعونة الى السلفادور، وفي ٢٦ نيسان/ابريل، اجتمع مسؤولون من السفارة مع وزير الدفاع غارسيا ومع فيريس كاسانوفا، وأبلغوهما أن عدم إجراء تحقيق في القضية يعرض معونة الولايات المتحدة للخطر. وفي ٢٩ نيسان/ابريل، اعتقل أفراد من الحرس الوطني، وتمت الموافقة في اليوم التالي على تقديم معونة عسكرية قيمتها ٢٥ مليون دولار. انظر: Di Vicenzo, Janet, project ed., El Salvador: The Making of U.S. Policy, 1984-1988, vol.1.

وبعد يوم واحد من صدور حكم بإدانة أفراد قوات الأمن، وافق كونغرس الولايات المتحدة على مبلغ قدره ٦٢ مليون دولار كمعونة طارئة. انظر USA Today ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤، الصفحة ٩ ألف. انظر أيضا The Boston Herald، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤، الصفحة ٥.

اشتراك كبار الضباط

بالرغم من النتيجة التي توصل اليها تقرير تايلر في عام ١٩٨٣، ".... استنادا للأدلة الموجودة"[١٦٥]، القائلة بأن كبار الضباط لم يشاركوا في القضية، فإن اللجنة تعتقد أن هناك أدلة كافية تبرهن على أن كوليندريس تصرف بناء على أوامر من أحد رؤسائه.

وهناك أيضا أدلة قوية على أن اللفتنانت كولونيل أوسكار ادغاردو كاسانوفا فيخار، قائد مفرزة ساكاتيكولوكا، كان مسؤولا عن الحرس الوطني في المطار الوطني في الوقت الذي وقعت فيه عمليات قتل عضوات الكنيسة.

وأنكر كل من الجنرال فيديس كاسانوفا والكولونيل كاسانوفا فيخار أي مشاركة شخصية في الاعتقال والإعدام أو التستر على الجريمة بعد وقوعها. ورغم ذلك، هنالك أدلة كافية تبرهن على أن كليهما، الجنرال فيديس كاسانوفا والكولونيل كاسانوفا فيخار، كانا على علم بأن أفراد الحرس الوطني قتلوا عضوات الكنيسة، وأن جهودهما الرامية الى إعاقة عملية جمع الأدلة أثرت تأثيرا سلبيا على التحقيق القضائي.

التعاون مع لجنة تقصي الحقائق

في مناسبات عديدة حدثت منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ فصاعدا رفض السيد يبلتوس ليموس، قاضي محكمة الجنايات الأولى في ساكاتيكولوكا، التعاون مع لجنة تقصي الحقائق، وامتنع عن تقديم الأدلة والملفات الكاملة الموجودة لدى المحكمة عن القضية. واكتفى بإحالة صيغة مقتضبة لا تضم أقوال الشهود وغيرها من الأدلة الهامة التي تشير الى إمكانية اشتراك كبار الضباط في القضية[١٦٦].

وفي ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، استطاعت اللجنة في نهاية المطاف أن تحصل من المحكمة العليا، بعد إصرار شديد، على كامل ملفات القضية قبل اسبوع واحد تقريبا من نهاية ولاية اللجنة.

---

(١٦٥) تقرير تايلر، الصفحة ٦٣.

(١٦٦) بعض الأدلة غير المدرجة في الصيغة المقتضبة التي قدمها القاضي، هي ما يلي: (١) الرقم ٦٨: الإفادة القضائية التي أدلى بها خوسيه دولوريس ميليندريس، المفوض المحلي، وهو من أوائل الشهود الذين أبلغوا قاضي الصلح ووصفوا الجثث بأنها "مجهولة الهوية"؛ (٢) الأرقام ١١١-١١٥: الإفادات التي أدلى بها سانتاغو نونوالكا الى مجموعة ميدرانو، وهو الذي رأى الحافلة البيضاء في طريق ذهابها الى موقع الجريمة وايابها منه؛ (٣) الأرقام ١٢٠-١٣٣: الإفادات التي أدلى بها أفراد الحرس الوطني الى مجموعة ميدرانو حول أعمال كوليندريس قبل عمليات القتل وبعدها؛ (٤) الرقم ٢٥٥: أمر من المحكمة بأخذ إفادات من فيديس كاسانوفا وميدرانو وسيبيدا فيلاسكو؛ (٥) الرقم ٢٦٤: إفادة قضائية أدلى بها ميدرانو الذي لم يتذكر سوى جزء ضئيل من التحقيق الذي أجراه.

النتائج

تبين لجنة تقصي الحقائق ما يلي:

١ - أن هناك أدلة كافية على ما يلي:

(أ) أن اعتقال عضوات الكنيسة في المطار كان مخططا له قبل وصولهن.

(ب) أن السيرجنت المساعد لويس انطونيو كوليندريس أليمان، عندما اعتقل وأعدم عضوات الكنيسة الأربع، كان يتصرف بناء على أوامر من أحد رؤسائه.

٢ - أن هناك أدلة قوية على ما يلي:

(أ) أن الكولونيل كارلوس ايوخينيو فيريس كاسانوفا، الذي كان آنذاك مديرا عاما للحرس الوطني، واللفتنانت كولونيل أوسكار إدغاردو كاسانوفا فيخار، قائد المفرزة العسكرية في ساكاتيكولوكا، والكولونيل روبرتو مونتيروسا، والميجور ليساندرو سيبيدا فيلاسكو والسيرجنت داغوبرتو مارتينيس، من بين ضباط آخرين، كانوا على علم بأن أفراد الحرس الوطني نفذوا عمليات القتل وسهلوا، من خلال تصرفاتهم، عملية حجب الحقائق، مما أدى الى إعاقة إجراء التحقيقات القضائية اللازمة بشأنها.

(ب) لم يبذل الجنرال خوسيه غييرمو غارسيا، الذي كان آنذاك وزيرا للدفاع، أي جهد جدي لإجراء تحقيق متعمق للتعرف على المسؤولين عن ارتكاب أعمال قتل عضوات الكنيسة.

(ج) علم المفوض المحلي خوسيه دولوريس ميليندیس أيضا بعمليات القتل وتستر على أفراد قوات الأمن الذين ارتكبوها.

٣ - لم تف دولة السلفادور بالتزامها بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان بإجراء تحقيق بالقضية ومحاكمة المسؤولين عنها بسبب إصدار أوامر بالإعدام وتنفيذها، وأخيرا لعدم تقديمها تعوضيات لأقرباء الضحايا.

(د) الخونكيو

موجز القضية

في ٣ آذار/مارس ١٩٨١، جرت عملية عسكرية شمال مقاطعة موراسان. إذ وصلت إلى الخونكيو وحدات بقيادة الكابتن كارلوس نابليون ميدينا غاراي ومكثت فيها مدة تتراوح ما بين ٨ أيام إلى ١٢ يوما. ولدى مغادرتها، أمر الكابتن ميدينا غاراي بإعدام السكان المدنيين في كانتون الخونكيو.

وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٨١، شن جنود وأفراد من وحدة الدفاع المدني في كاكاوبيرا هجوما على السكان، الذين لم يكونوا يتألفون إلا من نساء وأطفال صغار ومسنين. فقتلوا السكان واغتصبوا عددا من النساء والفتيات ممن لم يجاوزن ١٢ سنة. وأضرموا النار في البيوت وحقول الذرة وصوامع الغلال.

ويتبين للجنة ما يلي:

١ - إنه في ١٢ آذار/مارس ١٩٨١، شنت وحدات من المفرزة العسكرية في سونسوناته وأفراد من وحدة الدفاع المدني في كاكاوبيرا هجوما عشوائيا وأعدموا بصفة جماعية رجال ونساء وأطفال كانتون الخونكيو في قضاء كاكاوبيرا، بمقاطعة موراسان.

٢ - إن الكابتن كارلوس نابليون ميدينا غاري أمر بقتل سكان كانتون الخونكيو.

٣ - إن الكولونيل اليغاندرو سيسنيروس، القائد العسكري المسؤول عن العملية التي جرت في آذار/مارس ١٩٨١ في شمال موراسان واشتركت فيها وحدات من المفرزة العسكرية رقم ٦ في سونسوناته بقيادة الكابتن ميدينا غاراي، لم يقم بواجبه في التحقيق في ما إذا كان الجنود الخاضعون لسلطته قد أعدموا أفراد من السكان المدنيين لكانتون الخونكيو أم لا.

٤ - لم تقم حكومة السلفادور وسلطتها القضائية بإجراء تحقيقات في الوقائع. وهكذا تقاعست الدولة عن القيام بواجبها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان القاضي بالقيام بالتحقيق ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين وتعويض الضحايا أو أسرهم.

٥ - إن وزير الدفاع والأمن العام، الجنرال رينيه ايميليو بونسه، مسؤول عن عدم تزويد هذه اللجنة بالمعلومات المتعلقة بالعملية العسكرية التي جرت في منطقة كانتون الخونكيو، وأنه لم يف بالتزام التعاون مع لجنة تقصي الحقائق الذي تعهدت به الحكومة حينما وقعت اتفاقات السلم، مما حال حتى الآن دون تحديد هوية العسكريين الآخرين الذين شاركوا في المذبحة.

وصف الوقائع[١٦٧]

المذبحة

في ٣ آذار/مارس ١٩٨١، بدأت عملية عسكرية في المنطقة الواقعة شمال موراسان، تحت قيادة الكولونيل اليخاندرو سيسنيروس. وفي اثناء العملية، توجه إلى الخونكيو جنود من المفرزة العسكرية في سونسوناته، تحت قيادة الكابتن كارلوس نابليون ميدينا غاراي.

ورابطت الوحدة في منطقة الخونكيو، حيث أقامت فترة تتراوح بين ٨ ايام إلى ١٢ يوما. واستنادا إلى شهادة وردت، فبينما كانت الوحدة تستعد للتوجه إلى موقع آخر، أمر الكابتن ميدينا غاراي ضابطا آخر بالقيام بالعمل الذي كانا قد اتفقا عليه قبل مغادرة الضيعة.

---

(١٦٧) نظرا لانعدام التحقيقات في مذبحة "الخونكيو" انعداما تاما، طلبت لجنة تقصي الحقائق، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، من السيد وزير الدفاع والأمن العام، الجنرال رينيه ايميليو بونسه، تزويد اللجنة بالمعلومات التالية: ما هي الوحدات العسكرية التي شاركت في العملية التي جرت ما بين ١٠ و ١٢ آذار/مارس ١٩٨١ في كانتوني أغوا بلانكا والخونكيو في قضاء كاكاوبيرا بمقاطعة موراسان، وأسماء المسؤولين عن تنظيم تنفيذ العملية والأوامر التي أصدروها، إلى جانب المسؤوليات التي كلفت بها كل وحدة عسكرية، واسماء الضباط وضابط الصف والجنود والمهمات التي أنيطت بهم، ونسخة من تقرير العمليات الذي تلقته هيئة أركان حرب القوات المسلحة و/أو وزارة الدفاع عن نتائج العملية المذكورة، مشفوعة بالمعلومات المتوافرة لدى وزارة الدفاع عن الأحداث التي جرت في كانتون الخونكيو وفي ضيعة فلور مويرتو من كانتون أغوابلانكا بقضاء كاكاوبيرا في مقاطعة موراسان، ما بين ١٠ و ١٢ آذار/مارس ١٩٨١.

وحتى تاريخ وضع هذا التقرير، لم يرد من السيد وزير الدفاع والأمن العام أي رد على هذا الطلب.

وتلقت اللجنة شهادات من اشخاص أدلوا ببيانات تتعلق بالأحداث التي جرت في كانتون الخونكيو ومن أشخاص آخرين سعى الشهود إلى الحصول على مساعدتهم. وطلبت ايضا معلومات من حكومة السلفادور ومن المفرزة العسكرية رقم ٦ في سونسوناته، واستدعت ضابطا للجيش. ولم يرد أي رد على طلب الحصول على المعلومات كما لم يمثل أمامها الضابط المعني.

وأخذت كافة العوامل المذكورة أعلاه في الاعتبار.

وفي ليلة ١١ آذار/مارس ١٩٨١، احتل الجنود المرتفعات المجاورة لكانتون الخونكيو. وفي اليوم التالي، قصفوا الكانتون بالمدافع لمدة ١٥ دقيقة، وبعد القصف، دخل الجنود الكانتون باعداد كبيرة قاصدين البيوت.

واستنادا إلى الشهادات المدلى بها، باشر الجنود وأعضاء الدفاع المدني قتل الأشخاص التالية أسماؤهم: فرانسيسكا دياس، وابنتاها خوانا وسانتا دياس، وتسعة أطفال تقل أعمارهم جميعا عن ١٠ سنوات؛ وغييرما دياس، وابنتها ماريا سانتوس دياس البالغة من العمر ١٣ سنة، وخمسة أطفال تقل أعمارهم عن ١٢ سنة؛ ودروتيوتشيكاس دياس، وزوجته ورضيعها البالغ من العمر يوما واحدا، وسبعة أطفال تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات؛ وإيولاليو تشيكاس، وزوجته وأبناؤه الثلاثة؛ وروسا أوتيليا دياس وزوجة ابنها ماريا أرخنتينا تشيكاس، والأطفال الذين كانوا موجودين؛ وسانتوس ماخين تشيكاس، وزوجته وابنتاه لينتشا البالغة من العمر ١٢ سنة وخيرترروديس البالغة من العمر ٩ سنوات؛ وترانسيتو تشيكاس، البالغ من العمر ٥٨ سنة، وخيلو مينا تشيكاس، البالغة من العمر ٦٨ سنة؛ ولوسيانو أرغويتا، وزوجته أوفيمياتسانشيس، وولدان، تحت سن السابعة، وليوبولدو تشيكاس، وهو رجل بلغ من العمر ٨٠ سنة، وايستيبان وفيسنته أرغوتيا، وكلاهما يتجاوز عمره ٧٠ سنة؛ وبترونيلا واثنان من أولادها لا يتجاوز عمرهما ١١ سنة. وبعض الضحايا أصيبوا بطلقات في مؤخرة الرأس، وبعض جثث الأطفال تحمل جراحا بالسكين في الصدر وأعيرة نارية في مؤخرة الرأس. وفي بعض الحالات، أحرقت الجثث. استنادا إلى الشهادات المدلى بها، اغتصبت بعض النساء والفتيات.

وأضرم الجنود وأفراد الدفاع المدني النار في بيوت الضيعة وفي حقول الذرة وصوامع الغلال. وسرقوا بعض الذرة التي كان المزارعون قد اختزنوها وقتلوا عددا من الدواب.

ولاذ من بقي على قيد الحياة بالفرار. وفي اليوم التالي، عاد أحد القرويين ليعاين ما حدث. فرأى في بيت دوروتيو تشيكاس جثث أطفالها المقتولين. وشعر الجنود بوجوده في عين المكان فأطلقوا النار عليه عدة مرات. ففر إلى الجبال حيث اختبأ، وعاد أحد الناجين من المذبحة إلى الكانتون سعيا إلى دفن جثث الضحايا. وبما أن الجنود كانوا لا يزالون يحتلون الكانتون، فقد عاد إلى الاختفاء.

واختبأ الناجون في المرتفعات لعدة أيام. وعثر أحدهم على أشلاء عدد من الأفراد. وحفر الناجون عدة قبور جماعية ودفنوا فيها الرفات.

وذهب أحد الناجين إلى معسكر لحرب العصابات في لا غواكامايا حيث حكى الواقعة لأحد القساوسة الذي بسط عليه رعايته.

الانعدام التام للتحقيقات الرسمية

لما وصل إلى علم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني روايات الناجين، أدانت المذبحة عبر إذاعة "سننتصر" بالإضافة إلى عدة بيانات ونشرات صحفية.

ورغم الشكاوى العلنية، لم تبذل الحكومة أو القوات المسلحة أو السلطة القضائية في السلفادور أي محاولة للتحقيق في تلك الوقائع.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أن ثمة أدلة مادية على قيام وحدات من المفرزة العسكرية في سونسوناته وأفراد من وحدة الدفاع المدني في كاكاوبيرا بشن هجوم عشوائي، في ١٢ آذار/مارس ١٩٨١، وتنفيذهم إعدامات جماعية في حق رجال ونساء وأطفال من كانتون الخونكيو، بقضاء كاكاوبيرا في مقاطعة موراسان.

٢ - أن ثمة أدلة كافية على أن الكابتن كارلوس نابليون ميدينا غاراي قد أمر بإعدام سكان كانتون الخونكيو.

٣ - أن ثمة أدلة كافية على أن الكولونيل اليخاندرو سيسنيروس، القائد العسكري والمكلف بالعملية التي جرت في آذار/مارس ١٩٨١ في شمال موراسان التي اشتركت فيها وحدات من المفرزة العسكرية رقم ٦ في سونسوناته تحت إمرة الكابتن ميدينا غاري، لم يقم بواجبه في التحقيق في ما إذا كان الجنود الخاضعون لقيادته قد أعدموا أفراد من السكان المدنيين في كانتون الخونكيو أم لا.

٤ - أن ثمة أدلة تامة على أن الحكومة والقوات المسلحة والسلطة القضائية في السلفادور قد تقاعست عن إجراء تحقيقات في الوقائع. وهكذا أخفقت الدولة في القيام بواجبها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان القاضي بإجراء التحقيق ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن ذلك وتعويض الضحايا أو أسرهم.

٥ - أن وزير الدفاع والأمن العام، الجنرال رينيه ايميليو بونسه، يتحمل مسؤولية عدم تزويد هذه اللجنة بالمعلومات المتعلقة بالعملية العسكرية التي جرت في منطقة كانتون الخونكيو، وهو بذلك لم يف بالتزام التعاون مع لجنة تقصي الحقائق الذي تعهدت به الحكومة حينما وقعت اتفاقات السلم، مما حال حتى الآن دون تحديد هوية العسكريين الآخرين الذين شاركوا في المذبحة.

(هـ) - الصحفيون الهولنديون

موجز القضية

بعد ظهر يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢، تعرض أربعة صحفيين هولنديين كانوا في صحبة خمسة أو ستة من أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بعضهم مسلحون، لكمين نصبته دورية من كتيبة أتونال التابعة للقوات المسلحة السلفادورية، وذلك بينما كانوا في طريقهم إلى أراض خاضعة لسيطرة الجبهة المذكورة. ووقع الحادث في مكان غير بعيد عن طريق سان سلفادور - تشالاتيننانغو، بالقرب من الطريق الجانبي المؤدي إلى سانتا ريتا. وقد قتل الصحفيون الأربعة في الكمين ولم ينج سوى واحد من أعضاء

جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وبعد أن حللت لجنة تقصي الحقائق الأدلة المتاحة توصلت إلى أن الكمين قد نصب عمدا لمباغتة الصحفيين ومرافقيهم وقتلهم؛ وأن قرار مهاجمتهم قد اتخذه الكولونيل ماريو أ. رييس مينا، قائد لواء المشاة الرابعة وبعلم الضباط الآخرين؛ وأنه لم تقع أية مناوشات رئيسية قبل، أو في أثناء، إطلاق النيران الذي قتل فيه الصحفيون، وكما توصلت إلى أن الضابط الوارد اسمه أعلاه والجنود الآخرين قد أخفوا الحقيقة وعرقلوا التحقيق القضائي.

وصف الوقائع

الأيام التي سبقت الكمين

كان هناك عدد ضخم من الصحفيين الأجانب في السلفادور لتغطية انتخابات الجمعية التأسيسية في عام ١٩٨٢ إذ أن الحالة السياسية في البلد قد أثارت اهتمام الرأي العام العالمي[١٦٨].

وفي ذلك الحين كان العنف منتشرا في البلد. وتلقى عدد من الصحفيين تهديدات، يفترض أنها جاءت من كتائب الموت، وكانت هناك اتهامات بأن تغطيتهم الإخبارية تحابي رجال حرب العصابات.

وفي آذار/مارس ١٩٨٢، كان كوس ياكوبس أندرياس كوستر الصحفي الهولندي موجودا في السلفادور لإعداد تقرير عن الحالة السياسية والعسكرية في البلد من أجل شركة أيكون (IKON) التلفزيونية الهولندية[١٦٩]. وقد جاء من هولندا من أجل هذا التقرير على وجه الخصوص يان كورنيليوس كويبر يووب المنتج المحرر وهانز لودفيك تارلاغ الاخصائي الفني في شؤون الصوت ويوهانزيان فيلمسن المصور، وكلهم من حاملي الجنسية الهولندية.

وتولى كوستر رئاسة الفريق، الذي كان مطلعا على الحالة السياسية في البلد ويتكلم الاسبانية ولديه الاتصالات اللازمة، لأنه كان يعمل في أمريكا اللاتينية منذ سنوات[١٧٠].

---

(١٦٨) في آذار/مارس ١٩٨٢، تجمع في البلد نحو ٧٠٠ من الصحفيين والمصورين والاختصاصيين الفنيين في التليفزيون Bonner, Raymond."Weakness and Deceit", Times Books, New York, 1984, P.295.

(١٦٩) الرقم ٢٥٢ من الملف.

(١٧٠) التقرير الأول، ص ٢.

وكان كوستر قد أعد في عام ١٩٨٠ تقريرا عن وحدات الدفاع المدني وكتائب الموت ترك أثرا بالغا في الخارج. واعتبرت الحكومة التقرير محابيا لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

وكان من المقرر أن يغطي التقرير الأخير الحالة في سان سلفادور وفي عدد من المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة. ووفقا لما ذكرته المصادر الدبلوماسية، كان "من المعلوم للجميع" أن الصحفيين الهولنديين ينتجون تقريرا مؤيدا لرجال حرب العصابات، مماثل لتقرير عام ١٩٨٠.

وفي ٧ آذار/مارس، قام الصحفيون، كجزء من عملهم، بزيارة سجن ماريونا في سان سلفادور لمقابلة وتصوير المسجونين المتهمين بالانتماء إلى قوات حرب العصابات. وفي أثناء مناسبة ثقافية عقدت في السجن، وجه أحد القادة الشكر للصحفيين على تأييدهم للمسجونين السياسيين في السلفادور. وتضمنت أشرطة الفيديو التي صورها الصحفيون لقطات لندوب على أجسام المسجونين، قالوا إنها نتيجة للتعذيب[١٧١].

ولإجراء اتصال أولي مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، التقى كوستر مع أحد أعضائها. وأعطى كوستر الرجل قصاصة ورق تحمل اسمه وجنسيته والمكان الذي يمكن الاتصال به فيه. وبعد الاجتماع، تعقب عدة رجال مقاتل حرب العصابات هذا. ويبدو انه أسقط، في أثناء محاولته الهرب من فوق سور، أوراقه التي كان يحفظ بينها قصاصة الورق تلك.

وحسبما جاء في بيان أدلى به فرانسيسكو أنطونيو موران المدير العام لشرطة المالية، تلقى موران في ذلك الحين تقريرا من قائد القوة العسكرية في أوسولوتان[١٧٢] يشير إلى العثور على قصاصة ورق في ملابس مخرب لقي حتفه[١٧٣]؛ وهذا نصها: "اتصل بكوس كوستر في فندق ألاميدا بالغرفة ٤١٨، ورقم الهاتف ٩٩٩ ٢٣٩، هولندي". ونتيجة لذلك، أصدر الكولونيل موران أوامره باحضار كوستر إلى قيادة شرطة المالية لاستجوابه[١٧٤].

---

(١٧١) فحصت اللجنة أشرطة وكاسيتات الفيديو التي سجلها الصحفيون في السجن.

(١٧٢) وفقا للمعلومات الرسمية التي نقلت إلى اللجنة عن طريق القوات المسلحة، لم تكن هناك في أوسولوتان في ذلك الحين وحدة عسكرية عدا لواء المشاة السادس، تحت قيادة اللفتنانت كولونيل إلمر غونسالس آراوخو.

(١٧٣) سجل الاستجواب في قيادة شرطة المالية. المرفق الثاني للتقرير الأول.

(١٧٤) الرقم ٧٣ وما بعده من الملف.

وفي حوالي الساعة ٦/٠٠ صباح يوم ١١ آذار/مارس ١٩٨٢، قام أفراد من شرطة المالية وهم يرتدون الملابس المدنية بإحضار كوستر والصحفيين الثلاثة الآخرين إلى مكتب الكولونيل موران[١٧٥]. ووجه الكولونيل موران سؤالا إلى كوستر بشأن قصاصة الورق. وأنكر كوستر معرفته بأي من الإرهابيين في البلد، وأوضح أن المعلومات التي بشأنه يمكن أن يكون قد قدمها صحفي آخر[١٧٦]. وقبل الإفراج عن الصحفيين[١٧٧]، نبه الكولونيل موران كوستر إلى ضرورة الاحتياط لأن العناصر المخربة تعرف أنه في البلد[١٧٨].

وفي اليوم التالي، الموافق ١٢ آذار/مارس، نشرت صور فوتوغرافية لكوستر والصحفيين الثلاثة الآخرين في الصحيفة مع بيان صحفي من مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع يتضمن نسخة طبق الأصل من التحقيق. وكانت المقالة معنونة "صحفي أجنبي يعمل كحلقة اتصال للمخربين" أما التعليق على صورة كوستر الفوتوغرافية فقد جاء فيه أنه استدعي للإدلاء بأقواله أمام شرطة المالية لأن بعض أوراقه الشخصية قد وجدت مع الإرهابي خورخة لويس منديس مع قصاصة ورق تصفه بأنه "حلقة الاتصال"[١٧٩].

وفي اليوم ذاته، وصل إلى البلد يان بيير لوسيان شميتس الصحفي الهولندي، الذي كان يعمل هو الآخر لحساب شركة "ايكون"، وذلك لتغطية الانتخابات. وأبلغه صحفيون من جنسيات أخرى بإلقاء القبض على كوستر، ثم اصطحب إلى قيادة شرطة المالية برفقة الصحفيين الهولنديين الثلاثة الآخرين.

وفي ليلة ١٢ آذار/مارس، التقى الصحفيون الأربعة بشميتس. ونصحهم شميتس، الذي تذكر ما كانت عليه السلفادور في عام ١٩٧٧، بأن يكونوا في غاية اليقظة تحسبا للعواقب المحتمل ترتبها على الاستجواب الذي أجراه الكولونيل موران. وعلى الرغم من كل شيء، قرروا أن يمضوا في عملهم[١٨٠]. كذلك، فإن أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني القائمين بالاتصال بكوستر حثوه على مغادرة البلد لفترة، ولكنه رفض بإصرار تأجيل الرحلة التي رغب القيام بها لإعداد تقريره.

---

(١٧٥) الرقم ٢٥٤ من الملف.

(١٧٦) سجل الاستجواب، المرفق الثاني من التقرير الأول.

(١٧٧) التقرير الأول، ص ٣.

(١٧٨) الرقم ٧٣ وما بعده من الملف.

(١٧٩) نسخة من مقالة صحفية، يمكن الاطلاع عليها في المرفق الثالث من التقرير الأول. ونفى الكولونيل غونسالس، بعد دراسة نص البيان الصحفي، أن يكون هذا من فعل مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع، وقال إن شرطة المالية كتبته وأرسلته إلى هذا المكتب لنشره، مع الصور الفوتوغرافية.

(١٨٠) الرقم ٢٥٤ من الملف.

وفي يوم الاثنين الموافق ١٥ آذار/مارس[١٨١]، زودهم شميتس بحافلته الصغيرة ولكنه لم يعرض عليهم قيادتها.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١٦ آذار/مارس، وافق آرمين فريدريتش فيرتس، وهو صحفي مستقل يحمل الجنسية الألمانية، على العمل كسائق لهم مقابل ١٠٠ دولار. وعقد كوستر، في اليوم ذاته، اجتماعا آخر مع أعضاء الجبهة السالفة الذكر اتفقوا فيه على الرحيل في اليوم التالي، أي في ١٧ آذار/مارس. وإلى جانب حلقات الوصل السابقة حضر الاجتماع مع كوستر "الكوماندر أوسكار"، وهو عضو في قيادة الجبهة الديمقراطية الثورية/جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في تشالا تينانغو، كان مقررا أن يسافر معهم ويمكن أن يعمل مترجما شفويا لهم نظرا لإلمامه بالانكليزية.

وفي ليلة ١٦ آذار/مارس، اكتشف الصحفيون أن غرفهم قد تعرضت للتفتيش.

الرحلة إلى تشالاتينانغو

في صباح يوم الأربعاء الموافق ١٧ آذار/مارس، أخذوا حافلة شميتس الصغيرة التي تحمل عبارة "تليفزيون برنسا" (PRENSA-TV) مكتوبة بحروف ضخمة على الجانبين، حسب المعتاد في السلفادور. وبعد الظهر، التقى الصحفيون الأربعة بفيرتس وتوجهوا إلى مكان ايقاف السيارات قرب أحد المطاعم حيث التقوا "بالكوماندر أوسكار" من قوات التحرير الشعبية. ووصل ايضا صبي اسمه "روبين"، يتراوح عمره بين ١٢ و ١٥ عاما؛ وكان هو المرشد، الشخصي والوحيد الذي يعرف المكان الذي سيعقد فيه الاجتماع.

ونحو الساعة ١٥/٠٠، غادروا سان سلفادور متجهين إلى تشالا تينانغو، مارين عبر مدينة أغيلاريس[١٨٢].

وقبل ثكنات الـ بارائيسو ببضعة كيلومترات، لاحظ فيرتس في مرآة السيارة التي يرى خلالها الطريق خلفه أن هناك سيارة جيب لونها بني قاتم من طراز "شيروكي تشيف" معتمة النوافذ كانت تتعقبهم على ما يبدو. فأبطأ، ولكن السيارة لم تتخطهم؛ ثم أسرع، إلا أن السيارة ظلت على مرمى البصر. واستمروا في سيرهم على طريق تشالا تينانغو إلى نحو الكيلو ٦٥، حيث انعطفوا في الطريق الجانبي المؤدي إلى سانتا ريتا. وقبل نحو كيلومتر واحد من الطريق الجانبي، اختفت الشيروكي تشيف عن الأنظار[١٨٣].

---

(١٨١) التقرير الأول، والرقم ٢٥٤ من الملف.

(١٨٢) الرقم ٢٤٦ وما بعده من الملف.

(١٨٣) الرقم ٢٤٦ من الملف.

وساروا نحو كيلومتر واحد في الطريق الجانبي، وعندئذ شهدوا مجموعة أشخاص، وعلى الفور، خرج روبين من الحافلة الصغيرة وأشار لهم[١٨٤]. أنهم حلقة الاتصال، الذين كانوا في انتظارهم.

وحسبما قال فيرتس، كان أفراد فرقة "الحراسة المرافقة الأربعة" ينتظرون في بقعة من الأرض أدنى من مستوى الطريق الترابي خلف سور من الأسلاك الشائكة. وكان أحدهم يحمل بندقية آلية، يحتمل أنها من طراز FAL، بينما كان الثاني يحمل مسدسا والثالث يحمل بندقية من نوع ما. وكان الرجل الرابع غير مسلح. وحسبما جاء في البيان الذي أدلى به "مارتين"[١٨٥] الرجل المسؤول عن فرقة الحراسة الذي كان مسلحا ببندقية من طراز M-1، فقد توجه لمقابلة الصحفيين وبرفقته رجلان آخران، هما: "كارلوس" الذي كان يحمل بندقية من طراز M-16 و "تيلو" الذي كان يحمل مسدسا من عيار ٩ مم.

وعندما اقتربوا من المركبة، اتفق ورتز مع "مارتن"، فيما يبدو، على أن يعود ليأخذ المجموعة في الساعة ٨/٠٠، من يوم الأحد، ٢١ أذار/مارس[١٨٦]. وأنزل الصحفيون معداتهم، وفي حوالي الساعة ١٧/١٠، سلكوا طريقا يؤدي الى واد يقابله تل.

ويقول ورتز إنه عاد بعد ذلك الى سان سلفادور وجهاز اللاسلكي مضبوط على الوضع الجهير وإنه لم ير جنودا أو يسمع طلقات خلال الرحلة[١٨٧].

الكمين

وفقا لما أفاد به "مارتن"، فإنه قد تلقى الأمر بالذهاب ومقابلة المجموعة في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٢. وكان يعرف "الكوماندور أوسكار" و "روبن". وكان يعرف أيضا أن الآخرين صحفيون أجانب. وأخذ سبعة رجال وغادر المعسكر الأساسي في الساعة ١٦/٠٠ في اليوم التالي، ١٥ آذار/مارس[١٨٨].

---

(١٨٤) الرقم ٢٤٦ من الملف.

(١٨٥) تقرير تكميلي عن التحقيق في الملابسات المحيطة بالأحداث التي أدت إلى وفاة أربعة صحفيين هولنديين في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ في السلفادور، وزارة الشؤون الخارجية في المملكة الهولندية لاهاي، ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٢ (المشار إليه فيما يلي بوصفه التقرير الثاني).

(١٨٦) التقرير الثاني، الصفحة ٧.

(١٨٧) الرقمان ٢٤٦ و ٢٥٤ من الملف. أفاد صحفي نرويجي كان ينزل في نفس المنزل الذي كان يقيم فيه ورتز أنه حادثه في أثناء خروجه من الحمام، في الساعة ١٨/٣٠.

(١٨٨) التقرير الثاني، الصفحة ١.

وفي حوالي الساعة ٥/٠٠ من يوم ١٧ آذار/مارس، وصلت مجموعة الحراسة الى ملاذ يقع على بعد كيلومترين من مكان التقابل. وخرج رجلان ليستكشفا المنطقة المحيطة التي نصف قطرها كيلومتر، إلا أنهما لم يجدا شيئا غير عادي.

وفي الأقوال التي أدلى بها "مارتن" والكولونيل ماريو أ. ريس مينا، قال "مارتن" إنه لم يصادف مطلقا أية مشاكل على ذلك الطريق في الماضي[١٨٩]، بيد أن الكولونيل قال إن الجيش كانت لديه معلومات تفيد أن الطريـــق يستخدم لإمداد المعسكرات القريبة لرجال حرب العصابات بالمؤن. وخلال المحاكمة، قال "الكوماندور ميغيل كاستيانوس، وهو عضو سابق في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، إن ذلك الطريق معروف للجيش[١٩٠].

وعندما وصلت مجموعة الحراسة الى المكان المتفق عليه، وضع الصحفيون حقائبهم على ظهورهم، واخذوا بقية معداتهم ومضوا بطريق البر.

ووفقا لما أفاد به "مارتن"، سارت المجموعة في طابور واحد، بفاصل بين كل فرد والآخر قدره ٤ أمتار. وكان في المقدمة "الكوماندور أوسكار" يعقبه "روبن"، وكان مارتن مع الصحفيين، وسار "كارلوس" في الخلف مسلحا ببندقيته من طراز M-16[١٩١]. وبعد أن قطعوا حوالي ٢٥٠ مترا أطلقت عليهم نيران كثيفة من بنادق من طراز "M-16" ومدافع رشاشة من طراز "M-60"، آتية من تلين يقعان على بعد حوالي ١٠٠ متر. وشاهد مارتن اثنين من الصحفيين يقعان على الأرض بعد أن أصابتهما الطلقات الأولى، ولم يتحركا بعد ذلك أبدا[١٩٢]. وجرى نحو الطريق وهو يتفادى نيران الجنود، وتسلق سور الأسلاك الشائكة وهرب[١٩٣].

---

(١٨٩) التقرير الثاني، الصفحة ٢.

(١٩٠) الرقم ١١٧ وما بعده من الملف. الاسم المستعار لنابليون روميرو غارسيا.

(١٩١) قال "مارتن" إنه رأى على بعد حوالي ٥٠ مترا من نقطة الالتقاء شاحنة صغيرة زرقاء بها شخصان على الطريق المتجه الى سانتا ريتا (التقرير الثاني، الصفحة ٤). وأما ورتز، الذي كان يقود حافلة صغيرة على نفس الطريق في ذلك الوقت، فلم يذكر هذه المركبة في أي من أقواله.

(١٩٢) التقرير الثاني، الصفحة ٤. قال السيرجنت أيضا إن عددا من الرجال أصابته الطلقات الأولى. التقرير الثاني، الصفحة ١٤.

(١٩٣) التقرير الثاني، الصفحة ٦.

وقد تأكد معظم ما سرده "مارتن" بالأقوال التي أدلى بها السيرجنت ماريو كانيسالس اسبينوسا، قائد الدورية العسكرية التي نصبت الكمين[١٩٤]. وقال السيرجنت أيضا إنه لاحظ أن بعض أعضاء المجموعة كانوا يحملون معدات وإنهم كانوا أطول قامة من متوسط السلفادوريين؛ بيد أنه لم يخطر بباله عندئذ أنهم قد يكونون أجانب وافترض أنهم مسلحون. وأضاف أنه لاحظ، لدى انتهاء إطلاق النار، أن اثنين من الرجال الطوال القامة يحاولان الهرب نحو مجرى النهر. ونزل التل متعقبا لهما وأطلق عليهما الرصاص من بندقيته من طراز "M-16" فقتلهما من مسافة تناهز ٢٥ مترا. وذكر في أقواله إنه لم يعلم على وجه التأكيد إن كان الرجلان مسلحين أم لا[١٩٥].

وتختلف الأقوال التي أدلى بها السيرجنت والجنود في بعض النواحي عن أقوال "مارتن"، وكذلك تتناقض فيما بينها. فهم يدعون أن الطلقات الأولى أطلقها رجال حرب عصابات تابعون لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من أحد التلال وأن تبادل إطلاق النيران مع مجموعة الصحفيين وحراسهم كان جزءا من اشتباك أكبر شمل مجموعة ثانية من مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وكما يرد أدناه، لا يبدو أن هذه الأقوال صحيحة.

أصل الدورية

وفقا لأقوال السيرجنت ماريو كانيسالس اسبينوسا، كانت الدورية التي يقودها مؤلفة من ٢٥ جنديا وكانت قد أرسلت لتفتيش المنطقة نظرا لورود معلومات تفيد أنها تستخدم كطريق للإمدادا لرجال حرب العصابات ووفقا لما قاله السيرجنت، نصب رجاله الكمين لأنهم رأوا، قبل المواجهة، مجموعة صغيرة من رجال حرب العصابات المسلحين تمضي نحو طريق سانتا ريتا وقرروا مباغتتهم عند عودتهم. وهو ينكر أية معرفة سابقة بأن مجموعة بعينها ستستخدم ذلك الطريق أو أنه سيكون بينها صحفيون أجانب[١٩٦].

وهذه الرواية هي أساسا نفس الرواية التي وردت بعد ذلك في النشرة الصحفية التي أصدرها مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع.

بيد أنه وفقا لأقوال أدلى بها الى لجنة تقصي الحقائق ضباط كانوا مرابطين في ثكنات إل بارائيسو في ذلك الوقت، عقد اجتماع اشترك فيه ضباط من هيئة أركان حرب اللواء الرابع، بمن فيهم قائد اللواء، الكولونيل ماريو أ. ريس مينا وضباط كتيبة مشاة أتونال للرد الفوري. ووفقا لما أفاد به من تمت مقابلتهم، خُطط الكمين في ذلك الاجتماع، على أساس بيانات استخبارية دقيقة تفيد أن الصحفيين سيحاولان دخول المنطقة التي تسيطر عليها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من ذلك الطريق في

---

(١٩٤) التقرير الثاني.

(١٩٥) أقوال السيرجنت، التقرير الثاني، الصفحة ١٢ وما يليها.

(١٩٦) السيرجنت كانيسالس، التقرير الثاني، الصفحة ١٣.

اليوم التالي[١٩٧]. وأسندت المهمة الى دورية من كتيبة أتونال، غادرت ثكنات إل بارئيسو في الساعة ٥/٠٠ من يوم ١٧ آذار/مارس تفاديا لاكتشافها وظلت في التلال اليوم كله تنتظر وصول المجموعة.

الأحداث التالية

يقول السيرجنت كانيسالس إنه لدى انتهاء الكمين أبلغ الثكنات لاسلكيا بالنتيجة[١٩٨]. ثم أرسل الكولونيل ريس مينا[١٩٩] دورية راكبة، وعندما وصلت الى مسرح الحادث[٢٠٠] عثرت على ثماني جثث. وأرسل اللفتنانت قائد الدورية بعض رجاله الى قاضي الصلح في سانتا ريتا، الذي وصل بعد نصف ساعة.

ووفقا لما افاد به أحد ضباط المفرزة، فإن قرار اللفتنانت بإخطار قاضي الصلح ونقل الجثث الى ثكنات إل بارائيسو أدهش الكولونيل ريس مينا وضايقه مضايقة شديدة. بيد أن الكولونيل ريس مينا قرر في النهاية إبلاغ هيئة الأركان.

وفي صباح اليوم التالي، ١٨ آذار/مارس، استمر التحقيق القضائي في ثكنات إل بارائيسو[٢٠١]. وبسبب ملامحه الجسمانية، ظُن "الكوماندور أوسكار" أجنبيا وأرسلت جثته مع جثث الصحفيين الهولنديين الى سان سلفادور.

ووفقا لما قاله شمايتز، فإنه تلقى في حوالي الساعة ٩/٠٠ مكالمة هاتفية من هوارد لين، الملحق الصحفي بسفارة الولايات المتحدة في السلفادور، أكد فيها أن رفاقه الأربعة لقوا مصرعهم[٢٠٢]. وذهب بعد ذلك الى مكتب العلاقات العامة التابعة لوزارة الدفاع، حيث قام أحد المسؤولين بتوزيع بيان يفيد بإيجاز أن الصحفيين لقوا مصرعهم في غضون اشتباك ناري بين رجال حرب العصابات والجيش[٢٠٣].

---

(١٩٧) وفقا لمعلومات تلقتها لجنة تقصي الحقائق من عدد من المصادر، وقد جاءت البيانات الاستخبارية من شرطة المالية، التي كانت تضع الصحفيين تحت المراقبة. بونر، ريموند. Bonner, Raymond, "Weakness and Deceit". الصفحة ٢٩٥.

(١٩٨) التقرير الثاني، الصفحة ١٥.

(١٩٩) الرقم ٧٦ من الملف.

(٢٠٠) التقرير الأول، الصفحة ١١.

(٢٠١) التقرير الثاني، الصفحة ١٥. ملف مكتب المدعي العام للجمهورية، الصفحة ١ وما يليها.

(٢٠٢) الرقم ٢٥٤ من الملف.

(٢٠٣) الرقم ٢٥٤ من الملف.

وعندما عاد شمايتز الى غرفته بالفندق، تلقى تهديدا بالهاتف يأمره بأن "يوقف تحرياته ويغادر البلد، لأن هناك تابوتا خامسا في انتظاره". وتلقى ثلاث مكالمات أخرى مماثلة في أثناء تلك الليلة. وفي ٢٠ آذار/مارس، غادر شمايتز السلفادور.

وفي الأيام التي أعقبت ذلك، قابل السفير الهولندي عضوا من مجلس الثورة الحاكم لينقل اليه طلب بلده الى السلطات السلفادورية بالسماح له بإجراء تحقيق كامل في الحادث. وكان من العناصر الأساسية في ذلك التحقيق مقابلة السيرجنت والجنود الذين نصبوا الكمين، بيد أن الحكومة السلفادورية لم تعط إذنا بذلك. وفي تقريرها الثاني، ذكرت لجنة التحقيق الهولندية أنه "بناء على طلب حكومة هولندا، أيدت حكومة الولايات المتحدة هذا الطلب لدى السلطات السلفادورية"[٢٠٤].

أما "مارتن"، وهو رجل حرب العصابات الذي نجا من الكمين، فقد نقل الى هولندا حيث أدلى بشهادته في ٤ و ٥ أيار/مايو ١٩٨٢. وفيما بعد، في ١٩ أيار/مايو، أجرت اللجنة الهولندية مقابلة سرية طويلة مع السيرجنت[٢٠٥].

وتوقفت الإجراءات القضائية بشأن هذه القضية في عام ١٩٨٨، عندما طلبت القاضية دورا دل كارمن غوميس ده كلاروس اللجوء الى الخارج وحصلت عليه. وفي رسالة منها، قالت إنها تلقت تهديدات مجهولة الهوية.

وطلبت اللجنة نسخة من الملف من مرغزيثا ده لوس أنخيليس فوينته سانابريا، القاضية الحالية للمحكمة الابتدائية في إل دولسه نومبره ده ماريا في تشالاتينانغو. وبالرغم من أنها أبدت استعدادها في البداية لتسليم الملف فقد قالت بعد ذلك إنها تلقت تعليمات بأنه ينبغي للجنة أن تقدم طلبا الى رئيس محكمة العدل العليا للحصول على نسخة من الملف. وقدمت اللجنة مرارا طلبات هاتفية ومكتوبة الى السيد ماوريسيو غوتييريس كاسترو، رئيس المحكمة العليا بالسلفادور، للحصول على نسخة، إلا أنها لم تتلق ردا. والذي حدث بعد ذلك هو أن النائب العام للجمهورية أعطى اللجنة نسخة من ملفه.

النتائج

١ - ترى لجنة تقصي الحقائق أن هناك أدلة قاطعة تشهد بأن الصحفيين الهولنديين كوس جاكوبوس أندريس كوستر وجان كورنيليوس كويبر جوب وهانز لودفيك تر لاغ ويوهانس جان ويليمسن قتلوا في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٢ في كمين خططه مقدما الكولونيل ماريو أ. ريس مينا قائد لواء المشاة الرابع، بعلم ضباط آخرين في ثكنات إل بارائيسوا. على أساس بيانات استخبارية نبهتهم الى وجود الصحفيين، ونفذته دورية من الجنود من كتيبة مشاة أتونال للرد الفوري، بقيادة السير جنت ماريو كانيسالس اسبينوسا.

---

(٢٠٤) التقرير الثاني، الصفحة ٩.

(٢٠٥) التقرير الثاني، الصفحة ١٢ وما يليها.

٢ - قام هؤلاء الضباط أنفسهم والسيرجنت وآخرون بعد ذلك بإخفاء الحقيقة وأعاقوا التحقيقات التي أجرتها السلطة القضائية وغيرها من السلطات المختصة.

٣ - تشكل جرائم القتل هذه انتهاكا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الذي ينص على تحريم جعل المدنيين هدفا لأي هجوم.

٤ - قصرت الدولة في الوفاء بالتزامها بالتحقيق وبمحاكمة ومعاقبة الأطراف المذنبة، وفقا لما يقضي به القانون الدولي.

٥ - امتنع السيد ماوريسيو غوتييريس كاسترو، رئيس المحكمة العليا، عن التعاون مع لجنة تقصي الحقائق.

(و) لاس أوخاس

موجز القضية

في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣، اشترك أفراد من "كتيبة الفهود"، بقيادة الكابتن كارلوس ألفونسو فيجيروا مورالس، في عملية في كانتون لاس أوخاس الكائن في بلدية سان انطونيو دل مونته، في مقاطعة سونسوناته. واعتقل الجنود ستة عشر من الفلاحين وأخذوهم الى نهر كويوآبا وأطلقوا عليهم النار من مسافة قريبة جدا فأردوهم قتلى.

ودأب المتهمون على القول بأن هذه العملية كانت عبارة عن اشتباك مع ارهابيين. وأجرت وزارة الدفاع تحقيقا انتهى الى نتيجة مفادها أن أفراد القوات المسلحة غير مسؤولين عن الحادثة.

وردت محكمة العدل العليا، بناء على قانون العفو الصادر في عام ١٩٨٧، الاجراءات القضائية. وفي عام ١٩٩٢، اتهمت لجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان حكومة السلفادور بعدم القيام بواجبها في التحقيق مع المسؤولين عن انتهاكات الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان ومعاقبتهم.

ويتبين للجنة، على أساس الأدلة المختلفة، ما يلي:

١ - أن الكولونيل إلمر غونسالس أراوخو، الذي كان آنذاك قائدا للمفرزة العسكرية رقم ٦ الموجودة في سونسوناته، والميجور أوسكار ليون ليناريس، والكابتن كارلوس ألفونسو فيجيروا مورالس (توفي) خططوا للعملية في كانتون لاس أوخاس بهدف اعتقال المخربين المزعومين والقضاء عليهم.

٢ - أن أوامر الاعدام نقلت الى المرتكبين الفعليين من قبل شخصين كانا آنذاك برتبة لفتنانت ثان هما كارلوس ساسو لاندافيري وفرانسيسكو دل سيد دياس.

٣ - أن الكولونيل غونسالس أراوخو، والميجور ليون رينالس، والكابتن كارلوس ألفونسو فيغيروا مورالس علموا بوقوع المذبحة على الفور، ولكنهم تستروا عليها.

٤ - أن الكولونيل نابليون ألفارادو، الذي أجرى تحقيق وزارة الدفاع، تستر أيضا على المذبحة وعرقل التحقيقات القضائية بشأنها.

٥ - توصي لجنة تقصي الحقائق بأن تلتزم حكومة السلفادور التزاما كاملا بقرار لجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان المتعلق بهذه القضية.

وصف الوقائع[٢٠٦]

المذبحة

في الصباح المبكر من يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣، قام الكابتن كارلوس ألفونسو فيغيروا مورالس، الذي كان يتولى قيادة "كتيبة الفهود" الموجودة في المفرزة العسكرية رقم ٦ في سونسوناته، بتعبئة ثلاث وحدات تابعة للسرية الأولى منها. وقد تولى قيادة إحدى الوحدات الثلاث اللفتنانت الثاني كارلوس ساسو لاندافيري، وتولى قيادة الثانية اللفتنانت الثاني المرشح فرانسيسكو دل سيد دياس، وتولى قيادة الثالثة السيرجنت خوسيه رييس بيريس بونسه[٢٠٧]

وفي حوالي الساعة ٦/٠٠، دخلت وحدة الى تعاونية لاس أوخاس التابعة للرابطة الوطنية للسكان الاصليين. وبمساعدة من أفراد الوحدة المحلية للدفاع المدني الذين لثموا وجوههم لاخفاء هويتهم، اعتقلوا سبعة أفراد من التعاونية. وكان الجنود يحملون قائمة باسماء المخربين المزعومين، وتولى عدة أفراد من وحدة الدفاع المدني الدلالة على الأشخاص الواردة اسماؤهم في القائمة. وأخرج هؤلاء من ديارهم وضربوا وشدوا بالوثاق وأخذوا من التعاونية بمحاذاة الطريق وباتجاه نهر كيوآبا.

---

(٢٠٦) تلقت لجنة تقصي الحقائق شكاوى بشأن القضية وأجرت مقابلات مع شهود وأشخاص نجوا من المجزرة وشهود عيان وأفراد من الرابطة الوطنية للسكان الأصليين وأفراد من القوات المسلحة وأفراد من الدفاع المدني وأعضاء في المنظمات الشعبية وأعضاء في المنظمة الحكومية لحقوق الانسان وآخرين. واستعرضت ملفات القضية الجنائية. وزارت مكان الاعتقالات والمذبحة. ووردت أيضا تقارير من مصادر دبلوماسية وصحفية واستعرضت التقارير الحكومية وغير الحكومية. واستدعي كارلوس ساسو لاندافيري للمثول أمام اللجنة، ولكنه لم يحضر.

(٢٠٧) إفادة أدلى بها الكابتن فيغيروا مورالس، تحقيق وزارة الدفاع. الرقم ٤٢٨.

وأفراد التعاونية الذين جرى اعتقالهم هم: خيراردو كروس ساندوفال (٣٤ عاما)[٢٠٨]، وخوسيه غيدو غارسيا (٢١ عاما)[٢٠٩]، وبينيتو بيريس سيتينو (٣٥ عاما)[٢١٠]، وبيدرو بيريس سيتينو (٢٤ عاما)[٢١١] ومارسيلينو سانتشس فيسكارا (٨٠ عاما)[٢١٢]، وخوان باوتيستا مارتير بيريس (٧٥ عاما)[٢١٣]، وإكتور مانويل ماركيس (٦٠ عاما)[٢١٤].

---

(٢٠٨) إفادة قضائية أدلت بها فلورنسيا كروس سانتشيس، والدة خيراردو كروس ساندوفال، ٣ آذار/ مارس ١٩٨٣. الرقم ٢٨.

(٢٠٩) بيان أدلت به ماريا إيسابل اريغالو موس، رفيقة خوسيه غيدو غارسيا، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣.

(٢١٠) إفادة قضائية أدلت بها نيكولاسا سيتينو ده بيريس، والدة بيدرو بيريس سيتينو وبينتو بيريس سيتينو، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣. رقم ١٩-٢٠.

(٢١١) المرجع نفسه.

(٢١٢) إفادة أدلت بها فيليبا بونيا، رفيقة مارسيلينو سانتشيس فيسكارا. رقم ٢٠-٢١.

(٢١٣) إفادة قضائية أدلت بها فرانسيسكا خيمينيس ده مارتير، زوجة خوان باوتيستا مارتير بيريس، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٣. رقم ٢٢-٢٣.

(٢١٤) إفادة قضائية أدلت بها سانتوس ماركيس، زوجة إكتور مانويل ماركيس. الرقم ٢١-٢٢.

ودخلت وحدة أخرى قوامها حوالي ٤٠ جنديا مزرعة سان انطونيو في كانتون أغوا سانتا بالقرب من تعاونية لاس أوخاس واعتقلت عددا من الأشخاص وأخذتهم أيضا باتجاه نهر كيوآبا[٢١٥]. ومن بين الأشخاص الذين اعتقلوا هناك: انطونيو ميخيا ألفارادو[٢١٦]، وروميليو ميخيا ألفارادو[٢١٧]، ولورنسو ميخيا كرابانته[٢١٨]، وريكاردو غارسيا إيلينا (١٩ عاما)[٢١٩]، وفرانسيسكو آليمان ميخيا (٣٦ عاما)[٢٢٠]، وليوناردو لوبيس مورالس (٢٢ عاما)[٢٢١]، والفريدو آيالا[٢٢٢]، ومارتين ميخيا كاستيو[٢٢٣].

---

(٢١٥) إفادة قضائية أدلت بها شاهدتا عيان هما أمينتا أيالا ده أيالا (رقم ١٦) وكانديلاريو إيلينا (رقم ٢٦). انظر إيضا إفادات أدلت بها أدان ميخيا ناتارين (رقم ١٥) وأورتنسيا دوبون آيالا (رقم ١٧) واوبالدو ميخيا (رقم ١٨-١٩) وايفانخلينا اسكوبار ميخيا ده آليمان (رقم ٢٥) وروبينيا لوبيس مورالس (رقم ٢٧).

(٢١٦) إفادة أدلت بها أورتنسيا دوبون أيالا (رفيقة انطونيو ميخيا ألفارادو (رقم ١٧).

(٢١٧) إفادة قضائية أدلى بها أدان ميخيا نتارين، والد لورنسو ميخيا كارابنته وعم روميليو ميخيا ألغارادو، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٣. الرقم ١٥.

(٢١٨) المرجع نفسه.

(٢١٩) إفادة قضائية أدلى بها كانديلاريو إيلينا، والد ريكاردو غارسيا إيلينا، ١ اذار/مارس١٩٨٣. الرقم ٢٦.

(٢٢٠) إفادة قضائية أدلت بها ايفانخيلينا اسكوبار ميخيا ده أليمان، زوجة فرانسيسكو أليمان ميخيا، ١ اذار/مارس ١٩٨٣. الرقم ٢٥.

(٢٢١) إفادة قضائية أدلت بها ريبينيا لوبيس موراليس، أخت ليوناردو لوبيس موراليس، ٢ اذار/مارس ١٩٨٣. الرقم ٢٧.

(٢٢٢) إفادة قضائية أدلت بها أمينتا أيالا ده أيالا، زوجة الفريدو أيالا، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٣. الرقم ١٦.

(٢٢٣) إفادة أدلى بها أوبالدو ميخيا، والد مارتين ميخيا كاستيو. الرقم ١٨ و ١٩.

وعندما أبلغ رئيس الرابطة الوطنية للسكان الأصليين باعتقال أفراد التعاونية ذهب على الفور في الساعة ٧/٠٠ للتحدث مع الكولونيل إلمر غونسالس أراوخو[٢٢٤] قائد المفرزة العسكرية رقم ٦ الموجودة في سونسوناته. وأبلغه الكولونيل غونسالس أراوخو أنه لا علم له البتة باعتقال أفراد من تعاونية الرابطة الوطنية للسكان الأصليين وإنما علم أنه تم القبض على عدد من المخربين ممن يحملون اسم ميخيا.

وفي وقت متأخر من صباح ذلك اليوم، عثر مجموعة من أفراد الرابطة الوطنية للسكان الأصليين على ست عشرة جثة ملقاة على ضفاف نهر كيوآبا؛ وكانت على الجثث علامات تدل على أن أيديهم كانت موثقة وأن الطلقات النارية شوهت وجوههم، وأن النار اطلقت عليهم جميعا من مسافة قريبة جدا في جباههم أو خلف آذانهم.

وفي اليوم نفسه، ٢٢ شباط/فبراير، قام روبرتو روخيليو مغانيا قاضي الصلح وخبراء بفحص الجثث. وكان لا يزال باديا على جثة الفريدو آيالا "أن ذراعيه وساعديه كانت موثقة وكان إبهاماه مربوطين بحبل أحدهما إلى الآخر ..."[٢٢٥]. وبدا على جثث الضحايا الآخرين علامات تدل على ربط أباهيمها، وتشوهها ثقوب الطلقات النارية التي أطلقت عليها من مسافة قريبة جدا.

الرواية الرسمية

في اليوم السابق لتنفيذ العملية، ناقشها وبت بها الكولونيل غونسالس أراوخو، والميجور أوسكار ليون لينارس، الضابط المكلف بقيادة الكتيبة، والكابتن فيغيروا مورالس، رئيس الوحدة (S-2). ووفقا لما جاء في روايتهم، أبلغوا عن وجود مخربين وأن الغرض من العملية كان تفتيش المنطقة.

وذكر الكابتن فيغيروا مورالس في وقت لاحق أنه سمع خلال القيام بالعملية أصوات طلقات نيران قادمة من مكان متقدم[٢٢٦]. وعندما وصل الى نهر كويوآبا، أبلغه الضابطان من رتبة لفتنانت ثان أنه حدث اشتباك مع رجال حرب العصابات. وأبلغاه، أنهما عثرا على عدد من الجثث هناك ولكن لم يكن أي منها موثقا[٢٢٧]. ورغم أن الجنود زعموا بإفادات عديدة أنه حدث اشتباك مع رجال حرب العصابات، فإن أيا منهم لم يعترف بأنه شاهد حدوث اشتباك من هذا النوع وقالوا جميعا إنهم سمعوه فحسب.

---

(٢٢٤) أشير أيضا الى اسم الكولونيل إلمر غونساليس أراوخو في القضية دون تمييز باسم الكولونيل أراوخو.

(٢٢٥) فحص جثة الفريدو أيالا، الرقم ٤-٥.

(٢٢٦) إفادة أدلى بها النقيب فيغيروا مورالس، الرقم ٤٢٨.

(٢٢٧) استنادا لما ذكره جميع الجنود الذين أدلوا بافادات، لم يأخذوا أي شخص يعيش في كانتون لاس أوخاس من منزله مطلقا ولم يفعل ذلك، حسب علمهم، أي زميل من زملائهم أو أي رئيس من رؤسائهم. الأرقام ٤٢٤ و ٤٢٦ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤. انظر أيضا: الإفادات التي أدلى بها روفينو رايموندو رويس وخوسيه رييس بيريس بونسه وخوسيه سرمينيو ورينيه أريغالو موس وتيودورو رودريغيس بيريس والتحقيق الذي أجرته وزارة الدفاع.

وبعد حدوث الاشتباك، قدم الكابتن فيغيروا مورالس تقريرا الى الكولونيل غونسالس آراوخو[٢٢٨]. وتلقى الميجور ليون ليبارس أيضا تقارير لدى الوصول إلى المفرزة حوالي الساعة ٨/٠٠.

التحقيقات

أعقب ذلك إجراء ثلاثة تحقيقات. فقد أمر الرئيس مغانيا اللجنة الحكومية لحقوق الانسان المنشأة حديثا بالتحقيق في القضية. وعلى هذا الأساس، وقبل إرسال القضية الى مكتب المدعي العام، أجريت مقابلات مع أفراد الأسر ووضع أول وصف للحادثة.

وعهد الجنرال خوسيه غييرمو غارسيا ميرينو وزير الدفاع الى الكولونيل نابليون الفارادو بمهمة التحقيق في القضية. وأخذت إفادات من عدة شهود في إطار التحقيق ولكن لم تؤخذ أي إفادة من الضابطين من رتبة لفتنانت ثان وهما سيد دياس وساسو لندافيري اللذان كانا في موراسان[٢٢٩]. ووفقا لما جاء في شهادة الكابتن فيغيروا مورالس، كان هذان الضابطان على رأس الوحدة التي اشتركت في الاشتباك المزعوم.

وفي نيسان/ابريل ١٩٨٣، قرر الكابتن ألفارادو أنه لم يعثر على أي دليل يبرهن على تجريم أي فرد من القوات المسلحة وأن الوفيات حدثت خلال اشتباك. كما أعرب عن رأيه بأن التحقيق الذي أجرته لجنة حقوق الانسان هو تحقيق متحيز. وأضاف أن القضية قد سيسها أعداء القوات المسلحة وأن "القوات المسلحة لا تتحمل أي مسؤولية عما حدث للسيد أدريان اسكينو لسكو بالنظر الى أنه كان يحمي، فيما يبدو، عناصر من رجال حرب العصابات داخل الرابطة التي يرأسها"[٢٣٠].

---

(٢٢٨) إفادة أدلى بها الكابتن فيجيروا موراليس، الرقم ٤٢٩.

(٢٢٩) رسالة موجهة من الكولونيل نابليون الفيرادو من سلاح المشاة الى وزير الدفاع، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٣، الرقم ٤١١.

(٢٣٠) المرجع نفسه، الرقم ٤٤٢. لم يقدم هذا التقرير الى المحكمة حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، أي بعد مضي ثلاث سنوات، وذلك بناء على تعليمات من نائب وزير الدفاع. الرقم ٤٤٣.

وسار التحقيق القضائي في مسار مختلف. ففي آذار/مارس ١٩٨٤، وعلى أساس توصية من مكتب المدعي العام[٢٣١]، صدر أمر باحتجاز سبعة من أفراد الدفاع المدني وأفراد آخرين من مجموعة الحراسة العسكرية كإجراء احترازي، ولكن الأمر لم يشمل الجنود[٢٣٢]. غير أن قاضي محكمة الجنايات الأولى في سونسوناته أمر، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، بوقف الاجراءات، ووافقت محكمة الجنايات في تموز/يوليه ١٩٨٥ على رد الدعوى. وقررت أيضا أنه لا يمكن تطبيق قانون التواطؤ على أفراد الدفاع المدني دون وجود دليل على المرتكبين الرئيسيين. وقد ثبت فقط أن أفراد الحراسة ساعدوا الجيش في الاعتقال. غير أن المحكمة لم تذكر أسماء المرتكبين المباشرين[٢٣٣].

وفيما يتعلق برد الدعوى المقامة ضد الكابتن فيغيروا مورالس والميجور ليون لينارس، أكدت المحكمة أنه ليس هناك دليل كاف على توجيه اتهام لهما[٢٣٤].

---

(٢٣١) في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤، أبدى المدعي العام رأيه استنادا الى الأدلة المتوافرة وكان من رأيه أن مادة الجريمة قد تأكدت نتيجة فحص الجثث والتعرف عليها وأن المسؤولية الجنائية للمدعى عليهم قد ثبتت بشهادة الشهود. انظر الرقم ٣١٧.

وكان من بين المدعى عليهم فيسنته سيرمينيو، وسلفادور سيرمينيو، وخوان أكيلينو سيرمينيو، وماريو بيريس، ورينيه اريغالو موس، وسنتياغو سيرمينيو، ومارسيال كاسيريس، واليأندرو بيريس، وبيدرو بيريس، وفيسنته سيرمينيو، وألفونسو إينوسنته كاسيريس، وخوسيه دومينغو كاسيريس.

(٢٣٢) المتهمون هم مارسيال كاسيريس روسا، ورينيه أريغالو موس، وماريو أرياس بيريس، وبيدرو بيريس غونسالس وليأندرو بيريس غونسالس وسلفادور خوسيه سيرمينيو، وفيسنته سيرمينيو. ولم يكن هناك في ذلك الوقت أي شاهد على اشتراك أفراد معروفين من القوات المسلحة. الرقم ٣١٨.

(٢٣٣) الرقم ٣٨١.

(٢٣٤) الرقم ٣٨٢.

الوطنية للسكان الأصليين وإنما علم أنه تم القبض على عدد من المخربين ممن يحملون اسم ميخيا.

وفي تموز/يوليو ١٩٨٦، أعيد فتح الاجراءات الجنائية ضد عدد من المدعى عليهم، بمن فيهم الكولونيل غونسالس أراوخو والميجور ليون لينارس، والكابتن فيفيروا مورالس، وذلك بعد تدخل من سفارة الولايات المتحدة وتوافر دليل جديد على مشاركة الجنود[٢٣٥].

غير أن قاضي محكمة الصلح الأولى قام من جديد في آذار/مارس ١٩٨٧ برد الدعوى[٢٣٦]. وفي آب/أغسطس، أبطلت محكمة الاستئناف قراره وأمرت بعرض القضية للمحاكمة[٢٣٧].

ثم تقدم الكولونيل غونسالس أراوخو بطلب الى المحكمة العليا للمثول أمامها في وقت لم يكن من المؤكد فيه أن الجمعية الوطنية ستوافق على قانون العفو (٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧)[٢٣٨]. وفي

---

(٢٣٥) الرقم ٣٩٧.

(٢٣٦) قال: "... بالنظر الى أنه تم الاضطلاع بجميع الاجراءات التي طلبها المكتب ... دون أن يؤدي ذلك الى حدوث تغيير في وضع المدعى عليهم المستبعدين من هذه القضية ... فان الدعوى قد ردت لمصلحة المدعى عليهم ..." . الرقم ٤٧١.

(٢٣٧) الرقم ٤٨٦.

(٢٣٨) تنص المادة ١ من قانون العفو على ما يلي: " المادة ١ - يجوز منح العفو المطلق والكامل لجميع الأشخاص، سواء كانوا من المواطنين أو الأجانب، ممن اشتركوا كفاعلين بشكل مباشر أو غير مباشر أو كانوا شركاء في ارتكاب جرائم سياسية وما يتصل بها من جرائم عامة، أو جرائم عامة اضطلع بها ما لا يقل عن ٢٠ شخصا ..." . وتضمن القانون نصا بشأن الدعاوى المعلقة حيث تنص المادة ٤ (٣) على أنه "في حالة الأشخاص المتهمين الذين لا تزال قضاياهم معلقة، يجوز للقاضي المختص أن يأمر بمبادرة منه برد الدعاوى عامة لمصلحة المدعى عليهم دون بطلان الاجراءات القانونية، ويأمر باطلاق سراحهم على الفور". وتنص المادة ٤ (٤) على أنه "في الحالات التي تنظمها الفقرة ٣، يجب على القاضي أو المحكمة التي تجري لأي سبب من الأسباب محاكمات أو ملاحقات قضائية مقامة أمامها فيما يتعلق بالجرائم المشار اليها في هذا القانون أن يحيل تلك القضايا خلال فترة لا تتجاوز ٧٢ ساعة الى القاضي المختص لمحكمة الصلح الأولى الذي نظر أصلا في تلك المحاكمات" . المرسوم رقم ٨٠٥ ، المجلد رقم ٢٩٧، "الجريدة الرسمية"، العدد ١٩٩، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧.

تموز/يوليه ١٩٨٨، قررت المحكمة العليا أن قانون العفو ينبغي أن يطبق على قضية لاس أوخاس وأمرت برد الدعوى ضد جميع المدعى عليهم[٢٣٩].

قرار لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حول تطبيق قانون العفو لعام ١٩٨٧ على قضية لاس أوخاس

تلقت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان في عام ١٩٨٩[٢٤٠] التماسا يشجب تطبيق قانون العفو لعام ١٩٨٧ لأنه يمثل انتهاكا لالتزام حكومة السلفادور بإجراء تحقيق في انتهاكات حقوق ضحايا لاس أوخاس والمعاقبة عليها وتقديم تعويض عن الضرر الناجم عنها[٢٤١]. وفي ٢٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢، أصدرت اللجنة قرارا قضت فيه بأن مرسوم العفو الذي اتخذ بعد الأمر باعتقال ضباط القوات المسلحة قد أغلق الباب قانونا في وجه امكانية إجراء تحقيق فعال مع المتهمين وملاحقتهم وتقديم تعويض مناسب للضحايا[٢٤٢].

وذكرت اللجنة أن حكومة السلفادور لم تف بالتزامها بضمان ممارسة حقوق الانسان بشكل حر وكامل وتوفير الضمانات الأساسية لجميع الأشخاص بمقتضى ولايتها[٢٤٣]. وأوصت كذلك بأن تقوم حكومة السلفادور بما يلي: (١) إجراء تحقيق شامل وسريع وكامل ونزيه في الوقائع من أجل تحديد جميع الضحايا والفاعلين وتقديم المتهمين للمحاكمة؛ (٢) اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع وقوع حوادث مماثلة في المستقبل؛ (٣) جبر الضرر الناشئ عن هذه الحالة ودفع تعويض منصف لأسر الضحايا[٢٤٤].

---

(٢٣٩) الرقم ٥٤٦ وما يليه. قررت المحكمة، على أساس شهادة الأطراف المتضررة وفيغيروا موراليس، أن ما يزيد على ٢٠ شخصا اشتركوا في العملية التي جرى الاضطلاع بها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ في كانتون لاس أوخاس. بالرغم من أنه لم يتم التعرف إلا على ١٤ منهم فقط. وأشارت المحكمة أيضا إلى أن الجمعية التشريعية نظرت في إمكانية استصدار استثناء بالنسبة لقضية لاس أوخاس بحيث لا يستفيد المتهمون فيها من العفو الخاص، ولكن الجمعية التشريعية أدخلتها ضمنا في نهاية الأمر في العفو عن طريق عدم معاملتها كاستثناء. الرقم ٥٥١-٥٥٢.

(٢٤٠) السلفادور، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، التقرير رقم ٩٢/٢٦، القضية رقم ١٠٢٧٨، الفقرة ١.

(٢٤١) التقرير رقم ٩٢/٢٦، الفقرة ١.

(٢٤٢) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(٢٤٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤.

(٢٤٤) المرجع نفسه، الفقرة ٥.

ومنحت اللجنة حكومة السلفادور مهلة قدرها ثلاثة أشهر لتنفيذ توصياتها، أي حتى ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ولم يتخذ حتى الآن أي إجراء للامتثال لتوصيات اللجنة.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أن هناك دليلا جوهريا على أن الكولونيل إلمر غونسالس أراوخو، الذي كان آنذاك قائدا للمفرزة العسكرية رقم ٦ في سونسوناته، والميجور أوسكار ليون لينارس والكابتن فيغيروا مورالس (توفي)، خططوا للعملية في كانتون لاس أوخاس بغرض اعتقال المخربين المزعومين والقضاء عليهم.

٢ - أن هناك دليلا كاملا على أن الكابتن فيغيروا مورالس، بوصفه رئيسا "لكتيبة الفهود"، كان قائدا للعملية. وأنه جرى خلال العملية أيضا اعتقال ١٦ من الفلاحين شدوا بالوثاق وأعدموا بإجراءات موجزة، وأنه لم يحدث أي اشتباك مع رجال حرب العصابات.

٣ - أن هناك دليلا جوهريا على أن أوامر الإعدام أحيلت الى المرتكبين الفعليين من قبل ضابطين كانا آنئذ برتبة لفتنانت ثان هما كارلوس ساسو لاندافيري وفرانسيسكو دل سيد دياس.

٤ - أن هناك دليلا جوهريا على أن الكولونيل غونسالس أراوخو والميجور ليون لينارس والكابتن فيغيروا مورالس علموا على الفور بالمذبحة ولكنهم تستروا عليها.

٥ - أن هناك دليلا كافيا على أن الكابتن نابليون الفارادو، الذي أجرى تحقيق وزارة الدفاع، تستر أيضا على المذبحة وعرقل التحقيق القضائي فيما بعد.

٦ - أن لجنة تقصي الحقائق توصي حكومة السلفادور بأن تمتثل امتثالا كاملا لقرار لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان المتعلق بهذه القضية.

(ز) سان سباستيان

موجز القضية

في ٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨، قام أفراد من كتيبة خيبوا باحتجاز ١٠ أشخاص في كانتون سان فرانسيسكو بقضاء سان سباستيان. وفي ذلك الصباح نفسه، وصل إلى كانتون سان فرانسيسكو الميجور ماوريسيو خيسوس بلتران غرانادوس، رئيس إدارة استخبارات اللواء الخامس، بناء على أوامر من الكولونيل خوسيه اميليو تشافيس كاسيريس قائد اللواء الخامس. وبعد استجواب العديد من المحتجزين، أمر باعدام الأشخاص العشرة جميعهم، وبتمثيل كمين صوري.

وفي آذار/مارس ١٩٨٩، أجرت لجنة شرف تابعة للقوات المسلحة تحقيقا قال فيه أفراد من كتيبة خيبوا إن الميجور بلتران غرانادوس أمرهم باعدام المحتجزين والتستر على الواقعة. ومثل بلتران غرانادوس وضابط آخر وعدد من ضباط وجنود الصف الآخرين أمام القاضي، الذي أمر باعتقالهم. وأطلق سراحهم بعد ذلك، فيما عدا بلتران الذي ينتظر صدور الحكم عليه. ويتبين للجنة تقصي الحقائق ما يلي:

١ - أن الكولونيل خوسيه إميليو تشافيس كاسيريس أصدر الأمر باعدام المحتجزين.

٢ - أن الميجور ماوريسيو خيسوس بلتران غرانادوس أمر أفراد كتيبة خيبوا باعدام الفلاحين المحتجزين العشرة.

٣ - أن الكولونيل خوسيه اميليو تشافيس كاسيريس قام بالتستر على إعدام المحتجزين العشرة، وأن الميجور ماوريسيو خيسوس بلتران غرانادوس اتخذ خطوات للتستر على عمليات الاعدام.

٤ - أن اللفتنانت ثان أرنولدو أنطونيو فاسكويس الفارينغا نقل أوامر الميجور بلتران بتعيين بعض الجنود للاجهاز على الضحايا، كما وفر المواد اللازمة لتنشيط الألغام التي أصابتهم بجروح خطيرة.

٥ - أن السيرجنت خورخه ألبرتو توبار غوسمان قام بتنشيط الجهاز الذي فجر الألغام، مع علمه بأنه ستنفجر في المكان الذي احتجز فيه الفلاحون.

٦ - أن نائب السيرجنت رافائيل روساليس فيلالوبوس والجنود فرمين كروس كاسترو، وخوسيه كارلوس ارناندیس ماتوته، وخوسيه ألفريدو منديس بلتران، وفرانسيسكو بونسه راميريس، قاموا باطلاق النار على المحتجزين وقتلهم.

٧ - أن الكولونيل لويس ماريانو تورسيوس واللفتنانت كولونيل خوسيه أنطونيو رودريغيس مولينا كانا على علم بالأمر باعدام المحتجزين ولم يفعلا شيئا للحيلولة دون اعدامهم.

٨ - أن لجنة الشرف التابعة للقوات المسلحة، ولجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، وقاضي محكمة الجنايات الابتدائية في مدينة سان سباستيان، قد أخفقوا في اتخاذ الخطوات اللازمة لاثبات مسؤولية الكولونيل خوسيه إميليو تشافيس كاسيريس والكولونيل لويس ماريانو تورسيوس، واللفتنانت كولونيل خوسيه انطونيو رودريغيس مولينا.

وصف الوقائع[٢٤٥]

عمليات الاعدام

في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، وصلت السرية الثانية من كتيبة خيبوا التابعة للواء الخامس إلى بلدية سان سباستيان في مقاطعة سان فيسنته. وأبلغ اللفتنانت مانويل ده خيسوس غالفيس قائد الوحدة بأن هناك أربعة أشخاص متورطين في أنشطة تخريبية. فأصدر أمره إلى اللفتنانت ثان أرنولدو أنطونيو فاسكويس ألفارينغا بالتوجه إلى كانتون سان فرانسيسكو واحتجازهم.

وفي تلك الليلة، قام اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا باعتقال أحد هؤلاء الأشخاص. وأرشد المحتجز الجنود إلى مكان عثر فيه على مواد دعائية تخريبية، وعبوات متفجرة، وحقائب ظهر، وأسلاك، وبندقيتين من طراز M-16[٢٤٦].

وأبلغ اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا اللفتنانت غالفيس غالفيس بما وجده[٢٤٧]. وتلقى الكابتن أوسكا أرماندو بينيا دوران المعلومات عن طريق اللاسلكي، ونقلها إلى قيادة اللواء الخامس. وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي، تلقى الكابتن بينيا دوران، عبر محطة الترحيل الاذاعي سيرو لاس ديليسياس، أمرا بـ "القضاء" على المحتجز. وقال الكابتن بينيا دوران إن ضابطيه (غالفيس وفاسكويس) لا يستطيعان إطاعة هذا الأمر. وعندئذ، أبلغ غالفيس غالفيس بالأمر، ورفض هذا الأخير تنفيذه أيضا. وأبلغه غالفيس أنه إذا تكرر صدور الأمر، فينبغي أن يطلب من اللواء اصداره كتابة.

---

(٢٤٥) استعرضت اللجنة الشكاوى المقدمة من Americas Watch، ومكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية، واللجنة غير الحكومية لحقوق الانسان، بالاضافة إلى ملف القضية الجنائية، وتقرير لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية. كما تلقت معلومات من مصادر دبلوماسية ومن شهود.

وطلبت اللجنة من الكولونيل رينيه أرنولدو ماخانو معلومات رسمية عن أنشطة اللواء الخامس في تاريخ الواقعة، ولاسيما اسم الضابط الذي كان يتولى رئاسة الخدمة. ولم تتلق اللجنة أي رد على هذا الطلب للحصول على معلومات.

(٢٤٦) شهادة اللفتنانت ثان أرنولدو فاسكويس ألفارينغا ونائب السيرجنت إرنان أيالا أرياس، في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام في وزارة الدفاع.

(٢٤٧) شهادة اللفتنانت غالفيس غالفيس واللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

وخلال الليل، واصل اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا استجواب المحتجز، ووافق الأخير على الارشاد عن منزل المشتبه فيهم الثلاثة الآخرين[٢٤٨]. وتم اعتقالهم جميعا في وقت لاحق.

ونقل المحتجزون الأربعة إلى مدرسة القرية. وتلقى اللفتنانت ثان فاسكويس رسالة باللاسلكي من اللفتنانت غالفيس أبلغه فيها أنه سيأتي إلى كانتون سان فرانسيسكو، وطلب منه جمع سكان القرية من المدرسة[٢٤٩].

وفي الساعة ٠٧/٣٠ من يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، وصل اللفتنانت غالفيس واستجوب أحد المحتجزين مرة أخرى[٢٥٠]. واتصل مرة أخرى بالكابتن بينيا دوران، وأبلغه أنه لن يقتل المحتجزين دون أمر كتابي من قائد اللواء[٢٥١]. وكان الكولونيل خوسيه إميليو نشافيس كاسيريس هو قائد اللواء الخامس، وقائد المنطقة العسكرية الخامسة. وطلب بينيا دوران تصريحا بالتوجه إلى قيادة اللواء لشرح الحالة في سان فرانسيسكو. ورفض الميجور بلتران غرانادوس التصريح له بذلك[٢٥٢]. وأضاف أنه سيتوجه إلى كانتون سان فرانسيسكو مع اثنين من المحققين. وعندئذ، اتصل بينيا دوران بغالفيس غالفيس لابلاغه بمجيء الميجور بلتران، وطلب منه تقديم تقرير إليه[٢٥٣].

---

(٢٤٨) شهادة نائب السيرجنت إرنان أيالا أرياس واللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٤٩) شهادة اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٥٠) شهادة اللفتنانت غالفيس غالفيس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٥١) شهادة اللفتنانت غالفيس غالفيس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٥٢) شهادة الكابتن بينيا دوران والميجور بلتران غرانادوس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام. وقال الأخير إنه رفض إعطاء التصريح لأنه كان يتعين عليه أن يتشاور مع القادة لاستطلاع رأيهم في هذه الامكانية. وقال بلتران أيضا إن بينيا دوران أبلغه بأن وحدات كتيبة خيبوا قد ألقت القبض على عدة أشخاص وصادرت مواد تخريبية، وأنه أضاف أن أهل القرية قد شهدوا الاعتقالات، وأنه كان قد تلقى في الليلة السابقة أمرا بالقضاء على المحتجزين.

(٢٥٣) شهادة الكابتن بينيا دوران واللفتنانت غالفيس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

وفي صباح يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، توجه الميجور بلتران إلى قرية سان فرانسيسكو، بناء على أوامر من الكولونيل تشافيس كاسريس. ووصل في صباح نفس اليوم مع اثنين من المحققين الآخرين وأحد مساعديه.

ووصل الكابتن بينيا دوران، من جهته، إلى قيادة اللواء[٢٥٤]، في منتصف النهار. وقدم تقريرا إلى الميجور رودريغيس، وأبلغه بما حدث وبالأمر الذي تلقاه بالقضاء على المحتجز. وحسب قول الكابتن بينيا دوران، فإن الميجور رودريغيس قال إنه ينبغي نقل المحتجز إلى مقر قيادة اللواء، وفقا للاجراءات المتبعة في العمليات العادية. وأبلغ الاثنان اللفتنانت كولونيل تورسيوس بالحالة وبالأمر الصادر بالقضاء على المحتجز. ثم قدم بينيا دوران نفس التقرير إلى الكولونيل تشافيس كاسيريس. ووفقا لما قاله تشافيس كاسيريس، فقد أبلغ بينيا دوران بأن المحتجز ينبغي أن ينقل إلى قيادة اللواء[٢٥٥].

---

(٢٥٤) قال الكابتن بينيا دوران، في شهادته بمقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام، إنه اتصل بقيادة اللواء مرة ثانية، وتحدث مع الميجور (في ذلك الوقت) رودريغيس مولينا، وأنه طلب تصريحا للتوجه إلى مقر قيادة اللواء، وأنه تلقى تصريحا بذلك.

(٢٥٥) قال الكابتن بينيا، في شهادته بمقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام، إنه تحدث مع الضباط المذكورين أعلاه حسب الترتيب المبين. بيد أنه لاحظ في الشهادة التي أدلى بها في هذه المناسبة، أنه اقتصر على الابلاغ "عن الحالة" في كانتون سان فرانسيسكو، وليس عن وجود أمر باعدام المحتجز. وعندما أدلى الكابتن بينيا دوران بشهادته أمام لجنة تقصي الحقائق، قال إنه أبلغ رودريغيس مولينا وتورسيوس وتشافيس كاسيريس بوجود ذلك الأمر بصورة لا لبس فيها. غير أنه قال إنه عندما أبلغ تشافيس، كان هذا الأخير قد تلقى في الوقت نفسه التقرير الذي يفيد بأن المحتجزين قد لقوا حتفهم في كمين. وقال الكولونيل تشافيس كاسيريس في شهادته أمام لجنة تقصي الحقائق إن الكابتن بينيا دوران لم يبلغه إلا بالحالة العامة في كانتون سان فرانسيسكو. وقال الكولونيل تورسيوس إن الكابتن بينيا دوران قد قدم تقريره إلى الميجور رودريغيس مولينا، الذي كان قد توجه إلى مكتب اللفتنانت كولونيل تورسيوس. وتوجه الاثنان معا بعد ذلك لابلاغ الكولونيل تشافيس كاسيريس. وقال إنه لا يتذكر أن تقرير بينيا دوران قد تضمن معلومات تفيد بأنه سيتم اعدام المحتجز.

وعندما وصل الميجور بلتران غرانادوس إلى الكانتون، قدم إليه غالفيس غالفيس تقريرا[٢٥٦]. واستدعى بلتران ثلاثة من المحتجزين لاستجوابهم. وعند عودته من الاستجواب، أبلغ الميجور بلتران، الذي لم يكن يتولى قيادة الوحدة نظرا لكونه ضابط استخبارات، اللفتنانت غالفيس غالفيس بأنه يتعين عليهم إعدام المحتجزين. ورد غالفيس غالفيس بأنه لن يطيع ذلك الأمر، وبأنه سيسلم إلى الميجور بلتران قيادة الوحدة التي تتولى تنفيذ العملية[٢٥٧].

وطلب بلتران غرانادوس من غالفيس أن يأمر باعتقال أشخاص آخرين، وهو ما فعله. وارتفع عدد المحتجزين إلى عشرة أشخاص[٢٥٨]. ثم، أمر الميجور بلتران غرانادوس، وفقا للشهادات، باعدامهم من خلال تمثيل كمين لرجال حرب العصابات[٢٥٩].

وأمر الميجور بلتران غرانادوس السيرجنت توبار غوسمان بالبحث عن مكان على امتداد الشارع لوضع الألغام المصادرة للتحضير للكمين[٢٦٠]. ووضع توبار الألغام ووصلها بالأسلاك[٢٦١].

---

(٢٥٦) شهادة اللفتنانت غالفيس غالفيس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٥٧) شهادات اللفتنانت غالفيس غالفيس، ورينالدو أغيلار ارناندیس، وأوسكار سيرون سانتشيس، في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام. وقال سيرون سانتشيس إنه سمع الكوربورال إرنان أيالا أرياس يقول إن اللفتنانت غالفيس سلم القيادة إلى الميجور بلتران لكيلا يواجه مشاكل مع جنوده. ولم يشر الكوربورال أيالا أرياس إلى هذه الواقعة.

(٢٥٨) كانوا يشملون، بما في ذلك الأربعة المحتجزون من قبل، الأشخاص التالية أسماؤهم: خوسيه فيلكس ألفارو، خيسوس سيبيدا ريفاس، وماريا سويلا ريفاس، ونيكولاس فلوريس ألفارو، وخوسيه يوليسيس سيبريان ريفاس، وتيريا ده خيسوس أرغيتا، وخوسيه ماريا فلوريس، وخوسيه أتييو ريفاس، وماريا دي خيسوس سيبريان، وخوسيه فرانسيسكو ألفارو.

(٢٥٩) شهادة اللفتنانت غالفيس غالفيس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٦٠) شهادتا اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا وفرانسيسكو مونسون سوليس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام. وفي ٦ آذار/مارس، قال سيلفريو منخيفار غارسيا، في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام، إن السيرجنت توبار غوسمان قد أبلغه هو وجنود آخرين أن "الميجور بلتران أمره بوضع الألغام من أجل قتل المحتجزين".

(٢٦١) شهادة السيرجنت توبار في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

وأمر اللفتنانت ثان فاسكويس الجنود بنقل بقية المواد المصادرة إلى موقع الكمين. وطلب اللفتنانت ثان فاسكويس من الجنود "تشوروته" (فرمين كروس كاسترو)، وماتوته (خوسيه كارلوس ارناندیس ماتوته)، و "سيغوانابو" (خوسيه الفريدو منديس بلتران)، بالاجهاز على أي محتجز يظل على قيد الحياة[٢٦٢].

وكانت أيدي المحتجزين مقيدة خلف ظهورهم (باستثناء النساء)، كما كانوا معصوبي الأعين، وحوالي الساعة ١٥/٠٠، نقلوا إلى المكان الذي سيعدمون فيه، على الطريق. وأعطى إلى فاسكويس بطارية إلى توبار، الذي قام بتركيبها وتنشيط الألغام[٢٦٣].

وأطلق بعض الجنود نيران أسلحتهم لتمثيل الكمين، طبقا لأوامر الميجور بلتران[٢٦٤]. واستمر اطلاق النار مدة خمس دقائق. ولما لم يلق المحتجزون حتفهم نتيجة لانفجار الألغام، فقد أمر الميجور بلتران بعض الجنود بالاجهاز عليهم. ورفض أحدهم، ويدعى مانويل ده خيسوس ايريرا ريفيرا، أن يطيع الأمر. وتولى الجنود "تشوروته" (فرمين كروس كاسترو)، و "بالاسو" (فرانسيسكو بونسه راميريس)، وماتوته (خوسيه كارلوس ارناندیس ماتوته)، الاجهاز على المحتجزين[٢٦٥].

---

(٢٦٢) شهادة الجندي مانويل ده خيسوس ايريرا ريفيرا في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام. كما قال إرناندیس ماتوته في شهادته القضائية، إن فاسكويس قد كلفه مع تشوروته (كروس كاسترو) وبلتران بالاجهاز على المحتجزين. وقال كروس كاسترو، في شهادته بمقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام، إن فاسكويس كلفه مع (منديس) بلتران و (ارناندیس) ماتوته بالاجهاز على المحتجزين.

(٢٦٣) شهادة السيرجنت خورخه ألبرتو توبار غوسمان ونابوليون أنطونيو مارينو في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام في وزارة الدفاع، يومي ٣ و ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ على التوالي، وشهادة مانويل ده خيسوس ايريرا في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٦٤) شهادة فرانسيسكو دي خيسوس مونسون سوليس في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام. الافادة القضائية لفرانسيسكو بونسه راميريس. وقال السيرجنت توبار في نفس المكاتب إن جنديا أبلغه أن الضباط أمروه باطلاق النار بعد تفجير الألغام، ولكن ليس أكثر من دفعة واحدة فحسب. وقال اللفتنانت ثان فاسكويس إن الرائد بلتران أمر الجنود باطلاق النار لتمثيل كمين.

(٢٦٥) شهادات مانويل ده خيسوس ايريرا ريفيرا، ونابوليون ميرينو مارتينيس، وفرمين كروس كاسترو، وسانتوس فيكتورينو دياس، في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام. وقال الأول منهم إنه رأى كروس كاسترو، وبونسه راميريس وإرناندیس ماتوته. وقال الثاني إنه رأى كروس كاسترو، وبونسه راميريس وإرناندیس ماتوته ومنديس بلتران. وذكر فرمين كروس كاسترو، في شهادته، نفسه وإرناندیس ماتوته ومنديس بلتران. وقال سانتوس فيكتورينو دياس إنه رأى الجنود "تشوروته" (كروس كاسترو)، و"سيغوانابو" (منديس بلتران)، و "تشيكو بالاسو" (بونسه راميريس)، وماتوته ارناندیس ماتوته)، والكوربورال أيالا أرياس، يطلقون النار على المحتجزين الجرحى.

وأمر الميجور بلتران غرانادوس نائب السيرجنت روساليس فيلالوبوس باطلاق النار على المحتجزين، ففعل ذلك. كما أمر أحد الجنود بخلع عصابات الأعين من الجثث، وأمر الجندي أرناندیس ألفارو بتلويث الزي العسكري للجندي منديس بلتران ("سيغوانابو") بالدماء، وبوضع ضمادة عليه ليبدو كما لو كان قد اصيب في قتال.

ثم أمر الميجور برتران اللفتنانت غالفيس غالفيس بابلاغ قيادة اللواء أن الارهابيين نصبوا كمينا لهم، وأن ثمانية من المحتجزين واثنين من الارهابيين قد لقوا مصرعهم، وطلب طائرة هليكوبتر لنقل جندي مصاب[٢٦٦].

ووصلت طائرة هليكوبتر وبها محام من الادارة الخامسة من قيادة اللواء، ومستشار من الولايات المتحدة، واستقل بلتران الطائرة الهليكوبتر ومعه الجندي المصاب المزعوم، وتوجها إلى قيادة اللواء.

التستر والتحقيقات الرسمية

في اليوم التالي، تعرف قاضي الصلح في سان سباستيان على هوية الفلاحين القتلى، وأفاد مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع أن ١٠ مخربين قد لقوا حتفهم في اشتباك وقع بين قوات من كتيبة خيبوا ورجال حرب العصابات. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، نشر مكتب العلاقات العامة الرواية التي يقول الكولونيل تشافيس كاسيريس إنه تلقاها من الميجور بلتران غرانادوس.

وكان مسؤولون من هيئات غير حكومية لحقوق الانسان (مكتب الحماية القانونية، واللجنة غير الحكومية لحقوق الانسان) وصحفيون قد توجهوا الى كانتون سان فرانسيسكو يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر. وأفاد عدد من الشهود أن الفلاحين لقوا مصرعهم على أيدي الجنود. وفند الرئيس دوارته هذه الاتهامات في تصريحات عامة.

واتصل الجنرال بلاندون، رئيس أركان الحرب، بالكولونيل تشافيس كاسيريس يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر، وأبلغه بأن رواية الواقعة التي نقلت إليه لم تكن حقيقية.

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، علم الميجور بلتران غرانادوس أن رجال حرب العصابات أصابوا جنديا يدعى إيسكوتو بجروح. وأشار على إيسكوتو أن يدعى أنه أصيب في سان فرانسيسكو يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، وذلك لكي يساعدهم على إيجاد مخرج من المشكلة. وبعد يومين، قدمه الى الأفراد الآخرين في الفصيلة الثانية من السرية الثانية من كتيبة خيبوا، وأبلغهم بأن يقولوا أن إيسكوتو كان في

---

(٢٦٦) شهادة اللفتنانت غالفيس غالفيس.

سان فرانسيسكو يوم ٢١ أيلول/سبتمبر، وأنه أصيب هناك. وقدم إيسكوتو بعد ذلك على أنه كان في سان فرانسيسكو في ذلك اليوم[٢٦٧].

وفي ليلة ٢٦ أيلول/سبتمبر، جمع الميجور بلتران غرانادوس الضباط وضباط وجنود الصف الذين كانوا في سان فرانسيسكو. وحدد لهم الأماكن التي كان كل منهم فيها عندما غادروا كانتون سان فرانسيسكو، وقال إن هذه هي الرواية التي يتعين عليهم تقديمها. وكانت هناك اجتماعات أخرى فيما بعد لتذكير الجنود بما يجب عليهم قوله.

وفي إحدى المرات، أخذ اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا الجنود الى كانتون سان فرانسيسكو، ووضع كل جندي في الموقع المحدد له، بحيث يعرف كل جندي موقعه ولا ينسى ما يتعين عليه قوله.

وفي يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، قابل أعضاء لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية الميجور بلتران واللفتنانت غالفيس واللفتنانت ثان فاسكويس وضباط وجنود الصف. والتزموا جميعا برواية التستر.

وبعد بضعة أيام، قام المحاميان باريديس وباركر، من وزارة الدفاع ومن هيئة أركان الحرب، على التوالي، باستجواب أفراد اللواء الخامس الذين كانوا في كانتون سان فرانسيسكو. وقد تمسكوا جميعا برواية الكمين. واستخدم أحد المحققين اختبارات الكشف عن الكذب. وبينت النتائج أن بعض الأشخاص كانوا يقدمون إجابات "مشكوكا فيها". ووضع المحاميان بعد ذلك تقريرا أرسله تشافيس كاسيريس الى هيئة أركان الحرب العامة ووزارة الدفاع.

وبعد تسعة أيام من الواقعة، أبلغ أحد أفراد كتيبة خيبوا الكولونيـــل تشافيس كاسيريس بأن الميجور بلتران قد أمر بإعدام المحتجزين، وبأنهم قد قتلوا. وفي ٥ تشرين الأول/اكتوبر، أخرجت الجثث من قبورها، وكشف تحليل الطب الشرعي أن الفلاحين قد لقوا حتفهم بعد إطلاق النار عليهم من مسافة قريبة، وليس في أثناء القتال[٢٦٨].

---

(٢٦٧) شهادة لوسيو ده خيسوس إيسكوتو كوردوفا في مقر مكاتب نائب الوزير لشؤون الأمن العام. وبعد ٣ آذار/مارس ١٩٨٩، أضيفت الى ملف القضية وثيقة واردة من اللواء الخامس، الذي يتخذ من سان فيسنته مقرا له، تتضمن قائمة بأسماء الأفراد الذين هم في الخدمة الفعلية والذين كانوا في كانتون سان فرانسيسكو. وكانت القائمة تضم اسم إيسكوتو كوردوفا (انظر الرقم ٨٢٦).

(٢٦٨) الرقم ٥٣ وما يليه من الملف.

وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، أعلن قائد اللواء الخامس في مؤتمر صحفي أن المحتجزين لقوا حتفهم في كمين، وأن رجال حرب العصابات قد عادوا في أثناء الليل ومثلوا بالجثث لتبدو كما لو كانت قد أعدمت من مسافة قريبة.

وفي الفترة من ٨ الى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، قام محققون من لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية باستجواب الضباط وضباط وجنود الصف مرة أخرى. وقد تمسكوا جميعا برواية التستر.

وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، زار دان كويل نائب رئيس الولايات المتحدة السلفادور، ودعا الى معاقبة المسؤولين عن مذبحة سان سباستيان. وقدم قائمة بأسماء ثلاثة من الضباط المتورطين في المذبحة: الكولونيل تشافيس كاسيريس، والميجور بلتران غرانادوس، واللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا.

وبعد بضعة أيام، ترك الكولونيل تشافيس كاسيريس اللواء، وتولى القيادة اللفتنانت كولونيل تورسيوس. ثم أعفى الضباط الآخرون من مهامهم. وكان اللفتنانت غالفيس غالفيس محتجزا في مقر قيادة شرطة المالية، مع اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا.

وخلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٩، جرى من جديد استجواب العسكريين الذين كانوا في كانتون سان فرانسيسكو. وباستثناء الميجور بلتران غرانادوس، تخلوا جميعهم عن رواية الكمين، وقالوا إن الميجور بلتران أمرهم بتنفيذ عمليات الإعدام، وأيضا برواية التستر على الواقعة.

وقررت لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية أن الميجور بلتران غرانادوس هو الذي أمر بتنفيذ عمليات الإعدام، وأن اللفتنانت ثان فاسكويس ألفارينغا، والسيرجنت توبار غوسمان، ونائب السيرجنت روساليس فيلالوبوس، والكوربورال أيالا أرياس، والجنود كروس كاسترو، وإرنايديس ماتوته ومنديس بلتران، وبونسه راميريس، كانوا مسؤولين عن تنفيذ هذه الأوامر[٢٦٩].

ولم يدع الكولونيل تشافيس كاسيريس للإدلاء ببيان، ولم يتهم بارتكاب أي فعل أو بعدم القيام به أو يعتبر مسؤولا عن ارتكابه أو عن عدم القيام به.

---

(٢٦٩) تقرير لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية.

الإجراءات القضائية

أرسلت نتائج التحقيقات الى قاضي المحكمة الابتدائية في سان سباستيان في ١١ آذار/مارس ١٩٨٩[٢٧٠]. وأمر القاضي باحتجاز تسعة أشخاص[٢٧١]. وفي شباط/فبراير ١٩٩٠، أطلق القاضي سراحهم جميعا، فيما عدا الميجور بلتران[٢٧٢] ونائب السيرجنت روساليس فيلالوبوس[٢٧٣].

وفي أيار/مايو ١٩٩٠، أيدت محكمة سان فيسنته الحكم الذي يقضي بإطلاق سراح المحتجزين، وألغت قرار محاكمة نائب السيرجنت رافائيل روساليس فيلالوبوس[٢٧٤].

وحتى تاريخ وضع هذا التقرير، كان الميجور بلتران لا يزال في السجن في انتظار محاكمة عامة.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أن هناك أدلة كافية على أن الكولونيل خوسيه إميليو تشافيس كاسيريس قد أصدر الأمر بإعدام المحتجزين.

٢ - أن هناك أدلة دامغة على أن الميجور ماوريسيو ده خيسوس بلتران غرانادوس قد أمر أفراد كتيبة خيبوا بإعدام الفلاحين المحتجزين العشرة.

---

(٢٧٠) الرقم ٨٦٧ و ٩٦٦ من ملف قضية مذبحة سان فرانسيسكو. وأبلغ أيضا أن المتهمين محتجزون تحت تصرفه في مقر نائب الوزير لشؤون الأمن العام.

(٢٧١) الوثيقة السادسة، الرقم ١١٨٠ من الملف.

(٢٧٢) في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠، وافقت المحكمة العليا على طلب من المدعي العام بنقل القضية المرفوعة ضد الميجور بلتران من محكمة سان فيسنته الى محكمة الجنايات السادسة في السلفادور. الوثيقة السابعة، الرقم ١٣٢٦ من الملف.

(٢٧٣) الوثيقة السابعة، الرقم ١٢٤٣ من الملف.

(٢٧٤) الوثيقة السابعة، الرقم ١٢٨٤ من الملف.

٣ - أن هناك أدلة قوية على أن الكولونيل خوسيه إميليو تشافيس كاسيريس قد تستر على إعدام المحتجزين العشرة، وأدلة دامغة على أن الميجور ملوريسيو ده خيسوس بلتران غرانادوس قد اتخذ خطوات للتستر على عمليات الإعدام.

٤ - أن هناك أدلة قوية على أن اللفتنانت ثان أرنولدو أنطونيو فاسكويس ألفارينغا قد نقل الأمر الصادر من الميجور بلتران غرانادوس بتعيين بعض الجنود للإجهاز على الضحايا، وأدلة كافية على أنه وفر المواد اللازمة لتنشيط الألغام التي أصابت الضحايا بجروح خطيرة.

٥ - أن هناك أدلة قوية على أن السيرجنت خورخه ألبرتو توبار غوسمان قد نشط الجهاز الذي فجر الألغام، مع علمه بأنها ستنفجر في المكان الذي احتجز الفلاحون فيه.

٦ - أن هناك أدلة قوية على أن نائب السيرجنت رافائيل روساليس فيلالوبوس، والجنود فرمين كروس كاسترو، وخوسيه كارلوس إرناندیس ماتوته، وخوسيه ألفريدو منديس بلتران، وفرانسيسكو بونسه راميريس، قاموا بإطلاق النار على المحتجزين وقتلهم.

٧ - أن هناك أدلة كافية على أن الكولونيل لويس ماريانو تورسيوس واللفتنانت كولونيل خوسيه أنطونيو رودريغيس مولينا كانا على علم بالأمر بإعدام المحتجزين، ولم يفعلا شيئا للحيلولة دون إعدامهم.

٨ - أن هناك أدلة قوية على أن لجنة الشرف التابعة للقوات المسلحة، ولجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، وقاضي محكمة الجنايات الابتدائية في مدينة سان سباستيان، قد أخفقوا في اتخاذ الخطوات اللازمة لإثبات مسؤولية الكولونيل خوسيه إميليو تشافيس كاسيريس، والكولونيل لويس ماريانو تورسيوس، والكولونيل خوسيه أنطونيو رودريغيس مولينا.

(ح) هجوم على مستشفى تابع لجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني واعدام ممرضة

موجز القضية

في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩، هاجمت وحدات من القوات الجوية مستشفى متنقلا تابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني[٢٧٥]. وقد قتل خمسة من الأشخاص الخمسة عشر الذين كانوا في المستشفى وهم ثلاثة سلفادوريين: خوان انطونيو (مريض)، وكليليا كونسبسيون دياس (معلمة محو أمية) وماريا كريستينا ارناندیس (ممرضة وعاملة لاسلكي - واثنان من الأجانب هما: خوسيه ايغناسيو ايسلا كاساريس (طبيب أرجنتيني) ومادلين ماري فرانسيس لاغاديك (ممرضة فرنسية).

وقد هاجمت المستشفى وحدة من القوات الجوية السلفادورية. وقام أفراد تلك الوحدة باعتداء متعمد على أعضاء الهيئة الطبية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وأسروا الممرضة الفرنسية مادلين لاغاديك وهي على قيد الحياة ثم أعدموها، ونظرا لعدم تشريح القتلى الآخرين لم يتح التحقق بنفس القدر من الدقة مما اذا كانوا قد أعدموا هم أيضا أم لا.

وصف الوقائع

الهجوم

يفيد الشهود بأنه في حوالي الساعة ٧/٠٠ أو ٨/٠٠ من صباح يوم ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩، قامت طائرتان من طراز A/37 كانتا تحلقان على ارتفاع منخفض بقصف المنطقة المحيطة بالمستشفى المتنقل التابع لجبهة فارابوندو مارتي للتحرر الوطني، الواقع على مقربة من مزرعة كاتارينا في كانتون إل تورتوغال بقضاء سان ايلديفونسو، في مقاطعة سان فيسنته. واشترك في الهجوم ثلاث طائرات هليكوبتر مسلحة من طراز UH 1M، وطائرة هليكوبتر من طراز Hughes-500 وطائرة شراعية خفيفة. وبعد دقائق وصلت الى مسرح الهجوم ست طائرات هليكوبتر تقل مظليين مسلحين ببنادق M-16. وفي الساعة ٨/١٥ قامت الطائرات الهليكوبتر بانزال القوات بالقرب من المستشفى. واستمر القصف ١٥ دقيقة.

وكان في المستشفى عند شن الهجوم ١٥ شخصا، بدأ معظمهم في الهرب؛ وتبادل أحد المرضى اطلاق النار مع المهاجمين قبل أن يلوذ بالفرار. وأصيبت ماريا كريستينا ارناندیس وهي ممرضة وعاملة لاسلكي وخوان انطونيو أحد المرضى بالمستشفى اصابة خطيرة في الهجوم.

وقد رفضت مادلين لاغاديك، وهي ممرضة فرنسية ظلت تعمل مع جبهة فارابوندو مارتي ثلاث سنوات، الهرب وتخلفت للعناية بماريا كريستينا، وبقي معها أيضا خوسيه ايغناسيو ايسلا كاساريس الطبيب الأرجنتيني المسؤول عن المستشفى وكليليا كونسبسيون دياس سالاسار معلمة محو الأمية.

---

(٢٧٥) يقع في ضيعة كاتارينا، بمقاطعة سان فيسنته.

أما الذين هربوا فقد شهدوا ما حدث بعد ذلك. ويروون أن الجنود أطبقوا على المكان وقام عامل اللاسلكي في مجموعة المظليين بابلاغ قائد المجموعة بأنه تم أسر "المرتزقة" ومستفسرا عن التعليمات. ثم قام الجنود باستجواب الأسرى الثلاثة وسمعت صرخات، كانت أقواها صادرة عن مادلين لاغاديك. وفيما بعد دوت بعض الطلقات وغادر الجنود الموقع بعد الظهر[٢٧٦].

وثمة أدلة مادية على أن العملية نفذت على يد مجموعة تنتمي الى وحدة "العمليات الخاصة"التابعة للقوات الجوية السلفادورية (مظليون تدعمهم المدفعية والطائرات). وكانت تشكل جزءا من "عملية رايو"، التي استهدفت تدمير هيكل السوقيات والقيادة التابعةللحزب الثوري لعمال أمريكاالوسطى في تلك المنطقة.

التحقيق

في ١٧ نيسان/ابريل، نشر بيان أصدره مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع جاء فيه أن تسعة أشخاص قتلوا في هجوم شنته عناصر مسلحة على أحد مراكز قيادة الحزب الثوري لعمال أمريكا الوسطى. وأفاد أيضا بأنه تمت مصادرة أسلحة ومعدات طبية[٢٧٧].

وفي اليوم نفسه، عثر أعضاء جبهة فارابوندو مارتي على الجثث في موقع الهجوم. وأفاد اثنان منهم بأن جثـــة مادلين لاغاديك كانـــت مجردة من الملابس باستثناء الجزء العلوي منها، حيث كان سروالها

---

(٢٧٦) بدأت العملية الساعة ٨/٠٠ وانتهت الساعة ١٦/٠٠. تقرير لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ص. ١.

(٢٧٧) تم في العملية الاستيلاء على ما يلي: العتاد العسكري: ٣ مدافع رشاشة، ٥ خزنات لرشاشات، بندقية من طراز م - ١٦، وبندقية أخرى من طراز آر - ١٥، ٨ خزنات لبنادق من طراز م - ١٧، ١٧ طلقة من عيار ٩ مم، ٣ قنابل يدوية من عيار ٤٠ مم، جهاز لاسلكي من طراز YAESU، جهاز تسجيل صغير الحجم من طراز سوني، كشافا اضاءة، ٤ حقائب ظهر، صندوقان لأدوات المائدة الخاصة بالجنود. الأدوية والمعدات الطبية: ٣٠ حقنة، ٣ مضادات تستخدم في الأغراض الاكلينيكية ومجموعة من أدوات الجراحة وجهاز لقياس النبض، وكمية غير محددة من المضادات الحيوية. تقرير لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ص٣. ويجدر بالاشارة في هذا الصدد أن مكتب العلاقات العامة التابع لوزارة الدفاع لم يذكر في النشرتين الاخباريتين رقم ١١٤ و ١١٥ اللتين أصدرهما في ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٩ أن المعدات المستولى عليها تتضمن أدوية ومعدات طبية.

منزوعا حتى الركبتين ولم تكن هناك أي ملابس داخلية أسفله[٢٧٨]. وقد بترت يدها اليسرى عند المعصم. وكانت هناك ثقوب في جماجم الجثث الخمس ناتجة عن الاصابة بأعيرة نارية[٢٧٩].

التشريح

كانت جثة الممرضة الفرنسية هي الجثة الوحيدة التي شرحت وقد أجري التشريح في فرنسا في ٢ أيار/مايو ١٩٨٩[٢٨٠].

وتبين من التشريح وجود جروح في جثة مادلين لاغاديك ناتجة عن اصابتها بخمسة أعيرة نارية على الأقل، وثمة جرحان - أحدهما في الرأس والآخر في منطقة الكتف اليسرى - يحتمل أن يكونا قد أديا الى الوفاة. ويستدل من الجروح على صغر عيار الرصاص المستخدم (يتراوح بين ٥ و ٦ ملليمترات) وقوته التدميرية الكبيرة، الأمر الذي لا يبرره سوى سرعة المقذوف الشديدة. ولم يتسن ايجاد تفسير محدد لبتر اليد اليسرى. ويقول الأطباء الفرنسيون إن اختلاف مسار المقذوفات يجعل النظرية القائلة بأن القتيلة قد أعدمت مستبعدة الى حد كبير[٢٨١].

---

(٢٧٨) كانت جثة مادلين لاغاديك بكامل ملابسها في الصور المدعى التقاطها إثر عمليات الإعدام مباشرة ونشرها مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع.

(٢٧٩) هشمت جمجمة خوان انطونيو بحجر، أما جمجمتا كليليا كونسبسيون دياس سالاسار وايسلا كاساريس فكان بهما اصابتان في مؤخرة الرأس بفعل الرصاص عند نفاذه منه. وفضلا عن ذلك وجد في جثة ماريا كريستينا جرح في البطن نتيجة الاصابة بشظية وجرح في الجبهة احدثته رصاصة اخترقتها وخرجت من مؤخرة الرأس.

(٢٨٠) أجرى التشريح د. باكسينو ود. كيليين في مشرحة جبانه كوفاتراس، في برست بفرنسا، بناء على طلب المدعي العام بالمحكمة الابتدائية في برست.

(٢٨١) "... اخترقت الرصاصة الجمجمة من الصدغ الأيمن وخرجت من الصدغ الأيسر؛ أي اتخذت مسارا افقيا مستويا يمتد فعليا من الجبهة إلى مؤخرة الجمجمة." وكان المدعي العام للمحكمة الابتدائية ببرست هو الذي أصدر تكليفا (في ٢ أيار/مايو ١٩٨٩) باعداد التقرير المتعلق بالتشريح الذي وقعه د. باكسينو المسؤول عن دائرة SEBILAU، مركز البحوث التابع لمستشفى مورفان في برست، ود. كيليين.

بيد أن الدكتور روبرت كريشنر[٢٨٢] الذي حلل تقارير التشريح المعدة في فرنسا وكذلك الرسومات والوثائق الموجودة بحوزة هذه اللجنة خلص الى أن مادلين لاغاديك قد أعدمت[٢٨٣].

وفي التحليل الذي قدمه للجنة، أوضح الدكتور كريشنر وهو من أبرز محللي أساليب الاعدام دون محاكمة في العالم، أن "الجروح ومساراتها تشكل دليلا يعتد به على الطريقة التي اغتيلت بها مادلين لاغاديك. فقد كان في الجثة ستة جروح ناتجة عن الاصابة بالرصاص، بينها ثلاثة في الصدر، وواحد في وسط كل من الفخذين وواحد في الرأس. وكانت الجروح جميعا نافذة من الأمام الى الخلف وكانت في اتجاه الجزءين العلوي والأوسط مع وجود ميل جانبي ... وقد كان من رأي الأطباء الفرنسيين الذين أجروا التشريح أن اختلاف مسار المقذوفات يجعل الاعدام أمرا مستبعدا. وأنا اختلف مع هذا الاستنتاج، فبينما يحتمل أن تكون اصابات الصدر ناتجة عن اطلاق النار على الضحية وهي واقفة على قدميها، فإنه يكاد يكون في حكم المؤكد أنها أصيبت في الفخذين وهي ممددة على الأرض ويتسق مع هذا بدرجة أكثر أنها أصيبت في الصدر وهي ملقاة على ظهرها. أما الأمر البالغ الأهمية فهو أن الجرح الناتج عن الاصابة بعيار ناري اخترق منطقة الصدغ الأيمن من الرأس وأخذ مسارا أفقيا ليخرج من المنطقة الصدغية الجدارية اليسرى لفروة الرأس فهو بمثابة ضربة النهاية وعلامة مميزة للاعدام دون محاكمة"[٢٨٤].

وقد أيد تحليل منفصل أجراه في فرنسا خبراء في بحوث المجهر الالكتروني[٢٨٥] الاستنتاج الذي خلص اليه د. كريشنر، ومؤداه أن مادلين لاغاديك أعدمت. وقد أكدوا أن الضحية تعرضت لاطلاق الرصاص وهي نصف عارية حيث "لا توجد أية آثار للرصاص على ملابسها الداخلية أو سروالها، رغم أن هناك جروحا في الثدي الأيمن، والحوض والأطراف السفلى ناتجة عن الاصابة بأعيرة نارية (...) مما يمكن أن يستخلص منه أن الضحية لم تكن ترتدي تلك الملابس عند اطلاق النار عليها"[٢٨٦].

---

(٢٨٢) د. روبرت هـ. كيرشنر نائب كبير الأطباء الشرعيين، مكتب كبير الأطباء الشرعيين، مقاطعة كوك، شيكاغو، اللينوى، "أطباء من أجل حقوق الانسان" (مجلس المديرين، اللجنة التنفيذية).

(٢٨٣) تقرير عن تشريح جثة مادلين لاغاديك. د. روبرت كيرشنر، شيكاغو، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٢٨٤) المرجع نفسه.

(٢٨٥) تقرير مركز استخدامات وبحوث المجهر الالكتروني من اعداد السيد ريبو دكتوراه في العلوم ورئيس ومدير المركز لمساعدة السيدة مونيك روز اللذين التمس المدعي العام بالمحكمة الابتدائية في برست بفرنسا آراءهما كخبيرين في ١١ أيار/مايو ١٩٨٩.

(٢٨٦) من الواضح أن مادلين لاغاديك كانت نصف عارية عند اطلاق النار عليها وإنها ألبست ثيابها قبل أن يقوم مكتب العلاقات العامة التابع لوزارة الدفاع بتصوير جثتها، وعندما عثر الشهود الذين أدلو بأقوالهم أمام اللجنة عليها بعد ذلك بيومين كان سروالها منزوعا ولم تكن هناك أية ملابس داخلية.

أما عن المسافة التي أطلق منها الرصاص، فيطرح المركز المذكور فرضين يخالفان الزعم بأن مادلين لاغاديك أصيبت من بعد[٢٨٧].

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أن هناك أدلة كافية على أن إحدى وحدات القوات الجوية السلفادورية هاجمت مستشفى ميدانيا، وثمة أدلة مادية على أنها هاجمت عمدا الهيئة الطبية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

٢ - أن هناك أدلة مادية على أن أفرادا من تلك الوحدات أسروا الممرضة الفرنسية مادلين لاغاديك وهي على قيد الحياة ثم أعدموها.

٣ - أن دولة السلفادور لم تنهض بمسؤوليتها عن التحقيق في القضية، ومحاكمة الجناة ومعاقبتهم. ولم يتسن للجنة أن تحدد ما اذا كان الأشخاص الآخرون قد أعدموا أيضا أم لا، حيث لم يجر تشريح جثثهم.

(ط) غارسيا أرانديغوين

موجز القضية

في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، أعدمت الدكتورة بيغونيا غارسيا أرانديغوين بإجراءات موجزة في مقاطعة سانتا آنا. ولقيت الطبيبة الاسبانية، التي كانت تبلغ من العمر ٢٤ عاما، مصرعها فيما ادعي أنه اشتباك وقع بين دورية من السرية الرابعة "BIC PIPIL" من لواء المشاة الثاني التابع للقوات المسلحة السلفادورية ورتل من الجيش الثوري الشعبي التابع لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

---

(٢٨٧) بالنظر إلى صعوبة تحليل ما تبقى من آثار ناجمة عن الرصاص، فضلا عن كمية الفوسفور الموجود الكبيرة، طرح مركز استخدامات وبحوث المجهر الالكتروني افتراضين: اذا كان الفوسفور منبعثا من المادة المتفجرة فإن وجوده يعني أن الرصاص أطلق من مسافة قريبة ومن المستحيل تحديد مدى الطلقة نظرا لعدم معرفة نوع السلاح الناري ولا الذخيرة المستخدمة. أما الافتراض الثاني فيقول إنه إذا لم يكن الفوسفور منبعثا من المادة المتفجرة، فيمكن أن يكون مصدره رصاصات حارقة قوامها الفوسفور الأبيض الذي يشتعل بمجرد الاحتكاك مع الهواء. وفي هذه الحالة، يمكن الاستدلال من انعدام آثار المادة المتفجرة على أن الرصاص أطلق من مسافة متوسطة (٥ أمتار أو أكثر). وهكذا يمكن القول بأن الرصاص لم يطلق من مسافة قريبة (عن كثب) ولا من مسافة بعيدة.

ويتبين للجنة ما يلي :

١ - أعدمت بيغونيا غارسيا أرانديغوين دون محاكمة على أيدي جنود السرية الرابعة "BIC PIPIL" من لواء المشاة الثاني، التي كانت تحت قيادة اللفتنانت روبرتو سلفادور إرنانديس غارسيا مباشرة وتخضع بصفة عامة لقيادة اللفتنانت خوسيه أنطونيو ألمنداريس قائد اللواء الثاني.

٢ - تستر الضابطان المذكوران أعلاه على الجريمة بالتعاون مع وحدة سانتا آنا التابعة للقيادة الثالثة للشرطة الوطنية، ومع الخبراء والسلطات القضائية التي اشتركت في فحص جثة بيغونيا غارسيا.

وصف الوقائع[٢٨٨]

الوفاة

دخلت الدكتورة بيغونيا غارسيا أرانديغوين، وهي طبيبة اسبانية، السلفادور في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لتعمل طبيبة بجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وأعدمت، عقب القبض عليها، في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ في مقاطعة سانتا آنا على أيدي جنود السرية الرابعة "BIC PIPIL" من لواء المشاة الثاني.

ووفقا للرواية الرسمية، اشتبكت دورية كانت تجري بحثا في المنطقة الواقعة جنوب بركان سانتا آنا، بالقرب من ضيعة مونتانييتا، مع قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني حوالي الساعة ١٣/٠٠ يوم ١٠ أيلول/سبتمبر في ضيعة لاغراسييلا.

ووفقا لأقوال اللفتنانت خوسيه أنطونيو ألمنداريس ريغاس، الضابط القائد ورئيس هيئة أركان حرب اللواء الثاني، فقد أخطر عن طريق جهاز اللاسلكي عندما حدث تلاحم بالنيران مع العدو ثم أخبر فيما بعد بمصرع ١٠ من رجال حرب العصابات، من بينهم إمرأتان، احداهما أجنبية[٢٨٩].

ووفقا للرواية الرسمية، تمكنت قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من استعادة جثث ثمانية من الموتى، ولم تعثر قوات السرية الرابعة "BIC PIPIL" إلا على جثتي امرأتين، بدت إحداهما أجنبية.

---

(٢٨٨) استعرضت لجنة تقصي الحقائق جميع الوثائق ذات الصلة بقضية الدكتورة بيغونيا غارسيا وحصلت على شهادة من خبير في امراض الطب الشرعي بصحة ونتائج الفحص الرسمي للجثة والتشريح الاكلينيكي.

(٢٨٩) إفادة أدلى بها الكولونيل خوسيه انطونيو المنداريس ريغاس أمام محكمة الجنايات الأولى لسانتا آنا في الساعة ١٢/٣٠ يوم ١٩ آب/اغسطس ١٩٩١.

وعند حلول الظلام، نقل جنود آخرون جثتي المرأتين من المكان الذي قيل إن الأحداث وقعت فيه الى المبنى الرئيسي في ضيعة مالاكارا، في كانتون بونزيرو غرانده أريبا سانت آنا.

وفي صباح ١١ أيلول/سبتمبر، وصل اللفتنانت خوسيه أنطونيو المنداريس ريغاس وموظفي مكتب العلاقات العامة بوزارة الدفاع وأعضاء وحدة سانتا آنا التابعة للقيادة الثالثة للشرطة الوطنية، بقيادة اللفتنانت غلبرتو غارسيا سيسيزوس الى ضيعة مالاكارا بطائرة هليكوبتر. والتقط أفراد مكتب العلاقات العامة السالف الذكر صورا للجثتين؛ وقام أعضاء القيادة الثالثة، وفقا للرواية الرسمية، بإجراء اختبارات بالبارافين ليتبينوا ما إذا كانت المرأتان قد أطلقتا النار أمر لا. ولم يجر للجثتين أي فحص طبي شرعي[٢٩٠]. وبناء على طلب الموظفين العسكريين، شرع السكان المحليون في دفن الجثتين.

الفحص الرسمي للجثة

في ١٤ أيلول/سبتمبر، أخرجت الجثتان من القبر وفحصت جثة الدكتورة بيغونيا غارسيا على يد الدكتور نفتالي فيغيروا خواريس الطبيب الشرعي المسؤول، في حضور أوسكار أرماندو أفيليس ماغانيا قاضي محكمة الجنايات الأولى التابعة لقضاء سانتا آنا. وكان ضمن الحاضرين ممثل لسفارة اسبانيا واللفتنانت كولونيل ألمنداريس ريغاس.

ويشير تقرير الفحص الى "[أنهما] فحصا جثة بيغونيا غارسيا أرانديغوين، التي كان بها جرح مهلك في الجانب الخارجي الأيمن من سطح الساعد الأيمن، وكسر كامل متزحزح، وجرح مهلك على السطح الجانبي للردف الأيمن وجراح على السطح الخارجي للمرفق الأيمن والفخذ اليسرى. والجثة آخذة في التحلل بسرعة، بعد أن حدثت الوفاة منذ أربعة أيام على الأقل، ولا يوجد حول أي من الجراح المذكورة أعلاه دليل على وجود أية وشوم، أو حروق أو علامـــات بارود يمكن أن يستنتج منها أن الجراح قد أحدثت من مسافة ما.

وأخرجت الجثة من القبر للتحقق من سبب الوفاة، وكان سبب الوفاة المباشر هو الصدمة، جراء نقص مقدار الدم بفعل تعدد الجراح[٢٩١].

---

(٢٩٠) الرسالة رقم ٦٣٠ المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، والموجهة من اللفتنانت غلبرتو غارسيا سيبفروز من القيادة الثالثة للشرطة الوطنية الى قائد لواء المشاة الثاني. وذكر قاضيا القضاء المقصود أنهما لم يتلقيا أبدا أي إخطار أو استدعاء لفحص أي جثة. والرسالة رقم ٣٢٠ المؤرخة ٢٨ آب/اغسطس ١٩٩١، التي أرسلها راؤول غارسيا موراليس قاضي الصلح الثاني في تشالتشوابا. والرسالة رقم ٤٥٧، المؤرخة ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩١، التي ارسلتها غلوديا ماكال ده فاخاردو قاضية الصلح الأولى في تشالتشوابا ملف المحكمة.

(٢٩١) فحص اجري في محكمة الجنايات الأولى، بسانتا آنا، في الساعة ١٧/١٥ يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

تشريح الجثة في اسبانيا

بعد نقل جثة بيغونيا غارسيا الى اسبانيا، أجرى قسم علم الأمراض في مستشفى نافارا الحكومي تشريحا إكلينيكيا لها. وقد أثبت ذلك التشريح، وتقرير الدكتور كارلوس مارتين بيريستائين عن النتائج الطبية الشرعية[٢٩٢]، ما يلي:

١ - كانت بالجثة جراح عديدة، ولاسيما بالرأس والعنق والأطراف العليا والسفلى.

٢ - يوجد جرح كبير في الساعد الأيسر، يناظره كسر تام، مما يعني استعمال أداة غير حادة أو حدوثه بفعل رصاصة.

٣ - هناك ثقبان مستديران من أثر دخول رصاصتين، يتراوح قطرهما بين ٢,٤ من السنتيمترات و ٣ سنتيمترات، فوق مفصلي المرفقين، ولو أنه لم يمكن الاهتداء الى ثقبي الخروج، وكانت الجراح انتقائية للغاية ولم تحدث إلا في الأطراف وبشكل متناسق في الذراعين، مع وجود جراح أخرى في الصدر يمكن أن تكون قد تسببت فيها دفعة من النيران.

٤ - يمكن أن تكون جراح الذراعين والفخذ اليسري بفعل أداة حادة مثل السونكي، نظرا لأن قطر الجراح كبير للغاية ولا يمكن أن يسببه سلاح ناري وإلا صاحبه تدمير أشد أو ثقوب خروج أخرى أو وجود طلقات في الجسد.

٥ - ثقب دخول قطره ١,٨ من السنتيمترات في الجزء الأسفل من مؤخر الرأس، مساره أمامي صاعد.

٦ - ثقب مستدير قطره ٢,٥ من السنتيمترات في قاعدة العنق، يعلو قليلا عن المقبض القصي.

٧ - لابد وأن تكون الوفاة قد حدثت في الحال نتيجة للإصابات الحادثة في الجمجمة باستخدام الأسلحة النارية، وبسبب تدمير مراكز العصب الحيوية وليس بسبب النزيف الذي ربما تكون الجراح قد تسببت فيه.

---

(٢٩٢) تقرير التشريح، قسم علم الامراض، مستشفى نافارا الحكومي، نافارا، اسبانيا. ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. تقرير أعده معهد السميات الوطني، وزارة العدل، إدارة مدريد، بناء على طلب محكمة التحقيق الثانية في بامبلونا (نافارا)، مدريد، ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، تقرير عن وفاة الدكتورة بيغونيا غارسيا اراندیغوين في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، الطبيب كارلوس مارتين بيريستائين، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

ويلاحظ تقرير الدكتور بيريستائين أن التحليل الكيميائي الحيوي كشف عن وجود كمية كبيرة من البارود حول حواف جرح العنق (فوق المقبض القصي)، مما يؤكد أن الجرح سببه رصاصة أطلقت من مسافة لا تعدو سنتيمترات قليلة. ولجراح الطلقات في منطقة مؤخر الرأس والمقبض القصي سمات مماثلة، وقد ألحقت من مسافة لا تعدو سنتيمترات قليلة.

كما يلاحظ التقرير أنه عندما فحصت الجثة رسميا في السلفادور، لم يسجل أي من جرحي الرأس (في مؤخر العنق وفي المنطقة التي تعلو القصي) اللذين نشآ عن إطلاق الرصاص من مسافة لا تعدو سنتيمترات قليلة.

تقرير خبير لجنة تقصي الحقائق

بناء على طلب لجنة تقصي الحقائق، درس الدكتور روبرت هـ. كيرشنر، وهو اختصاصي في أمراض الطب الشرعي، الفحص الذي أجراه الدكتور خوسيه نفتالي فيغيروا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وتقرير التشريح الإكلينيكي الوارد من مستشفى نافارا. ويرى الدكتور كريشنر أن تشريح نافارا يتعارض مباشرة مع فحص السلفادور ويؤيد الرأي القائل إن بيغونيا غارسيا اعتقلت وأعدمت. ويلاحظ الدكتور كيرشنر أن تقرير تشريح نافارا يصف الجراح التي لا تتفق مع الجراح التي تنجم عن قتال والتي تمثل خير تمثيل الجراح الناجمة عن الإعدام، بما فيها الجرح الحاصل في قاعدة الجمجمة، بإطلاق النار من بندقية تلامس تقريبا مؤخر العنق. وجرح آخر في المنطقة العليا من الصدر، سببته رصاصة أطلقت من مسافة لا تعدو سنتيمترات قليلة.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي :

١ - أنه توجد أدلة قاطعة على أن بيغونيا غارسيا أراندیغوين أعدمت دون محاكمة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على أيدي وحدات من لواء المشاة الثاني تحت القيادة المباشرة للفتنانت روبرتو سلفادور إرناندیس غارسيا والقيادة العامة للفتنانت خوسيه أنطونيو ألمينداريس ريغاس، قائد اللواء الثاني.

٢ - أنه توجد أدلة قاطعة تشهد بأن الضابطين المذكورين أعلاه تسترا على الجريمة.

٣ - أنه توجد أدلة قاطعة على مسؤولية السلطات القضائية، كما بينتها تصرفات أوسكار أرماندو أفيليس ماغانيا، قاضي محكمة الجنايات الأولى التابعة لقضاء سانتا آنا، والدكتور نفتالي فيغيروا خواريس الطبيب الشرعي المسؤول الذي اشترك في فحص جثة بيغونيا غارسيا وحذف من السجل الجرحين اللذين تسببت فيهما طلقتان ناريتان أطلقتا من مسافة لا تعدو سنتيمترات قليلة، ومن ثم إخلالهما بواجبهما المتمثل في الاضطلاع بتحقيق كامل نزيه يتناول أسباب وفاتها.

(ي) الرابطة الوطنيـــة النقابيـــة للعمال السلفادوريين ولجنـــــة أمهـات المعتقلين السياسيين والمختفين والمغتالين وأسرهم في السلفادور

موجز القضية

في الساعات المبكرة من صباح يوم ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، وضع أشخاص مجهولو الهوية قنبلة في مدخل مكاتب لجنة المونسنيور اوسكار ارنولفو روميرو لأمهات المعتقلين السياسيين، والمختفين والمغتالين وأسرهم في السلفادور في سان سلفادور. وقد أصيب اربعة أشخاص، منهم طفل واحد.

وفي منتصف اليوم، وضعت قنبلة في مكاتب الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين. ولقي تسعة اشخاص مصرعهم وأصيب مايزيد على ٤٠ شخصا. ونتيجة للهجوم، قررت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وقف مفاوضات السلم مع الحكومة.

ويتبين للجنة تقصي الحقائق ما يلي:

١ - أن الهجوم بالقنابل على مكاتب لجنة الأمهات والرابطة الوطنية الذي وقع في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ كان جزءا من نمط منهجي للاعتداء على حياة اعضاء المنظمتين وسلامتهم البدنية وحريتهم.

٢ - أن حكومة السلفادور أخفقت في القيام بواجبها المتمثل في ضمان حقوق الانسان التي يحق لأعضاء المنظمتين التمتع بها بصفتهم أفرادا وبصفتهم اعضاء فيهما.

٣ - أن الهجوم نفذ على الرابطة الوطنية باستخدام قنبلة وضعها اشخاص مجهولو الهوية خارج مكاتبها.

٤ - أن السلطات المختص في السلفادور لم تجر تحقيقا كاملا نزيها بشأن الهجوم على مكاتب اللجنة ومكاتب الرابطة .

٥ - أنه لا توجد أدلة معادلة تشهد بأن اعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أو اعضاء الرابطة الوطنية اضطلعوا بهذا الهجوم.

وصف الوقائع[٢٩٣]

إن لجنة الأمهات منظمة غير حكومية أنشئت لتقديم الدعم لأمهات وأقارب ضحايا حوادث الاختفاء أو اعمال القتل ذات الدافع السياسي. وقد تأسست في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ بناء على اقتراح المونسينيور اوسكار ارنولفو - روميرو.

أما الرابطة الوطنية النقابية، فهي اتحاد مستقل تكون في عام ١٩٧٤ لتقوية النقابات العمالية وتعزيز مصالح عمال السلفادور. ويبلغ عدد اعضائها من الافراد ٠٠٠ ٢٥ عضو، في حين يبلغ عدد اعضائها من النقابات العمالية ١٦ نقابة. وهي اكبر اتحاد نقابي عمالي صناعي في السلفادور. ويقع مكتبها الرئيسي على بعد شارعين من قيادة الشرطة الوطنية في سان سلفادور.

---

(٢٩٣) استعرضت لجنة تقصي الحقائق ملفات التحقيقات التي اضطلعت بها لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية وقاضي الصلح الثاني والشرطة الوطنية في قضية الهجوم على مباني الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين. وطلبت الى القوات المسلحة والشرطة الوطنية، وشرطة المالية، والحرس الوطني ولجنة التحقيق في الاعمال الاجرامية أن يقدموا جميع المعلومات ذات الصلة بالهجومين اللذين شُنا بالقنابل في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩. وزودت لجنة التحقيق في الاعمال الاجرامية والشرطة الوطنية والحرس الوطني اللجنة بنسخ من الملفات الرسمية وغيرها من الوثائق المتعلقة بالحادثين.

وأجرت اللجنة مقابلات مع الضباط العسكريين، ومحققي لجنة التحقيق في الاعمال الاجرامية وموظفي الشرطة الوطنية، ومنهم رئيس وحدة المفرقعات، وقادة الرابطة الوطنية النقابية، وموظفي لجنة أمهات المختفين والعديد من الضحايا والشهود. واستدعت الكولونيل ايفان رينالدو دياس، والكولونيل خوان فيسنته اغيسابال والكولونيل ديونيسيو اسماعيل موتشوكا، والكولونيل كارلوس ماوريسيو غوسمان اغيلار والكولونيل خوسيه انطونيو المنداريس ريفاس، ولم يحضر أي منهم.

الهجومان

يقال إنه في الساعات المبكرة من صباح يوم ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ وضع رجلان يرتديان الملابس الرسمية قنبلة عند المدخل المؤدي إلى مكاتب "لجنة الأمهات" في سان سلفادور. وقيل أيضا إنه سمع صوت شاحنة كبيرة وهي تغادر مسرح الحادث بعد لحظات معدودات. وأصيب أربعة أشخاص، منهم طفل يبلغ من العمر أربعة أشهر. والقت الشرطة الوطنية مسؤولية الجريمة على عاتق رجال حرب العصابات(٢٩٤).

وفي حوالي الساعة ١٢/٣٠ من اليوم نفسه، لاحظ أحد العمال وهو عضو في الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين شخصا يسند كيسا إلى الجدار الخارجي لكافيتريا الرابطة. ثم شم رائحة بارود، وجرى إلى الداخل لتحذير رفاقه. ولاحظ شاهد آخر، وهو تاجر خردة، شابين يدخلان مبنى الرابطة من خلال باب في حائط المدخل. وكان أحدهما يحمل حقيبة سفر في كيس من الجوت. ومن خلال الباب القائم في الحائط، شوهد أحدهما وهو "يجثم على الأرض وكأنه يشعل النار في شيء ما". وعندما خرج، صاح قائلا بأنهما وضعا قنبلة، ثم انطلقا عدوا في اتجاه الشمال.

وفي الخارج، صاح أحدهم "قنبلة!" وبدأ الناس في العدو، وفي تلك اللحظة، انفجرت القنبلة. وغلفت المبنى سحابة من الدخان والبارود، ودمرت المكاتب. وأصيب أكثر من ٤٠ شخصا، ولقي الأشخاص التالون مصرعهم: ريكاردو أومبرتو سستوني، نقابي؛ وكارمن كاتالينا إرناندیس رامون، طاهية في الرابطة؛ وخوسيه دانييل لوبيس ميليندیس، نقابي؛ وخوليا تاتيانا مندوسا أغيرة، نقابية وابنة زعيم من زعماء الجبهة الديمقراطية الثورية اغتيل في عام ١٩٨٠؛ وفيسنته سلفادور ملغار، نقابي؛ وماريا مغدالينا روساليس، طالبة وابنة زعيم نقابي؛ وروسا إيلدا سارافيا ده إيلياس، طاهية في "الرابطة" ونقابية؛ ولويس اوغاردو فاسكيس ماركيس، نقابي؛ وفيبه اليزابيث فيلاسكيس، أمينة دولية للرابطة وعضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني للعمال السلفادوريين.

وألقى أعضاء "الرابطة" والنقابات العمالية الرئيسية بمسؤولية الحادث على عاتق القوات المسلحة. واتهم الاتحاد الوطني للعمال السلفادوريين وزارة الدفاع بأنها "نفذت حكم إعدام بإجراءات موجزة" في العمال انتقاما من هجوم شنته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في اليوم السابق على هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة.

---

(٢٩٤) اخطرت قيادة دوريات الشرطة الوطنية مركز عمليات الشرطة بأن "مجرمين إرهابين مجهولي الهوية" "وضعوا وفجروا عبوة متفجرة". (موجز أخبار مركز عمليات الشرطة عن الفترة من الساعة ١٨/٠٠ يوم ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ إلى الساعة ٦/٠٠ يوم ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، الشرطة الوطنية).

معلومات أساسية

حدث هذان الهجومان على مكاتب اللجنة والرابطة في سياق سياسي وزمني محدد. وكان من المعروف جيدا أن المنظمتين تنتقدان سياسة الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وأن الرابطة كانت تنتقد التدابير الحكومية التي ترى، من وجهة نظرها، أنها ضارة بمصالح العمال. وقد اعتبرت القوات المسلحة الرابطة "واجهة" لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني(٢٩٥).

وكانت قوات الأمن قد وضعت أعضاء عديدين في اللجنة والرابطة، وكذلك مكاتبهما، تحت المراقبة المستمرة. ودوهمت مكاتب المنظمتين مـــرارا، وتعرض أعضاؤهما بانتظام للتهديد والازعاج والاحتجاز على أيدي السلطات(٢٩٦). وفي ٢٢ شباط/فبراير و ٥ أيلول/سبتمبر، القيت عبوات متفجرة على مقر الرابطة. وأشارت التقارير إلى وقوع مئات من حوادث العنف، والاضطهاد والتهديد ضد المنظمتين.

وفي هذا السياق السياسي والزمني، يجدر بالملاحظة أنه خلال تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ حدث عدد من الهجمات ضد الجيش وضد معارضي الحكومة(٢٩٧). وفي اليوم السابق للهجوم على اللجنة والرابطة،

---

(٢٩٥) ذكر تقرير قدمته الشرطة الوطنية إلى لجنة تقصي الحقائق أن "الرابطة الوطنية النقابية" مرتبطة ارتباطا عضويا بالمنظمة السرية المسماة "القوات المسلحة للمقاومة الوطنية" التابعة للمقاومة الوطنية، وأن هدفها تنظيم الطبقة العاملة لدعم الخطط العقائدية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من أجل زعزعة استقرار حكومة السلفادور بإثارة المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومسألة انتهاك حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، وبذلك تعبئ الطبقة العاملة لمقاتلة الحكومة.

(٢٩٦) في ١٨ أيلول/سبتمبر، اعتقل موظفو الشرطة المدنية ٦٤ عضوا من الرابطة الوطنية النقابية كانوا قد اشتركوا في مظاهرة؛ وقد عذب بعضهم في أثناء احتجاز الشرطة لهم. EL Mundo، ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩؛ مذكرة سرية من منظمة Americas Watch. ووفقا لما ذكرته التقارير، قاضت واحدة ممن اعتقلوا، هي خوليا تاتيانا مندوسا أغيره الشرطة الوطنية فيما بعد بإدعاء أنها اغتصبت. وكانت ضمن من لقوا مصرعهم في الهجوم. وتلقت اللجنة شهادة مباشرة من ٣٦٤ شخصا بشأن قضايا العنف المرفوعة ضد النقابيين.

(٢٩٧) في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، قام أشخاص مجهولو الهوية بهجوم على منزلي روبن سامورا وأرونيته دياس، أرملة ماريو سامورا. وفي ١٧ تشرين الأول/اكتوبر، قتلت آنا إيسابل كاسانوفا بوراس، إبنة الكولونيل ادغاردو كاسانوفا فيخار.

هاجم أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة مستخدمين عبوات متفجرة[٢٩٨].

التحقيق في الهجومين

بُعيد الهجوم على الرابطة الوطنية النقابية، بدأت كل من لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية والسلطة القضائية والشرطة الوطنية تحقيقها. وحاول نلسون أوليسس أومانيا بوخوركيس، قاضي الصلح الثاني إجراء معاينة قضائية[٢٩٩] في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر. وقد أرغم على التخلي عن جهوده بسبب "التزاحم والصخب اللذين تسبب فيهما الجمهور الذي كان حاضرا في مسرح الحادث"[٣٠٠]. ووصل خبراء لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية بعد نصف ساعة من الهجوم للقيام بمعاينة. ولم يتمكن هؤلاء الخبراء أو موظفو وحدة المتفجرات بالشرطة من دخول المبنى[٣٠١].

وثمة شكوك كثيرة حول جدية التحقيقات ونزاهتها. وفي ذلك اليوم نفسه، أعرب ممثلو لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية عن اعتقادهم بأن "سبب الانفجار هو سوء التصرف في المواد المتفجرة داخل المبنى نفسه"[٣٠٢]. وانتهى أعضاء وحدة شرطة المتفجرات إلى أن الهجوم "... شكل جزءا من

---

(٢٩٨) اسفر الهجوم عن وفاة مدني واحد وإصابة أكثر من خمسة أشخاص. (موجز أخبار مركز عمليات الشرطة عن الفترة من الساعة ٦/٠٠ الى الساعة ١٨/٠٠ يوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، الشرطة الوطنية).

(٢٩٩) وفقا للمادة ١٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية، فإنه في الجرائم التي تكون قد "سببت تعديا علنيا خطيرا بسبب ظروف الجريمة أو مركز الأشخاص المتورطين فيها، إما كضحايا أو مشتبه في أمرهم، يقوم قاضي المحكمة الإبتدائية شخصيا بإجراءات التحقيق، وإلا عوقب بغرامة قدرها ٢٠٠ كولون ..." بيد أن الإجراءات التي اضطلع بها قاضي الصلح تمت دون اشتراك قاضي المحكمة الابتدائية.

(٣٠٠) تفتيش بموجب القانون، ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، ملف المحكمة، الرقم ١٥.

(٣٠١) تقرير اللفتنانت خوان أنطونيو أغيره غيرا، قائد كتيبة التحقيق. ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩، ملف لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية. الرقم ١٠.

(٣٠٢) رسالة إلى رئيس قسم التحقيقات في الوحدة التنفيذية التابعة للجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية. موقعة من السيرجنت المخبر خوان أورلاندو راموس أريفالو، الملف، الرقم ٢.

مؤامرة لتشويه سمعة حكومة السلفادور بجعل المجتمع الوطني والمجتمع الدولي يعتقدان بأن الهجوم رد حكومي على هجوم المدفعية الذي شنته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ضد هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة.... وهو الأمر الذي يجعلنا نستخلص أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني اضطلعت بهذا الهجوم ضد نفسها لإرباك الرأي العام، بحيث تجعله يؤمن بأنه كان عملا من أعمال الانتقام للهجوم الذي وقع في السابق".

ويشير ملف لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية إلى أن تحقيقها بني على أساس نتائج تحقيق إدارة المساعدة التقنية لوحدة "السيرجنت كارلوس سوسا سانتوس" للمفرقعات والنسف، التابعة للشرطة الوطنية، التي استبعدت إمكانية وضع القنبلة في مكاتب الرابطة بيدي "شخص مجهول الهوية غير متصل بتلك المنظمة، نظرا لأن اجتماعا كان يعقد داخل المبنى وإمكان قيام موظفي "الرابطة" بمراقبة الداخلين"[٣٠٣]. وكانت إحدى الخطوات الأولى التي اتخذتها لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية مطالبتها لقوات الأمن بأن تقدم على "وجه السرعة" أية معلومات سياسية أو عادية عن الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا في الانفجار[٣٠٤].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وبناء على طلب الرئيس كريستياني، أرسلت وزارة خارجية الولايات المتحدة خبراء من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) لتفتيش مكان الانفجار في مكاتب "الرابطة"[٣٠٥]. وانتهى المكتب المذكور، في تقريره، إلى أن إشاعة الفوضى في مسرح الجريمة ومرور

---

(٣٠٣) ثبت أيضا أن الانفجار حدث في الممر الواصل بين حائط الدخول وحائط مكاتب الرابطة الوطنية النقابية. واستبعد التقرير النهائي إمكانية إلقاء العبوة المتفجرة من الشارع أو كونها سيارة ملغومة. انظر تقرير إدارة المساعدة التقنية في وحدة المفرقعات للشرطة الوطنية، غير مؤرخ ، ملف لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، الرقم ١١.

(٣٠٤) رسائل إلى الكولونيل إكتور إريبرتو إرناندیس، مدير شرطة المالية، والكولونيل كارلوس أرماندو كاريو شلنكر، مدير الحرس الوطني، والكولونيل ديونيسيو إسماعيل ماتشوكا، مدير الشرطة الوطنية، مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، ملف لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية. أرسلت شرطة المالية ردا إلى لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية يسم تسعة ضحايا بأنهم أعضاء في المقاومة الوطنية.

(٣٠٥) تقرير مكتب التحقيقات الفيدرالي، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، ملف المحكمة، الرقم ٥٠.

الوقت والظروف التي حدثت فيها الجريمة قللت من إمكانية تحديد نوع العبوة المتفجرة التي استخدمت[٣٠٦]. ولم يتمكن المكتب إلا من تحديد شيء واحد، هو أن عبوة متفجرة شديدة الإنفجار، تزن نحو ١٥ رطلا، قد استخدمت، وأن الانفجار حدث في منطقة تقع بين حائط المدخل والحائط الخارجي للمبنى نفسه[٣٠٧].

وتناثرت الأقاويل بأنه نسب إلى الحكومة أنها ضغطت على بعض المحتجزين لكي يلقوا بمسؤولية الهجوم على عاتق جبهة فارابوند مارتي للتحرير الوطني أو ليصدروا للصحافة بيانات مزيفة.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أنه توجد أدلة كافية تشهد بأن الهجومين المنفذين بالقنابل على مكاتب "اللجنة" ومكاتب "الرابطة" في ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ كانا جزءا من نمط منتظم من الاعتداء على حياة أعضاء المنظمتين وسلامتهم البدنية وحريتهم.

٢ - أنه توجد أدلة تشهد بأن حكومة السلفادور أخلت بواجبها المتمثل في ضمان حقوق الإنسان التي يحق التمتع بها لأعضاء هاتين المنظمتين بصفتهم أفرادا وبصفتهم أعضاء فيهما.

٣ - أنه توجد أدلة قاطعة على أن الهجوم على مكاتب "الرابطة الوطنية النقابية" تم باستخدام قنبلة وضعها أشخاص مجهولون خارج المبنى.

٤ - أنه توجد أدلة قوية على أن السلطات المختصة في السلفادور لم تضطلع بتحقيق كامل ونزيه في الهجوم على مكاتب "اللجنة" والهجوم على مكاتب الرابطة.

٥ - أنه لا توجد أدلة معادلة تشهد بأن أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أو الرابطة قد يكونون هم الذين نفذوا الهجوم.

---

(٣٠٦) المرجع نفسه.

(٣٠٧) المرجع نفسه.

(ك) أوكيلي وفلوريس

موجز القضية

في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، اختُطف إكتور أوكيلي كوليندرس وغيلدا فلوريس أريفالو في مدينة غواتيمالا بجمهورية غواتيمالا. وقد عثر على جثتيهما في اليوم نفسه في قرية سان خوسيه إل كوكو في قضاء خلباتاغوا بغواتيمالا على بعد ٥ كيلومترات من الحدود مع السلفادور.

وليس هناك نزاع حول وقائع عملية القتل. بيد أن الآراء تختلف فيما يتعلق بالجهة التي تتحمل المسؤولية الجنائية والسياسية.

وقامت اللجنة، ضمن القيود المفروضة عليها، باستنفاد كل الجهود لتقرير الجهة المسؤولة عن جريمة القتل. وقد تلقت بعض نتائج التحقيقات التي أجراها مكتب رئيس جمهورية غواتيمالا، وأجرت تحقيقات مع سلطات ذلك البلد، وقيمت المعلومات التي قدمتها حكومة السلفادور، ودرست التقرير الذي أعده الأستاذان توم فارار وروبرت غولدمان، وتلقت بعض الشهادات ذات الصلة.

وبعد أن قامت بتحليل المعلومات المتاحة، بوسعها أن تقول بكل تأكيد إن أفراد قوات الأمن الغواتيمالية، ممن كانوا يعملون بالتلازم مع جهات سلفادورية، اشتركوا في الجريمة.

كما تلاحظ أنه لم يجر التحقيق في الحادث على نحو ملائم وأنه تم إهمال بعض الاجراءات الأساسية.

ويجب على حكومتي غواتيمالا والسلفادور أن تقوما بإجراء تحقيق مستفيض في هذه الجريمة المزدوجة.

وصف الوقائع

معلومات أساسية

كان إيكتور أوكيلي من زعماء الحركة الوطنية الثورية للسلفادور(٣٠٨)، ويتمتع بمكانة كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي. وكان نشطا لسنوات عدة في الدولية الاشتراكية(٣٠٩). وكان يعتبر على نطاق واسع الخليفة المحتمل لزعيم الحركة الوطنية الثورية غييرموأونغو(٣١٠).

---

(٣٠٨) في ذلك الوقت، كانت الحركة الوطنية الثورية عضوا في التحالف السياسي "التجمع الديمقراطي" الذي كان جزءا من الجبهة الديمقراطية الثورية.

(٣٠٩) الدولية الاشتراكية هي تجمع على الصعيد العالمي للأحزاب الاشتراكية - الديمقراطية وأحزاب العمل والأحزاب الاشتراكية.

(٣١٠) توفي غييرمو أونغو بعد ذلك بعدة أشهر في المكسيك على إثر مرض عضال.

أما غيلدا فلوريس أريفالو، من مواطني وسكان غواتيمالا، فكانت مشتركة بصورة نشيطة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وحدثت الجريمة إثر أكبر حملة عسكرية في النزاع السلفادوري، تشنها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

وإن كون إكتور أوكيلي من سياسيي المعارضة في السلفادور وثورة الغضب التي أثارتها هذه الجريمة يجعلان من هذه القضية عملا خطيرا من أعمال العنف يقع ضمن ولاية اللجنة، بغض النظر عن المكان الذي وقعت فيه.

بعض الاعتبارات

بعد أن تولت حكومة الرئيس فينيسيو سيريسو السلطة في غواتيمالا، بدأ بعض معارضي النظام السلفادوري، بمن فيهم أوكيلي، في الاشتراك في أنشطة سياسية متواضعة في أراضي غواتيمالا(٣١١).

وعاد أوكيلي بصفته عضوا في الحركة الوطنية الثورية إلى السلفادور وكان نشطا بصورة علنية في الشؤون السياسية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، التجأ إلى السفارة الفنزويلية في أثناء حملة قامت بها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. ثم انتقل إلى المكسيك حيث واصل أنشطته السياسية في إطار الدولية الاشتراكية.

الوقائع

في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، كان أوكيلي يسافر من المكسيك إلى نيكاراغوا للاشتراك في اجتماع عقدته الدولية الاشتراكية في ماناغوا. وكان يخطط للتوقف ليوم واحد في غواتيمالا والمغادرة في اليوم التالي إلى مناغوا.

وكان سبب هذا التوقف يتمثل في عقد اجتماع سياسي مع السيد رينيه فلوريس، أحد أعضاء المجموعة السياسية التي ينتمي إليها أوكيلي. وسافر رينيه فلوريس من سان سلفادور خصيصا للقاء أوكيلي. كما كان أوكيلي يخطط لزيارة غيلدا فلوريس في غواتيمالا.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، وصل أوكيلي إلى مدينة غواتيمالا والتقى، في منطقة وصول الرحلات الدولية، برينيه فلوريس الذي كان قد وصل في رحلة من سان سلفادور.

---

(٣١١) من الناحية الموضوعية، لم تكن جمهورية غواتيمالا مكانا مأمونا للمعارضة السلفادورية للقيام بنشاط سياسي، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى الحالة الداخلية في غواتيمالا نفسها والعلاقات الوثيقة القديمة العهد بين الجماعات السلفادورية اليمينية المتطرفة والجماعات المماثلة في غواتيمالا.

واجتاز أوكيلي مراقبة الهجرة دون أية مشكلة. وعندئذ تقدم منه اثنان من موظفي الهجرة وطلبا منه إبراز جواز سفره مرة أخرى، محتجين ببعض الذرائع الإدارية، واحتجزاه لفترة تجاوزت نصف ساعة. وبسبب ذلك، لم يتمكن أوكيلي من مغادرة منطقة الأمتعة أو اجتياز منطقة الجمارك لأن جواز سفره لم يكن بحوزته. وكانت غيلدا فلوريس ورينيه فلوريس ينتظرانه في الخارج ولم يفهما سبب تأخره.

وكان جواز سفر أوكيلي جديدا ومطابقا للأنظمة تماما ولم يكن هناك أي سبب يحول دون التحقق منه بمجرد النظر إليه. بيد أن موظفي الهجرة لما أعادوه إليه كانوا قد كتبوا عليه بخط اليد فوق خاتم تاريخ الدخول عبارة "إقرأ هذا".

والتقى أوكيلي، لدى خروجه، برينيه فلوريس وغيلدا فلوريس. وتحدثوا عن حادثة جواز السفر التي وقعت في منطقة الأمتعة وتوجهوا بالسيارة إلى منزل غيلدا فلوريس.

ولاحظوا لدى مغادرتهم المطار أن بعض الأشخاص الذين كانوا يشبهون رجال الشرطة السرية يراقبونهم، إلا أن شيئا لم يحدث لدى انتقالهم بالسيارة إلى المدينة.

ولما وصلوا إلى منزل غيلدا فلوريس، كان هناك بعض الأشخاص الذين لا يعرفونهم في الخارج. إلا أنه نظرا لوجود سفارة أجنبية في ذلك المكان، لم يروا في هذا الأمر أي شيء ذي مغزى.

ولما دخلوا إلى المنزل، أجرى أوكيلي بعض المكالمات الهاتفية. وتحدث مع رينيه فلوريس عن مجمل الحالة السياسية في السلفادور وأعطاه رينيه فلوريس بعض الوثائق.

ثم قامت غيلدا فلوريس وأوكيلي باصطحاب رينيه فلوريس إلى المطار. وقام رينيه فلوريس بإبلاغ لجنة تقصي الحقائق أنه فوجئ بذهابهما معه إلى المطار، نظرا لأنه لم يكن لذلك حاجة ولأنه لم يكن يتفق مع تدابير الأمن التي كان أوكيلي يتقيد بها دائما بكل دقة.

وقامت غيلدا فلوريس بدعوة إكتور أوكيلي إلى تناول العشاء في منزلها. وغادرت الخادمة المنزل عندما انتهى العشاء. وفي صباح اليوم التالي، انطلق فلوريس وأوكيلي باكرا إلى المطار لكي يستقل أوكيلي الطائرة إلى ماناغوا. وكانت غيلدا فلوريس تقود السيارة. وفي حوالي الساعة ٥/٤٥، وفي جادة سكستا في حي ZONA NUEVE، قامت باعتراضهما مركبة خاصة وخرج منها مجموعة من الأشخاص[٣١٢]. وحاول أوكيلي الذي كان في المقعد الأمامي الهرب إلا أنه غُلب على أمره. وأجبر هو وغيلدا على ركوب المركبة التي قامت باعتراض سبيلهما.

---

(٣١٢) مكتب رئيس الجمهورية. موظفو الرئاسة. إدارة الأمن. "القضية: أوكيلي كولندريس"، غواتيمالا، أيار/مايو ١٩٩٠، ص ٢.

وبدأ لويس آيالا، الأمين العام للدولية الاشتراكية، والأشخاص الذين حضروا اجتماع الدولية الاشتراكية في ماناغوا في التساؤل عن سبب عدم وصول أوكيلي.

وفي ذلك اليوم نفسه، حضرت الشرطة الغواتيمالية إلى مسرح الاختطاف وعثرت في المركبة المتروكة في الشارع على أوراق تدل على أن المركبة ملك غيلدا فلوريس. وفي صباح ذلك اليوم، قُدمت شكوى إلى الشرطة مفادها أن شخصين استوليا بالقوة على مركبة من مواطن غواتيمالي في مدينة غواتيمالا. وقام المهاجمان، لدى الاستيلاء على المركبة، بالتعريف عن نفسيهما بأنهما من أفراد الشرطة[٣١٣]. وقد تبين أن هذه المركبة هي نفس المركبة التي عثر فيها على جثتي أوكيلي وفلوريس فيما بعد. وكان هناك في الجثتين جراح من جراء الاصابة برصاصات وقد حقنتا على ما يبدو بمادة غير معلومة[٣١٤].

وفي الساعة ١٧/٠٠ من اليوم نفسه، ١٢ كانون الثاني/يناير، عثر على الجثتين في مركبة مهجورة على الطريق الرئيسي المؤدي الى الحدود مع السلفادور. وكانت أوراق إكتور أوكيلي في ملابسه.

الأحداث اللاحقة

توصلت السلطات الغواتيمالية الى استنتاج في الموقع مفاده أن الجثة كانت بالفعل جثة إكتور أوكيلي كولندرس. وقد تعرف أفراد أسرة غيلدا فلوريس على جثتها.

وقد أمر الرئيس سيريسو بإجراء تحقيق في القضية. وتمثلت نتائج هذه التحقيقات فيما يدعى بـ "التقرير الثالث". ولم يتوصل التقرير الى أي استنتاجات ولم يلق بالمسؤولية على أحد، إلا أنه اكتفى بمجرد وضع عدد من النظريات، التي استندت اليها الحكومة الغواتيمالية في تحقيقها، فيما يتعلق بالدوافع الممكنة للجريمة. ولم يتوصل التحقيق الى شيء، بالرغم من أن التقرير نفسه يؤكد أن دوائر الاستخبارات حصلت على معلومات تفيد بأن أشخاصا لهم صلات بأنشطة الجماعات الارهابية السلفادورية قد يكونون يعملون في غواتيمالا في السنوات الأخيرة. وكان من بين الأسماء التي تم الحصول عليها فرانسيسكو ركاردو ده سولا وأورلاندو ده سولا. وبالرغم من أنه لم يكن هناك أي دليل محدد يربط بينهم وبين الجريمة، فقد وجد التحقيق أنهما كانا في غواتيمالا في نفس الأيام التي حدث فيها الاختطاف والقتل[٣١٥]. وأضاف التقريـــــر بأنه "تم التوصل الى معلومات تشير إلى الكولونيل ماريو دينيس موران ايتشيفار"يا من

---

(٣١٣) البيان الذي أدلى به ماريو أنطونيو سانشيس أوريسار، "رسالة رقم ٩٣ موجهة من قسم الشرطة الوطنية المكسيكية إلى مسجل محكمة الجنايات الابتدائية"، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

(٣١٤) "تقرير تشريح الجثة رقم ٤٥-٩٠ الموجه من الدكتور خوليو سيسار بيفارال سانتوس إلى قاضي المحكمة الابتدائية في خوتيابا"، خالباتاغوا، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

(٣١٥) مكتب رئيس الجمهورية، موظفو الرئاسة، إدارة الأمن، "القضية: أوكيلي كولندريس"، غواتيمالا، أيار/مايو ١٩٩٠، ص ١٠.

سلاح المشاة بالجيش السلفادوري والملحق العسكري السلفادوري في غواتيمالا، كمن تعطي خلفيته سببا للاشتباه بأنه ربما كان يوفر غطاء لمجموعات ارهابية سرية قادمة من السلفادور(٣١٦).

وادعت الحكومة السلفادورية، ردا على التقرير، بأنه قد اتهم مواطنون سلفادوريون دون الاستناد الى أي أساس. وأصدر الرئيس كرستياني أمرا الى المدعي العام للجمهورية بإجراء تحقيق. بيد أن هذا التحقيق لم يسفر عن أية نتائج أيضا.

وقام الاستاذان توم فارار وروبرت غولدمان، من خبراء حقوق الانسان، بطلب من الدولية الاشتراكية، بتقييم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الغواتيمالية. وقد وجد تقرير فارار - غولدمان أن العيوب التي تشوب تقارير الحكومة كانت من الوضوح بحيث يمكن الاستنتاج بأن التحقيق كان يراد له الفشل(٣١٧).

ولا تزال قضية اوكلي فلوريس تنتظر حلا قضائيا في كل من السلفادور وغواتيمالا.

التحليل

أجرت اللجنة مقابلات مع عدد كبير من الأشخاص الذين كانوا مقربين من أوكيلي، من أفراد أسرته واتصالاته السياسية على السواء، وأجرت استبيانات عن كل نوع للحصول على معلومات أكثر دقة عن التحقيقات الرسمية التي أجريت في غواتيمالا والسلفادور. وحصلت على معلومات عن كثير من الدوافع الممكنة لهذه الجريمة المزدوجة. ولسوء الحظ فقد تعذر التثبت من معظم المعلومات الهامة اللازمة لإجراء تحقيق متعمق والاجابة على بعض الأسئلة التي اقترحت على اللجنة كأساس لعملها، عندما طلبت تمكينها من الحصول على جميع المعلومات التي جمعتها الحكومة السلفادورية عن قضية أوكيلي - فلوريس. ومن شأن تردد كل من غواتيمالا والسلفادور في منح اللجنة حق الحصول على المعلومات التي طلبتها في أثناء التحقيق الذي أجرته أن يفرض عليها قيودا جدية.

وفي هذه القضية، تعتبر الوقائع موثقة والخصائص التي اتسم بها اختطاف وقتل إكتور اوكيلي وغيلدا فلوريس ليست محل شك. بيد أنه لم يتم التعرف على الذين خططوا لعملية القتل المزدوج ولا على الذين قاموا بتنفيذها.

---

(٣١٦) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٣١٧) Robert, Goldman y Tom Farer, Evaluación de la Investigación y de los Informes Elaborados por el Gobierno de la Republica de Gwatemala، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠، ص ٣٢ من النص الاسباني.

ولم يوضح قط السبب الذي من أجله قامت السلطات الغواتيمالية باحتجاز أوكيلي في المطار ومصادرة جواز سفره لمدة تجاوزت نصف الساعة، ولا تم التعرف على السائل الذي حقن الضحيتان به قبل وفاتهما. ولم يجر فحص سجلات الأشخاص الذين دخلوا الى البلد وغادروه - ولا حتى سجلات مركز الحدود الذي كان يبعد ٥ كيلومترات عن المكان الذي عثر فيه على الجثتين. ولم تؤخذ أي إفادة من أي شخص تعتبر شهادته حاسمة لإلقاء ضوء على الوقائع ولم يقم أي شخص بأخذ البصمات التي تركت على المركبتين. وأخيرا، لم يجر أي تحقيق فيما ادعاه الشخصان اللذان سرقا السيارة التي استخدمت في الجريمة من أنهما من الشرطة.

ولا يتضمن الملف أي معلومات جديدة خلافا للرسائل والتقارير الواردة من وحدات الشرطة ومستندات قضائية إجرائية محضة.

وقد طلبت اللجنة الحصول على جميع المعلومات المتوافرة بشأن هذه القضية من حكومة جمهورية غواتيمالا على أعلى المستويات[٣١٨]. وبالرغم من تعهد الحكومة بالتعاون مع اللجنة في عملها، لم ترد أي معلومات ذات صلة بالموضوع[٣١٩].

وقد قام مكتب المدعي العام لجمهورية السلفادور بتزويد اللجنة بنسخة من ملف التحقيق الذي أجري بناء على طلب الرئيس كريستياني. وليس الملف في الواقع أكثر من تجميع لقصاصات الصحف المتعلقة بالقضية[٣٢٠]. وعلاوة على ذلك، لم يقم مكتب المدعي العام بمقابلة السلفادوريين الذين وردت أسماؤهم في "التقرير الثالث"، وبعضهم من المسؤولين العامين في السلفادور.

ومن بين النظريات المتعلقة بالدوافع الممكنة للجريمة أن إكتور أوكيلي كان شخصية سياسية دولية. وهذه هي النظرية التي يستند إليها "التقرير الثالث" للحكومة الغواتيمالية، الذي يتوقع أن يكون القتلة من

---

(٣١٨) ذكر أحد المصادر أن موظفي رئاسة جمهورية غواتيمالا حصلوا على نسخ من البرامج الإذاعية المسجلة التي يجري تقصيها بانتظام والتي كان يمكن أن تلقي ضوءا على الحادثة. وأكد أحد الخبراء في غواتيمالا أن موظفي الرئاسة، من الناحية التقنية على الأقل، كان بإمكانهم القيام بهذه التسجيلات. وأكد الخبير نفسه أن الأخطاء الأساسية في تحقيق الشرطة كانت غير عادية، ما لم يكن هناك رفض أكيد لإجراء تحقيق في هذه القضية.

(٣١٩) رسائل مرسلة إلى السيد سيرانو رئيس جمهورية غواتيمالا، والسيد سولورسانو وزير العمل. مقابلة مع سفير غواتيمالا لدى جمهورية السلفادور. زيارة رئيس لجنة تقصي الحقائق لمدينة غواتيمالا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. طلب هاتفي مقدم إلى الرئيس سيرانو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(٣٢٠) "الملف رقم 73-DD H-90" لمكتب المدعي العام لجمهورية السلفادور.

بين أكثر قطاعات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تطرفا، أو من الجيش الغواتيمالي أو من السلطات السلفادورية أو الجناح اليميني السلفادوري المتطرف.

وقامت الحركة الوطنية الثورية بتزويد اللجنة ببطاقة الهوية العسكرية الأصلية للميجور مارتينيس، التي سلمها إليها الرئيس فينيسيو سيريسو والتي عثرت عليها السلطات الغواتيمالية على ما يبدو في مسرح الجريمة.

ولم تفعل وزارة الدفاع شيئا لتلبية طلب لجنة تقصي الحقائق بتحديد مكان الميجور غرانده مارتينيس. وقد استدعته اللجنة مرارا إلا أنه لم يحضر للشهادة مطلقا.

وقررت اللجنة أن أهم ملامح هذه الجريمة تتمثل فيما يلي: (أ) أن القتلة كانوا يعلمون مسبقا أن أوكيلي سيكون في غواتيمالا؛ (ب) أن السلطات قد احتجزت أوكيلي في المطار؛ (ج) أن تحركاته كانت مراقبة باستمرار؛ (د) أن أشخاصا ادعوا أنهم من الشرطة قاموا بسرقة المركبة التي عثر فيها على الجثتين فيما بعد؛ (هـ) أن أوكيلي قد اختطف في مدينة غواتيمالا في وضح النهار في وسط الشارع؛ (و) أن القتلة تمكنوا من الانتقال بالسيارة دون أية مشكلة من العاصمة إلى الحدود مع ضحيتين في سيارة مسروقة. إن كل هذا يجعل من الواضح تماما أن السلطات الغواتيمالية قد تعاونت في ارتكاب هذه الجرائم أو تغاضت عنها.

النتائج

١ - إن حكومتي غواتيمالا والسلفادور لم تفعلا ما بوسعهما للتحقيق في أسباب مقتل إكتور أوكيلي كولندرس وغيلدا فلوريس بصورة مستفيضة أو العثور على المسؤول. وتحث لجنة تقصي الحقائق الحكومتين كلا على انفراد بأن تأمر باتخاذ الاجراءات اللازمة لحل الجريمة والقيام بصورة مشتركة بالتعاون مع الهيئات الدولية التي تتمكن من مساعدتها بتوضيح هذه الحادثة المأساوية، وتزويد المجتمع الدولي بالمعلومات التي تقرر ما الذي حدث، دون الإخلال بالاجراءات القضائية الموازية.

٢ - تعتقد اللجنة أن هناك صلة مباشرة بين الوقائع التالية: أن إكتور أوكيلي كولندرس وغيلدا فلوريس أريفالو كانا من أعضاء المعارضة السياسية في بلديهما؛ وأن السلطات الغواتيمالية احتجزت أوكيلي في المطار بشكل غير صريح؛ وأن منزل غيلدا فلوريس كان خاضعا للمراقبة؛ واختطاف ومقتل أوكيلي وفلوريس فيما بعد؛ واشتراك الشرطة المزعوم في سرقة السيارة التي عثر فيها على الجثتين.

٣ - عثرت اللجنة على أدلة كافية على أن أفراد قوات الأمن السلفادورية، التي كانت تعمل بالتلازم مع قوات الأمن الغواتيمالية أو بتغاضيها عنها، مسؤولة عن جريمة القتل.

٤ - وهناك أدلة كافية على أن السلطات السلفادورية لم تحقق في هذه الجريمة بصورة كافية. كما أن هناك أدلة كافية على أن التحقيق الذي أجرته السلطات الفواتيمالية كان ناقصا وأن إهمال الأدلة الأساسية، حتى ولو لم يكن مقصودا كخطاء، له ذلك الأثر.

٣ - حالات الاختفاء القسري

(أ) - فينتورا وميخيا

موجز القضية

في أعقاب مظاهرة طلابية، ألقى أفراد من الحرس الوطني القبض على طالبين يدرسان القانون في جامعة السلفادور وهما فرانسيسكو أرنولفو فينتورا وخوسيه أومبرتو ميخيا، في مرأب سيارات بسفارة الولايات المتحدة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠. ووفقا لما ذكره الشهود، سلم أفراد الحرس الوطني الطالبين الى رجال في ثياب مدنية، فانطلقوا بهما في مركبة خاصة. ورغم التحقيقات والمساعي القضائية التي بذلت منذ ذلك التاريخ لا يعلم مكان الطالبين حتى الآن.

وتوصلت اللجنة الى النتائج التالية:

١ - ألقى أفراد من الحرس الوطني القبض على فرانسيسكو أرنولفو فينتورا وخوسيه أومبرتو ميخيا، واحتجزتهما في مأرب سيارات بسفارة الولايات المتحدة، ثم سلمتهما الى رجال في ثياب مدنية انطلقوا بهما في مركبة خاصة.

٢ - اختفى الطالبان بينما كانا في حراسة هؤلاء الرجال، ولا يوجد دليل على بقائهما بعد على قيد الحياة.

٣ - إن الكولونيل إيوخينيو فيديس كاسانوفا، قائد الحرس الوطني عندئذ، بإنكاره إلقاء القبض على الطالبين وعدم اتخاذ إجراء سريع للتحقيق في الحادث، وتحديد المسؤول عنه بدقة، يعد مسؤولا بالتواطؤ على الأقل بإهماله في متابعة الوقائع ، وما نجم عن ذلك من إعاقة سير التحقيق القضائي.

٤ - لم تؤد الدولة واجبها فيما يتعلق بالتحقيق، ومحاكمة ومعاقبة الأطراف المذنبة، وتعويض عائلات الضحايا وإبلاغهم بالمكان الذي اختفى فيه هذان الشخصان. ويجب على الدولة الامتثال لالتزاماتها على نحو كامل وفوري.

وصف الوقائع[٣٢١]

في صباح ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، سارت مظاهرة طلابية من جامعة السلفادور الى وسط سان سلفادور، وفرقتها قوات الأمن بعنف أمام الكاتدرائية؛ وقتل عدد من الأشخاص أو أصيبوا بجروح[٣٢٢].

ودخل متظاهران هما فرانسيسكو ارنولفو فينتورا ريس (٢٤ عاما) وخوسيه أمبرتو ميخيا (٢٥ عاما)، وكلاهما من طلاب القانون، عبر المدخل الرئيسي لسفارة الولايات المتحدة بعد المظاهرة، حوالي الساعة ١٤,٣٠ عصرا.

ووفقا لما ذكره عدد من الشهود ألقى أفراد الحرس الوطني القبض عليهما أمام بوابة السفارة واقتادوهما الى مأرب للسيارات، حيث بقيا بضع دقائق في حوزة الحرس الوطني. وبعد ذلك بقليل، دخلت مركبة خاصة[٣٢٣] مرأب السفارة وسلم الحرس الوطني الطالبين الى رجال في ثياب مدنية وضعوا الطالبين في صندوق السيارة وانطلقوا بها. وكان هذا آخر العهد بمشاهدة الطالبين.

التحقيق

في عصر اليوم ذاته، خرج قريب لفرانسيسكو فينتورا بحثا عنه. وبالقرب من الكاتدرائية، أبلغه عدد من الناس أنهم سمعوا أن أفراد الحرس ألقوا القبض على فينتورا وخوسيه أومبرتو ميخيا أمام سفارة الولايات المتحدة. وفي اليوم التالي، تلقى تأكيدا لهذه المعلومات عندما ذهب الى الرابطة العامة لطلاب جامعات السلفادور.

وبناء على طلب من الرابطة العامة لطلاب جامعات السلفادور، عيّن السيد سنتياغو أوريانا أمادور والسيد فلورنتين منديس لتقديم طلب بالتحقيق في قانونية حبس هذين الطالبين واحضارهما أمام المحكمة. وقد ذكرا في إفاديتهما القانونيتين ، أنهما تكلما مع السيد فيتانتوس أ. دامبرافا، مدير وكالة الاتصالات الدولية في سفارة الولايات المتحدة، ومع رئيس الأمن في السفارة. وأفاد مسؤولا السفارة بأنهما علما بإلقاء القبض على الطالبين وأن جنود المارينز التابعين للولايات المتحدة ليس لهم علاقة بالموضوع. وذكرا أيضا أن أفراد الحرس الوطني الذين كانوا يحرسون السفارة أحضروا الطالبين الى فناء السفارة لتفتيشهما،

---

(٣٢١) قابلت لجنة تقصي الحقائق شهود عيان وعددا من الموظفين الذين كانوا يعملون في سفارة الولايات المتحدة في ذلك الوقت. كما استعرضت ملفا للإجراءات القانونية، وتفقدت المكان الذي تم فيه إلقاء القبض على الطالبين واختفاؤهما. ولحماية هذه المصادر السرية، لم يشر إليها في هذا التقرير.

(٣٢٢)

(٣٢٣) يستفاد من جميع الشهادات أن مركبة واحدة على الأقل دخلت فناء السفارة. وهناك دلائل على دخول أكثر من مركبة.

وأبقوهما هناك. وأضافا قائلين إنه بعد ذلك بقليل اقتيد الشابان خارج السفارة. وذكر السيد دامبرافا أن الذين اقتادوهما أفراد من الحرس الوطني[٣٢٤] بينما ذكر رئيس الأمن أن رجالا يرتدون سراويل ذات لون زيتوني فاتح وقمصانا عادية اقتادوهما في مركبة خاصة.

وفيما بعد قابل السيد أوريانا والسيد ميلنديس الكولونيل إيوخينيو فيديس كاسنوفا، الذي كان قائدا للحرس الوطني، فكذب البيانات التي أدلى بها مسؤولا السفارة. ثم طلب المحاميان من المحكمة العليا البت في مسألة المعلومات المتضاربة الصادرة عن السفارة وعن قيادة الحرس الوطني[٣٢٥].

وفي الوقت ذاته، قدم ماريو ساموارا النائب العام للجمهورية، شكوى الى محكمة ثان درجة الجنائية. واستمع الى شهادات أدلى بها أقارب الطالبين المختفيين. وطلب القاضي معلومات من سفارة الولايات المتحدة، ومن الحرس الوطني، ولكنه لم يتلق أي رد.

وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٠، أذنت المحكمة العليا لقاضي محكمة ثاني درجة الجنائية ببدء تحقيق عن مكان اختفاء الطالبين. وفي الليلة ذاتها، اغتيل ماريو ساموارا[٣٢٦]، ولم يتابع أحد التحقيقات بعد ذلك.

على أن المحاميين واصلا من جانبهما تحرياتهما، فزارا ثكنات الحرس الوطني[٣٢٧] بينما بحث أقارب الطالبين عنهما في كل مكان، حتى بين الجثث التي كانت تظهر على مشارف سان سلفادور ولم يعثر على الشابين ولا على جثتيهما.

---

(٣٢٤) الافادتان القضائيتان للسيد فلورنتين ميليندیس، ملف القضية، الرقم ٣٩ والسيد سنتياغو أوريانا أمادور، الرقم ٤١-٤٢.

(٣٢٥) الملف، الرقم ٥٠ و ٥١.

(٣٢٦) انظر التقرير بشأن القضية في هذا الفصل.

(٣٢٧) في ٣١ كانون الثاني/يناير، فتشت الثكنات المركزية للحرس الوطني، بيد أنه لم يعثر على الطالبين المختفيين. الرقم ٤٣. وفتشت الزنزانات في الثكنات المركزية التابعة لشرطة المالية، والشرطة البلدية والشرطة الوطنية، دون نجاح. الرقم ٣٩-٤٠. أنكر كل من رئيس الشرطة الوطنية والمدير العام لشرطة المالية قيامهما باحتجاز الطالبين. الرقم ٥٢-٥٥.

وبعد ثلاثة أشهر نشرت كتيبة الموت المعروفة باسم "الجيش السري المناهض للشيوعية"، قائمة بها أسماء شملت أشخاصا قتلوا أو اختفوا بالفعل مثل المونسنيور روميرو، والأب روتليو غراندە والنائب العام للجمهورية ماريو ساموراً وكان اسما فرانسيسكو أرنولفو فينتورا، وخوسيه أومبرتو ميخيا في القائمة، وذيلت القائمة نداء نصه كالتالي: "أعينونا على التخلص من جميع أولئك الخونة والشيوعيون المجرمين. وسيرد لكم البلد هذا الصنيع"(٣٢٨).

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أنه تتوافر أدلة كاملة على أن أفراد الحرس الوطني ألقوا القبض على فرانسيسكو أرنولفو فينتورا وخوسيه أومبروتو ميخيا، واحتجزوهما في مرأب للسيارات تابع لسفارة الولايات المتحدة. وسلموهما الى رجال في ثياب مدنية انطلقوا بهما في مركبة خاصة.

٢ - أن فينتورا وميخيا اختفيا بينما كانا في حراسة أولئك الرجال الذين انطلقوا بهما من مرأب سيارات السفارة، وبعد أن سلمهم أفراد الحرس الوطني الطالبين المحتجزين. ولا يوجد دليل على أن الطالبين المذكورين ما زالا على قيد الحياة.

٣ - أنه تتوافر أدلة مادية على أنه نظرا لعدم قيام الكولونيل إيوخينيو فيديس كاسانوفا باتخاذ اجراء سريع من أجل التحقيق في الحادث وتحديد المسؤولين بدقة، فإنه يتحمل مسؤولية على الأقل باهماله ولما نجم عن ذلك من إعاقة سير التحقيق القضائي.

ولم تقم الدولة بواجبها من أجل التحقيق ومحاكمة ومعاقبة الأطراف المذنبة، وتعويض عائلات الضحايا وإبلاغهم بأماكن وجود الشخصين المختفيين. ويجب على الدولة التقيد بالتزاماتها.

(ب) ريفاس إرناندس

موجز القضية

اختفى ميغيل آنخل ريفاس إرناندس البالغ من العمر ١٧ عاما، يوم السبت ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، بالقرب من قاعدة ايلوبانغو التابعة للقوات الجوية في سان سلفادور. ويعزو الشهود إلقاء القبض عليه الى عناصر من القوات الجوية. وقد ذهبت أسرته إليهم للمطالبة بعودته؛ فأبلغت في القاعدة أنه غير محتجز. ورغم هذا النفي الرسمي، تلقت الأسرة تأكيدا بأن الشاب موجود في القاعدة. وعليه، فقد أبلغت الأسرة منظمات حقوق الانسان عن اختفائه.

---

(٣٢٨) إعلان صادر عن "الجيش السري المناهض للشيوعية"، ١١ أيار/مايو ١٩٨٠.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، زعم أن الشاب نقل الى ثكنات الحرس الوطني المركزية في سان سلفادور. وفي آذار/مارس ١٩٨٨، أكد والد الضحية أنه رأى إبنه من بُعد في ثكنات الحرس الوطني.

ويتبين للجنة ما يلي:

١ - أن أفرادا من القوات الجوية للسلفادور ألقوا القبض على ميغيل آنخل ريفاس إرناندس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

٢ - أنه نقل من قاعدة القوات الجوية الى الثكنات المركزية للحرس الوطني، حيث اختفى، ولم يعد ثمة دليل على بقائه على قيد الحياة.

٣ - أنه كان هناك تستر من جانب كل من القوات الجوية السلفادورية والحرس الوطني، فيما يتعلق بالقاء القبض عليه واحتجازه.

٤ - أن لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية لم تتعاون على نحو سليم مع اللجنة، فأحالت معلومات منقوصه عن تحقيقاتها في هذه القضية.

وقد ألقت عناصر من القوات الجوية القبض على ميغيل آنخل ريفاس إيرنادس ونقل فيما بعد الى الثكنات المركزية للحرس الوطني؛ وهذا الشاب لم يختف عندما كان في حوزة الحرس الوطني فحسب، بل ولا يوجد دليل على بقائه على قيد الحياة. وحدث تستر من جانب أفراد القوات الجوية والحرس الوطني فيما يتعلق باحتجازه، ولا يمكن للدولة التهرب من واجبها في إجراء تحقيق واف في هذه القضية.

وصف الوقائع

ميغيل آنخل ريفاس إرنانديس هو الأبن الأصغر لكل من غيرمو ريفاس كومباس، سائق حافلة، وروسا البا ريفاس، ربة بيت، وكان يعيش في مقاطعة ايلوبانغو المتاخمة لقاعدة القوات الجوية السلفادورية في سان سلفادور. وكان معروفا عنه في الناحية أنه يشترك في أنشطة سياسية.

وعندما بلغ ميغيل آنخل السابعة عشرة من العمر، حصل على وظيفة عامل في محطة خدمة تكساكو الموجودة على طريق بان أميركان السريع، الواقع على مشارف القاعدة الجوية مباشرة. وكان يذهب الى عمله ويعود منه ماشيا كل يوم.

وكان من الشائع مشاهدة الدوريات الراكبة تجوب المكان في أوقات مختلفة، فضلا عن مشاهدة أفراد سائرين من القوات الجوية السلفادورية. ويعرف سكان المنطقة عادة الجنود العاملين في القاعدة.

القبض والاختفاء

في يوم السبت ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، منح رئيس ميغيل آنخل في محطة تكساكو للخدمة إذنا له بالانصراف في حوالي الساعة ١٩/٣٠ تقريبا. وكعادته اتجه الى بيته مباشرة.

وكان والدا ميغيل آنخل ينتظرانه حوالي الساعة ٢٠/٠٠، لكن الشاب لم يصل الى منزله. ولما ساور القلق أبويه، استفسرا عنه من محطة البنزين، وتأكدا لهما أنه قد غادر المحطة قبل الساعة ١٩/٣٠ بقليل.

وأمكن لوالدته أن تعرف أن أفرادا في ثياب مدنية يقودون شاحنة بيك آب حمراء اللون ذات قمرة بدون أبواب، احتجزوا صبيا يرتدي سروالا أبيض وقميصا أسود. وكان هذا الوصف ينطبق على ميغيل آنخل. وبدا من الوصف الذي حصل عليه الوالدان أن محتجزي ابنهما، افراد من "دورية الساعة ١٩/٣٠ بالقوات الجوية".

وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي، توجه والدا ميغيل آنخل الى قاعدة القوات الجوية للاستفسار عنه، ولكنهما أبلغا أنه غير محتجز هناك. فتوجها الى إدارات مختلفة للشرطة والقوات المسلحة، بيد أن تلك الإدارات أنكرت أيضا قيامها باحتجازه.

وأبلغت احدى الجارات والدة ميغيل آنخل أن شابة شاهدت عملية إلقاء القبض عليه وميزت جنديا من القوات الجوية من القاعدة، بين محتجزيه وهو من القوات الجوية، ويكنى باسم إل "مانغو".

وأكد أحد أفراد القوات الجوية أيضا ويكنى باسم غل "تشينو"، لاحدى صديقات ميغيل آنخل، أنه محتجز في قاعدة ايلوبانغو للقوات الجوية. فأبلغت هذه الصديقة أم ميغيل آنخل بذلك. بيد أن من في القاعدة دأبوا رسميا على نفي احتجازه.

الشكاوى والتفتيش

إزاء هذا الإنكار المستمر، قررت الأسرة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، أن تبلغ باختفاء ميغيل آنخل العديد من هيئات الدفاع عن حقوق الانسان: لجنة السلفادور لحقوق الانسان (الحكومية)، مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية، لجنة الصليب الأحمر الدولية، هيئة العفو الدولية، Americas Watch التي عملت بدورها على لفت اهتمام لجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان الى تلك القضية[٣٢٩]

---

(٣٢٩) لجنة البلدان الامريكية لحقوق الانسان. القضية ٩٨٤٤، السلفادور.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، أبلغت الأسرة بنقل ميغيل آنخل الى ثكنات الحرس الوطني في سان سلفادور[٣٣٠]. على أنه لما ذهبت الأسرة الى هناك نفى المسؤولون مرة أخرى أنه محتجز لديهم.

وقد سجل فيما يبدو نقل ميغيل آنخل ريفاس إيرناندس من القاعدة الجوية الى الحرس الوطني في دفاتر الحرس الوطني في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧[٣٣١].

وفي شباط/فبراير ١٩٨٧، أبلغت الواقعة الى سفارة الولايات المتحدة في السلفادور. وكتب بعض أعضاء كونغرس الولايات المتحدة رسائل الى سفارتهم في السلفادور[٣٣٢]، والى رئيس السلفادور وقتئذ، خوسيه نابوليون دوارته[٣٣٣]، يعربون عن قلقهم إزاء اختفاء ميغيل آنخل. وفي آذار/مارس، زارت بعثة هيئة العفو الدولية ثكنات الحرس الوطني، لكنها لم تجد الشاب هناك.

التحقيق

قامت لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية بالتحقيق في القضية في نيسان/ابريل ١٩٨٧[٣٣٤]. وكلف مخبر المباحث السيرجنت روبيرتو بالاسيوس إيرائيتا بالتحقيق[٣٣٥].

---

(٣٣٠) المرجع نفسه، رسالة موجهة من خميرا رونه (Americans Watch) الى لجنة تقصي الحقائق، مؤرخة ٢٦ آب/اغسطس ١٩٩٢.

(٣٣١) بيان أدلى به كروس أنطونيو إرناندس الى لجنة حقوق الانسان بالسلفادور في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧.

(٣٣٢) رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٧ وموجهة الى ادوين كور، سفير الولايات المتحدة في السلفادور، من عضو الكونغرس جيمس ل. اوبستار وأعضاء آخرين.

(٣٣٣) رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٧ وموجهة الى خوسيه نابوليون دوراته رئيس السلفادور، من عضو الكونغرس جيمس ل. اوبستار وأعضاء آخرين.

(٣٣٤) الدورة العادية للجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ١٩٨٧، المحضر رقم ١٢، الصفحة ٢٢. ووفقا للموجز، أجري التحقيق "بناء على طلب من لجنة حقوق الانسان (الحكومية)"؛ على أن رئيس لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية في ذلك الوقت، السيد خوليو الفريدو سامايوا، يقول إنه أجرى بناء على طلب وزارة الخارجية.

(٣٣٥) أبلغتنا لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية أنه قدم استقالته منذ ستة شهور تقيبا وربما غادر البلد.

(٣٢٥) الملف، الرقم ٥٠ و ٥١.

وتبين للسيرجنت بالاسيوس من أحد المرشدين أن لفتانت بالحرس الوطني دعا لاجتماع ضم خمسة من أفراد الحرس الوطني، وأمرهم بإخفاء الدفاتر التي تحتوي على محاضر عمليات الاستجواب التي تعرض لها ريفاس إيرناندس وفضلا عن المكان الذي كان محتجزا فيه: وهو الزنزانة رقم ٤ من العنبر الثاني بالحرس الوطني.

وعند تلقي هذه المعلومات، قرر الليفتنانت كولونيل نيلسون ايفان لوبيس إي لوبيس، رئيس الوحدة التنفيذية للجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، التدخل مباشرة في هذه القضية وذهب الى ثكنات الحرس الوطني، ولكنه لم يعثر على الشاب[٣٣٧].

وفي تقرير مؤرخ ٢٦ أيار/مايو، ذكر اللفتنانت كولونيل لوبيس أن "... التحقيقات المتعلقة بالسيد ريفاس إيرماندس تمر بتعقيدات تقتضي اتخاذ قرارات على مستوى آخر وسيتم إبلاغها قريبا ... (إلى رئيس لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية)[٣٣٨].

وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٧، وصف الليفتنانت كولونيل لويس في تقرير آخر "... في عبارات عامة، المصاعب التي واجهها في القضية المتصلة باختفاء السيد ريفاس إيرناندس[٣٣٩].

---

(٣٣٦) "موجز التحقيقات التي أجريت خلال الفترة من ١٥ أيار/مايو ١٩٨٧ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧". لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧، الصفحتان ٢ و ٣.

(٣٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(٣٣٨) الدورة العادية للجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ١٩٨٧، المحضر رقم ١٦، الصفحة ٢٦. وفي اليوم ذاته، قامت لجنة تحقيق في الأعمال الاجرامية بتشغيل جهاز كشف الكذب لاختبار مصدرها. وكانت النتيجة إيجابية. "موجز التحقيقات التي أجريت خلال الفترة من ١٥ أيار/مايو ١٩٨٧ الى ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧"، لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧، ص ٣ و ٤. وقد أزمعت لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية استدعاء أفراد من القوات الجوية والحرس الوطني المتورطين في عملية إلقاء القبض والاحتجاز المشار اليها في التقارير المتصلة بريفاس إبرناندس، وأخذ أقوالهم. "خطة العمل"، لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧، ص ١ و ٢.

(٣٣٩) الدورة العادية للجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ١٩٨٧، المحضر رقم ١٧، الصفحة ٢٧. ولا يوجد تقرير جديد بشأن القضية حتى آب/اغسطس ١٩٨٧. المرجع نفسه، ١٩٨٧، المحضر رقم ٢٧، ص ٤٠. وبعد ذلك، لا توجد تقارير أخرى في عام ١٩٨٧. ولم تتم إحالة محاضر اجتماعات لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية لعام ١٩٨٨ الى لجنة تقصي الحقائق.

وفي الوقت ذاته، تلقت الأسرة معلومات بصورة منتظمة من مصدرها الخاص بشأن حالة ميغيل آنخل الصحية ومكان احتجازه. (المصدر الذي استقت منه الأسرة معلوماتها هو المصدر ذاته للجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية).

وأرسلت الأسرة أيضا الى هذا المصدر مبالغ مختلفة من المال بصورة منتظمة سجلتها والدة الضحية بدقة، خلال الفترة من حزيران/يونيه ١٩٨٧ الى شباط/فبراير ١٩٨٩. وكان المرشد يؤكد أنه شاهد شخصيا الشاب المحتجز كما كان يورد وصفا لمختلف عمليات الترحيل، سواء الى أماكن الحرس الوطني الرسمية، أو الى بيوت خاصة؛ وفي مناسبات عديدة، زارت لجنة الصليب الأحمر الدولية المنشآت الرسمية، دون أن تعثر على الشاب.

وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨، اتخذت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان القرار رقم ٨٨/٢١ الذي افترضت فيه صحة الوقائع المتعلقة بشكوى الاختفاء، وأبلغت حكومة السلفادور بأن الواقعة المعنية تنطوي على انتهاكات خطيرة للغاية لحقوق الانسان وأوصت بالتحقيق فيها ومعاقبة المسؤولين عنها.

وبعد بضعة أيام، أي بعد قرابة ستة عشر شهرا من حالة الاختفاء، ذكر والد الشاب، غييرمو ريفاس كامبوس، أنه لمح ميغيل آنخل لبضع لحظات في قيادة الحرس الوطني في سان بابلو تاكاتشيكو.

وكانت سفارة الولايات المتحدة، تقدم العون بصورة مستمرة الى الأسرة عن طريق أحد موظفيها في أثناء البحث عن ذلك الشاب. وقد اجتمع الكولونيل ريفاس ريفاس من لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية بكولونيل ولفتنانت من الحرس الوطني، دون نتائج ايجابية.

وفي أعقاب الهجوم الذي قامت به جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في عام ١٩٨٩، احتجز والد ميغيل آنخل ريفاس إيرناندس بتهم الاتصال بحركة حرب العصابات، وتم تأمين الإفراج عنه من خلال تدخل سفارة الولايات المتحدة.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أن دلائل مادية على أن عناصر من القوات الجوية السلفادورية ألقت القبض على ميغيل آنخل ريفاس أيرناندس.

٢ - أن دلائل مادية على أنه نقل الى الحرس الوطني.

٣ - أن دلائل مادية على اختفاء ذلك الشاب عندما كان في حوزة الحرس الوطني، ولا توجد دلائل على أنه مازال حيا.

٤ - أن دلائل مادية على أن القوات الجوية فيما بعد تسترت على إلقاء القبض عليه واحتجازه وعلى أن الحرس الوطني تستر على احتجازه.

٥ - أن الدولة لم تقم بمسؤوليتها وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بالتحقيق في القضية ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عنها.

(ج) تشان تشان وماسي

موجز القضية

تلقت لجنة تقصي الحقائق شكاوى كثيرة عن حالات اختفاء ودرست معظمها بتعمق، وهذه القضية يتجلى فيها عدم الاحترام الذي تلقاه القيم الأسرية، والمشاعر الأسرية، والحزن الأموي وتضامن نقابات العمال، وذلك هو السبب الذي حدا باللجنة إلى اختيار التركيز عليها.

ففي ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٩، كان عضوان في إحدى نقابات العمال هما سارة كريستينا تشان تشان ميدينا، وخوان فرانسيسكو ماسي شافيس يسيران إلى منزلهما في شارع بوليفار ديل ايفرسيتو، قرب سان سلفادور. وكانت المرأة تبلغ ٢٠ سنة من العمر وتعمل مصورة فوتوغرافية في الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين . وكان الرجل يبلغ ٢٥ سنة، كما كان طالبا ويعمل في مصنع ليدو. وعند مرورهما أمام مصنع "ربروسنترو"، الذي يبعد ٢,٥ من الكيلومترات عن العاصمة، اعتقلهما ستة أفراد من القوات الجوية أمام البوابة الرئيسية: وقد تعرف ركاب الأتوبيسات المارة في الطريق على الشابين ورأوهما يقفان أمام الحائط وأيديهما مرفوعة في الهواء بينما كان الجنود يستجوبونهما. وقد حدث ذلك في نحو الساعة ١٨/٠٠. ولم يشاهدا منذ ذلك الحين أبدا.

وصف الوقائع[٣٤٠]

معلومات أساسية

ولد خوان فرانسيسكو في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧٣ في كيسالتيبيكه في لا ليبرتاد، لأبويه كارمن تشافيس ده ماسي وسيميون ماسي. وكان يعيش مع أسرته في منطقة لاس مرغاريتاس في سويابانغو، وكان عاملا، كما كان سكرتيرا للعلاقات العامة لنقابة العمال في شركة ليدو، وقد عمل مع أعضاء الرابطة الوطنية النقابية في مشاريع مختلفة تتعلق بنقابات العمال، ولم يسبق اعتقاله كما أنه ليس له سوابق جنائية.

---

(٣٤٠) أجرت اللجنة مقابلات مع كثير من الشهود، مدنيين وعسكريين، وفحصت المستندات العامة المتعلقة بالقضية.

وكانت سارة كريستينا تشان تشان هي كبرى بنات خورخه ادواردو تشان تشان خيمينيس وماريا خوانا أنطونيا ميدينا. وكانت الأسرة تعيش في مدينة سانتا آنا، حيث كان والدها موظفا في أحد المكاتب وزعيما مشهورا لنقابة العمال ANDA. ولم يسبق اعتقالها على الاطلاق أيضا كما أنه ليس لها سوابق جنائية. ومع ذلك فقد عانت من نتائج أنشطة أسرتها المتصلة بنقابات العمال.

ففي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠، عندما كانت سارة كريستينا تبلغ من العمر عشر سنوات بالكاد، أتى رجال يلبسون الملابس المدنية إلى منزلها وقتلوا والدها في حضورها، وحضور إخوتها وأخواتها الأصغر منها وعددهم ثلاثة وأمها. وقد وصل الرجال في الساعة ٢/٠٠ وذكروا أنهم من أفراد الحرس الوطني. وعندما رفض والد سارة كريستينا أن يفتح الباب لهم، قام الرجال بكسر إحدى النوافذ وأطلقوا الرصاص عليه. وقد أطلقوا الرصاص أيضا على أنبوبة غاز بروبان في المطبخ، وكان أحد الرجال على وشك إشعال عود ثقاب عندما رأى سارة كريستينا واخوتها وأخواتها يختبئون تحت أحد الأسرة. ورحل الرجال دون اضرام النار في المنزل لأنه كان هناك "عدد لا بأس به من الأطفال" فيه.

وبسبب مقتل خورخه ادواردو تشان تشان خيمينيس، انتقلت الأسرة للمعيشة في سان سلفادور. ولم يحدث إلا بعد "فترة غير قصيرة من الزمن" أن قررت أم سارة كريستينا العودة الى سانتا آنا. وفي تموز/يوليه ١٩٨٩، وفقا لما ذكره الشهود، حضر أيضا الى منزلها مجموعة من الجنود من اللواء الثاني يرتدون الملابس الرسمية، بصحبة عدد من المدنيين. وعصبوا عينيها ووضعوها في إحدى العربات لأخذها الى ثكنات سانت آنا؛ وقد عذبت في الطريق. وبعد الإفراج عنها في الشهر نفسه، عادت الأسرة إلى العاصمة للمعيشة فيها. وهناك حصلت سارة كريستينا على عمل كمصورة فوتوغرافية للرابطة الوطنية النقابية، وهي من أكبر النقابات العمالية في البلد ومن أنشطها. وبسبب انتقادات الرابطة للقوات المسلحة، فقد وصفت بأنها "واجهة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني". وفي عام ١٩٨٩ كانت التهديدات ضد الرابطة شائعة وكان أفرادها يتهمون في وسائط الأعلام بأن لهم صلات تنظيمية بجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وقبل اختفاء سارة كريستينا وخوان فرانسيسكو بشهر، ذكر اعلان مدفوع في صحيفة "El Diario de Hoy" أن زعماء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، والقسسين إيغناسيو الياكوريا وسيغوندو مونتس وزعماء الرابطة هم المتسببون في دمار البلد عن طريق الارهاب. وطلب الاعلان نفسه من الرئيس كريستياني أن يقر عقوبة الاعدام والمحاكمات بإجراءات موجزة لهؤلاء الأفراد.

وقد أضيفت هذه الأوصاف، واضطهاد أعضاء حركة نقابات العمال بصفة عامة، إلى سنوات من المجابهة بين الرابطة والقوات المسلحة، وخلقت حالة اعتبرت فيها القوات المسلحة أي شخص ينتمي الى الرابطة متهما. ونتيجة لذلك، كانت السلطات السلفادورية تعتبر أعضاء الرابطة والأشخاص المتصلين بحركة نقابات العمال خطرا على أمن الدولة.

الاعتقالات

في يوم السبت، ١٨ آب/أغسطس، قضت سارة كريستينا الصباح بأكمله في الرابطة. وبعد ذلك استقلت إحدى الحافلات للذهاب لزيارة خوان فرانسيسكو، الذي كان يعمل في مصنع ليدو في شارع

بوليفار ديل إخرسيتو. وقابلته ثم اتجها سيرا على الأقدام إلى سان سلفادور. وكان الشابان يعيشان في قضاء سانت لوسيا، بالقرب من محل عمل خوان فرانسيسكو.

وعند مرورهما بمصنع ربروسنترو التجاري، الذي يبعد ٢,٥ من الكيلومترات عن العاصمة، أوقفهما ستة أفراد من القوات الجوية أمام بوابة المصنع الرئيسية. وكان الجنود مسلحين ببنادق من طراز M-16 وكانوا يرتدون أغطية رأس حمراء عليها الشارة المعدنية للقوات الجوية . وكان ثلاثة منهم يرتدون زيا لونه أخضر زيتوني، والآخرون يرتدون الأزياء العسكرية المستخدمة للتمويه.

وكان منظر دوريات القوات الجوية الراكبة أو أفرادها من الجنود المشاة منظرا عاديا. حيث كان للقوات الجوية نقاط تفتيش ودوريات في شارع بوليفار دل إخرسيتو، بالقرب من قاعدتها، تعمل لمدة ٢٤ ساعة يوميا. كما كان لها جنود مرابطون داخل عدة شركات تجارية تقع في هذا الشارع بالقرب من القاعدة.

وفيما بين الساعة ١٨/٠٠ و الساعة ١٨/٣٠، تعرف عدة أفراد من المارين بالمكان على سارة كريستينا وخوان فرانسيسكو. وكان أول المارين زميل لهم من العمل تعرف على الاثنين المحتجزين، فخرج من العربة التي كان يركب فيها وعاد الى سان سلفادور لابلاغ الاعتقالات الى الرابطة. وبعد دقائق، مر زميلان في حافلـــة صغيرة؛ وعندما أدركا أن الاثنين قد اعتقلا، نزلا بدورهما من الحافلة وعادا الى المدينة. كما أن فيبه اليزبيث فاسكيس، الأمين العام للرابطة، قد مرت بعربتها أيضا بالمكان؛ وشاهدت الاعتقال وعادت إلى المكتب لإبلاغ زملائها.

ووفقا لسجل العربات الداخلة والخارجة الذي تحتفظ به كتيبة المظليين، خرج أحد السائقين الساعة ١٨/٥٠ لإيصال دوريات إلى مكانها في الشارع. كما خرج سائقون آخرون في هذا الوقت أيضا للقيام بأعمال الدورية في الشارع[٣٤١].

ووفقا لما أدلى به الشهود، طلب أحد الجنود من سارة كريستينا وخوان فرانسيسكو ابراز أوراق هويتهما، بينما أحاط بهما الآخرون للحراسة. وقال شهود آخرون إن الجنود قد أحاطوا بهما ووضعوهما بجوار أحد الحوائط مع رفع أيديهما في الهواء، أمام مصنع ربروسنترو مباشرة.

وكان بعض الناس ينتظرون الحافلة في مكان قريب ولابد أنهم قد شاهدوا الاعتقال. ونتيجة للخوف، لم يقتربوا ولكنهم علقوا بقولهم إن الجنود "يحتجزون بعض الأشخاص هناك" وهذا هوالذي اعتاد الناس أن يقولوه في تلك الأيام.

---

(٣٤١) نسخة من سجل كتيبة المظليين الخاص بالعربات الداخلة والخارجة، زودت بها لجنة تقصي الحقائق في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وكانت كتيبة المظليين هي المسؤولة عن القيام بأعمال الدورية في شارع بوليفار دل إخرسيتو، وفي ذلك اليوم كان جناحها الثالث هو الوحدة المكلفة بحراسة الشارع. وكان الضابط المسؤول هو الكابتن أوسكار أرنولفو دياس أمايا. وفي آب/أغسطس ١٩٨٩، كان المعتاد أن يكلف بالحراسة ٦ أو ثمانية أفراد من القوات الجوية طوال الـ ٢٤ ساعة في مصنع ربروسنترو. وكانت الأوامر الصادرة لهؤلاء الجنود أن يبقوا داخل مباني المصنع. ولم تزود القوات الجوية لجنة تقصي الحقائق بأسماء ضباط الوحدة التي كانت تقوم بحراسة تلك الشركة. وقد أبلغ الاعتقال على الفور إلى الرابطة التي اتصلت هاتفيا بوسائط الإعلام لإبلاغها بالحادثة. وذهب أحد أعضاء الرابطة في حدود ١٥ دقيقة للاستقصاء؛ وعندما وصل إلى مكان الحادث، كان الشابان لا يزالان محتجزين هناك. وبعد ذلك، استقل شخصان آخران سيارتهما إلى المكان ولكنهما لم يجدا الشابين هناك. وقد شاهد الاعتقال ما مجموعه ٥ أفراد.

ويزعم أن الجنود قد اصطحبوا سارة كريستينا وخوان فرانسيسكو إلى ثكنات القوات الجوية، إلا أنه لم تشاهد أي عربة عسكرية في مكان الاعتقال. وقد أخبر اللفتنانت كولونيل رينيه السيدس رودريغيس أورتادو، قائد كتيبة المظليين في ذلك الوقت، اللجنة بأنه عندما كان جنود الكتيبة يقومون بأي اعتقال، كان الإجراء العادي هو الاتصال بالضابط المكلف بالخدمة من خلال وحدة اللاسلكي في قاعدة القوات الجوية؛ وعندئذ كانت ترسل عربة لاحضار المحتجزين إلى القاعدة، حيث كان يجري استجوابهم. وبعد الاستجواب كان المحتجزون إما يفرج عنهم أو يسلمون إلى شرطة المالية، أو الشرطة الوطنية أو الحرس الوطني. ولم يقم اللفتنانت كولونيـــل رودريغيس أورتادو، كبير الضباط المكلفين بالخدمة في ذلك الوقت بتسجيل اعتقال سارة كريستينا وخوان فرانسيسكو[٣٤٢]. وعندما اتصلت الرابطة هاتفيا بالقوات الجوية لمعرفة ما إذا كانا قد نقلا إلى الثكنات أم لا، أنكر القائد المكلف بالخدمة تلقي أي بلاغ عن حدوث أي اعتقال.

الجهود التي بذلها الأقارب

في اليوم التالي، أبلغت أم سارة كريستينا باعتقال ابنتها. ومع ذلك فقد علمت أسرة خوان فرانسيسكو بالاعتقال في اليوم نفسه، عن طريق أحد الأقرباء.

ووفقا لما ذكره الشهود، حدث في يوم الاثنين، ٢٠ آب/أغسطس أن ممثلا للجنة حقوق الانسان في السلفادور، كان في قاعدة ايلوبانغو للقوات الجوية للتحقيق في اعتقال سارة كريستينا وخوان فرانسيسكو، قال إنه قد أبلغ بأن الشابين قد اعتقلهما أفراد القوات الجوية، ولكنهما قد سلما بالفعل إلى

---

(٣٤٢) حصلت لجنة تقصي الحقائق على وثائق رسمية تؤكد أن الكولونيل رودريغيس كان مكلفا بالخدمة في ١٨ و ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٩.

الثكنات المركزية لشرطة المالية. وقد توجهت أيضا إلى قاعدة القوات الجوية إحدى شقيقات خوان فرانسيسكو ومحام من الرابطة ولكن لم يسمح لهما بالدخول. ومع ذلك فان سجل كتيبة المظليين للعربات الداخلة والخارجة في الفترة من ١٨ الى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٩ لا يحتوي على أي بيانات مدخلة تتعلق بالمحتجزين(٣٤٣).

ومن تلك اللحظة فصاعدا، أنكرت السلطات بشكل منهجي حتى الحقيقة المتمثلة في أن الاعتقال قد حدث، وبالتالي أية معرفة بمكان وجود الضحيتين أو مصيرهما. وفي اليوم نفسه، وهو الاثنين ٢٠ آب/أغسطس، ذهبت أم سارة كريستينا إلى قاعدة إيلوبانغو للقوات الجوية للسؤال عن ابنتها. وأخرج الجندي المكلف بالخدمة قائمة ثم ذهب لاستدعاء ضابط آخر. وبعد عدة دقائق، وصل ضابط يدعى فلوريس. وقال الضابط للأم "هل يمكن أن تقدمي لي معروفا كبيرا، من فضلك أخبري أعضاء الرابطة هؤلاء أن يتوقفوا عن إذاعة هذه الدعايات على التلفزيون. فالشابان غير موجودين لدينا".

ومن تلك اللحظة فصاعدا، اكتشفت أم سارة كريستينا أنها تقوم بمحاولة عقيمة. فقد ذهبت إلى مختلف الإدارات العسكرية وإدارات الشرطة في جميع أنحاء المدينة بحثا عن معلومات؛ من الشرطة الوطنية إلى القوات الجوية؛ من القوات الجوية إلى شرطة المالية؛ من شرطة المالية إلى القوات الجوية. وذهبت جميع جهودها أدراج الرياح.

وقد ذهبت شقيقة خوان فرانسيسكو أيضا إلى شرطة المالية، حيث أبلغت أن القوات الجوية لم تنقل إليهم أي فرد. ولما عادت إلى قاعدة القوات الجوية، أبلغت بأنها قد حصلت على معلومات خاطئة وأن القوات الجوية لم تعتقل أي فرد اسمه خوان فرانسيسكو ماسي أو سارة كريستينا تشان تشان.

وذهبت أم سارة كريستينا إلى القوات الجوية للمرة الثالثة، في الساعة ٨/٠٠، من يوم الثلاثاء ٢١ آب/أغسطس ، حيث أصروا على أن تبحث عن ابنتها في ثكنات الحرس الوطني. ومن هناك، أخذت تدور في حلقات مفرغة مرة أخرى: من الحرس الوطني إلى شرطة المالية؛ من شرطة المالية إلى الشرطة الوطنية؛ من الشرطة الوطنية إلى شرطة المالية؛ من شرطة المالية إلى الحرس الوطني. ومرة أخرى ذهبت جميع جهودها أدراج الرياح.

---

(٣٤٣) نسخة من سجل كتيبة المظليين الخاص بالعربات الداخلة والخارجة. وتظهر المعلومات المتاحة للجنة تقصي الحقائق أن الممارسة الشائعة في حالات الاختفاء كانت هي عدم الاحتفاظ بسجلات رسمية للاعتقالات.

وفي يوم الأربعاء ٢٢ آب/أغسطس عادت إلى قاعدة القوات الجوية، بصحبة محام من الرابطة. وعند مدخل القاعدة، قابلت والد خوان فرانسيسكو، الذي كان يتخذ إجراءات مماثلة للعثور على ابنه.

وقد تعامل معهم نفس الضابط من القوات الجوية. وفي هذه المرة، اخبر أم سارة كريستينا أنها إذا عادت مرة أخرى، فـ "سيحدث لها نفس الشيء"، أي بعبارة أخرى ، أنهم سيجعلونها تختفي. وأنكر الضابط اعتقال الشابين، ولكنه انتهز الفرصة ليخبرهم بأن خوان فرانسيسكو كان قائدا تابعا لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وأن الشبان الذين ينتمون إلى رجال حرب العصابات كثيرا ما يموتون.

ولما أصرت الأم على أن أناسا مختلفين قد شاهدوا قيام أفراد القوات الجوية قبل أيام قليلة مضت باعتقال الشابين، استدعي ضابط آخر في النهاية؛ فأخذ الأم إلى مبنى السجن الموجود تحت الأرض. وهناك عاينت ست زنزانات، ولكنها لم تر سارة كريستينا أو خوان فرانسيسكو. وصاح الضابط، "لا تعودي مرة أخرى إلا إذا كنت تريدين أن يحدث لك ذلك". وبسبب الخوف لم تعد أبدا.

وفي يوم الخميس ٢٣ آب/أغسطس، ذهبت شقيقة سارة كريستينا الصغرى إلى قاعدة القوات الجوية بصحبة محام، وقال لها الضابط الذي تعامل معهما: "لابد أن تكوني أختها إنك تشبهينها تماما. ولكنها ليست هنا. فتوقفي عن المجيء إلى هنا للسؤال عنها، لأنها ليست لدينا هنا". وعادت أخت سارة كريستينا إلى قاعدة القوات الجوية مع شقيقة خوان فرانسيسكو في يوم الجمعة ٢٤ آب/أغسطس. وبالرغم من توسلاتها، أنكر الجنود مرة أخرى الاعتقال.

ولجأت أسرتا سارة كريستينا وخوان فرانسيسكو إلى كل وسيلة ممكنة: فنشرتا إعلانات مدفوعة في الصحف طالبتين الإفراج عن كلا الشابين[٣٤٤]؛ وقامتا بزيارات لا حصر لها للمستشفيات، والجبانات وإدارات الشرطة والإدارات العسكرية؛ وقدمتا شكاوى للجنة حقوق الإنسان (الحكومية)، ولجنة حقوق الإنسان (غير الحكومية)، ومكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من هيئات حقوق الإنسان؛ وقدمتا طلبا لإستصدار أمر إحضار من المحكمة العليا[٣٤٥].

---

(٣٤٤) El Mundo، ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

(٣٤٥) في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، قدمت إحدى شقيقات خوان فرانسيسكو، عن طريق مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية، طلبا لاستصدار أمر إحضار من المحكمة العليا. وطلبت أم سارة كريستينا أيضا الانتصاف عن طريق أمر إحضار لأبنتها، ولكن المحكمة لم تنظر في القضية على الإطلاق.

وأرسلتا الأسرتان رسائل أيضا إلى الجمعية التشريعية ووزارة العدل. وقد أبلغ عضوان من الجمعية أم سارة كريستينا بأن اسمي الشابين قد سجلا في السجلات الداخلية للسجنـــاء في القاعدة الجوية وأنهما محتجزان في قبو في ثكنات القوات الجوية. وبذلك يكون الاعتقال والنقل إلى قاعدة إيلوبانغو التابعة للقوات الجوية قد تأكدا.

وأرسل مدير مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية برسائل إلى الكولونيل إيكتور إيريبيرتو إرناندس، المدير العام لشرطة المالية في ذلك الوقت؛ والكولونيل خوان رافاييل باستيليو، قائد القوات الجوية؛ والكولونيل رينيه اميليو بونسه، رئيس أركان حرب القوات المسلحة في ذلك الوقت؛ والجنرال رافاييل اومبرتو لاريوس لوبيس، وزير الدفاع والأمن العام في ذلك الوقت؛ والكولونيل اينوسنته اورلندو مونتانو، نائب الوزير لشؤون الأمن العام؛ والكولونيل خوان أورلندو سيبيدا، نائب الوزير لشؤون الدفاع.

وجاء الرد الوحيد من شرطة المالية . ففي رسالة مؤرخة ٢٣ آب / أغسطس ١٩٨٩، رد الكولونيل إيكتور إيريبرتو إرناندس بأنه قد "بذل جهدا مضنيا" في البحث في "السجلات"، وأن خوان فرانسيسكو وسارا كريستينا لم يكونا محتجزين، ولم تقم تلك الهيئة باحتجازهما.(٣٤٦)

وبحثت اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان عن سارا كريستينا وخوان فرانسيسكو في قاعدة السلاح الجوي، ولواء المدفعية، وفوج الخيالة، والثكنات المركزية للشرطة الوطنية، والحرس الوطني، وشرطة المالية، ولواء المشاة الأول، ولواء المشاة الرابع، والمفرزة العسكرية رقم ١(٣٤٧). ولم تسفر هذه الجهود عن أي نتيجة، واقتصر التحقيق فيما يبدو على مطالبة الضابط المسؤول في كل وحدة بملء نموذج يشهد فيه بأنه لا يحتجز الشابين. وأخيرا، قالت لجنة حقوق الانسان إنها عجزت عن العثور على أي معلومات بشأن القضية.

---

(٣٤٦) رسالة مؤرخة ٢٣ آب/ أغسطس ١٩٨٩ وموجهة من المدير العام لشرطة المالية الى مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية، متضمنة في ملف قضية ماسي تشافيس، مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية.

(٣٤٧) القضية رقم ١٩٠٦، لجنة حقوق الإنسان في السلفادور.

وطلبت لجنة تقصي الحقائق من السلاح الجوي والشرطة الوطنية وشرطة المالية والحرس الوطني، معلومات عن كل الأشخاص الذين اعتقلتهم هذه الهيئات في الفترة من ١٦ الى ٢٠ آب / أغسطس . كما طلبت قائمة بالأشخاص الذين نُقلوا من السلاح الجوي الى قوات الأمن الأخرى خلال ذلك الاسبوع. وأرسل السلاح الجوي قائمة الأشخاص الذين اعتقلتهم وحداته خلال الفترة من ١٦ الى ٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٩، غير أن القائمة لم تكن الأصلية، بل كانت نسخة مكتوبة على الآلة الكاتبة ، لا تضم سوى ستة أشخاص قيل إنهم اعتقلوا يوم ١٧ آب / أغسطس . ولم تتضمن القائمة أي تسجيل لاعتقال سارا كريستينا أو خوان فرانسيسكو(٣٤٨).

وأرسلت الشرطة الوطنية قائمة بالأشخاص الذين اعتقلتهم وحداتها خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ آب/ أغسطس ١٩٨٩ . وكانت هذه القائمة ، وهي نسخة مكتوبة بالآلة الكاتبة بأسماء عدة أشخاص اعتقلوا في تلك الأيام، لا تتضمن هي الأخرى أي تسجيل لاعتقال سارا كريستينا أو خوان فرانسيسكو(٣٤٩). وأرسل الحرس الوطني نسخا من صفحات الدفتر الذي يحتفظ فيه بسجل للأشخاص الذين اعتقلوا أيام ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ آب/ أغسطس. ولم يكن ثمة تسجيل لسارا كريستينا أو خوان فرانسيسكو. وقال إنه، في تلك الأيام، "لم يُنقل إليه أي شخص من السلاح الجوي السلفادوري"(٣٥٠).

وتلقت أسرة ماسي عدة برقيات تطلب منها التوجه الى الشرطة الوطنية لتسلم خوان فرانسيسكو. وأقام والد خوان فرانسيسكو علاقة مع شخص زُعم أنه ينتمي الى الشرطة الوطنية. وأبلغه بأن ابنه موجود في ثكنات الشرطة في منطقة مونسيرات، وبأنه يستطيع الاتصال به. ووفقا لما ذكره ذلك المصدر فقد أصيب ابنه بجروح من الضربات التي تلقاها، وكان في حاجة الى ملابس ونقود. ورغم أن والد خوان فرانسيسكو كان يحمل معه طعاما وملابس ونقودا، فإنه لم يسمح له برؤية ابنه على الاطلاق. وقيل له إن خوان فرانسيسكو في حالة سيئة، وإن عليه الانتظار حتى يتحسن الشاب. وظل الأب على اتصال بالشرطي حتى عام ١٩٩١، ولكن خوان فرانسيسكو لم يظهر مطلقا. وأخيرا، تخلت الأسرة عن البحث.

---

(٣٤٨) حتى الآن، لم ترسل القوات المسلحة المعلومات المطلوبة من شرطة المالية.

(٣٤٩) تقرير الشرطة الوطنية المرسل الى لجنة تقصي الحقائق، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(٣٥٠) تقرير الحرس الوطني السابق المرسل الى لجنة تقصي الحقائق في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، وبعد شهر من اختفاء سارا كريستينا وخوان فرانسيسكو، اشتركت والدة سارا كريستينا في مظاهرة الرابطة الوطنية النقابية للعمال السلفادوريين للمطالبة باطلاق سراح الشابين. واعتقلها أفراد الشرطة الوطنية، مع ٦٣ شخصا آخر، ونقلوهم الى الثكنات المركزية. وتعرضت للتهديد والضرب والتعذيب. وفي الشهر التالي، أصيبت ابنتها الصغرى بجراح عندما انفجرت قنبلة في مقر الرابطة الوطنية. وعقب هذه الحادثة الأخيرة، كفت الأم عن البحث عن ابنتها.

التحقيقات الرسمية

رفضت السلطات العسكرية والحكومة والسلطة القضائية جميعا التحقيق في الواقعة غير أنه نظرا للعلنية التي أحاطت بالقضية ، طلب السلاح الجوي من اللفتنانت (في ذلك الوقت) إدغاردو إرنستو إيتشيفيريا، رئيس شعبة الدعم التكتيكي C-II ، إجراء تحقيق داخلي وسأل اللفتنانت ايتشيفيرا الجنود في شعبته، وعند تلقيه إجابات سلبية، أبلغ أن ما من أحد في وحدته قد رأى الشابين.

ووصف اللفتنانت ايتشيفيريا، في شهادة أمام اللجنة ، التحقيق بأنه كان "تحقيقا مكتبيا" اقتصر على توجيه الأسئلة شفويا. وقال إن هذه الحالات كانت شائعة خلال العامين اللذين عمل فيهما في شعبة الاستخبارات. وقال اللفتنانت ايتشيفيريا إن قائد أو رئيس السلاح الجوي طلب إجراء تحقيقات داخلية في مناسبات شتى، غير أنه لا يذكر حالة واحدة أقر فيها السلاح الجوي بمسؤوليته.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي :

١ - أن هناك أدلة كاملة على قيام أفراد من السلاح الجوي باعتقال سارا كريستينا تشان تشان وخوان فرانسيسكو ماسي.

٢ - أن هناك أدلة كافية على أن المعتقلين قد نُقلا الى قاعدة السلاح الجوي.

٣ - أن هناك أدلة كافية على أنهما اختفيا بينما كانا محتجزين في السلاح الجوي، وأنه ليس ثمة أدلة على أنهما لا يزالان على قيد الحياة.

٤ - أن هناك أدلة كاملة على عملية تستر من جانب أفراد السلاح الجوي، الذين أنكروا اعتقال سارا كريستينا تشان تشان وخوان فرانسيسكو ماسي.

٥ - أن على السلطة القضائية ووحدات تحقيقات الشرطة، التي رفضت حتى الآن اتخاذ إجراء، أن تجري تحقيقا خاصا بشأن السلاح الجوي لاستيضاح ملابسات الاعتقال واختفاء الشابين بعد ذلك. وترى لجنة تقصي الحقائق أن من غير المقبول حرمان الأشخاص الذين يسعون وراء الأدلة في القضية، وهي نموذج للعديد من حالات الاختفاء، من الوصول الى الأفراد أو السجلات. ويتعين على السلطة القضائية، وعلى رأسها المحكمة العليا، أن تفتح هذا التحقيق الشامل بشأن السلاح الجوي. ولما كانت الدولة تعبيرا عن المجتمع السلفادوري، فإن عليها التزاما أمام التاريخ بالتحقيق في الواقعة على نحو صريح، ومعاقبة مرتكبيها، وتعويض أسرتي الضحيتين الشابتين سارا كريستينا تشان وخوان فرانسيسكو ماسي.

جيم - مذابح الفلاحين على أيدي القوات المسلحة

في الأعوام ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ ، تعرض الفلاحون لعدة مذابح على أيدي جنود القوات المسلحة في السلفادور. وفيما يلي سرد لثلاث من هذه المذابح.

١ - قضية توضيحية: إل موسوته

موجز القضية

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، وفي قرية إل موسوتة في مقاطعة موراسان، قامت وحدات من كتيبة أتلاكاتل باعتقال كل الرجال والنساء والأطفال الموجودين دون أي مقاومة. وفي اليوم التالي، ١١ كانون الأول/ ديسمبر، وبعد أن قضى المعتقلون الليل محبوسين في بيوتهم، أعدموا في مجموعات بصورة متعمدة ومنظمة. وجرى أولا تعذيب الرجال وإعدامهم، ثم أعدمت النساء، وأخيرا الأطفال، في المكان الذي كانوا محبوسين فيه. وكان عدد الضحايا المحددي الهوية يربو على المائتين. ويمكن أن يزيد الرقم على ذلك إذا أخذ في الحسبان الضحايا الآخرون غير المحددي الهوية.

وقد وقعت هذه الأحداث في غضون عملية مناهضة لرجال حرب العصابات عرفت باسم "عملية الإنقاذ"، شاركت فيها، بالإضافة الى كتيبة أتلاكاتل، وحدات من لواء المشاة الثالث، ومركز سان فرانسيسكو غوتيرا لتدريب القوات الخاصة.

وخلال "عملية الإنقاذ"، وقعت مذابح أخرى للمدنيين في الأماكن التالية: في ١١ كانون الأول/ ديسمبر، أكثر من ٢٠ شخصا من كانتون لاخويا؛ وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، حوالي ٣٠ شخصا في قرية لا رانتشيريا؛ وفي نفس اليوم، قتل سكان قرية لوس توريليس على أيدي وحدات من كتيبة أتلاكاتل؛ وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، قتل سكان قريتي خوكوته أماريليو وسيرو باندو. وبلغ عدد الضحايا المحددي

الهوية الذين لقوا حتفهم في إل موسوته وغيرها من القرى أكثر من ٥٠٠ ضحية. وكان هناك العديد من الضحايا الآخرين الذين لم تحدد هويتهم.

وقد تلقينا روايات عن هذه المذابح من شهود عيان، ومن شهود رأوا الجثث في وقت لاحق، حيث كانت قد تركت دون دفنها. وفي حالة إل موسوته، كانت نتائج عملية إخراج بقايا الجثث في عام ١٩٩٢ تدعم الروايات بصورة كاملة.

ورغم الشكاوى العامة من المذبحة والسهولة التي كان يمكن التحقق بها من حدوثها، لم تأمر السلطات السلفادورية باجراء تحقيق، وظلت تنكر باستمرار حدوث المذبحة.

ونفى وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة أمام لجنة تقصي الحقائق أن لديهما أي معلومات من شأنها أن تمكن من تحديد الوحدات والضباط الذين شاركوا في "عملية الإنقاذ". وقالا إنهما لا يحتفظان بأي سجلات عن تلك الفترة.

وقد تدخل رئيس المحكمة العليا بصورة متحيزة وسياسية في الدعوى القضائية التي رفعت بشأن المذبحة في عام ١٩٩٠.

وصف الوقائع

قرية إل موسوته

بعد ظهر يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، وصلت وحدات من كتيبة مشاة أتلاكاتل للرد الفوري الى قرية إل موسوته في مقاطعة موراسان، عقب صدام مع رجال حرب العصابات بالقرب من القرية.

وكانت القرية تتألف من نحو ٢٠ منزلا تقع في منطقة مكشوفة حول ميدان. وتوجد كنيسة في مواجهة الميدان، ويوجد خلفها مبنى صغير يعرف باسم "الدير"، يستخدمه الكاهن لتغيير ردائه عندما يأتي الى القرية لإقامة القداس. وثمة مدرسة، تدعى غروبو إيسكولار، على مسافة ليست بعيدة عن القرية.

وعندما وصل الجنود الى القرية، وجدوا، بالإضافة الى السكان، فلاحين آخرين لاجئين من المناطق المحيطة بالقرية. وأمروا الجميع بالخروج من منازلهم والتجمع في الميدان، وجعلوهم ينبطحون أرضا، وقاموا بتفتيشهم، وسألوهم عن رجال حرب العصابات. وأمروهم بعد ذلك بإغلاق أبواب منازلهم عليهم حتى اليوم

التالي، وحذروهم من أن أي شخص سيخرج من منزله سيتعرض لإطلاق النار عليه. وظل الجنود في القرية طوال الليل.

وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي، ١١ كانون الأول/ديسمبر، أعاد الجنود تجميع السكان بأسرهم في الميدان. وقاموا بفصل الرجال عن النساء والأطفال، وحبسوا الجميع في مجموعات مختلفة في الكنيسة والدير والعديد من المنازل.

وخلال ذلك الصباح، بدأوا في استجواب الرجال وتعذيبهم وإعدامهم في مواقع متعددة. وحوالي الظهيرة، بدأوا في إخراج النساء في مجموعات، وفصلهن عن أطفالهن، واطلاق نيران المدافع الرشاشة عليهن. وفي النهاية، قاموا بقتل الأطفال. وجرى إطلاق نيران المدافع الرشاشة من خلال النوافذ على مجموعة من الأطفال كانوا محبوسين في الدير. وبعد أن قضى الجنود على السكان بأكملهم، أشعلوا النار في المباني.

وبقي الجنود في إل موسوته في تلك الليلة. وفي اليوم التالي، انتقلوا إلى قرية لوس توريليس، على مسافة كيلومترين. ونجح بعض الأهالي في الفرار. أما الآخرون من الرجال والنساء والأطفال، فقد تم إخراجهم من منازلهم وتجميعهم في صفوف وإطلاق نيران المدافع الرشاشة عليهم.

وتُرك الضحايا في قرية إل موسوته دون دفنهم. وخلال الأسابيع التالية، كانت الجثث على مرأى من عديد من الأشخاص المارين في المنطقة. وفي لوس توريليس، قام الناجون بعد ذلك بدفن الجثث.

معلومات أساسية

وصلت كتيبة أتلاكاتل الى إل موسوته خلال إجراءات عسكرية عرفت باسم "عملية الإنقاذ"، كانت قد بدأت قبل يومين في ٦ كانون الأول/ ديسمبر، وشملت أيضا وحدات من اللواء الثالث ومركز سان فرانسيسكو غوتيرا لتدريب القوات الخاصة.

وكانت كتيبة أتلاكاتل من كتائب مشاة الرد الفوري، أي الوحدات المدربة خصيصا على الأعمال الحربية "لمكافحة التمرد". وكانت الوحدة الأولى من نوعها في القوات المسلحة، وكانت قد أكملت تدريبها، تحت إشراف مستشارين عسكريين من الولايات المتحدة، في أوائل ذلك العام، ١٩٨١.

وقبل بدء "عملية الإنقاذ" بتسعة شهور، كانت سرية من كتيبة أتلاكاتل، بقيادة الكابتن خوان إرنستو منديس، قد اشتركت في عملية مضادة لرجال حرب العصابات في نفس المنطقة الشمالية موراسان. وفي تلك المناسبة، تعرضت لهجوم مكثف من رجال حرب العصابات، واضطرت للإنسحاب بعد أن تكبدت خسائر جسيمة ودون أن تحقق هدفها العسكري. وهذه النكسة التي تعرضت لها كتيبة مشاة الرد الفوري الجديدة جعلت منها موضع انتقاد وسخرية ضباط الوحدات الأخرى، الذين أطلقوا عليها بشكل ساخر اسم "كتيبة مشاة الانسحاب السريع".

وكانت "عملية الانقاذ" تهدف الى القضاء على وجود رجال حرب العصابات في قطاع صغير في شمال موراسان، حيث كان رجال حرب العصابات يقيمون معسكرا ومركزا للتدريب في مكان يدعى لا غواكامايا.

وكان الكولونيل خايمه فلوريس غريخلفا، قائد اللواء الثالث، مسؤولا عن الإشراف على العملية. وكان اللفتنانت كولونيل دومينغو مونتيروسا باريوس، قائد كتيبة أتلاكاتل، يتولى قيادة الوحدات المشاركة في العملية.

وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ، وقعت صدامات بين القوات الحكومية ورجال حرب العصابات. وفي اليوم نفسه، دخلت إحدى سرايا كتيبة أتلاكاتل بلدة أرامبالا. وقام الجنود بتجميع السكان في ميدان البلدة، وفصلوا الرجال عن النساء والأطفال. وحبسوا النساء والأطفال في الكنيسة، وأمروا الرجال بالانبطاح أرضا في الميدان. واتهم عدد من الرجال بالتعاون مع رجال حرب العصابات. وتم تقييدهم وعصب أعينهم وتعذيبهم. وعثر السكان فيما بعد على جثث ثلاثة منهم مطعونة حتى الموت.

وفي كانتون كومارو أيضا، قام جنود وحدات أتلاكاتل بتجميع السكان في الميدان الرئيسي صباح يوم ١٠ كانون الأول/ ديسمبر. بيد أنه لم يُقتل أي شخص هناك.

وهناك أدلة كافية على أن وحدات من كتيبة أتلاكاتل قد شاركت في كل هذه الأعمال. غير أنه خلال "عملية الإنقاذ"، ارتكبت عمليات إعدام جماعية أخرى على أيدي وحدات لم يتسن تحديدها بصورة مؤكدة.

وفي كل الحالات، كان الجنود يتصرفون بنفس الطريقة: فقد كانوا يقتلون كل من يصادفهم من الرجال والنساء والأطفال، ثم يشعلون النار في المنازل. وكان ذلك ما حدث في قرية لا خويا في ١١ كانون الأول/ ديسمبر، وفي قرية لا رانتشيريا في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر، وفي قريتي خوكوته أماريلو وسيرو باندو في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر.

الأحداث اللاحقة

ذاعت أنباء مذبحة إل موسوته يوم ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، عندما نشر ريموند بونر وألما غيّيرمو بريبتو مقالين في صحيفتي The New York Times و The Washington Post، على التوالي، يتضمنان أنباء المذبحة. وكانا قد زارا مسرح المذبحة في شهر كانون الثاني/ يناير، وشاهدا الجثث وأنقاض المنازل.

وخلال ذلك العام، شجب عدد من منظمات حقوق الانسان المذبحة. وأنكرت السلطات السلفادورية بصورة قاطعة حدوث أي مذبحة. ولم يجر أي تحقيق قضائي، ولم يجر أي ذكر لاجراء تحقيق من جانب الحكومة أو القوات المسلحة.

وفي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠، وبناء على شكوى جنائية مقدمة من بيدرو تشيكاس روميرو، بدأت إجراءات جنائية في محكمة سان فرانسيسكو غوتيرو الابتدائية. وخلال المحاكمة، التي لا تزال مستمرة، أُخذت شهادات من شهود الإثبات؛ وفي نهاية المطاف، أمرت المحكمة باخراج الجثث، وكان ذلك دليلا دامغا على حدوث مذبحة إل موسوته. وطلب القاضي من الحكومة مرارا قائمة بالضباط الذين شاركوا في العملية العسكرية. وتلقى ردا يفيد بأن الحكومة ليس لديها معلومات من هذا القبيل.

نتائج إخراج الجثث

تم إخراج رفاة القتلى من أنقاض المبنى الصغير المعروف باسم "الدير"، والملاصق لكنيسة إل موسوته، في الفترة من ١٣ الى ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

وخضعت المواد التي عثر عليها في الدير للتحليل من قبل خبراء الانثروبولوجيا، ثم درست بالتفصيل الدقيق في معامل معهد الطب الشرعي في سانتا تيكلا وفي معامل لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية من قبل الدكتور كلايد سنو (طبيب شرعي انثروبولوجي)، والدكتور روبرت كيرشنر (طبيب شرعي باثولوجي)، والدكتور دوغلاس سكوت (خبير آثار ومحلل قذائف)، والدكتور جون فيتزباتريك

(أخصائي أشعة)، بالتعاون مع الفريق الأرجنتيني للأطباء الشرعيين الأنثروبولوجيين المؤلف من باتريشيا برناردي ومرسيدس دوريتي ولويس فوندبرايدر.

وأسفرت الدراسة التي أجراها الخبراء عن الاستنتاجات التالية:

١ - "أن كل الهياكل العظمية التي أخرجت من الموقع والأدلة المرتبطة بها كانت قد دفنت في نفس التوقيت ..."[٣٥١]. وأن الأدلة المادية التي أخرجت من الموقع تستبعد إمكانية أن يكون الموقع قد استخدم كجبانة سرية يُنقل إليها الموتى في أوقات مختلفة.

٢ - "لا يحتمل أن تكون الأحداث قيد التحقيق قد وقعت في موعد يتجاوز عام ١٩٨١"[٣٥٢]. فقد عثر في الدير على عملات معدنية وطلقات رصاص فارغة تحمل تاريخ صنعها. ولم يتجاوز هذا التاريخ عام ١٩٨١ في أي حالة من الحالات.

٣ - عثر في الدير على بقايا عظام ١٤٣ شخصا على الأقل[٣٥٣]. غير أن التحليل المختبري أوضح أنه "قد يكون هناك، في الواقع، عدد أكبر من الوفيات. وهذا الشك المتعلق بعدد الهياكل العظمية إنما يعكس مدى الإصابات الشاملة التي لحقت بالهياكل العظمية قبل الوفاة، والأضرار التي لحقت بها بعد الوفاة فضلا عما يرتبط بذلك من اختلاط البقايا بعضها ببعض. وقد تكون جثث العديد من الأطفال الرضع قد أحرقت بالكامل؛ وهناك أطفال آخرون ربما لم يتم حصرهم نظرا لما أصاب جثثهم من تمزق شديد"[٣٥٤].

---

(٣٥١) كان الدير - على حد تعبير الخبراء - "مقبرة مشتركة استخدمت في نفس التوقيت أصلا" Patricia Bernardi, Mercedes Doretti and Luis Fondebrider, Archaeological Report, p. 15.

(٣٥٢) "التقرير الاثري"، الصفحة ١٨.

(٣٥٣) عندما تم تحليل بقايا العظام المستخرجة، تمكن خبراء الأنثروبولوجيا من تحديد ١١٧ هيكلا عظميا متمفصلا بصورة تشريحية، على النحو المبين في تقريرهم. وبعد إنجاز التحليل المختبري، أمكن التعرف على ما لا يقل عن ١٤٣ هيكلا عظميا. انظر: Clyde snow, John Fitzpatrick, Robert H. Kirschner and Douglas Scott, Report of Forensic Investigation. (تقرير الفحص الطبي الشرعي).

(٣٥٤) "تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ١.

٤ - تكشف بقايا العظام وغيرها من الأدلة التي عثر عليها في الدير عن العديد من آثار الأضرار الناجمة عن السحق والحرق.

٥ - كان معظم الضحايا من القاصرين.

وقرر الخبراء مبدئيا، بعد استخراج الجثث، أن "ما يقرب من ٨٥ في المائة من الضحايا البالغ عددهم ١١٧ ضحية كانوا من الأطفال دون سن الثانية عشرة"(٣٥٥)، وأوضحوا أنه سيتم التوصل في المختبر إلى تقدير أدق لأعمار الضحايا(٣٥٦).

وفي المختبر، تم التعرف على بقايا الهياكل العظمية لـ ١٤٣ جثة، بما في ذلك ١٣١ طفلا دون سن الثانية عشرة، و ٥ من المراهقين، و ٧ من البالغين. ولاحظ الخبراء، بالإضافة إلى ذلك، أن "متوسط سن الأطفال كان ٦ سنوات تقريبا"(٣٥٧).

٦ - كان من بين الضحايا امرأة حامل(٣٥٨).

---

(٣٥٥) يستند هذا التأكيد إلى "وجود كل من الأسنان المتساقطة والدائمة معا في نفس الوقت" وعلى أن "مراكز التعظم الأولية و/أو الثانوية لم تكن قد التحمت" ("التقرير الاثري"، الصفحتان ١٧ و ١٨؛ وانظر، المرجع نفسه، الصفحة ٨).

(٣٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٣٥٧) "تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ١.

(٣٥٨) "... كانت بقايا جنين مغروسة في منطقة الحوض، حيث كان الرأس بين عظمتي الورك والعجز" ("التقرير الاثري"، الصفحة ٨). وكما ورد في التقرير المختبري، تحدد أن الأم "كانت في الشهور الثلاثة الأخيرة من الحمل" ("تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ١).

٧ - رغم أنه لم يتسن الفصل على وجه اليقين بأن كل الضحايا كانوا على قيد الحياة عندما أودعوا في الدير، "يمكن استنتاج أن بعض الضحايا على الأقل قد أصيبوا بطلقات نارية داخل المبنى ربما أدت بالفعل إلى قتلهم"(٣٥٩).

ويستند هذا الاستنتاج إلى عدة عوامل:

(١) "عثر على كمية كبيرة من شظايا الطلقات النارية داخل المبنى ..."(٣٦٠). "عثر بصورة فعلية على كل الأدلة المتعلقة بالمقذوفات في الطابق الثالث، إما في احتكاك مباشر مع بقايا العظام والملابس والأدوات المنزلية وأرضية المبنى، كجزء منها"(٣٦١). وعلاوة على ذلك، فإن "التوزيع المكاني لمعظم شظايا الطلقات النارية يتوافق مع المنطقة التي كان فيها أكبر تجمع للهياكل العظمية ومع تجمعات بقايا العظام"(٣٦٢). كذلك، فإن المنطقتين الثانية والثالثة لتجمعات شظايا الطلقات النارية تتوافقان مع المنطقتين الثانية والثالثة لتجمعات الهياكل العظمية، على التوالي.

---

(٣٥٩) "التقرير الاثري"، الصفحة ١٦.

(٣٦٠) المرجع نفسه، الصحفة ١٦.

(٣٦١) المرجع نفسه، الصحفة ١١.

(٣٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ١١. وتابع التقرير القول "إننا نشير إلى المربعات الشبكية B2 و B3 و C3 والركن الجنوبي للمربع C2، حيث عثر على ٨٢ جثة - ما يقرب من ٧٠ في المائة من الهياكل العظمية) و ١٨ من تجمعات بقايا العظام البالغ عددها ٢٤ تجمعا - أي بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا. وفي هذه المربعات الشبكية، عثر على ١٨٩ من شظايا الطلقات النارية: ١٠٢ شظية في المربع B3؛ و ١٣ شظية في المربع B2؛ و ٣٠ شظية في المربع C3؛ و ١٤ شظية في المربع C2. وفي هذه المربعات الشبكية، كانت كل شظايا الطلقات النارية على اتصال مباشر ببقايا العظام. وبعبارة أخرى، فإن ١٥٩ شظية قد أصابت نسبة كبيرة من الهياكل العظمية البالغ عددها ٨٢ هيكلا وتجمعات العظام البالغ عددها ١٨ تجمعا التي اكتشفت في هذه المنطقة".

(٢) "من بين الهياكل العظمية التي تم التعرف عليها في الميدان وعددها ١١٧ هيكلا، كان ٦٧ هيكلا تحمل آثار شظايا طلقات نارية. وفي ٤٣ هيكلا من هذا المجموع الفرعي البالغ ٦٧ هيكلا، عثر على الشظايا في منطقة الجمجمة و/أو الصدر، أي في أجزاء الجسم التي يمكن أن تؤدي فيها إلى الوفاة"(٣٦٣).

(٣) "في تسع حالات على الأقل، أطلقت النار على الضحايا داخل المبنى وهم يرقدون في وضع أفقي على الأرضية. وأطلقت الطلقات في اتجاه من أعلى إلى أسفل. وربما تسببت هذه الطلقات في وفاة الضحايا في ست حالات على الأقل من الحالات التسع المذكورة"(٣٦٤).

(٤) "كشف الفحص المباشر للهياكل العظمية عن وجود ثقوب ناجمة عن الاختراق المباشر للأعيرة النارية بالنبة لعدد قليل فقط من الجماجم نظرا للتمزقات البالغة التي ترتبط عادة بتلك الإصابات الناجمة عن قذائف سريعة الانطلاق. وكشفت إعادة تقويم الجماجم عن وجود العديد من مواضع دخول الأعيرة النارية، وإن لم تكشف إلا عن عدد قليل نسبيا من مواضع خروجها. ويتفق ذلك مع الأدلة المتعلقة بالقذائف التي تفيد بأن الذخيرة المستخدمة في إطلاق النار كانت من النوع الذي يحتمل أن يتفتت إلى شظايا عند اصطدامه بالجسم، بحيث تصبح أساسا طلقات نارية قابلة للتفتيت. وأظهر فحص عظام الجماجم بالأشعة وجود أجسام معدنية صغيرة مماثلة لشظايا الطلقات النارية بنسبة ٤٥,٢ في المائة (١١٥/٥١).

---

(٣٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(٣٦٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦. ويدعم التقرير هذا التأكيد على النحو التالي:

"(١) ملاحظة إصابات حدثت بعد الوفاة، إلى جانب شظايا طلقات نارية وثقوب في الأرضية تحت هذه الشظايا. وتنطبق هذه الملاحظة على الهياكل العظمية أرقام ٢ و ٥ و ٩ و ١٠ و ٢٦ و ٥٧ و ٩٢ و ١١٠ و ١١٣، الواقعة في المربعات الشبكية C1 و C2 و C1 و D2 و B4 و B3-C3 و B3، على التوالي ...؛

"(٢) إن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لهذه الطلقات أن تحدث ثقوبا في الأرضية هي إطلاق النار من أعلى إلى أسفل، سواء بصورة مستقيمة أو مائلة؛

"(٣) في حالة الهياكل العظمية أقام ٢ و ١٠ و ٩٢ و ١١٠ و ٥٧، عثر على الطلقات النارية التي أحدثت الثقوب في الأرضية في منطقة الجمجمة؛ وفي حالة الهيكل العظمي رقم ٢٦، في فقرات العنق (قريبا جدا من الجمجمة).

وفي العظام الطويلة والفقرات والحوض والضلوع، كانت هناك إصابات تماثل الجروح الناجمة عن الأعيرة النارية سريعة الانطلاق"[٣٦٥].

(٥) كانت الأسلحة المستخدمة في إطلاق النار على الضحايا بنادق من طراز M-16.

وكما ذكر محلل القذائف، فقد "تم فحص مائتين وخمس وأربعين من طلقات الرصاص الفارغة التي عثر عليها في موقع قرية إل موسوته. وكان ١٨٤ منها تحمل أختاما واضحة تبين أن هذه الذخيرة قد صنعت لحساب حكومة الولايات المتحدة في ليك سيتي بولاية ميسوري. وكانت ٣٤ طلقة منها سليمة بما يكفي لتحليلها للتوصل إلى السمات الفردية والنوعية. ويبدو أن كل القذائف، باستثناء واحدة منها، قد أطلقت من بنادق M-16 المصنوعة في الولايات المتحدة"[٣٦٦].

(٦) شارك ما لا يقل عن ٢٤ شخصا في إطلاق النار[٣٦٧]. وكانوا يطلقون النار "من داخل المنزل، ومن المدخل، وربما من خلال نافذة إلى يمين الباب"[٣٦٨].

وتتمثل إحدى النقاط الهامة التي تكشف عنها النتائج المستخلصة من الملاحظات في أنه "لم يعثر على أي شظايا طلقات نارية في الواجهة الخارجية الغربية للحائط الحجري"[٣٦٩].

---

(٣٦٥) "تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ٢.

(٣٦٦) "تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ٣.

(٣٦٧) "تم تحديد ٢٤ سلاحا منفصلا، وهو ما يتوافق مع وجود ما لا يقل عن ٢٤ شخصا قاموا بإطلاق النار كل على حدة" ("تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ٣).

(٣٦٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣. وتوصل الخبراء الذين استخرجوا بقايا العظام إلى نفس الاستنتاج. انظر "التقرير الاثري"، الصفحة ١٧.

(٣٦٩) "التقرير الاثري"، الصفحة ١٧.

إن الأدلة المذكورة أعلاه تشكل دليلا دامغا على أن الضحايا قد أعدموا بإجراءات موجزة، على النحو الذي شهد به الشهود.

وتوصل الخبراء الذين قاموا باستخراج الجثث إلى الاستنتاج التالي: "إن كل هذه الوقائع تميل إلى توضيح أنه قد تم ارتكاب جريمة خطيرة، حيث أنه ليس ثمة أدلة تدعم النظرية القائلة بحدوث مواجهة بين جماعتين"(٣٧٠).

وقال الخبراء الذين أجروا التحليل المختبري، من ناحيتهم، إن "الأدلة المادية المستمدة من استخراج الجثث من مبنى الدير في إل موسوته تؤكد ما قيل عن حدوث مذبحة جماعية"(٣٧١). وواصلوا قولهم بشأن نفس النقطة إنه "ليس ثمة أدلة تدعم الزعم بأن هؤلاء الضحايا، وكلهم تقريبا من الأطفال الصغار، كانوا يشتركون في القتال أو أنهم حوصروا وسط النيران المتبادلة بين القوات المتقاتلة. بل إن الأدلة تدعم بقوة الاستنتاج الذي يفيد بأنهم كانوا ضحايا مقصودين لعملية إعدام جماعية دون محاكمة"(٣٧٢).

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

قبل أن تبدأ لجنة تقصي الحقائق عملها، تقدم مدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقب الأمم المتحدة في السلفادور بطلب إلى القاضي الذي ينظر في القضية، يطلب فيه تعيين خبراء أجانب مؤهلين.

وتولي لجنة تقصي الحقائق منذ لحظة تشكيلها اهتماما خاصا لإجراء عملية استخراج الجثث في ظل الظروف التي تكفل ما يلزم من دقة علمية ونزاهة.

كما استعرضت اللجنة ما هو متاح من المنشورات والوثائق وسجلات المحاكم. وتلقت شهادات بصورة مباشرة من الشهود، وحضرت عملية استخراج الجثث.

---

(٣٧٠) "التقرير الاثري"، الصفحة ١٨.

(٣٧١) "تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ١.

(٣٧٢) وقرروا أيضا أن كل استنتاجاتهم "معروضة بدرجة معقولة من اليقين الطبي والمختبري"، وأنهم على استعداد للشهادة أمام محكمة قانونية فيما يتعلق بهذه الاستنتاجات. انظر "تقرير الفحص الطبي الشرعي"، الصفحة ٣.

وكتبت اللجنة ثلاث مرات إلى وزير الدفاع ومرة إلى رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة، لطلب معلومات عن الوحدات والضباط الذين شاركوا في "عملية الإنقاذ"، وعن أي أوامر أو تقارير أو وثائق أخرى قد تكون موجودة في السجلات وتتصل بتلك العملية. وكان الرد الوحيد الذي تلقته هو أنه ليس ثمة أي سجلات عن تلك الفترة.

ولا بد من الإشارة بوجه خاص إلى التدخل في القضية من جانب السيد ماوريسيو غوتييريس كاسترو رئيس المحكمة العليا في السلفادور. فعندما طلب ممثلو مكتب الحماية القانونية، في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١، من القاضي الذي ينظر في القضية تعيين خبراء أجانب مؤهلين لإجراء عملية استخراج الجثث، أبلغهم أن ذلك يتطلب موافقة السيد غوتييريس كاسترو. ولم يشرع في تعيينهم إلا بعد تسعة اشهر، في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢، وبعد تدخل من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢، وعندما توجه أعضاء لجنة تقصي الحقائق لمقابلة السيد غوتييريس كاسترو، قال إن عملية استخراج الجثث التي أمر بها القاضي الذي ينظر في القضية سوف تثبت "أن رجال حرب العصابات فقط هم المدفونون" في إل موسوته.

وبعد بضعة أيام، قررت المحكمة التي تنظر في القضية أن قيامها بتعيين خبراء أجانب لن يكون سليما بدون الدخول في إجراء معقد ينطوي على التشاور مع الحكومات الأجنبية من خلال المحكمة العليا، مما أدى إلى أن عملية استخراج الجثث كانت على وشك أن تبدأ دون وجود هؤلاء الخبراء.

وفي ٢١ تشرين الأول/اكتوبر، حضر السيد ماوريسيو غوتييريس كاسترو إلى موقع استخراج الجثث، وقال، في معرض إبداء رأيه عن الطريق التي ينبغي بها إجراء الحفريات في المنطقة مستقبلا، إنه ينبغي الحرص على عدم "محاباة أحد الطرفين" (ويفترض أنه كان يقصد بالطرفين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني) "نظرا للآثار السياسية المترتبة على هذه العملية، وهي الآثار التي تتجاوز الاعتبارات القانونية".

النتائج

هناك أدلة كاملة على أنه في يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، في قرية إل موسوته، قامت وحدات من كتيبة أتلاكاتل بصورة متعمدة ومنظمة بقتل مجموعة تضم أكثر من ٢٠٠ من الرجال والنساء والأطفال، يشكلون مجمل السكان المدنيين الذين وجدوهم هناك في اليوم السابق وكانوا يحتجزونهم أسرى منذ ذلك الحين.

وكان الضباط الذين يتولون القيادة في كتيبة أتلاكاتل في وقت العملية، والذين تمكنت اللجنة من تحديد هويتهم، هم كما يلي:

قائد الكتيبة: اللفتنانت كولونيل دومينغو مونتيروسا باريوس (توفي)؛

الضابط الآمر: الميجور ناتيفيداد ده خيسوس كاسيرس كابريرا (كولونيل حاليا)؛

رئيس العمليات: الميجور خوسيه أرماندو أسميتيا ميلارا (توفي)؛

قادة السرايا: خوان إرنستو منديس رودريغيس (كولونيل حاليا)؛ روبرتو ألفونسو مندوسا بورتيليو (توفي)؛ خوسيه أنطونيو رودريغيس مولينا (لفتنانت كولونيل حاليا)؛ الكابتن والتر أوسوالدو سالاسار (لفتنانت كولونيل حاليا)؛ خوسيه ألفريد خيمينيس (حاليا هارب من العدالة).

وهناك أدلة كافية على أنه في الأيام السابقة على مذبحة إل موسوته واللاحقة لها، قام الجنود المشاركون في "عملية الإنقاذ" بتنفيذ مذابح للسكان المدنيين غير المشاركين في القتال في قرى لاخويا، ولارانتشيريا، وخوكوته أماريلو، ولوس توريلوس، وفي كانتون سيرو باندو.

وبالإضافة إلى كتيبة أتلاكاتل، شاركت في هذه العملية وحدات من لواء المشاة الثالث، بقيادة الكولونيل خايمه فلوريس غريخالبا (متقاعد حاليا) الذي كان أيضا مسؤولا عن الإشراف على العملية، ووحدات من مركز سان فرانسيسكو غوتيرا لتدريب القوات الخاصة، بقيادة الكولونيل أليخاندرو سيسيزوس (متقاعد حاليا).

ورغم أن القيادة العليا للقوات المسلحة تلقت أنباء المذبحة، التي كان من السهل إثبات حدوثها نظرا لوفرة الجثث غير المدفونة، فإنها لم تجر أو تشر إلى أي تحقيق، وظلت تنكر بصورة متكررة حدوث أي مذبحة. وهناك أدلة كاملة على أن الجنرال خوسيه غييرمو غارسيا، وزير الدفاع وقتئذ، لم يأمر ببدء أي تحقيقات كان يمكن أن تساعد على تحديد الوقائع. وهناك أدلة كافية على أن الجنرال رافاييل فلوريس ليما، رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة وقتئذ، كان على علم بحدوث المذبحة، ولم يأمر هو الآخر بإجراء أي تحقيق.

كذلك لم تتخذ القيادة العليا أي خطوات على الإطلاق لمنع تكرار مثل هذه الأعمال، مما أدى إلى استخدام نفس الوحدات في عمليات أخرى باتباع نفس الإجراءات.

لقد كانت مذبحة إل موزوتي انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد تدخل السيد ماوريسيو غوتييريس كاسترو رئيس المحكمة العليا في السلفادور بصورة غير ملائمة وتتسم بالتحيز، ولدواع مغرضة سياسيا، في الإجراءات القضائية الجارية بشأن القضية.

وتوصي اللجنة بأن تنفذ السلطات المختصة التوصيات المعروضة في تقارير الخبراء (انظر المرفق ١).

٢ - نهر سومبول

موجز القضية

في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٠، قتلت وحدات من المفرزة العسكرية رقم ١ والحرس الوطني والمنظمة الديمقراطية الوطنية شبه العسكرية ما لا يقل عن ٣٠٠ من غير المقاتلين، بما فيهم نساء وأطفال، وهم كانوا يحاولون الفرار إلى هندوراس عبر نهر سومبول بالقرب من قرية لاس ارداس بمقاطعة تشالاتينانغو. وقد تيسرت المذبحة بتعاون القوات المسلحة الهندوراسية التي منعت القرويين السلفادوريين من الوصول إلى الجانب الآخر.

وكانت العملية العسكرية السلفادورية قد بدأت في اليوم السابق كعملية مضادة لرجال حرب العصابات. وقد تقدمت القوات من نقاط شتى، وتجمعت تدريجيا في قرية لاس ارداس على ضفتي نهر سومبول. ووقع عدد من المواجهات مع رجال حرب العصابات في أثناء العملية.

وهناك دليل كاف على أن القوات الحكومية قد ارتكبت، في أثناء تقدمها، أعمال عنف ضد السكان، وهو ما أدى إلى فرار عدد غفير منهم وتجمع عدد كبير من السكان في القرية التي تتكون من بضع عشرات من المنازل.

وقد هاجمت القوات القرية مستخدمة نيران المدفعية ونيران اثنتين من الطائرات العمودية. وحاول القرويون والسكان الآخرون الذين شردتهم هذه العملية عبور نهر سومبول ليلتمسوا ملجأ لهم في هندوراس. غير أن القوات الهندوراسية التي كانت موزعة على ضفة النهر المقابلة حالت بينهم وبين ذلك. وعندئذ قتلتهم القوات السلفادورية، بأن أطلقت عليهم النار عمدا.

وصف الوقائع

معلومات أساسية

في عام ١٩٧٠، عندما انتهت ما تسمى "حرب كرة القدم" بين هندوراس والسلفادور، أنشئت منطقة مجردة من السلاح تتكون من قطاع بري يبلغ اتساعه ثلاثة كيلومترات على كل من جانبي الحدود التي بينهما. وكان يراقب المنطقة بعثة للمراقبة أوفدتها منظمة البلدان الأمريكية. وكان محظورا على القوات المسلحة التابعة للبلدين الدخول إليها.

وعندما بدأ الصراع في السلفادور، لجأ كثير من الفلاحين السلفادوريين إلى هندوراس، حيث أقاموا لهم مخيمات هناك. وعندما ازدادت الأعمال المضادة لرجال حرب العصابات في أوائل عام ١٩٨٠، عبر عدد غفير من الفلاحين السلفادوريين الحدود تاركين وراءهم عددا من القرى، بما فيها لاس ارداس، شبه مهجورة. وساور الحكومة الهندوراسية قلق متزايد مع دخول اللاجئين السلفادوريين إلى هندوراس ومكوثهم فيها. ويجدر بالإشارة أن أحد أسباب الحرب بين البلدين يتمثل في استيطان الفلاحين السلفادوريين في مناطق الحدود بالأراضي الهندوراسية.

وكانت الحكومة السلفادورية تعتقد، من جانبها، أن المنطقة المجردة من السلاح والأراضي الهندوراسية تستخدم كقاعدة عمليات وملجأ لرجال حرب العصابات الذين كانت أنشطتهم قد تكثفت في المنطقة المتاخمة، شمال مقاطعة تشالاتينانغو.

وكان قطاع كبير من الفلاحين المقيمين في المنطقة ينتمي إلى اتحاد العمال الريفيين، الذي انضم إلى حركة النضال من أجل الإصلاح الزراعي وكانت الحكومة السلفادورية تعتبره منظمة تدعم رجال حرب العصابات.

وفي الأسبوعين الأخيرين من آذار/مارس ١٩٨٠، ضغطت السلطات الهندوراسية على اللاجئين للعودة إلى بلدهم، فعادت مجموعة إلى لاس ارداس.

وقد واصلت حكومة السلفادور عملياتها المضادة لرجال حرب العصابات في المنطقة. وبعد عودة القرويين إلى لاس ارداس وقبل مذبحة أيار/مايو، تقدمت قوات الحرس الوطني والمنظمة الديمقراطية الوطنية حتى لاس ارداس مرتين، حيث كان بإمكانها دخول المنطقة بلا عوائق. وفي كلتا الحالتين، كان السكان يفرون عبر النهر إلى الأراضي الهندوراسية.

وفي ٥ أيار/مايو، أي قبل وقوع المذبحة بتسعة أيام، التقى القادة العسكريون الهندوراسيون والسلفادوريون على الحدود، وفقا لما نقلته الصحافة الهندوراسية، لرسم طريقة لمنع رجال حرب العصابات السلفادوريين من دخول هندوراس. وبعد ذلك ببضعة أيام، ضغط الجنود الهندوراسيون على اللاجئين السلفادوريين مرة أخرى، فعادت مجموعة منهم إلى لاس ارداس.

وبعد ذلك بأسبوع، عندما بدأت العملية التي أدت إلى المذبحة، تجمع كثير من الفلاحين الفارين في لاس ارداس، ثقة منهم بأن بإمكانهم من هناك عبور الجسر المعلق فوق نهر سومبول، الذي ارتفع منسوبه حينذاك بسبب موسم الامطار، واللجوء إلى الأراضي الهندوراسية. وكانوا يحسبون أيضا أن الجنود السلفادوريين لن يدخلوا المنطقة المجردة من السلاح.

الأحداث اللاحقة

غادر جيشا البلدين المنطقة في اليوم نفسه. وواصل الحرس الوطني دورياته في المنطقة لمنع السكان من العودة. ولم يجر دفن الجثث.

وفي هندوراس لقيت المذبحة تغطية إعلامية واسعة النطاق. وأول تقرير إخباري عنها أذاعه في ٢١ أيار/مايو برنامج إخباري صباحي لمحطة "إذاعة Noticias del Continente"، التي تبث إرسالها من كوستاريكا. وبعد ذلك ببضعة أيام، نشرت صحيفة "Tiempo" مقابلة مع الأب روبرتو ياالاغا، وهو قسيس بأسقفية سانتا روسا ده كوبان، الذي أكد أن ما لا يقل عن ٣٢٥ سلفادوريا قتلهم الجيش وأن مفرزة عسكرية هندوراسية كانت تطوق ضفة نهر سومبول للحيلولة دون عبورهم.

وقد تمكن صحفيان أجنبيان، هما غابرييل سانهويسا وأورسولا فيردينياند، من الوصول إلى لاس ارداس من ناحية هندوراس والحصول على دليل يصور وقوع المذبحة. وقد تمكنا أيضا من إجراء مقابلات مع عدد من الناجين الذين لجأوا إلى قرى هندوراسية على الحدود. وأصدرا منشورا عن الواقعة.

وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٨٠، قدم قساوسة وراهبات أسقفية سانتا روسا ده كوبان الهندوراسية شكوى رسمية عن المذبحة، موقعا عليها من العاملين في الحقل الروحي التابعين للأسقفية البالغ عددهم ٣٨ عاملا. وتستند الشكوى إلى دليل مصور وإلى شهادات شهود حصلت عليها الاسقفية في أثناء تحقيقاتها.

وكانت الشكوى تتهم حكومة جمهورية هندوراس وقواتها المسلحة بالتواطؤ لإتمام المذبحة وما حدث بعد ذلك من تستر عليها، كما تتهم منظمة البلدان الأمريكية بالتواطؤ في التستر على ذلك الحدث المأساوي. وقد أيد هذا الاتهام مؤتمر الأساقفة الهندوراسي بكامله، برئاسة المونسنيور إكتور إ. سانتوس كبير أساقفة تيغوسيغالبا، وذلك في بيان نشرته الصحف في ١ تموز/يوليه ١٩٨٠. وفي السلفادور، أيدت أبرشية رئيس الأساقفة بسان سلفادور شكوى أسقفية سانتا روسا ده كوبان وانضمت إلى مقدميها، وذلك في بلاغ نشر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٠.

وقد نفى الجنرال خوسيه غييرمو غارسيا وزير دفاع السلفادور وقوع المذبحة. بيد أنه أقر بعد ذلك بعام، في إحدى المقابلات بأن عددا من السكان قد ماتوا في اشتباك وقع يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ عند نهر سومبول، ولكنه قال إن عدد الوفيات قد بولغ فيه إلى حد كبير(٣٧٣).

وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠، أقر الرئيس خوسيه نابوليون دوارته في مقابلة مع صحيفة United Church Observer الكنديـــة، بأن عمليـــة عسكرية قد وقعت في منطقة نهر سومبول، وقال إن نحو ٣٠٠ شخص، جميعهم من "رجال حرب العصابات الشيوعيين" قد ماتوا(٣٧٤).

---

(٣٧٣) The Washington Post، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٨١.

(٣٧٤) United Church Observer، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠، ص ٤٠. "تقرير عن حقوق الإنسان في السلفادور"، أعدته Americas Watch والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

كما نُفيت الاتهامات التي وجهتها أسقفية سانتا روسا ده كوبان في بيان رسمي أصدرته حكومة هندوراس وقواتها المسلحة ناعتة فيه الاتهامات بأنها عمل تشهيري غير مسؤول(٣٧٥). ونفى الرئيس الهندوراسي، بوليكاربو باس، صدق الشكوى في خطاب أذيع بالإذاعة والتلفزيون الوطنيين. وأبلغ الكولونيل كريستوبال دياس غارسيا وزير الداخلية الصحف بأن هندوراس لن تشكل أية لجنة للتحقيق. وقال، في معرض رده على أحد الأسئلة، إن أحدا لا يشك في أن مذبحة قد وقعت على الجانب الآخر من النهر، غير أن هندوراس لم يكن لها أي يد فيها.

ونفى الكولونيل ألفونسو رودريغيس رينكون رئيس مراقبي منظمة البلدان الأمريكية اتهام الكنيسة الهندوراسية ناعتا إياه بأنه نتاج خيال مفرط. وقال إن بإمكانه، كرئيس للمراقبين، أن يؤكد أنهم لم يكونوا يعلمون أي شيء عن الحادثة. وأضاف أنه كانت هناك عمليات كثيرة تتم على الجانب السلفادوري وأن من المتصور أن يكون عدد كبير من رجال حرب العصابات قد قتلوا؛ وتساءل عما إذا كان الناس قد خلطوا بين الحادثة وحادثة أخرى.

على أن اللجنة قد اكتشفت أن مراقبي منظمة البلدان الأمريكية قد أبلغوا فعلا عن وقوع اشتباك كبير بين القوات السلفادورية ورجال حرب العصابات التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني فيما بين ١٤ و ١٦ أيار/مايو ١٩٨٠ على الحدود في تلك المنطقة. ووفقا لما أبلغوه، فقد قتل ما يزيد عن ٢٠٠ شخص وأحاطت النيران المتبادلة ببعض المدنيين، وإن لم يكن هناك دليل على أن مذبحة قد وقعت لمدنيين أبرياء.

وفي ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، قدم شهود نجوا من مذبحة نهر سومبول شكوى قضائية إلى محكمة تشالاتينانغو الابتدائية، وهي الشكوى التي أعلن عن قبولها تحت عنوان "التحقق من مقتل ٦٠٠ شخص"(٣٧٦).

---

(٣٧٥) بيان لحكومة هندوراس وقواتها المسلحة، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٠.

(٣٧٦) دعوى قضائية رقم ٢١٨-٩٢، الرقم ٤. محكمة تشالاتينانغو الابتدائية، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢.

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

تلقت اللجنة نحو ١٠٠ شهادة مباشرة عن الحادثة وبحثت عددا مساويا من الشهادات التي أدلي بها لمنظمات أخرى. وقامت اللجنة بفحص الوثائق المتوافرة، بما فيها الصور الفوتوغرافية، وأجرت مقابلات مع مقدمي الشكوى الأصليين. وسافر مسؤول من اللجنة إلى هندوراس للحصول على شهادات مباشرة. وتفقد أعضاء اللجنة شخصيا مسرح المذبحة.

وقد طلبت اللجنة مرارا إلى السلطات العسكرية السلفادورية أن تتعاون في إجراء التحقيق، غير أنها لم تتلق إلا ردا واحدا، وهو أنه لا توجد أية سجلات لتلك الفترة. وقد وجه استدعاء لقائد المفرزة العسكرية رقم ١ حينئذ، وهو الكولونيل ريكاردو آوغوستو بينيا أربائيسا، للإدلاء بشهادته، غير أنه لم يحضر.

النتائج

هناك دليل قوي على أن قوات من المفرزة العسكرية رقم ١ وأفرادا من الحرس الوطني والمنظمة الديمقراطية الوطنية شبه العسكرية، تؤازرهم القوات الجوية، قد أقاموا في ١٣ و ١٤ أيار/مايو ١٩٨٠ مذبحة راح ضحيتها ما لا يقل عن ٣٠٠ مدني أعزل على ضفتي نهو سومبول.

وتعتقد اللجنة أن السلطات العسسكرية السلفادورية مُدانة بالتستر على الواقعة. وهناك دليل كاف على أن الكولونيل ريكاردو آوغوستو بينيا ارباثيسا، الذي كان قائدا للمفرزة العسكرية رقم ١ في أيار/مايو ١٩٨٠، لم يجر أية تحقيقات جادة في هذه الواقعة.

لقد كانت مذبحة نهر سومبول انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣ - إل كالابوسو

موجز القضية

في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٢، وفي مكان يُعرف باسم إل كالابوسو يقع بجوار نهر أماتيتان شمال مقاطعة سان فيسنته قتلت قوات كتيبة أتلاكاتل لمشاة الرد الفوري ما يربو على ٢٠٠ رجل وامرأة وطفل كانت تحتجزهم كأسرى.

وكان الضحايا قد تجمعوا في إل كالابوسو من أماكن شتى، فرارا من عملية ضخمة من العمليات المضادة لرجال حرب العصابات بدأت قبل ذلك بثلاثة أيام في منطقة لوس سيروس ده سان بدرو اشتركت فيها، علاوة على كتيبة أتلاكاتل لمشاة الرد الفوري، وحدات أخرى من المشاة والمدفعية ووحدات المساندة الجوية.

وكان بمنطقة العملية وجود كبير لرجال حرب العصابات، الذين كانوا يتلقون دعما من السكان المحليين فيها. وقد توغلت القوات الحكومية إلى المنطقة في مرات سابقة، غير أن رجال حرب العصابات تجنبوا الاشتباك معها. وفي هذه المرة اشترك في العملية، التي كانت تحمل اسم "اللفتنانت كولونيل ماريو آسينون بالما"، نحو ستة آلاف جندي، من القوات وكان الهدف منها إجلاء المنطقة من رجال حرب العصابات. وكان السكان المدنيون يفرون كلما تقدمت القوات، خشية القصف وعنف الجنود. وكانت إل كالابوسو أحد الأماكن التي تجمع فيها عدد ضخم من الهاربين.

ووفقا لما يقوله الشهود، فقد فوجئ الفارون بالوحدة التابعة لكتيبة أتلاكاتل. وتمكن بعضهم من الفرار، غير أن الباقين أحيط بهم وأطلقت عليهم نيران الرشاشات.

وقد استمرت العملية العسكرية لبضعة أيام أخرى. وأبلغت الحكومة الجمهور بأنها كانت عملية ناجحة وأن كثيرا من رجال حرب العصابات قد قُتلوا وتم تدمير معسكرات والاستيلاء على أسلحة ومؤن أخرى.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أي بعد أسبوعين من الواقعة، نشرت صحيفة "The Washington Post" تقريرا عن الواقعة. حيث نقلت عن الجنرال خوسيه غييرمو غارسيا، وزير الدفاع قوله إن تحقيقا قد جرى وأنه لم تحدث أية مذابح. وقد أعاد قوله هذا في مقابلة أجرتها معه اللجنة.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٢، شرعت محكمة سان سيباستيان الابتدائية المختلطة في إجراء تحقيق قضائي عن الواقعة استنادا إلى شكوى غير رسمية.

وقد حصلت اللجنة على شهادة شاهد عيان وفحصت الوثائق المتاحة. وتفقد أعضاء اللجنة مسرح المذبحة. وعندما طلبت اللجنة الحصول على معلومات عن العملية العسكرية وعن الوحدات التي اشتركت فيها وعن نتيجة التحقيق المزعوم، رد وزير الدفاع بأنه لا توجد أية سجلات لتلك الفترة.

النتائج

هناك دليل كاف على أن قوات كتيبة أتلاكاتل قد قتلت عمدا في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٨٢ ما يزيد على ٢٠٠ مدني من الرجال والنساء والأطفال كانوا محتجزين كأسرى، وذلك دون أن تصدر عنهم أية مقاومة. وقد وقعت الحادثة في مكان يُعرف بـ إل كالابوسو، على مقربة من كانتون أماتيتان أباخو، بمقاطعة سان فيسنته.

وعلى الرغم من أن أخبار المذبحة قد نُشرت على الملأ، فإن السلطات السلفادورية قد نفتها. ورغم زعم هذه السلطات أنها قد أجرت تحقيقا فيها، فإنه لا يوجد على الإطلاق أي دليل على أن هذا التحقيق قد جرى.

إن مذبحة إل كالابوسو تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

٤ - نمط السلوك

علاوة على المذابح التي سبق وصفها، تلقت اللجنة شهادات مباشرة بشأن العديد من عمليات الإعدام الجماعية الأخرى التي وقعت في أثناء أعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢، حيث أعدم أفراد بالقوات المسلحة في أثناء عملياتهم المضادة لرجال حرب العصابات، الفلاحين - رجالا ونساء وأطفالا - دون أن تصدر عنهم أية مقاومة، لا لسبب إلا لأنهم اعتبروهم متواطئين مع رجال حرب العصابات.

ولما كان عدد مثل هذه الإعدامات الفردية والجماعية على هذه الدرجة من الكثرة، وكانت التقارير تؤيدها البراهين هذا التأييد القاطع، فإن اللجنة تستبعد أية إمكانية لأن تكون هذه الحوادث مجرد حوادث منعزلة تجاوز فيها الجنود أو رؤساؤهم المباشرون كل الحدود المعقولة.

وتشير جميع الدلائل إلى أن عمليات الإعدام هذه كانت تشكل جزءا من نمط سلوكي، واستراتيجية متعمدة لإبادة وترويع السكان من الفلاحين في المناطق التي كان ينشط فيها رجال حرب العصابات، والهدف من ذلك هو حرمان قوات حرب العصابات من مصدر الإمدادات والمعلومات هذا ومن إمكانية اختفائهم أو اندساسهم بين هؤلاء السكان.

ومن غير الممكن أن يعتبر القادة المحليون هم المسؤولين عن ذلك النمط من السلوك أو أن يزعم أن كبار القادة لم يعلموا شيئا عنه. وكما سبق ووصفنا، كان يُبلغ عن وقوع مذابح للسكان من الفلاحين مرارا. ومع ذلك، لا يوجد أي دليل على أنه قد بذل أي جهد للتحقيق في هذه المذابح. ونفت السلطات هذه التقارير، معتبرة إياها من قبيل الدعاية المعادية. ولولا هياكل الأطفال العظمية في إل موسوته لظل بعض الناس يشككون في وقوع مثل هذه الحوادث.

وهذه الهياكل العظمية الصغيرة ليست مجرد دليل على وقوع مذبحة في إل موسوته عمدا مع سبق الإصرار بل هي أيضا دليل على تواطؤ كبار قادة القوات المسلحة، لأنها تبين أن الجثث قد ظلت لمدة طويلة دون أن توارى في التراب لتوفر الدليل لأي شخص يرغب في إجراء تحقيق في الوقائع. ولا يمكننا، في هذه الحالة أن نقبل التعلل بأن كبار القادة لم يعلموا أي شيء عما حدث.

ولم يتخذ أي إجراء لتلافي وقوع مثل هذا الحادث. بل على العكس من ذلك، لقد استمر العنف بتعمد وانتظام ضد الفلاحين من السكان في مناطق العمليات العسكرية دون أي تمييز بينهم.

دال - الاغتيالات التي قامت بها كتائب الموت

١ - قضية مقدمة كمَثَل: رئيس الأساقفة روميرو

موجز القضية

في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠، اغتيل المونسينيور اوسكار ارنولفو روميرو إي غالداميس رئيس أساقفة سان سلفادور عندما كان يقيم قداسا في الكنيسة الموجودة في مستشفى "العناية الإلهية"

ويتبين للجنة ما يلي:

١ - أن الميجور السابق روبرتو دوبويسون أعطى الأمر باغتيال رئيس الأساقفة وأعطى تعليمات محددة لأفراد قوة الأمن التابعة له التي تعمل بصفة "كتيبة موت" بترتيب عملية الاغتيال والإشراف عليها.

٢ - أن الكابتن ألفارو سارافيا والكابتن إدواردو أفيلا شاركا بفاعلية ومعهما فرناندو ساغريرا وماريو مولينا، في تخطيط وتنفيذ الاغتيال.

٣ - أن أمادو أنطونيو غاراي، سائق الكابتن السابق سارافيا، كُلف بمهمة أخذ القاتل المأجور الى الكنيسة. وكان السيد غاراي أحد شهود العيان المباشرين عندما أطلق القاتل المأجور من سيارة فولكس واجن حمراء ذات أربعة أبواب، طلقة نارية واحدة من عيار ٠,٢٢ ذات سرعة عالية جدا لقتل رئيس الأساقفة.

٤ - أن والتر انطونيو "موسى" ألفاريس، قام بالاشتراك مع الكابتن السابق سرافيا، بدفع "أجور" القاتل الفعلي.

٥ - أن محاولة الاغتيال الفاشلة ضد القاضي أتيليو راميريس أمايا كانت عبارة عن محاولة متعمدة للحيلولة دون إجراء تحقيق في القضية.

٦ - أن المحكمة العليا قامت بدور فعال في منع تسليم الكابتن السابق سارافيا من الولايات المتحدة وسجنه فيما بعد في السلفادور. وبقيامها بذلك ضمنت، من بين أمور أخرى، عدم ملاحقة المسؤولين عن تخطيط الاغتيال.

وصف الوقائع[٣٧٧]

الاغتيال

في يوم الإثنين ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠، كان المونسنيور أوسكار أرنولفو راميرو إي غالداميس، رئيس أساقفة السلفادور، يقيم قداسا[٣٧٨] في الكنيسة التابعة لمستشفى "العناية الإلهية"[٣٧٩] عندما قتله أحد القتلة المحترفين الذي أطلق عليه طلقة نارية واحدة من عيار ٠,٢٢ أو ٠,٢٢٣ من سيارة حمراء اللون ذات أربعة أبواب من طراز فولكس واجن. وأصابت الطلقة هدفها وأدت الى وفاة رئيس الأساقفة نتيجة نزيف حاد.

معلومات أساسية

كان المونسنيور روميرو ناقدا معروفا جيدا للعنف وللظلم. ومن هذا المنطلق، كان يُنظر إليه في الدوائر اليمينية المدنية والعسكرية كعدو خطير. وكانت هذه الدوائر تنزعج بشدة من خطبه لأنها كانت تشير إلى انتهاكات لحقوق الإنسان أعدها مكتب المعونة القانونية التابع للأسقفية.

ونتيجة لذلك، اعتبر أعضاء الحكومة وأفراد القوات المسلحة أن الأعمال التي يقوم بها موالية للمخربين.

---

(٣٧٧) بغية التحقيق في القضية، استعرضت لجنة تقصي الحقائق التحقيقات السابقة وملفات المحكمة وكذلك الوثائق المستمدة من مصادر عديدة أخرى وأجرت مقابلات مع كثير من الشهود السريين. وبغية ضمان الحماية لهم، لم ترد في هذا التقرير أية اقتباسات عن هذه المصادر.

(٣٧٨) أقيم القداس في الساعة ١٨/٠٠ تخليدا لذكرى والدة أحد أصدقاء الأسقف، وهو خورخه بنتو الإبن، صاحب جريدة المعارضة المعروفة باسم El Independiente". وكانت الإعلانات عن إقامة القداس قد نشرت في صحيفتين يوميتين هما "La Prensa Grafica" و El Diario de Hoy" وذلك يوم الاثنين ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠. ملف المحكمة، الرقم ٤٢-٤٣.

(٣٧٩) عاش المونسينيور روميرو في منزل صغير في الطابق الأرضي من مستشفى "العناية الإلهية".

وانتقدته الصحف بعبارات معادية بشكل لا غبار عليه من قبيل "أنه رئيس أساقفة ديماغوجي وعنيف ... ويدعو من كاتدرائيته الى ممارسة الارهاب"(٣٨٠) أو عبارة "ينبغي للقوات المسلحة أن تبدأ بتزييت أسلحتها (...)"(٣٨١).

وفي خطبة ألقاها يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٠، أعرب عن معارضته للمعونة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى السلفادور وقال "(...) إن هذا البلد لا يحكمه مجلس الثورة (الحاكم) ولا الديمقراطيون المسيحيون. فالسلطة السياسية موجودة في يد القوات المسلحة التي لا تراعي المبادئ الاخلاقية في أثناء استعمالها للسلطة. والشيء الوحيد الذي تعرفه هو كيفية قمع الناس والدفاع عن مصالح الأقلية السلفادورية الحاكمة (...)"(٣٨٢).

وفي الشهر نفسه تلقى تهديدات بالقتل(٣٨٣)، ولهذا قرر ألا يصحبه زملاؤه عندما يخرج لئلا

---

(٣٨٠) جريدة El Diario de Hoy، سان سلفادور، ١١ شباط/فبراير ١٩٨٠، الصفحة ٥٣. مقال موقع

(٣٨١) El Diario de Hoy، سان سلفادور، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٠، الصفحة ٣٤. مقال موقع

(٣٨٢) خطبة ألقيت في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٠.

(٣٨٣) اجتمع هو والعديد من زملائه في أواخر شباط/فبراير ١٩٨٠ مع إيكتور دادا، أحد الأعضاء الجدد في مجلس الثورة الحاكم الثاني. وأشار دادا الى وفاة أحد زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي، ماريو ساموراً في ٢٣ شباط/فبراير (انظر التقرير الوارد في هذا الفصل عن اغتيال ساموراً). وذكر أيضا أنه كان على علم بتهديدات الموت التي وجهت ضده وضد رئيس الأساقفة وأشخاص آخرين. مقابلة مع القس رافائيل أورتيا.

قال المونسينيور روميرو إنه أخذ التهديد جديا بل إنه قال في مجالسه الخاصة "إنني لم أكن خائفا في حياتي بمثل هذا الشكل حتى في وقت الجنرال روميرو ...". مقابلة مع روبرتو كوييار.

مقابلة مع إيكتور دادا

تلقى المونسينيور روميرو تحذيرا من القاصد الرسولي في كوستاريكا المونسينيور لاخوس كادا عن تهديدات بالموت لا تقل خطورة عن تلك. يوميات المونسينيور روميرو.

وفي وقت لاحق، في يوم السبت ٢٢ ويوم الأحد ٢٣ آذار/مارس، تلقت الراهبات العاملات في مستشفى "العناية الإلهية"، حيث يعيش رئيس الأساقفة، مكالمات هاتفية مجهولة المصدر تتضمن تهديدات بقتله.

يعرضوا أنفسهم لمخاطر هم في غنى عنها[٣٨٤]. وفي يوم الإثنين، ١٠ آذار/مارس، أي في اليوم الذي تلى إقامته لقداس لماريو ساموارا الذي اغتيل في ٢٣ شباط/فبراير[٣٨٥]، وجدت حقيبة يدوية بالقرب من المذبح خلف المنبر[٣٨٦] عثرت فيها وحدة المتفجرات والتدمير التابعة للشرطة الوطنية على قنبلة لم تنفجر[٣٨٧].

وفي خطبة ألقاها يوم الأحد ٢٣ آذار/مارس، ناشد رئيس الأساقفة الجنود السلفادوريين أنفسهم قائلا: "... أتضرع إليكم، وأتوسل إليكم، وآمركم باسم الرب، أن توقفوا القمع!"[٣٨٨].

---

(٣٨٤) مقابلة مع روبرتو كوبيار.

مقابلة مع الأسقف رافائيل أوروتيا.

في الأسبوع الأول من آذار/مارس، اجتمع المونسينيور روميرو مع روبرت وايت سفير الولايات المتحدة في السلفادور، وأخبره بالتهديدات التي يتعرض لها. ورغم أن رئيس الأساقفة لم يعط أية تفاصيل، فإنه كان يعرف تمام المعرفة بالخطر المحدق به بل أسر للسفير وايت بقوله: "إن أملي الوحيد هو ألا يقتلوا الكثير منا عندما يقتلونني" مقابلة مع روبرت وايت.

(٣٨٥) انظر التقرير الوارد في هذا الفصل.

(٣٨٦) بيان أدلى به القس فابيان كونرادو أمايا توريس الى لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية. ملف المحكمة المتعلق بالتحقيق في موت المونسينيور اوسكار ارنولفو روميرو، الدعوى رقم ١٣٤/٨٠، المحكمة الجنائية الرابعة، الرقم ٥٩٢ وما يليه.

(٣٨٧) أحيلت التحقيقات التي أجرتها الشرطة في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٠ إلى المحاكم في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٦. وكانت القنبلة مصنوعة من ٧٢ قضيبا من الديناميت التجاري الذي يمكن تفجيره إما بأداة توقيت أو بواسطة اللاسلكي، وكانت كافية لقتل عدة أشخاص ممن يقومون بالقداس على المذبح وممن يجلسون في المقاعد الأمامية في الكنيسة. "(...). وعلاوة على ذلك كانت عبارة عن أداة لم يزرعها المخربون على الإطلاق الذين كانوا دوما فعالين في بلدنا اللهم إذا صح ما يقال إن لديهم خبراء جددا، إذ بات من المعروف أن شخصين يابانيين وصلا إلى البلد (...). لا يوجد في البلد لوازم من المفجرات الالكترونية من النوع المستخدم". ملف المحكمة، الرقم ٤٩٤ وما يليها.

لم تحصل سلطات الكنيسة الكاثوليكية ولا مكتب المعونة القانونية التابع للأسقفية على أي مراسلات رسمية عن نتائج الإجراءات التي اتخذتها الشرطة وتدل جميع المؤشرات على عدم وجود أية تحقيقات إضافية. مقابلة مع روبرتو كوبيار. مقابلة مع المونسينيور ريكاردو أوريوسته.

(٣٨٨) خطبة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٠.

التحقيق الرسمي

لم يكن التحقيق الرامي إلى تحديد المسؤول عن اغتيال رئيس الأساقفة تحقيقا غير فعال فحسب وإنما كان مثيرا للخلاف الشديد ومشوبا بدوافع سياسية. ويرد أدناه وصف لبعض العناصر الرئيسية التي وضعتها اللجنة في اعتبارها لدى إجراء التحقيق.

الاستفسارات والحوادث الأولية

ذهبت الشرطة الوطنية إلى الكنيسة الموجودة في مستشفى "العناية الإلهية" بغرض جمع الأدلة. ولكن لم تقم بهذا العمل على الوجه الصحيح لأنها لم تجمع الأدلة المادية الدالة على الجريمة في المكان الذي حدثت فيه.

وأصدر أتيليو راميريس أمايا، قاضي محكمة الجنايات الرابعة، تعليماته للمستشفى السلفادوري العام لإجراء تشريح لجثة الأسقف: جرح ذو فتحة صغيرة لا يزيد قطرها على خمسة ملليمترات في الزور الأيمن تشير الى نقطة دخول الطلقة الى الجسم. وقد تجزأت الطلقة دون أن تخرج من جثة رئيس الأساقفة، مما تسبب في إحداث نزيف داخلي قاتل. وأخذت ثلاث شظايا من الطلقة لإجراء مزيد من الدراسة عليها(٣٨٩). وأكد القاضي راميريس أمايا أن عيار الطلقة كان بالتأكيد ٠,٢٢ أو من معيار مماثل(٣٩٠). واستنادا الى وزن شظايا الطلقة، أكدت الشرطة الوطنية أن الطلقة كانت من عيار ٠,٢٢ ولكن الشرطة لم تصل الى نتائج أكثر دقة(٣٩١). وفي ٢٧ آذار/مارس، قدم القاضي راميريس أمايا استقالته إثر محاولة لاغتياله في منزله وغادر البلد(٣٩٢).

---

(٣٨٩) ملف المحكمة، الرقم ٤.

(٣٩٠) مقابلة مع القاضي اتيليو راميريس امايا.

(٣٩١) لا يتضمن الملف سجل هذا التحقيق أو الصور الشعاعية. المرجع نفسه.

(٣٩٢) المرجع نفسه.

"يوميات سارافيا" والوثائق الأخرى التي عُثر عليها في ضيعة سان لويس

في ٧ أيار/مايو ١٩٨٠، شُنت غارة على ضيعة سان لويس في سانتا تكلا، اعتقل في أثنائها ١٢ فردا من العسكريين العاملين والمتقاعدين و ١٢ مدنيا[٣٩٣] كانوا قد تجمعوا هناك بمن فيهم الميجور روبرتو دوبويسون، واتهموا رسميا بالتآمر للإطاحة بالحكومة بانقلاب[٣٩٤].

وكان من جملة الوثائق التي استولي عليها خلال الغارة "قائمة بالاتهامات التي وجهها مخبر من أمريكا الجنوبية ضد المونسينيور أوسكار أرنولفو روميرو، رئيس أساقفة سان سلفادور. والمخبر على استعداد أن يقدم أدلة مصورة وكتابية خلال فترة لا تزيد على خمسة عشر يوما"[٣٩٥]. ودفتر يوميات للكابتن السابق الفارو رافائيل سارافيا وقائمتان بأسماء قادة وضباط (من القوات المسلحة السلفادورية)[٣٩٦].

---

(٣٩٣) الضباط من رتبة ميجور: روبرتو دوبويسون، خورخه أدالبرتو كروس رييس، روبرتو مارويسيو ستابين؛ الضباط من رتبة كابتن: الفارو رافائيل سارافيا، خوسيه الفريدو خيمينيس، فيكتور أوغو، فيغا فالنسيا، ادواردو ارنستو الفونسو أفيلا؛ الضباط من رتبة لفتنانت: فيديريكو تشاكون، ميغيل فرانسيسكو بينيت ايسكوبار، رودولفو ايسيدرو لوبيس سيبريان، كارلوس إرنان موراليس ايستوبينيان، خايمه رينيه الفارادو إي الفارادو، انطونيو كورنيخو الابن، ريكاردو فالديغييسو، روبرتو موشنت، فرناندو ساغريرا، أمادو انطونيو غاراي، نيلسون انريكه موراليس، اندريه انطونيو كوردوفا لوبيس، إيربرت روميو اسكوبار، فريدي سالومون تشافيس غيفارا، ماركو انطونيو كينتانيا، خوسيه خواكين لاريوس، خوليان غارسيا خيمينيس. الأمر المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠ الذي أصدره الميجور خوسيه فرانسيسكو سامايوا، الضابط المكلف بقيادة CITFA والقاضي بوضع المحتجزين تحت تصرف قاضي التحقيق العسكري.

(٣٩٤) قارن بقائمة التسلسل الزمني.

(٣٩٥) الأمر المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠ الذي أصدره الميجور خوسيه فرانسيسكو سامايوا، الضابط المكلف بقيادة CITFA والقاضي بوضع المحتجزين تحت تصرف قاضي التحقيق العسكري. المستند رقم ١٠ (المحتويات غير مسجلة).

(٣٩٦) المرجع نفسه، المستند رقم ٧.

وتضمنت "يوميات سارافيا" معلومات مختلفة تتعلق باعتيال المونسينيور روميرو. وأشارت إلى شراء وإيصال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر كان بعضها، استنادا إلى دراسة عن العيارات النارية أجراها القاضي راميريس أمايا، من النوع الذي استخدم في عملية الاغتيال(٣٩٧). وبالإضافة إلى ذلك، كان العديد من الأسماء التي ظهرت مرارا وتكرارا في اليوميات تتعلق بأشخاص تلقت اللجنة بالفعل أدلة كافية تبرهن على مشاركتهم في تخطيط عملية الاغتيال وتنفيذها والتستر عليها(٣٩٨). وتشتمل التفاصيل الأخرى على اسم "أمادو" - أمادو غاراي، السائق المكلف بأخذ القاتل - وإيصالات بمشتريات من الوقود للسيارة الحمراء التي استخدمها الكابتن السابق سارافيا.

وثمة وثيقة ثالثة بعنون "الإطار العام لتنظيم الكفاح ضد الماركسية في السلفادور" تبين منهج وأهداف مجموعة سان لويس. ويتمثل هدف المجموعة في وضع اليد على السلطة في السلفادور، وتنص خطتها السياسية على "اتخاذ إجراء مباشر" دعي "أنشطة لمكافحة الشبكات" بما في ذلك "شن هجمات على أفراد مختارين"(٣٩٩).

ولم يوضع في متناول قاضي محكمة الجنايات الرابعة أي من الوثائق التي استولى عليها في ضيعة سان لويس ولم تتح للمحكمة إمكانية الحصول على نسخة من اليوميات إلا بعد إنقضاء سنوات على الحصول عليها. وذهبت هباء الجهود التي بذلها القاضي للعثور على اليوميات الأصلية.

---

(٣٩٧) تتضمن اليوميات ملاحظة عن "الذخيرة ٠,٢٢٣"، وهي نوع من الطلقات من عيار ٠,٢٢ والبندقية من طراز "2 Bushmasters" و "5 AR-15"، وهذان النوعان من البنادق يستخدمان طلقات من عيار ٠,٢٢ و ٠,٢٢٣.

(٣٩٨) على سبيل المثال، تشير كلمة "امادو" إلى أمادو غاراي؛ وتشير كلمة "أفيلا" و "ال بيلون أفيلا" و "ادواردو آف" وادواردو أ" إلى الكابتن ادواردو أفيلا؛ وتشير كلمة "نيغرو" و "ناندو ساغريرا" و "ناندو إس" إلى فرناندو ساغريرا؛ وتشير كلمة "سارافيا" إلى الكابتن الفارو رافائيل سارافيا نفسه. وفيما يخص مشاركة جميع هؤلاء الأشخاص، انظر أدناه.

(٣٩٩) "الإطار العام لتنظيم الكفاح ضد الماركسية في السلفادور"، صودرت هذه الوثيقة في ضيعة سان لويس في ٧ أيار/مايو ١٩٨٠. أمر الاعتقال المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠ القاضي بوضع المحتجزين تحت تصرف قاضي الاستجواب العسكري، المستند رقم ٤.

الاتهامات التي وجهها الميجور السابق دوبويسون

في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٤، ظهر الميجور السابق روبرتو دوبويسون على شاشة التليفزيون خلال حملة الانتخابات الرئاسية وعرض شريط تسجيل لشخص زعم أنه من قادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني اسمه "بدرو لوبو" يعترف فيه بأنه اشترك في عملية اغتيال المونسينيور روميرو. وفي أعقاب ذلك مباشرة أصبح "بدرو لوبو" يعرف بأنه مجرم عام كان حبيس السجن في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١[٤٠٠]. وقال إنه كان قد عرض عليه مبلغ ٥٠ الف دولار من دولارات الولايات المتحدة ليدعي المسؤولية عن عملية الاغتيال[٤٠١] ولكن الميجور السابق دوبويسون ظل مصرا على أن رجال حرب العصابات هم الذين اغتالوا المونسينيور روميرو[٤٠٢] وظلت القوات المسلحة متمسكة رسميا بهذا الموقف[٤٠٣].

---

(٤٠٠) أدلى ري بريندیس، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي، ببيان أمام الصحافة بعد بضعة أيام من عرض شريط الفيديو، شجب تلفيق "الكوماندر بدرو لوبو" وكشف النقاب عن هوية المجرم الحقيقية وخلفيته. ملف المحكمة، الرقم ١٥٢ وما يليه.

(٤٠١) في أب/أغسطس ١٩٨٥، عرض مكتب المدعي العام بيان روبرتو أدالبرتو سالاسار كولبير، "بدرو لوبو" على محكمة الجنايات الرابعة. وفي تلك المناسبة، ردد نفس المزاعم ولكنه لم يشر الى اسم دوبويسون. وقدم أحد المتآمرين المزوعومين بيانا خطيا في شباط/فبراير ١٩٨٦ أنكر فيه المزاعم الموجهة ضده. ملف المحكمة رقم ١٥٢ وما يليه والرقم ٢٤١. رفضت الطلبات الرسمية التي وجهها القاضي سامورا الى محطات التلفزيون والتي طلب فيها تزويده بنسخة من شريط الفيديو الذي يتضمن بيانات سالاسار كولبير. وأصر مكتب المدعي العام على أن تكشف المحطات النقاب عن اسم من أوصل وأخذ شريط الفيديو ولكن القاضي صرح بأنه لا أساس لمثل هذا الطلب. ملف المحكمة، الأرقـــام ١٨٩ و ٢٠٠ و ٢١٠ و ٢١٢.

(٤٠٢) استشهد الميجور دوبويسون بكتاب معنون "مؤامرة الصمت" بقلم الكاتب مانويل دي أرماس، ادعى فيه أن عملاء كوبيين نفذوا عملية القتل. صحيفة La Prensa Grafica، (الأسرار التي كشف عنها الميجور دوبويسون)، الجمعة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، الصفحة ٢. صحيفة El Diario de Hoy. الجمعة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، الصفحة ٣.

(٤٠٣) حضرت القوات المسلحة رسميا أمام لجنة تقصي الحقائق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وزعمت أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسؤولة عن عملية اغتيال رئيس الأساقفة دون أن تقدم أي دليل يثبت صحة مزاعمها.

الأعمال التي قامت بها لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية

بدأت لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ تحقيقاتها في اغتيال المونسينيور روميرو[٤٠٤].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، أعلن أمادو أنطونيو غاراي، وهو أحد المعتقلين في سان لويس وسائق الكابتن السابق الفارو سارافيا، أن الأخير أمره في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ أن يأخذ السيارة الحمراء من طراز فولكس فاجن إلى مستشفى "العناية الالهية" في قضاء ميرامونته. وأوقف السيارة قبالة الكنيسة. وأمره الراكب الذي كان معه في السيارة، وهو غريب ملتح، أن ينحني وأن يتظاهر بأنه يصلح شيئا ما. وسمع آنذاك صوت طلقة نارية واستدار فرأى ذلك الشخص "يحمل مسدسا بكلتا يديه ويصوبه تجاه الجانب الأيمن من النافذة اليمنى الخلفية للسيارة (...)". وشم على الفور رائحة بارود، وفي تلك اللحظة قال له الرجل الملتحي بكل هدوء: "حرك السيارة ببطء وهون عليك" ثم انطلقا بالسيارة[٤٠٥].

وزعم غاراي أنه أخذ ذلك الشخص إلى الكابتن السابق سارافيا الذي خاطبه الشخص الغريب قائلا "المهمة أنجزت". وبعد ثلاثة أيام ، أخذ غاراي سارافيا بالسيارة الى منزل يوجد فيه الميجور السابق دوبويسون وقال سارافيا أمام دوبويسون: "لقد أنجزنا بالفعل ما خططنا له حول قتل المونسنيور أرنولفوا روميرو"[٤٠٦]. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، قدم مكتب المدعي العام غاراي الى القاضي ريكاردو ألبرتو ساموارا بيريس لتقديم إفادة له. واستنادا الى الوصف الذي قدمه غاراي للقاتل المأجور[٤٠٧] والتفتيش الذي أجري للأماكن الذي ذكرها الشاهد[٤٠٨] أصدر القاضي في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر أمرا باعتقال الكابتن السابق سارافيا[٤٠٩]. وطلب رسميا من مجلس الانتخابات المركزي التحقق من الوضع القانوني للميجور السابق دوبويسون كعضو في الجمعية التشريعية، وهي الخطوة الأولى في طريق طلب نزع الحصانة البرلمانية عنه واحضاره أمام المحكمة[٤١٠].

---

(٤٠٤) ملف المحكمة الرقم ٣٨٩.

(٤٠٥) افادة أدلى بها أمادو انطونيو غاراي الى لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، ملف المحكمة، الرقم ٢٧٤.

(٤٠٦) المرجع نفسه.

(٤٠٧) المرجع نفسه، الرقم ٢٧٠.

(٤٠٨) المرجع نفسه.

(٤٠٩) المرجع نفسه، الرقمان ٢٦٩ و ٢٨٥.

(٤١٠) ملف المحكمة، الرقم ٢٨٩.

وتقدم سارافيا بطلب للمثول أمام المحكمة استغرقت المحكمة العليا سنة كاملة للبت به. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، حكمت المحكمة العليا بـ "(...) أن الشهادة المذكورة آنفا التي أدلى بها (غاراي) باطلة (...) لأن الشاهد أدلى بإفادته بعد انقضاء سبع سنوات وسبعة أشهر وأربعة وعشرين يوما على الحادثة التي شهد بها، الأمر الذي يجعل شهادته تفقد كل مصداقيتها (...)". وكان من رأي المحكمة أيضا أن المدعي العام غير مخول سلطة طلب التسليم[٤١١].

اتهام القاتل المأجور المزعوم

أجرت لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية تحقيقات أخرى. فقد اختار غاراي صورة فوتوغرافية مأخوذة في عام ١٩٦٩[٤١٢] للسيد اكتور انطونيو ريغالادو وقد رسمت على وجهه لحية، وذلك باعتبار أن هذه الصورة أقرب ما تكون لوصف القاتل المأجور. وكان ريغالادو بعد سارافيا، مسؤولا عن الأمن الشخصي لأوبويسون[٤١٣] وعندما مثل أمام اللجنة، أنكر ريغالادو انه أطلق العيار الناري. ولم تجد لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية أي دليل مقنع يبرهن على اشتراكه في عملية الاغتيال.

التحقيقات التي أجرتها لجنة تقصي الحقائق

كان في متناول لجنة تقصي الحقائق أدلة كافية تدل على ما يلي:

كان الميجور السابق روبرتو دوبويسون، والكابتن السابق الفارو سارافيا وفرناندو ساغريرا[٤١٤] حاضرين في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٠ في منزل اليخاندرو كاسيرس في سان سلفادور. وحضر الكابتن ادواردو أفيلا وأخبرهم بأن رئيس الأساقفة روميرو سيقيم قداسا في ذلك اليوم. فقال النقيب أفيلا بأن تلك مناسبة جيدة لاغتيال رئيس الأساقفة. وأصدر دوبويسون أمره بالقيام بذلك وكلف سارافيا بتنفيذ العملية. وعندما أشير الى أن الحاجة تدعو الى وجود قناص، قال الكابتن أفيلا انه سيتصل بأحد القناصين عن طريق ماريو موليناً. وكلف أمادو غاراي بأخذ القاتل الى الكنيسة.

---

(٤١١) ملف المحكمة، الرقم ٢٩٩.

(٤١٢) رسالة عامة من السيد اكتور انطونيو ريغالادو مؤرخة ١٣ آذار/مارس ١٩٨٩.

(٤١٣) أصبح فيما بعد رئيس الأمن في الجمعية التشريعية عندما أصبح دوبويسون رئيس الجمعية.

(٤١٤) عندما حضر السيد ساغريرا أمام اللجنة أنكر وجود أي صلة له بالعملية.

وكانت ساحة وقوف السيارات الملحقة بفندق كامينو ريال نقطة التجمع قبل الانطلاق الى الكنيسة. وهناك دخل القاتل المأجور الملتحي الى السيارة الفولكس فاجن الحمراء ذات الأربعة أبواب التي كان يقودها غاراي وكان يحمل في يده السلاح الذي نفذ به عملية القتل. وانطلقت سيارتان على الأقل من فندق كامينو ريال الى موقع الجريمة. وعند المدخل الرئيسي للكنيسة، أطلق القاتل من السيارة طلقة واحدة وقتلت رئيس الأساقفة روميرو. وأمر دوبويسون بدفع ١ ٠٠٠ كولون الى والتر أنطونيو "موسى" الفاريس الذي أخذ المبلغ قيد البحث كما فعل القاتل الملتحي. واختطف الفاريس في أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ووجد ميتا بعد فترة وجيزة.

النتائج

تعيين للجنة ما يلي:

١ - أن هناك دليلا كاملا على ما يلي:

(أ) أن الميجور السابق روبرتو دوبويسون أعطى الأمر باغتيال رئيس الأساقفة وأعطى تعليمات محددة لأفراد قوة الأمن التابعة له التي تعمل بصفة "كتيبة موت" لترتيب عملية الاغتيال والإشراف عليها.

(ب) أن الكابتن الفارو سارافيا والكابتن إدواردو أفيلا، شاركا بفعالية، ومعهما فرناندو ساغريرا وماريو مولينا، في تخطيط وتنفيذ الاغتيال.

(ج) أن أمادو أنطونيو غاراي، سائق الكابتن السابق سارافيا، كلف بمهمة أخذ القاتل المأجور الى الكنيسة. وكان السيد غاراي أحد شهود العيان المباشرين عندما أطلق القاتل المأجور من السيارة الفولكس فاجن الحمراء ذات الأربعة أبواب طلقة نارية واحدة من عيار ٠,٢٢ ذات سرعة عالية جدا لقتل رئيس الأساقفة.

٢ - أن هناك أدلة كافية تبرهن على أن والتر أنطونيو "موسى" ألفاريس قام، بالاشتراك مع الكابتن السابق سارافيا، بدفع "أجور" القاتل الفعلي.

٣ - أن هناك أدلة كافية تدل على أن محاولة الاغتيال الفاشلة ضد القاضي اتيليو راميريس أمايا كانت عبارة عن محاولة متعمدة للحيلولة دون اجراء تحقيق في القضية.

٤ - أن هناك أدلة كافية تبرهن على أن المحكمة العليا قامت بدور فعال في منع تسليم الكابتن السابق سارافيا من الولايات المتحدة وسجنه فيما بعد في السلفادور. وبقيامها بذلك ضمنت، من بين أمور أخرى، عدم ملاحقة المسؤولين عن تخطيط الاغتيال.

٢ - النمط السلوكي لكتائب الموت

تلقت لجنة تقصي الحقائق عددا كبيرا من الشكاوى عن أعمال عنف جسيمة زعم أن كتائب الموت ارتكبتها. وتتعلق الشهادات المباشرة التي أدلى بها الشهود بما مجموعه ٨١٧ من ضحايا حوادث الاختطاف والاختفاء والإعدام التي حدثت في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١[٤١٥].

ولا ريب في أن ما تم تصنيفه كحوادث قتل ارتكبتها كتائب الموت في المناطق الريفية يشكل نسبة كبيرة من جميع أعمال القتل التي وقعت في السلفادور في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١. وحصلت لجنة تقصي الحقائق على معلومات مستفيضة من واقع شهادة كثير من الشهود، بما فيهم العديد من أفراد القوات المسلحة والأفراد المدنيين التابعين لكتائب الموت الذين اعترفوا وأدلوا بتفاصيل عن مشاركتهم، على أعلى المستويات، في تنظيم وتشغيل وتمويل كتائب الموت.

ولا ريب في أن الأثر الذي لا يمكن إنكاره للأدلة المستفيضة الواردة حول كتائب الموت، يؤدي بنا إلى أن نشاطر شعب السلفادور اقتناعه الشديد بأنه ليس من المهم فحسب فهم نطاق هذه الظاهرة الموجودة في السلفادور، بل ينبغي أيضا إبلاغ المجتمع الدولي بالأسباب التي جعلت كتائب الموت، سواء عن طريق التكليف أو السهو، تتسلل على نحو ضار داخل الهيكل الرسمي للدولة. ويلزم اتخاذ إجراء حاسم لاقتلاع هذه الظاهرة الشائنة التي عرضت حقوق الإنسان لخطر جسيم.

وفي الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١، كانت انتهاكات حقوق الإنسان ترتكب بأسلوب منظم ومنتظم من قبل جماعات تعمل بوصفها كتائب للموت. ويرتدي أفراد هذه الجماعات عادة ملابس مدنية وهم مدججون بالسلاح ويعملون بصورة سرية ويخفون انتسابهم وهويتهم. وقام هؤلاء باختطاف السكان المدنيين وأعضاء الجماعات المتمردة. كما قاموا بتعذيب الرهائن الذين بحوزتهم وكانوا مسؤولين أيضا عن اختفائهم وتولوا أيضا إعدامهم[٤١٦].

---

(٤١٥) من بين هذه الحالات البالغ عددها ٨١٧، كانت هناك ٦٤٤ حالة إعدام دون محاكمة (٧٩ في المائة).

(٤١٦) الأعمال التي ارتكبها الجناح اليميني والتي تندرج في نفس الفئة كالعنف الذي ارتكبته كتائب الموت، ترد في هذا الجزء من التقرير المتعلق بالانتهاكات التي ارتكبها رجال حرب العصابات.

ومن جهة أخرى، فإن كتائب الموت التي شارك فيها بنشاط أعضاء في الهياكل الحكومية أو أغمضوا أعينهم عنها، قد حققت قدرا من السيطرة بحيث لم تعد تشكل ظاهرة منعزلة أو هامشية بل أصبحت أداة للإرهاب تستخدم بصورة منتظمة في القضاء على الخصوم السياسيين. وشارك العديد من السلطات المدنية والعسكرية الموجودة في الحكم خلال الثمانينات في أنشطة هذه الجماعات وشجعوها وتغاضوا عنها. وعلى الرغم من عدم وجود أي دليل للكشف عن الهياكل المستترة لهذه التنظيمات السرية، فقد كان بالإمكان إعادة تنشيطها عندما يصدر أولئك الموجودون في الدوائر الحكومية العليا تحذيرات قد تؤدي إلى استئناف حرب قذرة في السلفادور. ولما كانت ظاهرة كتائب الموت تمثل دون منازع المشكلة الكامنة وراء تلك الحرب القذرة التي قضت في نهاية المطاف في أثناء النزاع المسلح على جميع ما تبقى من حكم القانون، فقد أصبح من المحتم على حكومة السلفادور ألا تكون مستعدة وراغبة في الحيلولة دون انبعاث هذه الظاهرة فحسب، بل عليها أيضا أن تلتمس تعاون المجتمع الدولي في استئصال هذه الظاهرة تماما(٤١٧).

المنشأ والتاريخ

للسلفادور تاريخ طويل من العنف الذي ارتكبته مجموعات لم تكن جزءا من الحكومة وليسوا بمجرمين عاديين. وظلت السلفادور لعقود تشكل مجتمعا متجزئا يتسم فيه نظام العدالة بالضعف ويسوده تقليد بأن يكون المسؤولون وأعضاء الأسر القوية النفوذ الذين يرتكبون الانتهاكات بمأمن من العقاب. وفي الوقت نفسه، فإن السلفادور بلد به أراض قليلة وعدد كبير من السكان وتوترات اجتماعية هائلة. وساعد ذلك كله على إيجاد مناخ ظل فيه العنف جزءا من الحياة اليومية.

وكان العنف جزءا من ممارسة السلطة الرسمية، بتوجيه مباشر من المسؤولين في الدولة. وانعكس ذلك، طوال تاريخ هذا البلد، في وجود نمط من السلوك داخل الحكومة والصفوة المتمتعة بالسلطة يتمثل في استخدام العنف كوسيلة للسيطرة على المجتمع المدني. ولهذه الحالة جذور عميقة. ففي السنوات المائة والخمسين الماضية، تولت الدولة بمساعدة مجموعات مدنية سلحها ملاك الأراضي اخماد عدد من الانتفاضات التي قام بها الفلاحون وفئات السكان الأصليين.

---

(٤١٧) للاطلاع على تفاصيل كيفية قيام كتائب الموت بعملها، انظر الرواية الواردة في هذا التقرير عن اغتيال كل من المنسنيور اوسكار أرنولفو روميرو، وماريو ساموراً وحادث الشيراتون.

ونشأ نوع من التواطؤ بين رجال الأعمال وملاك الأراضي، الذين دخلوا في علاقة وثيقة مع الجيش والمخابرات وقوات الأمن. وكان الهدف هو الكشف عن العناصر الهدامة المزعومة بين السكان المدنيين لحماية البلد من خطر مؤامرة أجنبية مزعومة. وزادت أعمال القمع عندما أصبح للسيطرة على التخريب الداخلي الأولوية في حماية الدولة.

ومرت عملية تشكيل كتائب الموت في ذلك القرن بمراحل عديدة. فقد أنشئ الحرس الوطني وتنظيمه في عام ١٩١٠ وفي السنوات التالية. ومنذ بداية نشأة الحرس الوطني ، تعاون أعضاؤه بنشاط، بمرور الوقت، مع كبار ملاك الأراضي في التصدي بوحشية لرابطات الفلاحين والجماعات الريفية الأخرى التي كانت تهدد مصالحهم.

وقام قادة الحرس الوطني المحليون "بتقديم خدماتهم" أو استأجروا حراسا لحماية المصالح المادية لملاك الأراضي. وبدأت بعد ذلك بوقت قريب عملية استخدام خدمات "الأفراد شبه العسكريين" الذين تولى الجيش أو كبار ملاك الأراضي اختيارهم وتسليحهم. وأصبح هؤلاء يشكلون "شبكة مخابرات" لمواجهة "العناصر الهدامة" أو أصبحوا "أداة للإرهاب المحلي".

وبعبارة أخرى، فإنه منذ بداية هذا القرن تقريبا، كانت قوات الأمن التابعة للدولة في السلفادور، عن طريق تصور خاطئ لمهمتها الحقيقية، موجهة ضد السواد الأعظم من السكان المدنيين. وفي عام ١٩٣٢، قام أفراد الحرس الوطني والجيش والجماعات شبه العسكرية، بالتعاون مع ملاك الأراضي المحليين، بمذبحة عرفت باسم "لا ماتنسا"، حيث قتلوا في تلك المذبحة ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠ من الفلاحين في الجزء الغربي من البلد للقضاء على عصيان مسلح في تلك المنطقة الريفية.

وفي الفترة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٩، قام الجنرال خوسيه البرتو ميدرانو، الذي رأس الحرس الوطني، بتنظيم المجموعة شبه العسكرية التي عرفت باسم المنظمة الديمقراطية الوطنية[٤١٨].

---

(٤١٨) أنشأ الجنرال خوسيه البرتو ميدرانو المنظمة الديمقراطية الوطنية في عام ١٩٦٣. وكانت شبكتها على نطاق الوطن، حيث ضمت ممثلين عن كل بلدية وكانتون ومجتمع محلي، وتراوح عدد أعضائها بين ٠٠٠ ٥٠ و ٠٠٠ ١٠٠ شخص. وكان أعضاء هذه المنظمة يتعاونون تعاونا وثيقا مع قوات الأمن. وكان من بين مهامهم الأساسية "الكشف" عن وجود وأنشطة "العناصر الهدامة" وابلاغ السلطات عنها. وشاركوا أيضا في عمليات مباشرة ترمي إلى ترويع الذين يرون أنهم أعداء.

وكانت مهمة هذه المنظمة هي التعرف على الشيوعيين المزعومين من بين السكان الريفيين والقضاء عليهم. وقام أيضا بتنظيم وكالة المخابرات الوطنية المعروفة باسم "ANSESAL". وساعدت هاتان المؤسستان على دعم عصر من الهيمنة العسكرية في السلفادور، وأشاعتا الرعب بصورة انتقائية في صفوف العناصر الهدامة المزعومة التي حددتها شبكات المخابرات. وهكذا تعززت سيطرة الحكومة على المجتمع المدني عن طريق القمع لابقاء المجتمع تحت السيطرة. وخلال تلك السنوات من الديكتاتورية العسكرية، احتفظت الحكومة نفسها بالسلطة عن طريق استخدام "العنف الانتقائي" أساسا.

وكان انقلاب الاصلاحيين الذي قاده صغار الضباط العسكريين في عام ١٩٧٩ بداية فترة جديدة من العنف الشديد. وتنافست دوائر مختلفة في القوات المسلحة والقطاع الخاص في السيطرة على الجهاز القمعي. وقتل مئات بل آلاف من الناس الذين ظن أنهم أعوان أو أعضاء نشطون في حركة نامية لرجال حرب العصابات هي - جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وشكل أفراد الجيش وشرطة المالية والحرس الوطني والشرطة الوطنية "كتائب" للتخلص من الأعداء. كما شكلت الجماعات الخاصة وشبه الرسمية فرقها الخاصة أو ارتبطت بالهياكل القائمة داخل القوات المسلحة.

وتلقت لجنة تقصي الحقائق شهادات تصف هذه الظاهرة من ظواهر العنف المحلي، كتلك التي حدثت في قرية كوخوتيبيكه وفي بلدات سان رافاييل ده لوس سيدروس وال روساريو ومونته سان خوان في الجزء الجنوبي الشرقي من مقاطعة كوسكاتلان. وفي هذه المنطقة، شارك في كتائب الموت أفراد من قوات الدفاع المدني وجنود من المفرزة العسكرية المحلية وأفراد من الحرس الوطني وأفراد مدنيين من المنظمة الديمقراطية الوطنية حيث قتلوا مئات الناس. وفي محكمة الدرجة الثانية في كوخوتيبيكه، كشف القاضي عن سجل المحكمة لعام ١٩٨٠ الذي وردت فيه ١٤١ حالة من حالات القتل. وذكر القاضي أنه قتل ٢ ٠٠٠ شخص في مقاطعة كوسكاتلان في تلك السنة ومن المحتمل أن تكون حالات القتل المسجلة في المحكمة أقل من ٢٠ في المائة من هذا المجموع.

وينبغي القول بأنه على الرغم من إمكانية التمييز بين كتائب الموت التابعة للقوات المسلحة وكتائب الموت المدنية، فإن الخط الفاصل بينهما غير واضح في أغلب الأحيان. وعلى سبيل المثال، فإنه حتى كتائب الموت التي لم تنتظم في هيكل حكومي، كانت تحظى غالبا بتأييد مؤسسات الدولة أو مباركتها. وكانت كتائب الموت تعمل غالبا بالتنسيق مع القوات المسلحة وتتصرف كهيكل داعم لأنشطتها. وساعد الطابع السري لهذه الأنشطة على إخفاء مسؤولية الدولة عن تلك الأنشطة وأتاح مناخا من الحصانة التامة للقتلة الذين كانوا يعملون في تلك الكتائب. وهذه العقلية والممارسة الفعلية للحماية من العقاب يشكلان خطرا على المجتمع السلفادوري.

وتبين حالتان تكوين وتشغيل كتائب الموت في أثناء هذه المرحلة: المجموعة الملتفة حول الميجور دوبويسون وكتائب الموت، التي كانت تعمل خارج نطاق فرع المخابرات S-II أو فرع المخابرات C-II التابعين للمؤسسات العسكرية. وترى لجنة تقصي الحقائق أن من المناسب وصف هاتين المجموعتين لأن أنشطتهما أشاعت القلق والخوف وألحقت أضرارا كبيرة بالمجتمع المدني في السلفادور. ولم تكن هاتان المجموعتان، بالطبع، كتيبتي الموت الوحيدتين النشطتين في هذا البلد.

المجموعة التي كان يرأسها الميجور السابق دوبويسون

أدى الانقلاب العسكري الذي وقع في عام ١٩٧٩ إلى تغيير الصورة السياسية العامة في السلفادور(٤١٩). وكان أحد الفصائل المنافسة الذي تاثر تأثرا مباشرا بسبب الانقلاب، نواة رئيسية من الضباط العسكريين الذين حاولوا توجيه ضربة مسبقة إلى الجماعات التي قامت بالانقلاب والقضاء أيضا على أي حركة للاصلاح(٤٢٠). ورأت هذه المجموعة أن الفئة الحاكمة "قد اخترقها ضباط ماركسيون، الأمر الذي يمكن أن يشكل خطرا على استقلال وحرية الوطن السلفادوري إذا ما عجز المناهضون للشيوعيين في أوساط الشعب عن التصرف"(٤٢١). وكان قائد هذا الفصيل هو الميجور السابق روبرتو دوبويسون، الذي ظل حتى عام ١٩٧٩ الثالث في قيادة وكالة الاستخبارات ANSESAL، والذي كان يحتفظ، عند تقاعده، بجزء من سجلات الوكالة.

---

(٤١٩) انظر التسلسل الزمني.

(٤٢٠) بعد انقلاب عام ١٩٧٩، أحيل نحو ٨٠ ضابطا في القوات المسلحة وفي قوات الأمن إلى التقاعد. مقابلة مع إكتور دادا.

(٤٢١) "الاطار العام لتنظيم الكفاح ضد الماركسية في السلفادور"، وثيقة صودرت في ضيعة سان لويس في ٧ أيار/مايو ١٩٨٠، أمر صادر في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٠ بوضع المحتجزين تحت تصرف قاضي الاستجواب العسكري، المستند رقم ٤.

تلقى دوبويسون تدريبا عسكريا في تايوان.

وقد حظي الميجور السابق دوبويسون بتأييد كبير من جانب المدنيين الأثرياء الذين خشوا أن تتأثر مصالحهم ببرنامج الاصلاح الذي أعلنت عنه الفئة الحاكمة. وكان هؤلاء على اقتناع بأن البلد يواجه تهديدا خطيرا بسبب العصيان الماركسي المسلح الذي ينبغي التغلب عليه. وحصلت لجنة تقصي الحقائق على شهادات من مصادر كثيرة أفادت بأن عددا من أغنى أصحاب الأراضي ورجال الأعمال داخل البلد وخارجه قدموا ضياعهم وبيوتهم ومركباتهم وحراسهم لمساعدة كتائب الموت. وقدموا كذلك الأموال التي استخدمت في تنظيم وإنشاء هذه الكتائب، لاسيما تلك التي يتولى إدارتها الميجور السابق دوبويسون.

ومع تصاعد الصراع الاجتماعي في السلفادور، زادت العمليات التخريبية. وتمكن الميجور دوبويسون من إقامة صلة بين قطاع عدواني جدا في المجتمع السلفادوري وشبكة المخابرات وعمليات فرع الاستخبارات S-II التابع لقوات الأمن. وبرز فعليا ليتولى دون منازع القيادة السياسية الوطنية للفصيل الوحيد القادر على "منع استيلاء جناح يساري على السلطة"(٤٢٢). واختار حينئذ تطبيق ما كان يعتقد بأنه الأسلوب الوحيد الذي يستخدمه المخربون وهو: الاستخدام غير القانوني للقوة. "العين بالعين والسن بالسن"، كما يقول المثل.

ورتب دوبوسون لعقد اجتماعات بين العناصر المدنية القوية من أصحاب المصالح الاقتصادية ومجموعات في القوات المسلحة، وبذلك جمع بين عنصرين رئيسيين في علاقة استراتيجية: مدخل الموارد (المال والمركبات والأسلحة والمنازل وغيرها) الذي يقدمه المدنيون، وتحديد خط سياسي لعمليات أفرع الاستخبارات S-II. وأعطى ذلك مغزى ومقصدا سياسيا لشن الهجمات وترويع الخصوم المدنيين والأفراد المشتبه في تعاونهم مع حركة حرب العصابات أو المنتمين إليها.

وبالنسبة للميجور دوبويسون فإن الحصول على تقارير المخابرات أهمية بالغة لأنه يخدم قضيته ويساعد على تنفيذ خططه السياسية. ولم يضع فرصة واحدة في اختراق قوات الأمن والقوات المسلحة والحصول على المعلومات منهما. وتمشيا مع المشروع السياسي للميجور دوبويسون، استخدمت كل هذه المعلومات للقيام "بعمل مباشر"، شمل بوضوح محاولات اغتيال الأفراد وعمليات الاختطاف، و"استرداد الأموال" والتخريب(٤٢٣).

---

(٤٢٢) المرجع نفسه.

(٤٢٣) المرجع نفسه.

وعقب عملية اغتيال المونسنيور روميرو، التي يرجع الفضل في تخطيطها للميجور دوبويسون، حسب رواية الدوائر المقربة جدا، (انظر قضية اغتيال الأسقف روميرو)، زادت هيبته وتعزز نفوذه بين الفئات التي تهيمن على الحياة الاقتصادية، مما أكسبه مزيدا من الدعم والموارد. أما حادث ضيعة سان لويس وإقامته المؤقتة في غواتيمالا فإنهما لم يوقفا خططه السياسية حيث تمكن في أثناء وجوده في غواتيمالا من إقامة صلات مع الشبكات والمنظمات المرتبطة دوليا بمناهضة الشيوعية ومع الأفراد المناهضين للشيوعيين مثل ماريو ساندوفال ألاركون ولويس موندیسابال وريكاردو لاو.

ومن غواتيمالا، استمر الميجور دوبويسون في تخطيط وتوجيه هجمات عديدة قامت بها جماعات عرفت باسم "كتائب الموت"، وعند عودته الى السلفادور، استطاع الوصول الى مصادر ظلت تزوده على الدوام بمعلومات سرية وفيرة وحديثة مرسلة من معظم الوحدات المسلحة أو المناطق الإقليمية التي كان قادتها يشاركونه آراءه السياسية. وقدمت هذه المصادر أيضا له الدعم السوقي الفعلي للقيام بأنشطته. وانتدبت له جنودا لحمايته الشخصية بالتناوب وزودته بالأسلحة.

وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة الأركان المشتركة في القوات المسلحة كانوا على علم بتسريب المعلومات إليه بصورة منتظمة، لم يتم اتخاذ أي اجراء لمراقبة ذلك بل كان يتم عن قصد تنظيم تسريب المعلومات؛ وكان هناك في الواقع أفراد عاملون في القوات المسلحة ممن شاركوا بنشاط في مجموعة الميجور دوبويسون.

وهناك دليل قوي على أن دوبويسون كان يعمل خلال هذه الفترة عن طريق قنوات سرية مزج فيها المدنيون وأفراد القوات المسلحة العاملون والمسرحون بين السياسات وأعمال القتل والدفاع عن مصالحهم الاقتصادية الخاصة في تحمسهم للتصدي للمعارضة السلمية والمسلحة على السواء.

وكان أحد هؤلاء المقربين للميجور دوبويسون هو اكتور انطونيو ريغالدو رئيس أمنه. وحصلت لجنة تقصي الحقائق على أدلة كافية تفيد بأن ريغالدو لم يشكل فحسب كتيبة الموت الخاصة به في مدينة سانتياغو ده ماريا، بل اعتاد أيضا تنسيق وتدريب الشبكات التابعة للميجور دوبويسون الموجودة في

العاصمة وكان ريغالدو يدير كتيبة الموت التابعة للميجور من مكتبه في المجلس الوطني، حيث كان رئيسا للأمن عندما كان الميجور رئيسا للمجلس(٤٢٤).

كتائب الموت العاملة في أفرع الاستخبارات S-II

في كثير من وحدات القوات المسلحة، كان فرع الاستخبارات (S-II) يعمل على نمط كتائب الموت وكان أفراد القوات المسلحة يقومون بالعمليات ويرتدون عادة ملابس مدنية، ودون أي شارات عسكرية، ويقودون مركبات لا تحمل أي علامات.

واحتفظت القوات المسلحة في السلفادور أيضا، داخل هيئة الأركان المشتركة، في إطار الإدارة ٥ - الشؤون المدنية، بوحدة استخبارات سرية خفية لمراقبة الأهداف السياسية المدنية، وكانت تتلقى معلومات من أفرع الاستخبارات عن كل وحدة عسكرية أو قوة من قوات الأمن. وكان القصد من هذه الوحدة هو الحصول على معلومات من أجل التخطيط للقيام بأعمال مباشرة شملت "القضاء" على الأفراد. وكانت هذه الخطط، في بعض الحالات، تنقل كأوامر فعلية للوحدات العاملة في مختلف قوات الأمن أو القوات المسلحة نفسها.

وفيما يلي مثال واحد فقط لكتائب الموت الكثيرة من هذا النوع.

كتائب الموت التابعة لفرع الاستخبارات في الحرس الوطني

تبين الشهادات والمعلومات التي تلقتها لجنة تقصي الحقائق من الأعضاء السابقين في فرع الاستخبارات S-II التابع للحرس الوطني أن مقتل رودولفو فييرا، رئيس معهد السلفادور للاصلاح الزراعي واثنين من المستشارين التابعين للولايات المتحدة، في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، لم يكن حادثا منعزلا.

---

(٤٢٤) لمعرفة أولئك الذين اشتركوا في مجموعة الميجور دوبويسون، انظر قضية اغتيال الأسقف روميرو.

فقد عمل أعضاء هذا الفرع بالتواطؤ مع المدنيين ذوي النفوذ الاقتصادي ككتيبة للموت مكرسة للقضاء على الخصوم السياسيين والأشخاص الذين يرون أنهم من أنصار الجناح اليساري المسلح.

وعملت مجموعة من المدنيين المتطرفين في الجناح اليميني، من بينهم هانز كريست، وريكاردو سول ميسا، وكونستانتين رامبونه، وأرنست باناما بصفة "مستشارين" في فرع الاستخبارات S-II التابع للحرس الوطني، وكان لهم تأثير على أعماله. وكانوا يقومون غالبا بزيارة المقر للاجتماع مع رئيس الفرع الثاني، الميجور ماريو دينيس موران، ومع الشخص التالي له في القيادة اللفتنانت ايسيدرو لوبيس سيبريان. وقدموا في مناسبات عديدة الأموال والأسلحة. وهناك أيضا دليل وشهادة مفادها أن مواطنين من الأرجنتين كانوا يترددون على فرع الاستخبارات S-II، وكانت مجموعة المدنيين المشار إليها تكلفهم القيام بمهام كانت تشمل عمليات القتل.

وتشير معلومات واردة من مجموعة واسعة من المصادر أن الميجور ميران واللفتنانت لوبيس سيبيريان والكابتن أدواردو أفيلا - وثلاثتهم جميعا من الذين تقلدوا مناصب قيادية في فرع الاستخبارات S-II، وكانوا مرتبطين به - كانوا أعضاء في كتائب الموت ولهم صلات بالمدنيين المتطرفين المشار إليهم.

وشمل فرع الاستخبارات أقساما فرعية مثل قسم العمليات والمعلومات السرية. وكان هناك داخل القسم الفرعي للاستخبارات مجموعة أصغر حجما مسؤولة عن "أعمال قذرة تخصصت في التحقيقات والتعذيب وعمليات الاعدام. وكانت هذه المجموعة تتمتع بالثقة التامة من جانب رؤسائها، وكانت تعمل كهيئات خاصة في خدمة موران وولوبيس سيبريان، وهما العضو الأول والثاني على التوالي في فرع الاستخبارات S-II. وشملت هذه المجموعة، ضمن آخرين، رودلفو أوريليانا أوسوريو، وإينوك آبل كامبوس ("هايدي")، ورينيه ماوريسيو كروس غونساليس، وأوسكار رينالدو بونيليا مونخه، وماريو ارنيستو اباريسيو. ولم تكن المجموعة تتقيد بالتسلسل القيادي. بل كانت تأخذ أوامرها من موران ولوبيس سيبريانو وحدهما وكان أعضاؤها يأتون ويذهبون حسبما يحلو لهم.

النتائج

نظرا لما تتسم به عمليات كتائب الموت من طابع سري، فإن تحديد جميع الصلات القائمة بينها وبين رجال الأعمال في القطاع الخاص، أمر غير سهل. إلا أن لجنة تقصي الحقائق ليس لديها أي شك على الإطلاق في وجود علاقة وثيقة أو في أن العائلات الثرية ورجال الأعمال قد يشعرون بحاجة إلى تمويل افرقة شبه عسكرية قاتلة، وأنهم قد يفعلون ذلك دون قصاص، كما فعلوا في الماضي، مما يشكل خطرا على مستقبل مجتمع السلفادور.

وفي الوقت نفسه، يجدر بالإشارة أن حكومة الولايات المتحدة تغاضت عن أنشطة المنفيين السلفادوريين المقيمين في ميامي، ولم تعرها اهتماما كبيرا من الناحية الرسمية، لاسيما فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣. ووفقا لما تلقته اللجنة من شهادات، قامت هذه المجموعة من المنفيين بتمويل بعض كتائب الموت، مباشرة، وبإدارتها بصورة غير مباشرة. وقد يكون من المفيد أن يقوم محققون آخرون ممن لديهم مزيد من الموارد والوقت بإلقاء الضوء على هذه القصة المأسوية لضمان عدم التساهل مرة ثانية في الولايات المتحدة مع الأشخاص المتصلين بأعمال إرهابية في بلدان أخرى بأي حال من الأحوال.

١ - أن دولة السلفادور مسؤولة، من خلال أنشطة أفراد القوات المسلحة و/أو المسؤولين المدنيين، عن الاشتراك في عمليات كتائب الموت التي هاجمت أفرادا من السكان المدنين على نحو غير شرعي، وتشجيع تلك العمليات والتغاضي عنها.

٢ - يجب على المؤسسات السلفادورية أن تبذل جهودا جادة للتحقيق في العلاقة الهيكلية التي ثبت وجودها بين كتائب الموت وأجهزة الدولة. فإن وجود مئات من أفراد الدفاع المدني السابقين في المناطق الريفية يحملون السلاح حتى الآن يسبب القلق البالغ. وهؤلاء الأشخاص يستطيعون حشد قواتهم بسهولة لارتكاب أعمال عنف جديدة في المستقبل، في حالة عدم تحديد هويتهم بوضوح وتجريدهم من السلاح.

٣ - من الأمور الهامة بصورة خاصة أن يوجه الاهتمام إلى التجاوزات المتكررة التي ارتكبتها دوائر الاستخبارات التابعة لقوات الأمن والقوات المسلحة. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لمستقبل السلفادور أن تولي الدولة اهتماما لاستعمال دوائر الاستخبارات ولاستغلال هذا الجهاز الحكومي لتحديد أهداف للقتل أو الاختفاء. وينبغي أن يسفر أي تحقيق يجري عن تطهير مؤسسي لدوائر الاستخبارات وعن تحديد المسؤولين عن هذه الممارسة المنحرفة.

٤ - كان عدم قيام النظام القضائي باتخاذ اجراءات فعالة عاملا أدى إلى تعزيز الحصانة التي كانت تحمي أعضاء ومشجعي كتائب الموت في السلفادور، ومازالت تحميهم، من العقاب.

٥ - ينبغي توضيح صلات بعض رجال الأعمال في القطاع الخاص والعائلات الثرية بتمويل كتائب الموت والاستعانة بها.

٦ - ينبغي أن تعترف الحكومة بأنه، في ضوء التنظيم الهيكلي لكتائب الموت وكونها تملك أسلحة، فإن هناك خطرا جسيما أن تشترك، كما حدث في بعض حالات، في أنشطة غير مشروعة من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وعمليات الاختطاف من أجل الحصول على فدية.

٧ - إن مسألة كتائب الموت في السلفادور، مسألة بالغة الأهمية بحيث تتطلب تحقيقا استثنائيا. ويلزم، بصورة خاصة، أن تتخذ المؤسسات الوطنية إجراءات أكثر حزما، وذلك بالتعاون مع السلطات الأجنبية التي لديها معلومات عن الموضوع وبمساعدة تلك السلطات. وسيلزم التحقيق في أعمال العنف الجسيمة التي ارتكبتها كتائب الموت على أساس كل حالة على حدة، من أجل التحقق من عدد من الانتهاكات المحددة والتأكد من المسؤول عنها.

٣ - ساموورا

موجز القضية

قتل المحامي ماريو ساموورا ريفاس، أحد زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي والنائب العام للجمهورية، في منزله في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٠.

وكان يعتبر واحدا من أهم الزعماء في حزبه وكان أيضا شخصية عامة لها وزنها خارج الحزب. ونظرا للعنف السياسي السائد في البلد، فقد أدى ذلك إلى تعرضه لعمليات انتقامية.

وكان المسؤولون عن مقتل ساموورا أفراد قوة من قوات الأمن، وهذا جزء من نمط سلوكي متبع من جانب تلك القوات في أنشطتها غير المشروعة. وبالرغم من أن اللجنة لا تساورها شكوك فيما يتعلق بتفاصيل القتل، فإنه يتعذر تحديد هوية القتلة من الشهادات والتحقيقات والأدلة وإجراءات الدعوى.

ولم تجر الحكومة التحقيق الملائم الذي من شأنه أن يسفر عن تحديد هوية الأطراف المذنبة ومعاقبتها.

وصف الوقائع[٤٢٥]

معلومات أساسية

انضم الحزب الديمقراطي المسيحي إلى أحزاب الوسط ويسار الوسط الأخرى في مجلس الثورة الحاكم الأول الذي أطاح بالجنرال روميرو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩.

---

(٤٢٥) أجرت اللجنة مقابلات مع الشهود واستعرضت الوثائق ذات الصلة من المصادر السرية والعلنية على السواء. ومن أجل حماية المصادر السرية، لم يورد ما قالت في هذا التقرير.

ولم ينسحب أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي من الحكومة كما فعلت مجموعات أخرى، بل انضموا إلى مجلس الثورة الحاكم الثاني.

وكان هذا الموقف موضع معارضة من ساموراً وزعماء آخرين داخل الحزب، إذ كان اعتقادهم أن القوات المسلحة لا تقدم ضمانات كافية من أجل خططهم السياسية.

واقترح الحزب الديمقراطي المسيحي عقد اجتماع مع هيئة أركان حرب القوات المسلحة على أعلى مستوى، كشرط للبقاء في المجلس الثاني. وقدم وثيقة عن الانتهاكات الجاري ارتكابها ضد أعضائه وبين الأسس اللازمة لعلاقة الحزب بالقوات المسلحة. وكان أحد أصحاب الاقتراح الخاص بهذه الاستراتيجية السيد ساموراً. وادعت القوات المسلحة أنها لا تستطيع الإجابة على ما جاء في الوثيقة لأنها تتضمن اتهامات خطيرة، وطلبت إتاحة وقت لدراستها[٤٢٦].

وتبين الأدلة الأخرى المقدمة إلى اللجنة أن ساموراً كان قد بدأ في محادثات تستهدف فتح حوار مع كايتانو كاربيو[٤٢٧]، قائد قوات التحرير الشعبية، وهو حزب على يسار الحزب الديمقراطي المسيحي.

وكان مؤتمر الحزب الديمقراطي المسيحي المقرر عقده في اليوم التالي لاغتيال ساموراً، سيستمع إلى شرح للخيارات التي يواجهها الحزب الديمقراطي المسيحي في ذلك الوقت.

وكان ساموراً الزعيم الوحيد في الحزب الذي يستطيع، من خلال ما لديه من قوة وإقناع كافيين، تغيير مسار سياسة الأحلاف التي تتبعها المجموعة السياسية التي كان يرأسها السيد دوارته[٤٢٨]، في ذلك الوقت. وكانت أهمية ذلك الدور مفهومة بالنسبة للحياة العامة في السلفادور.

---

(٤٢٦) يدعي أحد الشهود أنه عندما اتخذت القوات المسلحة هذا الموقف، بدأ ساموراً ينهض لينصرف، وكادت الجلسة تنتهي. غير أن زعيما غيره ألمح إلى أن ما في الوثيقة ليس كله صحيحا بالضرورة، واستمرت الجلسة بعد ذلك واكتسب الموقف السياسي للحزب الديمقراطي المسيحي مزيدا من المرونة، فيما يتعلق بالوثيقة المقدمة إلى القوات المسلحة، على الأقل.

(٤٢٧) قائد قوات التحرير الشعبية الذي انتحر في ماناغوا.

(٤٢٨) كان نابليون دوارته أهم زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي، وكانت زعامته تمتد إلى ما يتجاوز الحزب. وكان مرشحا لمنصب الرئيس مع التحالف في عام ١٩٧٢، ثم نفي إلى فنزويلا، وأصبح بعد ذلك عضوا في مجلس الثورة الحاكم الثالث، ورئيسا مؤقتا في عام ١٩٨٠، ثم انتخب رئيسا للفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩، وتوفي عام ١٩٨٩ إثر مرض طويل.

وقبل الاغتيال ببضعة أيام، اتهم الميجور روبرتو جوبويسون ساموراً وغيره من زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي علنا بكونهم شيوعيين وأعضاء في مجموعة عصابات قوات التحرير الشعبية[٤٢٩]. ولهذا السبب، أقام ساموراً، بصفته موظفا عاما، دعوى قذف ضد جوبويسون أمام المحكمة الجنائية، وأسند حقه في ذلك إلى واجب أي موظف عام المتمثل في الاعتراض على اتهام غير قائم على أساس أمام المحاكم. ووفقا للشهادات، كانت هذه أول دعوى أقيمت في السلفادور في محاولة لاحتواء اليمين المتطرف عن طريق إقامة دعوى جنائية.

وقبل اغتيال ساموراً بيومين، أطلق وابل من الرصاص على اثنين من موظفي مكتب النائب العام للجمهورية في أثناء ركوبهما في سيارة رسمية. وتدعى بعض الشهادات أن إطلاق الرصاص كان خطأ وأن الهدف المقصود كان ساموراً.

الوقائع

كان السيد ساموراً يقيم حفلا في منزله حضره سبعة أشخاص آخرين. وانتهى الحفل عند منتصف الليل. ودون إنذار، دخل ستة أشخاص منزل الضحية من السطح. وكانت وجوههم مغطاة بأقنعة تلبس في التزحلق على الجليد، وكانوا يحملون أسلحة صغيرة مزودة بكاتم للصوت وبعض بنادق. وعلى الفور أجبروا الجميع على الرقاد على الأرض.

وطلبوا مفاتيح المدخل الأمامي، فقالت لهم أرونيت، زوجة ساموراً[٤٣٠] أنها غير موجودة لديها. وتكلم قائد الفريق بلكنة أجنبية وسأل عن ماريو ساموراً بالتحديد. وقدم زامورا نفسه؛ فطلبوا منه الوقوف وأخذوه إلى غرفة أخرى، ورفعوا صوت الموسيقى. وبعد أن قتلوا ساموراً، تركوا المنزل بنظام.

وكان روبن، شقيق ساموراً[٤٣١]، يقيم في المنزل المجاور، وكان قد أوى إلى الفراش قبل دخول الرجال المسلحين بلحظات. واستيقظ على صراخ وظن أن ضيوف الحفل قد أفرطوا في الشرب، وقرر الذهاب إلى بيت شقيقه لكنه اتصل به هاتفيا، بدلا من ذلك، بناء على طلب زوجته؛ وكان الخط معطلا[٤٣٢].

---

(٤٢٩) وجهت الاتهامات في إعلانات مدفوعة على شاشة التلفزيون وفي الصحف وفي خطب بثت في الإذاعة والتلفزيون.

(٤٣٠) أرونيت ساموراً هي رئيسة حزب الاتحاد الديمقراطي الوطني في الوقت الحالي.

(٤٣١) كان روبن ساموراً أيضا من زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي في ذلك الوقت. ثم ترك الحزب وكان أحد مؤسسي الحركة الشعبية الاجتماعية المسيحية.

(٤٣٢) كان الخط معطلا لمدة ١٥ دقيقة تقريبا.

وعند مغادرة المهاجمين المنزل، بدأ باقي من في المنزل البحث عن ماريو ساموراء والاتصال هاتفيا بزعماء الحزب، وسلطات الشرطة، والمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم الكولونيل ؛ إيوخينيو فيدس كاسانوفا، المدير العام للحرس الوطني. وعندئذ كان الهاتف يعمل بصورة طبيعية. وظنوا في بادئ الأمر أن ساموراء اختطف، ولكن عندما فتشوا المنزل، وجدوا جثته مليئة بالرصاص، في الحمام.

ووصلت أول دورية من قوات الأمن بعد فترة تتراوح بين ثلاث وأربع ساعات تقريبا لإجراء التحقيق الأولي.

وبالرغم من إقامة دعوى قضائية عن هذه الحالة، لم يتهم أحد بارتكاب الجريمة. وحفظت القضية نهائيا في عام ١٩٨١.

التحليل

أجريت العملية بدقة ومهارة بالغتين من أجل القضاء على الضحية دون أن يتم التعرف على هوية القتلة.

وقد تلقت اللجنة أدلة كافية على أن العملية أجريت بواسطة فرع الاستخبارات بإحدى قوات الأمن الحكومية دون استشارة إدارة الاستخبارات التابعة للقيادة العليا، وهي المؤسسة التي تقرر، في العادة، القيام بعملية من هذا النوع. وتبين الأدلة أيضا أن قوة الأمن نفسها قد وضعت خطة للقضاء على الضحية وأن إدارة الاستخبارات التابعة للقيادة العليا كانت على علم تام بذلك. وطلبت قوة الأمن بصورة متكررة، الموافقة على الخطة. وعند عدم تلقي الموافقة، قررت القيام بها دون إذن.

وكان رد فعل القيادة العليا إزاء الحادث أن طلبت من الاستخبارات العسكرية التحقق داخليا ممن قام بالعملية. ووفقا للملعومات الواردة، كان الغرض من التحقيق التثبت مما إذا كانت جريمة القتل قد ارتكبتها قوات الأمن، أو كتيبة من كتائب الموت، أو عصابة من المختطفين.

وقد يفسر قرار قوات الأمن بالمضي في العملية دون إذن ما زعم من تورط أفراد أجانب في العملية، كاستراتيجية لإخفاء هوية الأشخاص وعرقلة وتصعيب إجراء تحقيق لاحق من جانب القيادة العليا أو أية قوة أخرى من قوات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة كافية على أن بعض قوات الأمن كانت تستخدم أشخاصا من بلدان أخرى، من الأرجنتين ونيكاراغوا مثلا، للقيام "بالعمل القذر" المتمثل في القضاء على الخصوم السياسيين.

وبالرغم من أن القتلة ما كانوا يعرفون ساموراً شخصيا، فإنهم كانوا على علم بوضعه وقدره؛ وكان واضحا أن الخطة وضعت بشكل يقلل من أخطار العملية، ويمنع أي رد فعل لاحق من جانب الجمهور.

النتائج

تعتقد اللجنة، استنادا إلى التحقيق الذي أجرته والشهادات الواردة، أن لديها أدلة كافية لاستنتاج أن السيد ساموورا قد اغتاله أفراد إحدى قوات أمن الدولة في عملية قررتها تلك القوة ونفذتها كجزء من أنشطتها غير المشروعة.

وبالمثل، فإن اللجنة لديها أدلة كافية لتأكيد أن إدارة الاستخبارات التابعة للقيادة العليا قد تثبتت بدقة من قوة الأمن التي ارتكبت الجريمة، وأن السلطة العسكرية في ذلك الوقت احتفظت بسرية هذه المعلومات من أجل إخفاء هوية مرتكبي الجريمة ولم تبلغها إلى السلطات المعنية، مما ترتب عليه عدم إجراء التحقيق اللازم مطلقا.

٤ - تيويتشو

موجز القضية

في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠، أعدم مدنيون مدججون بالسلاح عرفوا بأنفسهم على أنهم رجال حرب العصابات ١٣ من سكان قرية إل بارتوليو في مقاطعة تيويتشو. وقد مات أناس آخرون في المنطقة المجاورة.

ووصل قاضي الصلح الى مكان الحادث في الصباح التالي يرافقه جنود من لواء المدفعية. ثم انصرف دون القيام بالإجراءات المطلوبة. ولمدة ثلاثة أيام، ظل الجنود يحولون دون دفن الجثث.

ويتبين للجنة ما يلي:

(أ) في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠، في مقاطعة تيويتشو، تم إعدام ١٣ مدنيا من قبل كتيبة الموت التي تتألف من أفراد في لواء "اللفتنانت كولونيل أوسكار أوسوريو" للمدفعية وأعضاء في وحدة الدفاع المدني لقضاء سان خوان أوبيكو.

(ب) ذهب جنود من لواء المدفعية الى مكان الحادث في اليوم التالي وحالوا لمدة ثلاثة أيام دون دفن الضحايا.

(ج) لم يقم قاضي الصلح بالإجراءات المطلوبة بموجب القانون. كما لم يحرك دعوى جنائية للتحقيق فيما حدث.

(د) اشترك ميغيل ليموس، وهو عضو سابق في وحدة الدفاع المدني المحلية، كعضو في كتيبة الموت.

(هـ) قام كارلوس أسكوناغا سانتشيس، وهو الآن برتبة لفتنانت كولونيل، بالتخطيط لهذه الجريمة؛ والدافع لديه هو الانتقام الشخصي.

وصف الوقائع[٤٣٣]

الإعدام الجماعي

أما السلطات العسكرية التي طلبت منها اللجنة أن تقدم معلومات فإنها لم تفعل ذلك. وأبلغها لواء المدفعية أنه ليس لديه الملف ذو الصلة. ولم يمثل جميع الموظفين الذين استدعوا أمام المحكمة.

بعد منتصف النهار بقليل من يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠، وصلت مجموعة يقارب عددها ١٠٠ من المدنيين الى قرية ال بارتوليو في مقاطعة تيويتشو. وكانت وجوههم مطلية وكانوا يرتدون زي الفلاحين. وقد كانوا مدججين بالسلاح وتفرقوا في أنحاء المنطقة. وقد ميز الشهود ميغيل ليموس، الذي كان عضوا في الدفاع المدني في ذلك الوقت.

وقد عرفوا بأنفسهم بأنهم من رجال حرب العصابات ودعوا الى اجتماع في ملعب كرة القدم، على افتراض أنهم سيوزعون أسلحة. ووفقا لما جرت عليه هذه العملية، بدأوا يجبرون الناس على التجمع.

وتجمع القرويون في الملعب الرياضي، حيث ربطت أعينهم بالعصابات ثم قدم الغرباء أنفسهم بوصفهم "كتيبة الموت" واتهموا القرويين بإقامة صلات مع رجال حرب العصابات.

ثم بدأوا بالانتقاء. ويبدو أنه كانت لديهم قائمة. وقد ميز "أوريخاس"[٤٣٤] الأشخاص في القائمة واختار ١٤ منهم، ١٢ رجلا وامرأتين. وأخذ الرجال الى واد، وأخذت المرأتان الى مكان آخر. وسمعت طلقات. وقد نهبت بعض البيوت وأحرقت.

وتم العثور على جثث المرأتين والرجال في أثناء الليل. وكان هناك دليل مادي على حدوث التعذيب ولدى عودة الباقين على قيد الحياة الى منازلهم، وجدوا كلمتي "كتيبة الموت" مطلية على جدار.

---

(٤٣٣) تلقت اللجنة ما يدل على هذه الحادثة. وتضمن ذلك شهادة من الأشخاص الذين أيدوا بيانات الشهود الأحياء. وقد ذهبت اللجنة الى قرية سان خوان أوبيكو وأجرت استفسارات مختلفة.

(٤٣٤) هو اسم شائع يطلق على القرويين الذين يتعاونون مع قوات الأمن أو مع العسكريين بتزويدهم بالمعلومات عن الأنشطة الجارية في المنطقة أو عن الأنشطة الشخصية للقرويين. وخلال هذه العمليات، كانوا يرافقون الجنود ويبينون لهم الأشخاص.

معلومات أساسية

قبل هذه الحادثة بسنة، حصل نزاع خاص على ملكية عقار بين بدرو فرانكو مولينا، وهو قروي من كانتون تيويتشو يؤيد رجال حرب العصابات، وانطونيو أسكوناغا، وهو قروي من كانتون لوس أماتس وأب للكابتن كارلوس اسكوناغا سانتشيس آنذاك. وعندما ازداد النزاع شدة سرت شائعة بأن فرانكو قد قدم مكافأة على موت انطونيو أسكوناغا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، وفقا لإحدى الشهادات، قامت مجموعة من رجال حرب العصابات بقتل انطونيو اسكوناغا.

ووردت معلومات تقول إن هذه المجموعة كانت من سانتا آنا، لكن اللوم وقع أيضا على القرويين من كانتون تيويتشو، ومن بينهم بدرو فرانكو. وقد أدلى كارلوس أسكوناغا بتعليقات تهديدية مختلفة.

الأحداث اللاحقة

ذهب الى مكان الحادثة في اليوم التالي جنود في الزي العسكري من لواء "اللفتنانت كولونيل أوسكار أوسوريو" للمدفعية، ومعهم قاضي الصلح رودولفو سانتشيس[٤٣٥] والطبيب الشرعي. أما الجنود فقد منعوا القرويين من دفن الجثث. ولم يقم قاضي الصلح ولا الطبيب الشرعي باتخاذ الإجراءات المطلوبة قبل مغادرة المنطقة. كما لم يجر تحقيق قضائي.

وظل الجنود في المنطقة لمدة ثلاثة أيام وحالوا دون دفن الجثث. وقام القرويون بدفن هذه الجثث في قبر جماعي حالما غادر الجنود المنطقة.

وبعد ذلك، أدلى الكابتن كارلوس أسكوناغا سانتشيس آنذاك، وفقا لما ذكره الشهود، بتعليقات تدينه. غير أنه عندما مثل أمام اللجنة أنكر أنه شارك في هذه الحادثة.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أنه توجد أدلة مادية على ما يلي:

---

(٤٣٥) وفقا للقانون، يجب على قاضي الصلح أن يجري التحقيقات الأولية، أي أن يجري فحصا طبيا لجثث الضحايا، بمساعدة خبير في الطب الشرعي، ويأمر بتسليم الجثث الى الأسر للدفن، ويأخذ الإفادات الأولية من الشهود.

(أ) في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٠، تم في مقاطعة نيويتشو إعدام ٣١ مدنيا من قبل كتيبة للموت تتألف من أعضاء في لواء "اللفتنانت كولونيل أوسكار أوسوريو" للمدفعية وأعضاء في وحدة الدفاع المدني التابعة لقضاء سان خوان أوبيكو.

(ب) ذهب جنود من لواء المدفعية الى موقع الحادث في اليوم التالي وظلوا هناك لمدة ثلاثة أيام وحالوا دون دفن الضحايا.

(ج) لم يقم قاضي الصلح بالإجراءات المطلوبة، ولم يحرك دعوى جنائية للتحقيق فيما حدث.

٢ - أنه توجد أدلة كافية على ما يلي:

(أ) شارك ميغيل ليموس، وهو عضو سابق في وحدة الدفاع المدني المحلية، كعضو في كتيبة الموت.

(ب) قام كارلوس اسكوناغا سانتشيس، وهو الآن برتبة لفتنانت كولونيل، بالتخطيط لهذه المذبحة؛ وكان الدافع لديه انتقاما شخصيا.

٥ - فييرا وهامر وبيرلمان

موجز القضية

في ليلة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، في فندق شيراتون في سان سلفادور، أقدم اثنان من عملاء الحرس الوطني على قتل خوسيه رودولفو فييرا ليساما، رئيس معهد السلفادور للإصلاح الزراعي، ومايكل ب. هامر ومارك ديفيد بيرلمان، وهما خبيران استشاريان من الولايات المتحدة تابعان للمعهد الأمريكي لتنمية اليد العاملة الحرة.

وقد أدين القاتلان الفعليان، سنتياغو غوميس غونساليس وخوسيه ديماس فاليه أسيفيدو، وهما من عملاء الحرس الوطني، ثم أطلق سراحهما بعد ذلك بموجب قانون العفو لعام ١٩٨٧. أما الأشخاص الآخرون المشتركون في التخطيط لجرائم القتل والأمر بها، وهم اللفتنانت رودولفو ايسيدرو لوبيس سبريان، وهو الرجل الثاني في قيادة فرع الاستخبارات التابع للحرس الوطني، والكابتن ادواردو ارنستو الفونسو افيلا، ورجل الأعمال هانس كرايست، فلم يدانوا.

وكان فرع الاستخبارات التابع للحرس الوطني قد خطط للقضاء على فييرا قبل مقتله بأشهر. وقد نفذ عملاء الحرس الوطني جرائم القتل هذه بالطريقة المتميزة لكتائب الموت.

وقام اللفتنانت كولونيل ماريو دينيس موران ايتشيفاريا، الذي كان عندئذ رئيس فرع الاستخبارات التابع للحرس الوطني، بالتستر على المعلومات المتعلقة بهذه الجرائم، وسمح القاضي اكتور انريكه خيمينيس سالديفار لأحد المشتبه بهم بالتنكر لإخفاء هويته.

وصف الوقائع[٤٣٦]

الإصلاح الزراعي والتهديدات بالموت

عندما قتل رودولفو فييرا الأمين العام للاتحاد السلفادوري العام، كان أيضا رئيسا لمعهد السلفادور للإصلاح الزراعي، وهو وكالة حكومية أقيمت لتنفيذ برنامج الإصلاح الزراعي. أما مايكل ب. هامر ومارك ديفيد بيرلمان، وكلاهما موظف رسمي في المعهد الأمريكي لتنمية اليد العاملة الحرة، فقد كانا في السلفادور لتقديم الدعم والمساعدة التقنية لعملية الإصلاح الزراعي.

وقداعتبر فييرا، بوصفه رئيسا لمعهد السلفادور للإصلاح الزراعي وأمينا عاما للاتحاد السلفادوري العام، خصما خطيرا من قبل أولئك الذين يعارضون الاصلاح الزراعي. وقد تلقى تهديدات بالموت في عدد من المناسبات. وفي أيار/مايو ١٩٨٠، أشار الجيش السري المناهض للشيوعية الى فييرا على أنه "خائن شيوعي" ينبغي أن يستأصله "الوطنيون" الذين يقاتلون من أجل حكومة تحترم "الملكية الخاصة". وجرت محاولتان لاغتياله في عام ١٩٨٠[٤٣٧]. وتتوافر أدلة كافية على أنه جرى التخطيط لهاتين المحاولتين من قبل الفرع الثاني للحرس الوطني.

جرائم قتل فييرا وهامر وبيرلمان[٤٣٨]

إن من غير الواضح ما إذا كان الذين خططوا لجرائم القتل هذه قد عينوا مسبقا المكان والزمان على وجه التحديد أم لا. غير أنه تتوافر أدلة كاملة على أنهم استغلوا الفرصة غير المتوقعة في فندق شيراتون لقتل إناس سبق أن اختيروا كهدف.

---

(٤٣٦) تلقت اللجنة معلومات عامة من مصادر حكومية وغير حكومية ومن أفراد.

(٤٣٧) جرت محاولة في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عندما أطلق النار على فييرا وفرانسيسكو منخيفار، وهو موظف في وزارة الزراعة، مقابل مكاتب الاتحاد السلفادوري العام في نويفا سان سلفادور. وقد جرح فييرا وقتل رفيقه.

(٤٣٨) إن استعراضا للأدلة المتاحة وغيرها من الأدلة، بما في ذلك اعترافات الشخصين اللذين قاما بإطلاق النار، والإفادات التي أدلى بها الشهود وأعضاء آخرون من فرع الاستخبارات التابع للحرس الوطني والمعلومات التي وردت من السلطات الحكومية وغير الحكومية، تقدم أدلة كافية على أن الأحداث حدثت على النحو الموصوف أدناه.

وفي ليلة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، أصدر لوبيس سبريان أمرا الى فاليه اسفيدو، وهو من عملاء الحرس الوطني، بأن يصطحبه الى منزل رجل الأعمال هانس كرايست[٤٣٩]. وكان لوبيس سبريان[٤٤٠] يحمل مسدسا من عيار ٩ ملليمترات ورشاشا قصيرا من نوع انغرام[٤٤١] تم الحصول عليه من مستودع الحرس الوطني[٤٤٢]. وحوالي الساعة العاشرة ليلا، وصل كرايست ولوبيس سبريان وأفيلا الى الفندق وذهبوا لتناول الطعام في مطعم الفندق.

ووصل فييرا وهامر وبيرلمان بعد الساعة العاشرة ليلا بقليل. وذهبوا الى المطعم حيث كان كرايست وأفيلا ولوبيس سبريان يجلسون. ونظرا لأن المطعم كان ممتلئا، فقد طلبوا مكانا أكثر خصوصية. وقد زكى أحد المستخدمين غرفة أميريكاز الواسعة. أما كرايست فقد عرف فييرا وقال لأفيلا معلقا: "انظر! هذا هو ابن العاهرة![٤٤٣] وقال أفيلا إن شخصا ما في المجموعة علق قائلا إنه أرخى لحية وأن من الحسن أن يقتل[٤٤٤]. كما ذكر أفيلا أن لوبيس سبريان عندما شاهد فييرا قال إن تلك فرصة جيدة لقتله[٤٤٥]. وقد غادر الطاولة على الأقل واحد من الثلاثة ليراقب الى أين تذهب مجموعة فييرا[٤٤٦].

---

(٤٣٩) بيان أدلى به خوسيه ديماس فاليه آسيفيدو، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢، الرقم ٧٩٣. وكذلك ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الرقم ٨٣١.

(٤٤٠) كان ملقبا بـ "فوسفوريتو".

(٤٤١) إفادة من فاليه آسيفيدو، الرقم ٧٩٣.

(٤٤٢) إفادة من خوسيه لويس سانتشيس، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٢، الرقم ٧٥٥. انظر أيضا الإفادة التي أدلى بها أميلكار رويس ليناريس، ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢، الرقم ٧٥٧. وتدل إفادة من روكيه غونساليس، ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢، الرقم ٧٥٨، على أن لوبيس سبريان كان كعادته يحمل إنغرام أو رشاشا صغيرا.

(٤٤٣) إفادة من الكابتن ادواردو آفيلا، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الرقم ٨٠٦. إفادة من جيمس كيفن ميرفي، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦. إفادة من غوردن فيتش اليسون، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦. وكذلك فإن مستخدما في الفندق يتذكر أنه سمع هذه الكلمات، رغم أنه لم يدل بإفادة أمام السلطات القضائية.

انظر أيضا إفادة تيريساده خيسوس توريس، ٩ حزيران/يونيه ١٩٨١، الرقم ٤٨١. وذكرت أن مجموعة كرايست قالت تعليقات استهزائية بمجموعة فييرا.

(٤٤٤) إفادة من آفيلا، الرقم ٨٠٦.

(٤٤٥) إفادة من جيمس كفين ميرفي وغوردون فيتش اليسون، ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، بشأن ما أخبرهما به آفيلا عندما خضع لاختبار الكذب في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ في الأركان العامة. انظر أيضا الإفادة التي أدلى بها توريس، ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨١، الرقم ٤٨٠.

(٤٤٦) إفادة من توريس، الرقم ٤٨١.

وبعد لحظات غادر لوبيس سبريان وأفيلا وكرايست الفندق، وتوجهوا الى مكان وقوف السيارات ودخلوا الى سيارة. وهناك قالوا لفالييه اسيفيدو أن يقتل رئيس معهد السلفادور للإصلاح الزراعي والشخصين الآخرين[٤٤٧]، لكنه رفض أن ينفذ المهمة وحده[٤٤٨]. وخرج لوبيس سبريان من السيارة، وعاد الى مكان وقوف السيارات وذهب الى عميل الحرس الوطني غوميس غونساليس، الذي كان يراقب مركبة موران. وأمره لوبيس سبريان أن يذهب معه[٤٤٩]. وعندما أجاب غوميس غونساليس أنه لا يستطيع أن يفعل شيئا دون إذن من الرئيس موران[٤٥٠]، ذهب لوبيس سبريان الى الفندق، وعاد فورا وأخبر غوميس أن موران أعطاه الإذن بمصاحبته[٤٥١].

ثم ذهب لوبيس سبريان وغوميس غونساليس باتجاه مركبة سبريان، حيث كان يجلس فالييه أسيفيدو وكرايست وأفيلا[٤٥٢]. ووجه لوبيس سبريان الأمر الى فالييه اسيفيدو وغوميس غونساليس أن يرافقا كرايست الى الفندق ويقتلا الرجال الثلاثة هناك[٤٥٣]. كما أعطى غوميس غونساليس الرشاش الصغير عيار ٩ ملليمترات من طراز انغرام، في حين أعطى أفيلا لفالييه أسيفيدو رشاشا صغيرا آخر من عيار ٤٥ ملليمترا وسترة لونها كاكي لإخفاء هذا السلاح[٤٥٤]. وأخبرهم كرايست أنه سيعرف الرجال[٤٥٥].

---

(٤٤٧) إفادة من فالييه أسيفيدو، الرقم ٧٩٣.

(٤٤٨) المرجع نفسه.

(٤٤٩) إفادة من غوميس غونساليس، ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٢، الرقم ٧٦٠. إفادة من أوريبه لوبيس، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٢، الرقم ٧٦٧.

(٤٥٠) إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠. انظر أيضا الإفادة التي أدلى بها أوريبه لوبيس، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الرقم ٨٨٧.

(٤٥١) إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠. قال إنه لا يعتقد أن لوبيس سيبريان استشار بالفعل موران لأن لوبيس سبريان عاد بسرعة. وقال أوريبه لوبيس إن لوبيس سيبريان تغيب لثلاث دقائق فقط. إفادة من أوريبه لوبيس، الرقم ٨٨٧.

(٤٥٢) إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠.

(٤٥٣) إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠. إفادة من فالييه آسيفيدو، الرقم ٧٩٤.

(٤٥٤) إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠. إفادة من فالييه آسيفيدو، الرقم ٧٩٤. تدل الإفادات الأخرى على أن أفيلا سلم سلاحا من عيار ٩ ملليمترات. انظر مثلا بيان خوسيه دلغوبيرتو سامبرانو أمام لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

(٤٥٥) إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠. إفادة من فالييه آسيفيدو، الرقم ٧٩٤. وقد تعرف كل من غونساليس وفالييه آسيفيدو على صور هانس كرايست بوصفه الشخص الذي أخذهم الى المكان الذي كان فيه الضحايا.

ودخل عميلا الحرس الوطني الى الفندق خلف كرايست، الذي دلهم على المكان الذي كان يجلس فيه فييرا وهامر وبيرلمان[٤٥٦]. وانتظرا بضع لحظات فقط ثم فتح فالييه أسيفيدو وغوميس غونساليس النار على فييرا ورفيقيه[٤٥٧]. وهناك أدلة كافية، بالاستناد الى الجروح والمكان الذي كانت فيه الجثث، على أنه بالإضافة الى فييرا كان هامر وبيرلمان هدفا للمسلحين.

وغادر المسلحان الفندق فورا وهربا في مركبة لوبيس سبريان الى منزل قريب من دائرة الجنائز الفرعية، وتبعهما افيلا في مركبته[٤٥٨]. وهناك، أعادوا كل سلاح الى صاحبه[٤٥٩] ثم أمرهم لوبيس سبريان بأن يعودوا الى مقر الحرس الوطني[٤٦٠]. وبعد اغتيال فييرا وهامر وبيرلمان، أصبح من المعروف لدى الحرس الوطني أن أفراد الفرع الثاني، ومنهم فالييه أسيفيدو وغوميس غونساليس، قد ارتكبوا هذه الجرائم[٤٦١].

---

(٤٥٦) إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠. إفادة من فاليه آسيفيدو، الرقم ٧٩٤. إفادة من توريس، الرقم ٤٨٢.

(٤٥٧) ماروكوين لارا، النادل الذي شاهد بالفعل الرجلين اللذين أطلقا النار، أخبر شاهدا أن أحد المسلحين، وقف بعد الجريمة مباشرة فوق رأس فييرا وأطلق عدة رصاصات مباشرة على الرأس. إفادة من كارلوس الفريدو بورتييو موراليس، ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٢، الرقم ٧١٧.

(٤٥٨) ظن المسلحون أن هذا البيت كان بيت أفيلا، ولكن أفيلا قال إنه بيت أخيه. انظر إفادة أفيلا، الرقم ٨٦.

(٤٥٩) إفادة من فاليه آسيفيدو، الرقم ٧٩٤. إفادة من غوميس غونساليس، الرقم ٧٦٠.

(٤٦٠) المرجع نفسه.

(٤٦١) إفادة من سانشيس بشأن الرقم ٧٥٧. إفادة من سلفادور ريموندو، ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٢، الرقم ٧٨٩. انظر أيضا المقابلة مع فالييه أسيفيدو في لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، والمقابلة مع سانتشيس من قبل تلك اللجنة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. وقد أخبره غوميس غونساليس، في اليوم التالي للجرائم، أنه قتل فييرا، لكن سانتشيس لم يستطع أن يتذكر أية تفصيلات أخرى من هذه المحادثة لأنه اعتبرها مسألة روتينية تتسم بها المهمة التي أوكلت اليهما.

وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٦، أي بعد خمس سنوات من الجريمة، أدين العميلان وحكم عليهم بثلاثين سنة في السجن. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أخلي سبيلهما بموجب قانون العفو. ورفضت الدعوى ضد أفيلا لنفس السبب[٤٦٢].

التحقيق

إن السنوات السبع من التحقيق في مقتل فييرا وهامر وبيرلمان موثقة جيدا في أماكن أخرى ولا لزوم لاستعراض ذلك هنا. غير أن هناك جانبين من هذه الحادثة يستدعيان نظرا دقيقا من جانب اللجنة.

دور الميجور موران

هناك أدلة كافية على أن الميجور مورن، الذي كان إذ ذاك رئيس الاستخبارات التابعة للحرس الوطني، علم بعد ارتكاب الجرائم أن الرجل الثاني في القيادة، الذي هو لوبيس سبريان، قد أمر اثنين من الحرس في الوحدة بأن ينفذاها. كما أن موران أغفل إبلاغ السلطات المناسبة بهذه الوقائع[٤٦٣].

كما يتضح أن دور موران في هذه الجرائم لم يجر التحقيق فيه على النحو المناسب. فقد قال أحد الحراس المدانين إن الميجور مدرانو، الذي ترأس التحقيق العسكري في هذه القضية، أخبره بأن يلوم لوبيس سبريان[٤٦٤]، وذلك لكي لا يورط رئيسه موران[٤٦٥]. وفضلا عن ذلك، لا يوجد ما يشير الى أنه عندما أعادت لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية فتح القضية في عام ١٩٨٥، حققت في دور موران في هذه الجرائم، رغم أنها تلقت أدلة على أن موران شارك في اجتماع في فرع الاستخبارات التابع للحرس الوطني في ٣ كانون الثاني/يناير، ويحتمل أنه تم حينئذ التخطيط لهذه الجريمة. كما أعطته لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية أدلة على أن موران تلقى، في ٥ كانون الثاني/يناير، مبلغا لقاء استكمال "مهمة".

---

(٤٦٢) استدعي أفيلا ليمثل أمام لجنة تقصي الحقائق لكنه لم يحضر.

(٤٦٣) استدعي موران ليمثل أمام لجنة تقصي الحقائق لكنه لم يحضر.

(٤٦٤) أعطيت هذه التعليمات في أثناء ما يبدو أنه استجوابات تهديدية وعنيفة تضمنت تهديدات وحرمانا من الطعام واستعمالا للأدوية، وزعم كل من فالييه اسيفيدو وغوميس غونساليس أنهما خضعا لهذه الأمور أيضا.

انظر المقابلة مع فالييه اسيفيدو وغوميس غونساليس في لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، الفقرة ٣.

(٤٦٥) في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، خضع موران لاستجواب من جانب لجنة مدرانو. وفي تلك المناسبة قال إنه لم يجتمع أبدا بلوبيس سبريان بشأن هذه المسألة وأنه لم تجر مناقشة بشأن المرتكبين. ثم قال إنه رغم أنه يعرف "بالتأكيد" غوميس غونساليس، فإنه لا يستطيع أن يتذكر ما إذا كان غوميس غونساليس حارسه ليلة الجرائم.

إفادة من دنييس موران، الرقم ٧٩٠. ومما لا شك فيه أن غوميس غونساليس كان حارس موران في الليلة التي ارتكبت فيها الجرائم.

التعرف على لوبيس سبريان

رغم أن الشهادات التي جمعتها لجنة مدرانو تلقي ضوء جديدا على دور لوبيس سبريان في الاغتيالات، فإن هناك أدلة كافية على أن القاضي خيمينيس سالديفار تعاون بنشاط مع لوبيس سبريان بأن سمح له بالتنكر[٤٦٦] كي يستحيل على أي شاهد رئيسي التعرف عليه. وفي اليوم التالي أمر القاضي خيمينيس سالديفار بإطلاق سراح لوبيس سبريان لنقص الأدلة[٤٦٧].

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أن هناك أدلة وافية على أن خوسيه ديماس فالييه أسينيدو وسنتياغو غوميس غونساليس قتلا خوسيه رودلفو فييرا ومايكل هامر ومارك ديفيد بيرلمان في فندق شيراتون يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

٢ - أن هناك أدلة وافية على أن اللفتنانت لوبيس سبريان كان ضالعا في التخطيط لعملية اغتيال فييرا وهامر وبيرلمان، وفي أمر اثنين من الحرس الوطني بتنفيذ ذلك. كما أعطى غوميس غونساليس سلاحا وساعد القتلة في الفرار من مكان الجريمة.

٣ - أن هناك أدلة وافية على أن الكابتن إدواردو أفيلا كان ضالعا في التخطيط لعملية الاغتيال، وأنه تعاون مع لوبيس سبريان في تنفيذها.

٤ - أن هناك أدلة كافية على أن هانز كرايست[٤٦٨] كان ضالعا في التخطيط لعملية الاغتيال، وأنه ساعد في تنفيذها.

---

(٤٦٦) كان شعره البني مصبوغا بالأسود، وكان حليق الشارب ويضع الماكياج على وجهه، وكان يرتدي زيا رسميا ويرتدي قبعة كالآخرين.

(٤٦٧) ظل لوبيس سبريان في القوات المسلحة حتى عهد الرئيس دوارته بضغط من حكومة الولايات المتحدة، ثم سرح من الخدمة يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. ثم اعتقل لأنه أدار حلقة للخطف وما زال في السجن. وقد ظل لوبيس سبريان ثابتا في ادعاء براءته حتى أمام لجنة تقصي الحقائق.

(٤٦٨) لم تستطع اللجنة الاهتداء الى السيد كرايست لمطالبته بالمثول أمامها.

٥ - أما عن دور اللفتنانت كولونيل ماريو دنيس موران فهناك أدلة كثيرة على أنه تستر على الاغتيالات بإهماله الإبلاغ عن الوقائع.

٦ - أن هناك أدلة وافية على أن القاضي إكتور إنريكه خيمينيس سالديفار تعاون مع المتهم الرئيسي لوبيس سبريان وعرقل عملية التعرف عليه التي يمكن أن تؤدي الى إقامة الاجراءات الجنائية.

هاء - عنف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مع خصومها

يتناول هذا الفرع استخدام الجبهة للعنف ضد خصومها الحقيقيين أو المزعومين، انتهاكا لقواعد القانون الدولي الأساسي والقانون الدولي لحقوق الانسان. وهو يتناول اتباع العنف مع غير المقاتلين وإعدام مجرمين مزعومين دون اتخاذ الاجراءات القانونية الواجبة.

ويبدأ هذا الفرع بقضية نموذجية هي إعدام رؤساء المجالس البلدية في مناطق النزاع. وبعد تفسير النمط الذي لوحظ في هذا النوع من العنف يرد عرض لبعض القضايا المنسوبة الى الجبهة التي كان لها أثر كبير في مجتمع السلفادور. وتعذر في بعض القضايا التأكد من هوية من خططوا للهجمات، بينما استحال في قضايا أخرى التعرف على مرتكبيها أو القطع بهويتهم.

وأخيرا يشمل هذا الفرع قضية ترى اللجنة أنها حادثة منفردة لا تطابق أي نمط من الاستعمال غير المشروع للعنف. وينتهي الفرع بعرض النتائج التي توصلت اليها اللجنة.

١ - حالة إيضاحية: إعدام رؤساء المجالس البلدية بإجراءات موجزة[٤٦٩]

موجز القضية

جرى بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ إعدام كثيرين من رؤساء مجالس البلدات الواقعة في مناطق النزاع دون أي نوع من المحاكمة، وكان ذلك على يد الجيش الثوري الشعبي، وهو أحد تنظيمات الجبهة. وجرت الإعدامات عملا بسياسة اعتمدتها الجبهة علنا.

---

(٤٦٩) تلقت اللجنة معلومات عن مصادر مختلفة عن إعدام الجبهة لرؤساء المجالس البلدية. وفي القضيتين المذكورتين بالتفصيل، تلقت اللجنة من شهود إفادات مباشرة بدأت في التأكد منها. أما في القضايا الأخرى فقد طلبت معلومات من الجبهة؛ وسلمت الجبهة في ردها بأن إعدام رؤساء المجالس البلدية كان سياسة اعتمدتها الجبهة؛ وسلمت أسماء بعض من أعدمتهم منهم.

ويصف هذا التقرير ١١ حالة إعدام، ولكن كان هناك أكثر من ذلك.

ويتبين للجنة ما يلي:

١ - أن القيادة العامة للجبهة اعتمدت وسلكت سياسة اغتيال رؤساء المجالس البلدية الذين اعتبرتهم عاملين ضدها.

٢ - أن قيادة الجيش الثوري الشعبي نفذت هذه السياسة وأمرت قادتها المحليين باغتيال رؤساء المجالس البلدية الذين اعتبرتهم عاملين ضد الجبهة.

٣ - فيما يلي بعض الأشخاص الذين كانوا جزءا من قيادة الجيش الثوري الشعبي في أوقات مختلفة عندما اغتيل رؤساء المجالس البلدية على الأرض التي كانت تحت سيطرة هذا الجيش، وكانوا أطرافا في قرارات حالات الاعدام بإجراءات موجزة وبالتالي فهم مسؤولون عنها: خواكين فيليالوبوس ("أتيليو")، وخورخه ميليندیس ("خوناس")، وآنا سونيا مدينا ("ماريانا")، ومرسيدس دل كارمن ليتونا ("لويسا")، وأنا غوادالوبه مارتينيس ("ماريا")، وماريسول غاليندو.

٤ - أن خواكين فيليالوبوس، الأمين العام للجيش الثوري الشعبي يتقلد أعلى منصب في ذلك التنظيم ويتحمل مسؤولية خاصة عن اغتيال هذا الجيش لرؤساء المجالس البلدية.

٥ - أن القادة المحليين لهذا الجيش، إما بأوامر من القيادة أو بموافقتها ومساندتها، قاموا باغتيال رؤساء المجالس البلدية المذكورين في هذا الموجز.

٦ - أن رؤساء المجالس البلدية خوسيه ألبرتو لوبيس، وفرانسيسكو اسرائيل دياس فاسكيس، وبدرو فنتورا، وماريا أوفيديا غراسييلا مونيكو فارغاس، وخوسيه دومينغو أفيليس فارغاس، ودولوريس مولينا، ونابوليون فيليا فويرته، وإدغار ماوريسيو فالنسويلا، وتيرينسيو رودريغيس، كان جزءا من نمط ثابت يقوم على سياسة مقصودة للجبهة، وتولى تنفيذها القادة المحليون للجيش الثوري الشعبي بأوامر من أعضاء قيادة هذا الجيش وبموافقتهم الصريحة.

٧ - أن خوسيه ألبرتو لوبيس، رئيس المجلس البلدي لغواتاخياغوا، قد اغتيل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ عندما كان تحت سيطرة القائد "أماديو".

٨ - أن إعدام الجبهة لرؤساء المجالس البلدية انتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني وللقانون الدولي لحقوق الانسان.

وصف الوقائع

إعدام خوسيه البرتو لوبيس، رئيس المجلس البلدي لغواتاخياغوا

انتخب السيد خوسيه البرتو لوبيس رئيسا لمجلس بلدة غواتاخياغوا في مقاطعة موراسان في آذار/مارس ١٩٩٨. وذكر مصدر بالجبهة أن لوبيس جاءته بعد انتخابه رسالة من الجبهة تنذره بالاستقالة وتذكر أن من سياسة الجبهة إعدام أي رئيس مجلس بلدي في منطقتها. ورد لوبيس قائلا إنه لن يستقيل.

وقد استدعت الجبهة رئيس المجلس البلدي ثلاث مرات الى معسكر لرجال حرب العصابات في كانتون سان بارتولو، ولكن لوبيس لم يذهب هناك. وبدافع الخوف، لم يبق في غواتاخياغوا وإنما كان يعمل في العادة في سان فرانسيسكو غوتيرا. وعلى أي حال فقد دمر رجال حرب العصابات مكتبه في غواتاخياغوا.

وفي يوم السبت ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ كان لوبيس في منزله مع زوجته ليتيسيا كاناليس وأطفالهما الأربعة القصّر. وكان البيت في قضاء كالفاريو من بلدة غواتاخياغوا. وفي ذلك الصباح جاء الى المنزل مقاتل من الجبهة كان يعرفه لوبيس وأخبر رئيس المجلس البلدي بأن قائده يريد التحدث معه. وخشية مغبة الرفض للمرة الرابعة، وافق لوبيس على الذهاب معه. وقررت زوجته ليتيسيا أن تذهب معه، فسار الثلاثة على الأقدام الى كانتون سان بارتولو.

وعندما بلغوا نهر غوالافو كان بانتظارهم رجل بالزي الرسمي يحمل بندقية. وذكر المقاتل الذي أحضره لصاحب الزي الرسمي أن معه رئيس المجلس البلدي وسلمه اليه. وقال مرتدي الزي الرسمي لزوجه رئيس المجلس البلدي إنه ليس باستطاعتها عبور النهر أو الذهاب الى معسكر رجال حرب العصابات. وطلب منها أن تعود الى المنزل قائلا إن وزجها سيعود بعد الظهر.

ولدى وصول رئيس المجلس البلدي الى المعسكر، اقتيد الى القائد الذي كان يعرف باسم "أماديو". وهناك براهين كافية على أن "أماديو" أمر بإعدام رئيس المجلس البلدي بعد التحدث مع.

وفي نفس الليلة، أعلنت اذاعة "سننتصر" أن الجبهة أعدمت خوسيه ألبرتو لوبيس رئيس المجلس البلدي لغواتاخياغوا.

إعدام فرانسيسكو اسرائيل دياس فاسكيس، رئيس المجلس البلدي في لولوتيكه

في يوم ٢ أيار/مايو ١٩٨٥، تقلد فرانسيس اسرائيل دياس فاسكيس منصب رئيس المجلس البلدي بعد انتخابه بالتصويت الشعبي. وهناك أدلة وافية على أن الجبهة خطفته يوم ٢ حزيران/يونيه من ذلك العام واحتفظت به رهينة حتى يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر عندما أطلق سراحه مع رؤساء مجالس بلدية آخرين خطفتهم الجبهة. وجاء الإفراج عنه بعد مفاوضات جرت في بنما بين الجبهة والحكومة.

وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦، استأنف دياس عمله كرئيس للمجلس البلدي. وفي كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام، تلقى تهديدات بالموت من رجال حرب العصابات فاستقال. على أن هؤلاء كانوا يعتقدون أنه ما زال يعمل لحساب الحكومة.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، جاء الى منزل فرانسيسكو اسرائيل دياس رجل سلم زوجته مذكرة تأمره بالذهاب في اليوم التالي الى مكان باسم "لا إنترادا ده تيمبيسكه" قرب سانتا بربارا.

وغادر دياس منزله صباح ٦ كانون الأول/ديسمبر مع جار له. وعبرا المكان المعروف باسم إنترادا ده تيمبيسكه وواصلا طريقهما الى كانتون سانت بربارا فوصلاها حوالي الظهر. وهنا ظهر فجأة ثلاثة مقاتلين يرتدون الزي الرسمي واعتقلوا السيد دياس. وبعد خمس دقائق عاد أحدهما وطلب من مرافق السيد دياس أن يذهب الى منزله لأنهم سيحتجزون رئيس المجلس البلدي عدة أيام.

وفي ظهر اليوم التالي وهو ٧ كانون الأول/ديسمبر، ذهب رجلان مجهولان الى كنيسة لولوتيكه وقالا إن دياس مات، وسلما محفظته التي تحمل أوراق هويته الشخصية.

وفي نفس الليلة، ذهب عدة أشخاص من أقارب وأصدقاء دياس للبحث عن جثته. وعندما وجدوها رأوا بها "طلقة واحدة خلف الأذن، ووجدوا أن الرصاصة اقتلعت عند خروجها عينا وسنا. وكانت توجد على سمانة ساقه قصاصة ورق تقول "إن الجبهة أعدمته بإجراءات موجزة"، كما كانت هناك ورقة أخرى تقول إن ذلك حدث "باعتباره خائنا".

وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، أبلغت الجبهة اللجنة رسميا بأن الجيش الثوري الشعبي أعدم رئيس المجلس البلدي دياس عملا بسياسة اعتمدتها الجبهة.

إعدام رؤساء آخرين للمجالس البلدية

ذكرت الجبهة في رسالة لها مؤرخة ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وردا على معلومات طلبتها لجنة تقصي الحقائق، أن الجيش الثوري الشعبي أعدم أيضا رؤساء آخرين للمجالس البلدية عملا بسياسة اعتمدتها الجبهة، وهم:

بدرو فنتورا، رئيس المجلس البلدي لسان إيسيدرو بمقاطعة موراسان، يوم ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٨٨.

ماريا أوفيديا غراسييلا مونيكو فارغاس، رئيس المجلس البلدي لسان خورخه بمقاطعة سان ميغيل، يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

خوسيـــه دومينغو أفيليس فارغاس، رئيس المجلس البلدي لسانتا إيلينا بمقاطعة أوسولوتان، يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

دولوريس مولينا، رئيس المجلس البلدي في لولوتيكيو بمقاطعة موراسان. يوم ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٨.

نابوليون فيليا فويرته، رئيس المجلس البلدي في سيسوري بمقاطعة سان ميغيل، يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

إدغار ماوريسيو فالنسويلا، رئيس المجلس البلدي لسان خورخه بمقاطعة سان ميغيل، يوم ٤ آذار/مارس ١٩٨٥.

وكانت الرسالة تحمل نص بلاغين للجبهة مؤرخين ٢٢ آب/اغسطس و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، أولهما يعلن إعدام نابوليون فيليا فويرته والثاني إعدام دولوريس (مولينا).

وهناك أيضا أدلة كافية على أن إعدام السيد تيرنسيو رودريغيس، رئيس المجلس البلدي في بركين بمقاطعة موراسان يوم ١١ أيار/مايو ١٩٨٨ جرى بلا محاكمة.

القانون المنطبق

عند النظر في الوقائع في ضوء القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، فحصت اللجنة الحجج التي طرحتها الجبهة لتبرير سياستها في إعدام رؤساء المجالس البلدية.

وبررت الجبهة هذه الإعدامات بدعوى أن "رؤساء المجالس البلدية ومكاتبهم شاركوا في أنشطة كانت واضحة في مناهضتها للثورة. وأن رؤساء المجالس البلدية قد شرعوا - بتنسيق وثيق مع قادة الحاميات في مختلف البلدات - في مهمة تشكيل قوات شبه عسكرية (وحدات للدفاع المدني) وفي نشاط مباشر لقمع السكان المدنيين، وشكلوا شبكات تجسس لكشف أعضاء الجبهة وأعوانهم وحتى السكان الذين عارضوا النظام، وللحصول أيضا على معلومات عن أعضاء المنظمات الشعبية وخططها؛ ثم أحالوا هذه المعلومات الى الجيش". كما ذكرت الجبهة أن أنشطة رؤساء المجالس البلدية كانت تؤثر في خطوط الامداد.

ومضت الجبهة قائلة إنه "عندما بدأت عملية الاعتقالات الجماعية للقرويين وعمليات الاغتيال والقمع من جانب قوات الدفاع المدني، والعمليات من القوات المسلحة في السلفادور بناء على معلومات قدمتها شبكات التجسس التابعة لرؤساء المجالس البلدية، أصبح هؤلاء منذ عام ١٩٨٠ يدخلون في عداد من

تعتبرهم الجبهة أهدافا عسكرية ومن المشروع إعدامهم بإجراءات موجزة وهم: الجواسيس، والأفراد شبه العسكريين، ومن تعاونوا مع كتائب الموت، وأي شخص أدت أعماله الى قمع السكان المدنيين أو اغتيالهم".

واللجنة لا تقبل هذه الحجج. وإذا كانت الجبهة تريد اعتبار رؤساء المجالس البلدية "أهدافا عسكرية" أن تقول إنهم مقاتلون، فمن الواجب الاشارة الى أنه ليس هناك ما يؤيد الادعاء بأن رؤساء المجالس البلدية المعدمين كانوا مقاتلين حسب أحكام القانون الانساني.

على أنه سواء كان رؤساء المجالس البلدية المعدمون او لم يكونوا في وقت ما يعتبرون "أهدافا عسكرية"، فإن هذه مسألة خارجة عن الموضوع، فليست هناك شواهد على أن أيا منهم فقد حياته نتيجة أية عملية قتالية من الجبهة. وإعدام أي فرد سواء كان مقاتلا أو غير مقاتل تحت سيطرة قوة من رجال حرب العصابات ولا يبدي أية مقاومة لا يمكن اعتباره عملية قتالية.

وليس في القانون الدولي الانساني أو في القانوني الدولي لحقوق الانسان ما يحظر على المتقاتلين أن يعاقبوا في المناطق التي تحت سيطرتهم أفرادا ارتكبوا أعمالا تعتبرها القوانين السارية جنائية الطابع. وتذكر الجبهة في الوثيقة المذكورة أعلاه أنها تعتبر تنفيذ الإعدام بعد محاكمة مقتضبة في "الجواسيس والأفراد شبه العسكريين، ومن تعاونوا مع كتائب الموت وأي شخص أدت أعماله الى قمع أو اغتيال السكان المدنيين" عملا مشروعا(٤٧٠).

وتذكر اللجنة أنه يلزم عند معاقبة الأشخاص المتهمين بالجرائم التقيد بالعناصر الأساسية للاجراءات الواجبة. ولا يعفي القانون الدولي الانساني بأي حال أطراف أي صراع من هذا الالتزام، كما أن القانون الدولي لحقوق الانسان لا يعفي الطرف الذي تكون له سيطرة فعالة على أرض ما من ذلك الالتزام إزاء أشخاص يدخلون في ولايته. بل على العكس يحظر هذان المصدران القانونيان صراحة إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها دون حكم سابق تعلنه محكمة مستقلة متجردة ونظامية التشكيل وتملك جميع الضمانات الفعالة التي من المتعارف عليها عموما أنها لا غنى عنها.

ولا توجد في أي من هذه القضايا المذكورة أعلاه أية أدلة على إجراء محاكمة سليمة قبل الإعدام. كذلك لا توجد أية أدلة على أن أيا من هؤلاء الأفراد ماتوا في عملية قتالية أو أنهم قاوموا من أعدموهم.

النتائج

يتبين للجنة مايلي:

١ - أن هناك أدلة وافية على أن القيادة العامة للجبهة اعتمدت واتبعت سياسة لاغتيال رؤساء المجالس البلدية الذين اعتبرتهم عاملين ضدها.

---

(٤٧٠) جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني La legitimidad de nuestros mètodos de lucha. El Salvador, Centroamèrica. 30 de octubre de 1988.p 15.

٢ - أن هناك أدلة وافية على أن أعضاء قيادة الجيش الثوري الشعبي نفذوا هم وغيرهم هذه السياسة، وأنهم أمروا قادتهم المحليين باغتيال رؤساء المجالس البلدية الذين اعتبروهم عاملين ضد الجبهة.

٣ - أن هناك أدلة وافية على أن الأشخاص التالية أسماؤهم كانوا وغيرهم جزءا من قيادة الجيش الثوري الشعبي في أوقات مختلفة عندما اغتيل رؤساء المجالس البلدية داخل الأرض التي يسيطر عليها هذا الجيش، وأنهم كانوا أطرافا في تنفيذ هذه الإعدامات بإجراءات موجزة - وبالتالي مسؤولين عنها: خواكين فيليا لوبوس ("أتيليو")، خورخه ميليندييس، ("خوناس")، وأنا سونيا مدينا ("ماريانا")، ومرسيدس دل كارمن ليتونا ("لويسا")، وأنا غوادالوبه ("ماريا")، وماريسول غاليندو.

٤ - أن هناك أدلة وافية على أن خواكين فيا لوبوس، الأمين العام للجيش الثوري الشعبي، كان يتقلد أعلى منصب في تلك المنظمة ويتحمل مسؤولية خاصة عن اغتيال المجلس لرؤساء المجالس البلدية.

٥ - أن هناك أدلة وافية على أن القادة المحليين للجيش الثوري الشعبي اغتالوا رؤساء المجالس البلدية المذكورين في هذا الموجز، إما بأوامر من القيادة أو بموافقتهم وتأييدهم.

٦ - أن هناك أدلة وافية على أن اغتيال رؤساء المجالس البلدية خوسيه ألبرتو لوبيس، وفرانسيسكو اسرائيل دياس فاسكيس، وبيدرو فنتورا، وماريا أوفيديا غراسييلا مونيكو فارغاس، وخوسيه دومينغو أفيليس فارغاس، ودولوريس مولينا، وإدغار - ماوريسيو فالنسويلا، ونابوليون فيليا فويرته، وتيرنسيو رودريغيس، كان جزءا من نمط ثابت يقوم على سياسة مقصودة للجبهة وتولى تنفيذها القادة المحليون للجيش الثوري الشعبي بناء على أوامر من أعضاء قيادة هذا الجيش وبموافقة صريحة منهم.

٧ - أن هناك أدلة وافية على أن خوسيه ألبرتو لوبيس، رئيس المجلس البلدي لغواتاخيفوا، اغتيل في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ عندما كان تحت سيطرة القائد "أماديو".

٨ - أن إعدام الجبهة لرؤساء المجالس البلدية كان انتهاكا لقواعد القانون الدولي الانساني وللقانون الدولي لحقوقه الانسان.

٢ - <u>الإعدام دون محاكمة</u>

(أ) <u>سونا روسا</u>

<u>موجز القضية</u>

حوالي الساعة ٢١/٠٠ من يوم ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥، في منطقة من سان سلفادور تعرف باسم "سونا روسا" حيث توجد عدة مطاعم، فتحت مجموعة من الرجال المسلحين النار على مجموعة من جنود المارينز التابعين للولايات المتحدة. وكان المهاجمون أعضاء في الحزب الثوري لعمال امريكا الوسطى، وهو

إحدى المنظمات المنضوية تحت لواء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وكان أفراد المارينز الذين كانوا يعملون كحراس أمن لسفارة الولايات المتحدة في سان سلفادور يرتدون الزي المدني ولا يحملون الأسلحة. ولقي أربعة أفراد من المارينز وتسعة مدنيين وأحد المهاجمين حتفهم في حادث إطلاق النار. وأعلنت فرقة الكوماندوز الحضرية "ماردوكيو كروس" التابعة لجبهة فارابوندو مارتي مسؤوليتها عن أعمال القتل، ودافعت الجبهة عن الهجوم في بلاغ أصدرته. وفي محاكمة لاحقة، حوكم ثلاثة أشخاص وأدينوا. وأجريت محاكمتان أخريان بشأن الهجوم نفسه. ولم تبلغ إحداهما مرحلة النطق بالحكم، نظرا لصدور العفو عن المتهم، بينما لم يصدر بعد الحكم، في المحاكمة الأخرى.

ويتبين للجنة ما يلي:

١ - ان الهجوم على جنود مارينز الولايات المتحدة كان جزءا من سياسة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني التي تعتبر الموظفين العسكريين للولايات المتحدة هدفا مشروعا.

٢ - ان الحزب الثوري لعمال امريكا الوسطى نفذ الهجوم.

٣ - ان اسماعيل ديماس أغيلار وخوسيه روبرتو سالاسار مندوسا متورطان في التخطيط للهجوم وتنفيذه.

٤ - ان بدرو أنطونيو أندراد متورط أيضا في التخطيط للهجوم.

٥ - ان الهجوم على جنود المارينز في سونا روسا انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني.

وصف الوقائع[٤٧١]

معلومات أساسية

في عام ١٩٨٥، اتخذت القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قرارا باعتبار الموظفين العسكريين للولايات المتحدة في السلفادور أهدافا عسكرية مشروعة. وأصدرت لأعضائها أوامر واسعة وشاملة بتنفيذ هذا القرار[٤٧٢].

---

(٤٧١) استعرضت اللجنة محاضر المحاكمة، واستجوبت المتهمين وطلبت معلومات من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والحكومة على السواء.

(٤٧٢) لكي تثبت الجبهة للجنة بأن ثمة توجيها من القيادة العامة يقضي باعتبار المستشارين والموظفين العسكريين أهدافا مشروعة، تقدمت بالمعلومات التالية: (أ) قائمة بأسماء مستشاري الولايات المتحدة وموظفيها العسكريين الذين قتلوا في السلفادور فيما بين شباط/فبراير ١٩٨٣ وآذار/مارس ١٩٨٧؛ (ب) نسخ وتقارير في صحيفة Venceremos (الصحيفة الرسمية لجبهة فارابوندو مارتي) تتعلق بتدخل الولايات المتحدة في النزاع المسلح وموت أو إعدام البعض من أولئك المستشارين؛ (ج) نسخة من نشرة صحفية تتضمن بيانا صادرا عن إدوارد م. كينيدي عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. وحسب ما ورد في النشرة الصحفية، أعرب عضو مجلس الشيوخ عن قلقه لإيفاد عدد من مستشاري الولايات المتحدة وموظفيها العسكريين الى البلد. والبيان مؤرخ ١٩٩٠.

التخطيط للهجوم

في أوائل عام ١٩٨٥، قام أفراد من الحزب الثوري لعمال امريكا الوسطى، وهو إحدى المنظمات السياسية - العسكرية الخمس المشكلة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بالتخطيط لهجوم سموه "أيها المعتدي اليانكي في السلفادور، إن فييت نام أخرى في انتظارك". وكان الهدف منه إعدام الموظفين العسكريين للولايات المتحدة، المعينين في السلفادور والاستجابة للتوجيه العام الذي أصدرته في هذا الشأن القيادة العامة في وقت سابق. وكان من المقرر أن ينفذ هذا الهجوم أعضاء من فرقة الكوماندوز الحضرية "ماريكيو كروس".

وانطلق الكوماندوز من مرأب لإصلاح السيارات يشترك في ملكيته اسماعيل ديماس أغيلار وأخوه خوسيه ابراهام ومن متجر التنجيد " لا استريليا" الذي يشترك في ملكيته وليام سيليو ريفاس بولانيوس وخوان ميغيل غارسيا ميليندس. ولذلك عقدت الاجتماعات الرئيسية للتخطيط في هذين المكانين(٤٧٣).

الهجوم

حوالي الساعة ٢٠/٣٠ من يوم ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥، كان ستة من جنود مارينز الولايات المتحدة المسؤولين عن أمن سفارة الولايات المتحدة جالسين حول طاولة خارج مطعم شيلي في المنطقة المعروفة باسم "سونا روسا" في قضاء سان بنيتو. وكانوا من الزبن المنتظمين المعروفين لدى مالكي المطاعم والمقاهي في المنطقة ولدى العاملين هناك. وقد اعتادوا الذهاب هناك جماعات متى انتهوا من عملهم(٤٧٤). وبعد هنيهة، ترك إثنان منهما المجموعة وذهبا للجلوس حول طاولة في مطعم "فلاشباك" على بعد بضع ياردات من رفاقهم في مطعم شيلي(٤٧٥).

وحوالي الساعة ٢١/٠٠، توقفت شاحنة خفيفة بيضاء مخططة بالأسود خارج مطعم أولا؛ ونزلت منهما جماعـــة مكونة من سبعة أفـراد ومشوا الى مطعم شيلي، وبدون سابق انذار، أطلقوا وابلا من الرصاص

---

(٤٧٣) استنادا الى التصريحات التي أدلى بها خوان ميغيل غارسيا ميليندس وابراهام ديماس أغيلار في القضية رقم ٨٦/٤٢ أمام المحكمة العسكرية الأولى، فإن معرفتهما المسبقة بالهجوم قبل تنفيذه لم تكن إلا معرفة عامة جدا.

(٤٧٤) استنادا الى الشهادة الواردة في الرقمين ٣٦٥ و ٥٣١ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

(٤٧٥) استنادا الى المقارنة بين الشهادات الواردة في الأرقام ٣٤٣ و ٣٦٥ و ٤٤٩ و ٤٨٥ و ٥٣١ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

على جنود مارينز الولايات المتحدة[٤٧٦] توماس هندوودك وباتريك ر. كوياتكوسكي وبوبي ج. ديكسن وغريغوري هـ. ويبر. وكان جنود المارينز يرتدون الزي المدني. وليس ثمة دليل على انهم كانوا يحملون أسلحة.

وبينما كان المهاجمون يطلقون النار على جنود مارينز الولايات المتحدة رد شخص على نارهم بالمثل من داخل مطعم شيلي ومطعم البحر الأبيض المتوسط[٤٧٧].

وأصيب عضو من الكوماندوز بجراح في أثناء تبادل إطلاق النار[٤٧٨]. كما أصيب بطلقات ولقي حتفه في الموقع نفسه الأشخاص التالية أسماؤهم: أومبرتو ساينس سيفاليوس، محام، وأمين كلية الحقوق في جامعة خوسيه ماتياس ديلغادو، وأومبرتو أنطونيو روساليس بيقيدا، المدير التنفيذي لشركة Inter Data؛ وإرثورو ألونسو سيلفا هوف، طالب، وخوسيه ايلمر فيدال بنيالفا، طالب جامعي؛ وأوزوالدو غونساليس سامبروني،رجل أعمال غواتيمالي؛وريتشارد أرنست ماك إردي فنتورينو،المدير التنفيذي الشيلي لشركة Wang، وجورج فيني، مواطن من الولايات المتحدة، والمدير الاقليمي لشركة Wang؛ وروبرتو ألفيدريس، مواطن من الولايات المتحدة والمدير التنفيذي لشركة Wang. وكان بعض هؤلاء الأفراد جالسين في مطعم شيلي، والآخرون في مطعم البحر الأبيض المتوسط[٤٧٩]. ولا يوجد أي دليل على أن أيا من المدنيين الذين لقوا حتفهم كانوا مسلحين[٤٨٠]. وجرح أناس آخرون في الموقع نفسه.

---

(٤٧٦) استنادا الى مقارنة البيانات الواردة في الرقم ٨ من ملف القضية رقم ٦٧/ألف - ٨٩ لمحكمة الجنايات الخامسة.

(٤٧٧) في أثناء مجرى القضية رقم ٨٦/٤٢ في المحكمة العسكرية الأولى، أدلى الشهود بالبيانات التالية: كانت الطلقات تنهال من كل جانب (الرقم ٤٦)؛ الطلقات الأولى صدرت عن واحد من جنود المارينز التابعين للولايات المتحدة كان جالسا في مطعم "فلاشباك" وهو الذي أصاب رجل حرب العصابات بطلقات (الرقم ٣٦٥)؛ كان أحد جنود المارينز يحمل سلاحا ناريا في يديه آنذاك (الرقمان ١٥٥ و ٤٤٩)؛ كان أحد جنود المارينز يحمل سلاحا ناريا في ذلك الوقت (الرقم ٤٥٣)؛ كانت الطلقة التي أصابت رجل حرب العصابات قد أطلقها أحد جنود المارينز (الرقم ٥١٢)؛ فر أحد الأفراد خلف مطعم شيلي (الرقم ٥٣١).

(٤٧٨) بالإضافة الى الشهادة التي تؤكد حدوث تبادل لإطلاق النار، نجد تقارير، مرفقة بالأرقام ٤٨ و ٣٠٥ و ٣٠٨، تتعلق بـ ٣٤ خرطوشة عثر عليها داخل مطعمي البحر الأبيض المتوسط وشيلي وبنتائج فحص المركبات التي كانت بعين المكان في أثناء الهجوم. وأثبتت هذه النتائج أن مركبتين، إحداهما مركبة المهاجمين، كانت بهما ثقوب للرصاص في هيكلهما.

(٤٧٩) الأرقام من ٢ الى ٢٣ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

(٤٨٠) استنادا الى تقرير الشرطة في الرقم ١٣٩ وبيانات الشهود في الرقمين ٤٥٣ و ٥٣١ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

.Tucha: El Salvador, consideraciones de la Comisión

وبعد دقائق قليلة من انسحاب الكوماندوز، وصل الى عين المكان موظفون من سفارة الولايات المتحدة ونقلوا جنود المارينز الأربعة الى مركز للإسعاف الطبي الأولي.

وفي الساعة ٢١/٣٠، وصل الى الموقع أفراد من الشرطة الوطنية، غير انهم، حسب ما ورد في تقريرهم، لم يتمكنوا من اجراء تفتيش مرض لأنه لم يكن ثمة إلا ثمان من الجثث وكان مكان وقوع الحادث فعلا في حالة من الفوضى(٤٨١).

وفي نفس الليلة، نقل أفراد الكوماندوز الآخرون خوسيه روبرتو سالاسار ميندوسا، الذي أصيب بجراح في الهجوم، الى مركز الصليب الأحمر السلفادوري، فتوفي متأثرا بجراحه(٤٨٢).

البيانات اللاحقة

بعد مضي ثلاثة أيام، أي في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥، أعلن الحزب الثوري لعمال امريكا الوسطى مسؤوليته عن العملية في بيان وقعه "فرناندو غالياردو" من المقر السياسي والعسكري لفرقة كوماندوز حرب العصابات الحضرية "ماردوكيو كروس" التابعين للحزب الثوري.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥، أصدرت القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بيانا أيدت فيه العملية وأكدت أن جنود المارينز الأربعة يشكلون هدفا عسكريا مشروعا(٤٨٣). غير أن اللجنة

---

(٤٨١) تقرير الشرطة في الرقم ١٣٩ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

(٤٨٢) الرقم ٢٨٥ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

(٤٨٣) صحيفة La Prensa Gràfica، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥؛ الرقم ٣٥٧ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٤ للمحكمة العسكرية الأولى.

وادعى قادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بأن تصنيف جنود مارينز الولايات المتحدة، الذين أعدموا كهدف عسكري يتحمل مسؤوليته رجال حرب العصابات الذين خططوا للعمل. وقالوا إنه كان لدى هؤلاء ما يكفي من الأدلة التي تثبت بأن جنود المارينز التابعين للولايات المتحدة جاءوا الى السلفادور للقيام بعمل الاستخبارات العسكرية. وقد تم الحصول على هذه المعلومات بالطرق التالية:

(١) الرصد الشخصي المتفرغ لأنشطة كل جندي من المارنيز؛

(٢) التقاط شبكة مكالمات القوات المسلحة بالراديو، وقالوا إن أسماء الأشخاص الذين أعدموا كانت ترد باستمرار في هذه المكالمات.

وطلبت اللجنة أدلى مكتوبة لتعزيز هذه البيانات، غير انها أبلغت بأنهم ليسوا في وضع يتيح لهم تقديم دليل من هذا القبيل، لأن من الصعب للغاية الحصول على وثائق تتعلق بهذا النوع من القرارات، نظرا لطبيعة العمل وكونه قد جرى في أثناء القتال.

وأبلغت الجبهة اللجنة بأنه تأكد، من خلال التقييم اللاحق للعملية، بأن رجال حرب العصابات قد أخطأوا في "اختيار المكان" لعدم مراعاة إمكانية تعرض المدنيين للخطر. ولهذا السبب، صدرت أوامر بإيقاف الهجومات على هذا النوع من الأهداف في الأماكن المشابهة.

لديها الأدلة التامة على أن جنود مارينز الولايات المتحدة لم يكونوا مقاتلين، وكانت مهمتهم حراسة سفارة الولايات المتحدة وليس ثمة ما يدل بأي حال من الأحوال على انهم قد شاركوا في الأعمال القتالية في السلفادور. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الدولي الإنساني يعرف فئة "المقاتلين" تعريفا حصريا، ولم يثبت الادعاء القائل بأنهم كانوا يقومون "بمهام الاستخبارات". وأيا كان الأمر، فإن القيام بمهام الاستخبارات لا يجعل، في حد ذاته، الفرد تلقائيا في عداد المقاتلين.

وفي نشرة إذاعية لاحقة من إذاعة "سننتصر"، أقر اسماعيل ديماس أغيلار بأنه شارك، بصفته أحد القادة العسكريين لفرقة الكوماندوز الحضرية "ماردوكيو كروس" المسؤولين عن العملية، في التخطيط للعملية وفي إعدام جنود المارينز(٤٨٤).

وفي ٢٨ آب/اغسطس ١٩٨٥، عقد رئيس الجمهورية آنذاك خوسيه نابوليون دوارته، مؤتمرا صحفيا للإبلاغ عن نتائج التحقيق في ما أسماه "بمذبحة سونا روسا". وقال إن ثلاثة أشخاص مسؤولين عن العملية قد ألقي القبض عليهم. وهم خوسيه ابراهام ديماس أغيلار وخوان ميغيل غارسيا ميليندیس، اللذان خططا للعملية، ووليام سيليو ريغاس بولانيوس، الذي ساعد على تنفيذها.

الاجراءات القضائية

في ٢٧ آب/اغسطس ١٩٨٥، وضع الحرس الوطني المتهمين الثلاثة تحت تصرف المحكمة العسكرية وسلموها نتائج التحقيق، بما فيها اعتراف المدعى عليهم الثلاثة(٤٨٥). وقال ريغاس وغارسيا في وقت لاحق ان اعترافاتهما قد انتزعت منهما بالتعذيب. ولم تكن مستندات التحقيق كاملة، إذا لم تتضمن تقارير التشريح الطبي والعيارات النارية أو إعادة تمثيل الأحداث، أو غيرها من التقارير المعتادة في التحقيق في قضية من هذا القبيل(٤٨٦).

---

(٤٨٤) أجرت إذاعة "سننتصر" التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مقابلة مع اسماعيل ديماس بعد اسبوع من الهجوم، وكان اسمه المستعار "أوليسيس". وأقر في المقابلة بأنه هو القائد العسكري الذي وجه العملية وأحد أولئك الذين أطلقوا النار على جنود المارينز، وهذا ما عززته المعلومات التي قدمتها حكومة السلفادور والجبهة والشهود الذين أجريت معهم مقابلات وأفادت المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة لتحقيق اللجنة، بأن اسماعيل ديماس لقي حتفه في القتال فيما بعد.

(٤٨٥) في هذا الاعتراف المنتزع خارج الدعوى، اعترف المدعى عليهم أيضا بأنهم قد شاركوا في سلسلة من الأحداث التي قالوا إنها قد جرت بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥، ولكنهم لم يكشفوا أية أماكن أو تواريخ محددة. (الأرقام ١٠٨ و ١٢٢ و ١٣٠ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى).

(٤٨٦) على سبيل المثال، لم يؤخذ من المدعى عليهم أي إفادة قضائية في أثناء المحاكمة، غير أن ثمة وثيقة "تؤكد" البيانات التي أدلوا بها للحرس الوطني. ولا تحدد الوثيقة البيانات التي أدلى بها المدعى عليهم وأكدوها بالتالي.

ولم يصدر الحكم في المحكمة الابتدائية إلا بعد مضي خمس سنوات، أي في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١. ورغم أنه يبدو من الملف أن الاعترافات التي انتزعت خارج الدعوى قد تأكدت بصفة عامة، فإنه ليس في المحضر ما يشير الى مثول المدعى عليهم أمام المحكمة، أو الى أخذ أي إفادات منهم أو بذل أي جهد لتوضيح الحقائق.

وبعد مضي سنتين على بدء المحاكمة، طلب محامي المدعى عليهم الحكم برد الدعوى ضدهم بموجب قانون العفو العام لسنة ١٩٨٧[٤٨٧]. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، استجابت المحكمة للطلب وردت كل التهم الموجهة الى المدعى عليهم الثلاثة[٤٨٨].

وذهب القنصل العام للولايات المتحدة في سان سلفادور بوصفه ممثلا لأسرة أحد جنود مارينز الولايات المتحدة المتوفين، الى المحكمة لإيداع طعن في العفو العام[٤٨٩]. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أقرت المحكمة العسكرية الحكم برد الدعوى على أساس أن التهم كانت ذات طابع سياسي[٤٩٠].

وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٨، نقض الرئيس نابوليون دوراته حكم المحكمة العسكرية الذي أحيل إليه، بوصفه قائدا عاما للقوات المسلحة، بدعوى[٤٩١] أن أفعال القتل في "سونا روسا" كانت جرائم عادية ذات أهمية دولية، وهي بصفتها تلك، غير مشمولة بالعفو العام. وأيدت هذا القرار محكمة العدل العليا التي عرضت عليها المسألة طلبا للانتصاف عن طريق طلب الإحضار الى المحكمة.

---

(٤٨٧) سُن قانون العفو العام لسنة ١٩٨٧ في تشرين الأول/اكتوبر١٩٨٧ بالمرسوم التشريعي رقم ٨٠٥.

(٤٨٨) الرقم ٧٤٢ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

(٤٨٩) الرقم ٧٥٢ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى. ورفض طعنه بدعوى انه لم يكن طرفا في الدعوى الجنائية.

(٤٩٠) الرقم ٧٧٠ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى. ونشرت عدة صحف ردود فعل مسؤولي الولايات المتحدة الذين حذروا من أن هذا الحكم يعرض للخطر المعونة البالغ قدرها ١٨,٥ مليون دولار المقدمة الى السلفادور، والتي كانت تمر بمرحلة الموافقة في الكونغرس.

(٤٩١) الرقم ٧٧٠ من الملف رقم ٨٦ للمحكمة العسكرية الأولى.

وفي إطار القانون السلفادوري، تؤدي القيادة العامة للقوات المسلحة في حالات معينة دور المحكمة الخاصة. وحينما عرض على المحكمة القرار المتعلق بالعفو العام، قررت بأن "اتفاقية منع الأعمال الإرهابية التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص والابتزاز المتصل بها، التي لها أهمية دولية، والمعاقبة عليها" و"اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها" تنطبقان على القضية.

وفي ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩١، نطقت المحكمة الابتدائية بالحكم وأدين المدعى عليهم الثلاثة؛ وأيدت المحكمة ذات الصلة، في ٥ آذار/مارس الحكم برمته تقريبا.

وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قرر القاضي العسكري التريث الى أن يطلع على تقرير لجنة تقصي الحقائق قبل البت في طلب محامي المدعى عليهم، بأن يطبق قانون المصالحة الوطنية على المدعى عليهم وذهب القاضي الى القول بأنه لا غنى عن التقرير لتحديد هل ينطبق العفو العام المنصوص عليه في ذلك القانون على هذه الحالة أم لا[٤٩٢].

وبينما كانت المحاكمة قائمة، بدأت محاكمة إثنين أخرين من المدعى عليهم بسبب نفس الحادث.

وبدأت في عام ١٩٨٨ إحدى المحاكمات، وهي محاكمة خوان انطونيو موراليس. واعترف موراليس لشرطة المالية بأنه كان عضوا من الكوماندوز الذين نفذوا عملية سونا روسا وأكد تصريحه أمام قاضي محكمة الجنايات الخاصة. ورغم أن روايته للأحداث تتشابه في معظمها مع رواية ريفاس وغارسيا وديماس، فإنه لم يذكر أسماءهم من بين المشاركين. ولم تضم المحاكمتان معا. ولم يصدر الحكم بعد في حقه. وبعد تعاقب عدد من الاجراءات المختلفة، رفض شمول المتورطين بالعفو العام. ولا يزال موراليس رهن الاعتقال[٤٩٣].

وجرت المحاكمة الأخرى والمتعلقة بالمشاركة في الجريمة، في عام ١٩٨٩ أمام محكمة الجنايات الثالثة ضد بيدرو انطونيو اندراد، المعروف باسمه الحركي "ماريو غونساليس"[٤٩٤]. ولم تضم هذه المحاكمة الى سابقتها أيضا. واستفاد أندراد من العفو العام لسنة ١٩٨٧، بخلاف المدعى عليهم الآخرين.

وتلقت اللجنة ما يكفي من الأدلة التي تثبت بأن أندراد كان أحد أولئك الذين خططوا للهجوم. وكان أندراد يترأس فرقة الكوماندوز الحضرية "ماردوكيو كروس" وقت وقوع الحادث واعترف أمام المحكمة بأنه

---

(٤٩٢) الرقم ٩٣٧ من ملف القضية رقم ٨٦/٤٢ للمحكمة العسكرية الأولى.

(٤٩٣) ليس ثمة لدى اللجنة ما يكفي من الأدلة كي تستطيع أن تحدد هل شارك في العملية أم لم يشارك. وكما هو الأمر بالنسبة للمدعى عليهم الآخرين، رفض أيضا تمتعه بحق الاستفادة من قانون المصالحة الوطنية في أثناء محاكمته.

(٤٩٤) اعتقل اندراده في عام ١٩٨٩، وقال قادة الجبهة انه مسؤول، في جملة ما هو مسؤول عنه، عن تسريب معلومات للقوات الحكومية حول أضخم شحنة للأسلحة احتجزت في أثناء القتال لدى الجبهة. واعتبرته الجبهة خائنا لافشائه هذه المعلومات الى حكومة السلفادور وحكومة الولايات المتحدة في أثناء اعتقاله.

كان على علم مسبق بهجوم مخطط ضد الأجانب (los cheles) وانه وضع ترتيبات لإعداد بيت آمن وتوفير الرعاية الطبية في حالة ما إذا أصيب أحد بجراح في العملية. غير أن اللجنة تلقت معلومات موثوقا بها تفيد بأن أندراد كان له دور أكبر في اختيار الأهداف المحددة وفي الجوانب الأخرى للهجوم.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أن ثمة أدلة كاملة على أن الهجوم على جنود مارينز الولايات المتحدة كان جزءا من السياسة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني التي تعتبر الموظفين العسكريين للولايات المتحدة هدفا حربيا مشروعا.

٢ - أن ثمة أدلة كاملة على أن فرقة الكوماندوز الحضرية "ماردوكيو كروس" التابعين للحزب الثوري لعمال امريكا الوسطى قد نفذوا الهجوم وأن هذا الحزب، بوصفه المنظمة التي ينتمي إليها الكوماندوز، يتحمل مسؤولية الحادث.

٣ - أن ثمة أدلة كاملة على أن اسماعيل ديماس أغيلار قد خطط للهجوم وانه أطلق بنفسه النار على جنود المارينز.

٤ - أن هناك أدلة كافية على أن بيدرو انطونيو اندراد كان متورطا في التخطيط للهجوم.

٥ - أن الهجوم على جنود المارينز في سونا روسا يشكل انتهاكا من جانب جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لقواعد القانون الدولي الإنساني.

(ب) أنايا سانابريا

موجز القضية

قتل إيربرت ارنستو أنايا سانابريا، رئيس لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية بالرصاص في صباح يوم ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ في باحة موقف السيارات الواقعة خارج منزله في سان سلفادور.

وبعد ذلك بشهرين، القت الشرطة القبض على الشاب خورخه ألبرتو ميراندا أريفالو، وهو عضو بالجيش الثوري الشعبي، الذي ذكر في البداية أنه اشترك في القتل كمراقب. وفيما بعد سحب اعترافه. وفي عام ١٩٩١، وجده المحلفون مذنبا وحكم عليه بالعقوبة القصوى ومدتها ٣٠ سنة في السجن.

ويتبين للجنة ما يلي:

١ - أنه بالنسبة لهذه القضية، لم يكن لديها وقت كاف لحل المشكلة التالية: أن ثمة أدلة على أن قوة أمن تابعة للدولة أو كتيبة للموت قد تكون هي المسؤولة، وتوجد أيضا أدلة، على أن الجيش الثوري الشعبي قد يكون مسؤولا عن مقتل إيربرت إرنستو أنايا سانابريا.

٢ - أن محاكمة ميراندا ومعاملته على يد الشرطة انتهكت حقوقه الأساسية.

٣ - أن الدولة أخفقت في أداء واجبها بمقتضى القانون الدولي في حماية حقوق الإنسان، والتحقيق بالشكل المناسب في مقتل إيربرت أنايا ومحاكمة الجناة ومعاقبتهم.

وصف الوقائع[٤٩٥]

جريمة القتل

في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، قتل إيربرت أنايا بالرصاص في باحة وقوف السيارات بمنزله في قضاء ساكاميل. ووفقا للشهود، اشترك في الجريمة ثلاثة رجال: أحدهم أطلق الرصاص، وعمل الثاني كمراقب للأول[٤٩٦] وقاد الثالث السيارة[٤٩٧]. وهرب القتلة في شاحنة بيك-أب صفراء قديمة.

---

(٤٩٥) للتحقيق في هذا الحادث، أجرت اللجنة لقاءات مع حوالي ٧٠ فردا، الكثير منهم بصفة سرية. وقارنت اللجنة بين المعلومات التي أدلى بها الشهود والمعلومات الأخرى التي حصل عليها في مقابلات أخرى والمعلومات التي حصلت عليها من المحكمة، والشرطة، والصحف، والمصادر الحكومية، وغير الحكومية والمصادر الخاصة.

(٤٩٦) قال ميراندا في أول إفادتين له إن اسمه المستعار كان "خوسيه". وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٨٨، قال ميراندا إن روموالدو ألبرتو سيلايا، الذي لقي مصرعه في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ في مناوشة مع الشرطة الوطنية، هو "خوسيه"، الرقم ٧٥٠.

(٤٩٧) تم التأكد من عدد الرجال المشتركين من واقع ما رأه عدة شهود. وقد رأي فيسنته فاسكيس وخوسيه ميخيا سائق شاحنة البيك-آب الأولى، وبعد دقائق رأى شخصين يستقلان نفس المركبة. ولاحظ مانويل ده خيسوس سيرانو شخصين يجلسان على رصيف باحة وقوف السيارات قبل وقوع جريمة القتل بدقائق. ورأى أمينتا بيريس شخصين بالقرب من عمود نور مجاور لباحة وقوف السيارات قبل وقوع جريمة القتل بدقائق. الرقم ١٨٧.

وبينت الاختبارات القذائفية أن الخرطوشات الست أطلقت من سلاح واحد[٤٩٨]، كما بينت أيضا أن الطلقات الست أطلقت أيضا من سلاح واحد[٤٩٩]. وتقول لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية إن الرصاصات لم تكن مماثلة للذخيرة المتوافرة لدى القوات المسلحة للسلفادور[٥٠٠].

معلومات أساسية

كان إيربرت أنايا، في الوقت الذي قتل فيه، هو المنسق العام للجنة حقوق الإنسان غير الحكومية[٥٠١]. واعتاد أن يعبر عن رأيه دون تردد وبانتظام فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الإنسان. وكان أيضا عضوا في الجيش الثوري الشعبي[٥٠٢]. ومن الواضح أنه كان يؤيد، قبل مصرعه، التوصل إلى حل سلمي للنزاع المسلح في بلده[٥٠٣].

وفي ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦، اعتقله أعضاء من شرطة المالية يرتدون ملابس مدنية ومدججون بالسلاح[٥٠٤]. وتم استجوابه ثم سجن[٥٠٥] حتى ٢ شباط/فبراير ١٩٨٧، عندما أطلق سراحه في عملية تبادل للمسجونين.

---

(٤٩٨) الرقم ٩٤ نون، رسالة من نويه أنطونيو غونساليس، خبير قذائف، موجهة إلى رئيس وحدة لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

(٤٩٩) الرقم ٩٦ نون، رسالة من نويه أنطونيو غونساليس، خبير قذائف، موجهة إلى رئيس وحدة لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية ، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧.

(٥٠٠) أخطرت الشرطة الوطنية اللجنة بأن خبراء القذائف ليست لديهم معلومات متعلقة بذخيرة القوات المسلحة. انظر رسالة المدير العام، فرانسيسكو ساليناس، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣.

(٥٠١) كان أنايا هو العضو الرابع الذي قتل من لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية؛ وقد اختفى ثلاثة منهم. انظر لجنة المحامين لحقوق الإنسان، Underwriting Injustice: AID and El Salvador's Judicial Reform Program, April 1989, p. 135.

(٥٠٢) إحدى الفئات الخمس المنشقة في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

(٥٠٣) انظر شهادة إيربرت أنايا، ٧ آذار/مارس ١٩٨٦.

(٥٠٤) انظر الرقم ٥٠٨ نون، مذكرة من الكوربورال أدان ده خيسوس موران ريفيرا، ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦. شكوى من ميرنا بيرلا ده أنايا موجهة إلى مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية، ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٦. كان ضمن عدد من الأشخاص المنتمين إلى منظمات شعبية اعتقلتهم شرطة المالية حوالي ذلك الوقت.

(٥٠٥) الرقم ٥٢٧، إفادة أدلى بها إيربرت أنايا، ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦. ويقول أنايا إنه تعرض لسوء معاملة جسدية ونفسية خلال اعتقاله. انظر شهادة إيربرت أنايا، ٧ آذار/مارس ١٩٨٦.

رد الفعل لجريمة القتل

تسببت جريمة القتل في حدوث رد فعل قوي داخل السلفادور وخارجها. ونظمت مظاهرات في العاصمة وأعربت المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والرابطات المدنية عن قلقها(٥٠٦).

وطلب الرئيس دوارته إلى لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية أن تجري تحقيقا في القضية وعرض أيضا مكافأة قدرها ٠٠٠ ٥٠ كولون (٠٠٠ ١٠ من دولارات الولايات المتحدة)(٥٠٧). ولم يسفر التحقيق عن أية نتائج هامة، ولم يجر التحري بشكل جدي عن إمكانية مقتل أنايا على يد القوات الحكومية أو قطاعات الجناح اليميني.

اعتقال واحتجاز خورخه ألبرتو ميراندا أريفالو

في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، اعتقلت الشرطة الوطنية خورخه البرتو ميراندا أريفالو، وهو عضو في اتحاد فرق الكوماندوز الحضرية التابعة للجيش الثوري الشعبي(٥٠٨). وقد هاجم ميراندا ورفيق له شاحنة تحمل مشروبات غير مسكرة. وتمكن رفيقه "كارلوس" الذي أطلق النار على أنايا، وفقا للإفادة الأولى التي أدلى بها ميراندا، من الهرب.

واستجوب ميراندا(٥٠٩)، وأدلى، وفقا للشرطة الوطنية، بإفادة خارج الدعوى يعترف فيها بالاشتراك كمراقب في مقتل أنايا. وقام، في نفس اليوم، وفقا لملف المحكمة بتوجيه أعضاء الشرطة الوطنية إلى مخابئ الأسلحة.

---

(٥٠٦) انظر، على سبيل المثال، الإعلان المدفوع الذي نشرته منظمة النجدة المسيحية في جريدة El Mundo في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، "CGT también condena asesinato" (منظمة النجدة القانونية المسيحية تدين الاغتيال أيضا)، جريدة El Mundo، ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧. إعلان مدفوع نشرته لجنة حقوق الإنسان الحكومية في La Prensa Gráfica، ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧. إعلان مدفوع نشره القسمان الدانمركي والسويدي في هيئة العفو الدولية في جريدة El Mundo، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. إعلان مدفوع نشره القسمان الدانمركي والسويدي في منظمة العفو الدولية في جريدة El Mundo، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. P. Glickman, "El Salvador: US Mildly Condemns Figure's Assassination Rights: الولايات المتحدة تدين باعتدال اغتيال شخصية تدافع عن حقوق الإنسان"، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

(٥٠٧) جريدة "El Diario de Hoy"، "50 mil colones ofrece Duarte por Asesinos de Anaya" (دوارته يقدم ٥٠ ألف كولون لمن يرشد عن قتلة أنايا)، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧.

(٥٠٨) أكد أعضاء الجيش الثوري الشعبي أنه كان عضوا في تلك المنظمة.

(٥٠٩) مقابلة مع ميراندا. الرقم ٦٧٧، إفادة أدلى بها الضابط ميغيل أنطونيو بينيدا فاريلا من إدارة العمليات التقنية للشرطة الوطنية، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

وقال ميراندا إنه خلال الأسابيع الأولى من احتجازه، تعرض لضغوط نفسية(٥١٠). وقال إنه حقن بمادة غير معروفة(٥١١). وإنه تعرض أيضا للحرمان من النوم.

وخلصت الحكومة إلى أن ميراندا مذنب. وعندما دفعت الحكومة لميراندا مبلغ ٠٠٠ ١٢ كولون في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، قالت إن هذا المبلغ دفع في إطار برنامج أعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وأنكر وزير العدل أن ميراندا قد تلقى مكافأة مقابل تحمله مسؤولية الجريمة(٥١٢).

وخلال الأسابيع الأولى من سجنه، عومل ميراندا معاملة خاصة: إذ أجري لقاء معه أمام آلات التصوير وزاره المراسلون الصحفيون الأجانب بمفرده(٥١٣) كما زاره أيضا كبار المسؤولين. ويقول ميراندا إنه زاره أيضا أعضاء الشرطة الوطنية وبعض الفنزويليين الذين عرضوا عليه العون إذا تمسك بإفادته الأصلية(٥١٤).

---

(٥١٠) وفقا للتقارير الصحفية، لم تقم لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارته حتى ٤ كانون الثاني/يناير، بعد أن انتهت فترة الـ ٧٢ ساعة المبدئية من احتجازه. انظر D. Farah, "Salvadoran Expands on Role in Killing; Prisoner Rebuts Family, Reaffirms Rebels Ordered Rights Death," "سلفادوري يسهب في دوره في القتل؛ السجين يرد على الأسرة، ويؤكد من جديد أن الثوار أمروا بقتل رجل حقوق الإنسان"، The Washington Post، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، انظر أيضا الرقم ٧٧٥، سحب ميراندا لأقواله أمام المحكمة.

(٥١١) الرقم ٧٠٨. لا يتذكر متى كان ذلك وقال إنه ليس لها أثر يذكر. الرقم ٧٧٥، سحب ميراندا أقواله. صرح للجنة بأنه أعطي في إحدى المرات قرصا أو قرصين لم يتمكن من تحديد نوعيهما.

(٥١٢) انظر "سامايوا ينكر أن ميراندا إرتشى"، ترجمة ونسخة من تقرير غيفارا، م. أ.، القناة ١٢ بالتليفزيون، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، في Foreign Broadcast Information Service (FBIS)، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، الصفحة ١٢.

(٥١٣) انظر: D. Farah, "Salvadoran Expands on Role in Killing"؛ "سلفادوري يسهب في دوره في القتل، The Washington Post"، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. J. LeMoyne, "Salvadoran in Jail Talk, Tells of Assassination"، "سلفادوري يتكلم في السجن، عن الاغتيال"، The New York Times، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. M. Miller, "Jailed Salvadoran student Tells Disputed Version of Killing of a Rights Activist"، "طالب سلفادوري يروي قصة موضع شك لمصرع مناضل لحقوق الإنسان"، The Los Angelos Times، ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

(٥١٤) مقابلة مع ميراندا. انظر أيضا الرقم ٧٠٨ وفقا لميراندا، سحب نفس هؤلاء الناس سبل الراحة الموفرة له عندما سحب بيانه. وأنكر وزير العدل السابق أن أعضاء من الشرطة الوطنية تمكنوا من زيارته، ذاكرا أن الأشخاص الوحيدين الذين تمكنوا من زيارته هم الأشخاص الذين وافق ميراندا على رؤيتهم.

وانتهت لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية من جانبها من تحقيقها بعد اعتقال ميراندا بوقت قصير. ووفقا للملف، لم تتعقب اللجنة المذكورة خيوط الجريمة أو تستكمل معلومات هامة، وتكلمت مع عدد قليل من الشهود ولم تقارن نتائج اختبارات القذائف للذخيرة المستخدمة في جريمة القتل مع الذخيرة التي سلمها ميراندا.

الإجراءات القضائية ضد ميراندا

عندما اعتقل ميراندا لمدة تزيد تسعة أيام على أقصى فترة يسمح بها دستور السلفادور دون عرضه على قاض[٥١٥]، مثل ميراندا أمام قاضي محكمة الجنايات الأولى في سان سلفادور[٥١٦] [في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨]، وهو اليوم الذى تلقى فيه المبلغ الذي دفعته له الحكومة. وأكد ميراندا، في نفس ذلك اليوم وأمام القاضي ، الإفادة التي كان قد أدلى بها من قبل خارج الدعوى. ورغما عن ذلك، فقد سحب، بعد مضي شهر واحد، إفادته عن الاغتيال، ولو أنه أكد من جديد أنه عضو في الجيش الثوري الشعبي[٥١٧].

وبعد مرور سنتين لم يحرز فيهما سوى تقدم ضئيل، أمر القاضي بوقف جزئي للإجراءات لصالح ميراندا في نيسان/ابريل ١٩٩٠، "... وذلك بسبب عدم وجود الأدلة الضرورية التي تشهد على

---

(٥١٥) نسب خوليو سامايوا وزير العدل، وقتئذ، التأخير إلى أن موظفي المحكمة كانوا في إجازة. ولذا لم يمكن تسليم المدعى عليه. انظر: "دوارته يعلق على القضية"، ترجمة ونسخة من تقرير م. أ. غيفارا، القناة ١٢ بالتليفزيون، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، في FBIS، ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، الصفحة ١١؛ تسجيل المؤتمر الصحفي. ذكر الرئيس دوارته أن التأخير مسموح به لأن ميراندا اعتقل لجريمة واحدة، وبرز فيما بعد اشتراكه في جريمة القتل. انظر Dice Reo ،El Diario de Hoy Confeso: el ERP 'Purgo' a Anaya Sanabria Para Culpar F.A. (السجين يعترف: الجيش الثوري الشعبي "تخلص من" أنايا سانابريا كيما يلقي اللوم على القوات المسلحة")، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، تسجيل المؤتمر الصحفي.

(٥١٦) هرب القاضي لويس إدغار موراليس خويا من السلفادور بعد محاولة لاغتياله في ٩ آب/اغسطس ١٩٩١.

(٥١٧) انظر الرقم ٧٧٥.

اشتراكه"[٥١٨]. وعقب ذلك، ألغت الغرفة الجنائية الأولى التابعة للقسم المركزي الأول الوقف[٥١٩]، وعرضت القضية على المحكمة

وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، قضت هيئة محلفين مكونة من خمسة أشخاص بأن خورخي ميراندا مذنبا بالتقل وأعمال الإرهاب[٥٢٠].

وفي آذار/مارس ١٩٩٢، طبق القاضي قانون المصالحة الوطنية على ميراندا فيما يتعلق بجريمة ارتكاب أعمال الإرهاب والتواطؤ التخريبي، وليس فيما يتعلق بجريمة القتل، وحكم على ميراندا بالعقوبة القصوى ومدتها ٣٠ سنة في السجن[٥٢١].

الأدلة[٥٢٢]

الجيش الثوري الشعبي

لم يدع المسؤولية في مقتل أنايا أي عضو في الجيش الثوري الشعبي أجرت اللجنة لقاء معه، كما لم يتعرف أي شاهد على ميراندا كشريك. ولم يتمكن أحد الشهود، الذي ادعى أنه رأي القتلة عن قرب، من التعرف على ميراندا عندما عرضت عليه مجموعة من صور الشبان، ومنهم ميراندا[٥٢٣].

---

(٥١٨) الرقم ٩٣٧ نون. فيما يلي نص قرار القاضي: "ليس هناك من شك في أن .... اعترافات المتهم ..... لا تفي بالشروط الحقيقية لأي اعتراف ....". وتبين له أن إفادة ميراندا هي "الدليل المجرّم الوحيد ضده" ومن ثم فهي ليست كافية للمضي إلى مرحلة الخصم.

(٥١٩) الأرقام ٩٤٣-٥٣. قالت الغرفة الجنائية إن الاعتراف "دليل كاف لأنه يتفق مع الحقائق ومع السرود التي أدلى بها [ثلاثة] شهود" ولأنه "لم يثبت في أثناء المحاكمة أن المدعى عليه اعترف لأنه عذب، ولأن الاعترافين الأولين يتفقان أحدهما مع الآخر. انظر الرقم ٩٥١.

(٥٢٠) في تموز/يوليه ١٩٩١، أبلغت الغرفة الجنائية الأولى لمحكمة العدل العليا عن قرار يفيد بتغيير مكان المحاكمة ونقله إلى محكمة الجنايات الخامسة لسان سلفادور، الرقم ١٠٤٦. وكانت قد نقلت بالفعل إلى محكمة ميخيكانوس الجنائية.

(٥٢١) الرقم ١١٣٣ العقوبات المدنية - قضي أيضا بسداد مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٠ كولون تعويضا لميرنا بيرلا، أرملة أنايا، وما يقابل ذلك من ضياع لبعض الحقوق السياسية والمدنية. وفيما يتعلق بجريمة قتل أنايا، قرر القاضي أن يترك القرار النهائي، المتعلق بتطبيق قانون العفو من عدمه، إلى لجنة تقصي الحقائق.

(٥٢٢) استبعدت اللجنة، لنقص الأدلة، النظرية القائلة بأن جريمة القتل جريمة عادية.

(٥٢٣) من اللازم أن يؤخذ في الحسبان الوقت الذي انقضى بين جريمة القتل والوقت الذي عرضت فيه الصور، وحقيقة أن الشاهد تمكن من لمح القتلة بنظرة خاطفة فقط.

ورغما عن ذلك فهناك أدلة تشهد على أن الجيش الثوري الشعبي ربما يكون قد اشترك في جريمة القتل، بل هناك حتى دوافع يمكن تصديقها. فقد كانت هناك خلافات بين أنايا والجيش الثوري الشعبي. وثمة أدلة على أن أنايا كان يرغب بالفعل في رؤية نهاية للعنف الدائر، في نفس الوقت الذي شرع فيه الجيش الثوري الشعبي في مبادرة قد تستدعي إثارة العنف في سان سلفادور.

وعلاوة على ذلك، ألقى ميراندا باللوم، في إفادتيه الأوليين، على نفسه والجيش الثوري الشعبي. وكان لديه، ولا يزال لديه، فهم للحقائق(٥٢٤).

وقد واصل ميراندا إنكار تورطه أمام اللجنة. بل إنه ادعى أنه لفق كل شيء قاله عن جريمة القتل وتخطيطها. وبالرغم من ذلك فقد قدم تفاصيل عن جريمة القتل والطريقة التي يبدو أنها خططت بها، تتفق مع حقائق أخرى، لم يدل بها من قبل، وفقا لتحقيقاتنا. وقد قدم معلومات عن: الوقت الذي عقد فيه اجتماع في الليلة السابقة للجريمة، والمكان الذي أتت منه الشاحنة البيك-آب، ومن حصل عليها، وكيف وصل إلى المكان الذي يودع فيه أنايا سيارته كيما يمكن له أن يقوم بالدور المراقب قبل جريمة القتل.

الحكومة

أعربت المنظمات السلفادورية والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان عن قلقها لأن القوات المسلحة أو كتيبة للموت ربما تكون قد قتلت أنايا كيما تضع نهاية لانتقاداته الموجهة إلى انتهاك حقوق الإنسان(٥٢٥).

---

(٥٢٤) علاوة على ذلك، ووفقا لاختبار كشف الكذب الذي أجرته لجنة التحقيق في الأعمال الإجرامية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، لم يكذب ميراندا عندما قال إنه شارك في الجريمة. الرقم ٨٨٩.

(٥٢٥) ادعى مكتب الحماية القانونية التابع للأسقفية أن القوات المسلحة هي المسؤولة. وأعربت منظمة Americas Watch عن قلقها لأن الجريمة قد تشير إلى إعادة تنشيط كتائب الموت. L. Gruson, "Killing in Salvador Imperils Peace Talks", The New York Time (القتل في السلفادور يهدد محادثات السلم)، ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧. La viuda de Anaya" culpa a la Policía de Hacienda" (أرملة أنايا تلقي باللوم على شرطة المالية). Dirigentes del" ERP también "culpabn a las fuerzas armadas salvadoreñas, o a escuadrones de la muerte (قادة الجيش الثوري الشعبي يلقون باللوم أيضا على القوات المسلحة السلفادورية أو كتائب للموت في جريمة القتل).

وثمة أدلة على أن هذا يمكن أن يكون صحيحا. فقد تلقى أنايا، وفقا لقول زملائه عددا من التهديدات المباشرة وغير المباشرة من الحكومة خلال عام ١٩٨٧[٥٢٦]. ووفقا لرئيس لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية، اعتقلت الشرطة الوطنية، قبل اسبوعين من مقتل أنايا، إمرأة كانت تعمل في اللجنة وأبلغتها بأنها تعلم أن أنايا هو رئيس المنظمة وأنها بسبيلها إلى إيقاع الفوضى في عمل "المنظمة كله"[٥٢٧].

وخلال الثمانينات، كانت هناك أعمال عنف دائمة ضد لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية. وكان أنايا هو الرئيس الرابع للجنة الذي يقتل أو يختفي. ولم تحل قضية واحدة من هذه القضايا بشكل مرض[٥٢٨].

---

(٥٢٦) وفقا لزميل في لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية، أفاد أنايا أنه في أثناء اعتقال شرطة المالية له تلقى تهديدا بالموت من أحد كبار ضباط تلك الشرطة. وفي ماريونا، حذر أحد السجناء أنايا من أن حرس السجن كانوا يقولون إنهم سيقتلونه متى خرج. الرقم ٦٩٤، إفادة من رينالدو بلانكو في محكمة الجنايات الأولى، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٨.

اعتقل الحرس الوطني والد أنايا في آذار/مارس ١٩٨٧ وأجرى تحقيقا معه عن أنشطة ابنه. واستنكر أنايا احتجاز والده علنا. الرقم ٧٠٧، إعلان مدفوع في صحيفة El Mundo، ٢١ آذار/مارس ١٩٨٧.

بعد إطلاق سراحه من ماريونا، تظلم من أن أشخاصا مجهولين يراقبونه بصفة مستمرة، بما في ذلك بعض الأشخاص الذين يستخدمون سيارة تحمل لوحة معدنية بها رقم التسجيل P-50-200. الرقم ٧٠٢، إعلان مدفوع نشرته لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧. لم تتلق أبدا أي رد من قوات الأمن على طلبها الحصول على معلومات عن السيارة.

راديو فرداد "إذاعة الحقيقة"، محطة يمينية سرية، اتهمت أنايا في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٧ فيما يبدو، بصفته "رئيسا خبيثا وفاسدا للجنة حقوق الإنسان" وقالت إن "السيد أنايا هذا، الذي يتسبب في ضرر بالغ بتشويهه معلومات عن البلد، سينكشف أمره قريبا؛ ويجب أن يعلم السلفادوريون من هم الدجالون الذين يرأسون منظمات تسعى إلى تدمير الجمهورية". الرقم ٧٠١، نسخة من البرنامج الإذاعي.

في ٣ آب/اغسطس ١٩٨٧، ذكرت El Diario De Hoy أن الاستخبارات العسكرية قد بينت الصلة بين جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجماعات الإنسانية. ووفقا للصحيفة، قال مصدر عسكري إن "الجمهور يجب أن يعلم ... الحقيقة الفعلية عن الصراع الدائر في بلدنا، ولا يجب أن يسمح للنفسه بأن يقع فريسة لتضليل الزائفين من السلفادوريين الذين لن يسببوا سوى ضرر شديد للسكان". الرقم ٧٠٦.

(٥٢٧) الرقم ٦٩٤، إفادة من رينالدو بلانكو، ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

(٥٢٨) قبل وقوع جريمة القتل بشهور قليلة، شكت لجنة حقوق الإنسان غير الحكومية من أن حوالي ١٠ رجال مدججين بالسلاح حاولوا دخول مقرها عنوة. الرقم ٧٠٣، عنوان مدفوع في جريدة El Mundo، ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧.

وعلاوة على ذلك، ووفقا لأقوال أرملة أنايا، شاهد الجيران في الساعة ٠٦/١٠ من يوم الجريمة، مجموعة من رجال الشرطة الوطنية على بعد نحو ٢٠٠ متر من منزل الأسرة(٥٢٩). وهي تقول إنه نظرا لأن الشرطة كانت قريبة من مسرح الحادث، فلا يمكن أن يكون القتلة من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

النتائج

يتبين للجنة ما يلي:

١ - أنه بالنسبة لهذه القضية، لم يتوافر لديها الوقت الكافي لحل المشكلة التالية: حقيقة وجود أدلة على أنه من الممكن أن تكون إحدى قوات الأمن التابعة للدولة أو إحدى كتائب الموت هي المسؤولة، كما توجد أدلة أيضا على أن الجيش الثوري الشعبي قد يكون مسؤولا عن مقتل إيربرت ارنستو أيانا سانابريا.

٢ - أن محاكمة ميراندا ومعاملته على يد الشرطة انتهكت حقوقه الأساسية.

٣ - أن الدولة أخفقت في أداء واجبها بمقتضى القانون الدولي في حماية حقوق الإنسان، والتحقيق بالشكل المناسب في مقتل إيربرت أنايا ومحاكمة ومعاقبة الجناة.

---

(٥٢٩) رسالة من ميرنا برلا دي أنايا موجهة إلى السيد إدموندو فارغاس كارينيو، الأمين التنفيذي للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، مؤرخة ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨. وذكرت أيضا أن أشخاصا مجهولين يرتدون ثيابا مدنية ويقودون شاحنة بيك-آب زرقاء وسيارة ليموزين من طراز تويوتا كانوا يراقبون المنزل في الليلة السابقة لجريمة القتل.

(ج) روميرو غارسيا، "ميغيل كاستيانوس"

موجز القضية

قتل ميغيل كاستيانوس، واسمه الحقيقي نابوليون روميرو غارسيا، في الساعة ١٨/٣٠ يوم ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، بعد فترة وجيزة من مغادرته مكتبه بمركز دراسات الواقع الوطني بقضاء فلور بلانكا بسان سلفادور. وقد أطلق أفراد من فرقة الكوماندوز الحضرية التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني نيران البنادق الآلية على السيارة التي كان يستقلها كاستيانوس هو وحارسه الخاص رفاييل كيخادا لوبيس، في ٤٣ الجادة الجنوبية وشارع ١٦ بونينته. وأدخل كاستيانوس المستشفى العسكري حيث لم يلبث أن فارق الحياة. وقد أصيب كيخادا لوبيس بثلاثة طلقات، أصابت اثنتان منها رجليه والثالثة معدته، غير أنه بقي على قيد الحياة.

ولم يتم التعرف على المعتدين.

وقد أعلنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسؤوليتها عن الاعتداء في رسالة اذاعية بثتها محطة اذاعة "سننتصر" وفي بيانات بعثت بها الى الصحف.

معلومات أساسية

كان كاستيانوس البالغ من العمر ٣٩ عاما عضوا باللجنة السياسية لقوات التحرير الشعبية، وهي احدى المنظمات الأعضاء بجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، حتى منتصف نيسان/أبريل ١٩٨٥، وهو اليوم الذي ألقى أفراد الحرس الوطني فيه القبض عليه. وفي أثناء الأيام الأولى لاحتجازه، وافق على تغيير موقفه وعلى التعاون مع السلطات.

وكان كاستيانوس، قبل القاء القبض عليه، عضوا باللجنة السياسية لقوات التحرير الشعبية، وكان، بصفته هذه، المسؤول السياسي والعسكري عن المنطقة المتربولية الخاصة، علاوة على كونه عضوا بالقيادة المشتركة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في سان سلفادور. وحسبما ورد في تقرير قدمته الجبهة الى لجنة تقصي الحقائق، فقد كان لدى كاستيانوس قدر كبير من المعلومات السرية، وعمد، بعد القاء القبض عليه في عام ١٩٨٥، الى تقديم المشورة للحرس الوطني وغيره من هيئات الاستخبارات بالقوات المسلحة، بشأن مسائل تتعلق بالحملة ضد قوات التحرير الشعبية بوجه خاص وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بوجه عام.

وبدأ ميغيل كاستيانوس، بعد تغيير موقفه، في العمل لدى مركز دراسات الواقع الوطني. وكان يعمل أيضا محررا بمجلة "Analisis".

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

ليس هناك خلاف على وقائع القضية. ومع ذلك، فقد فحصت اللجنة الأدلة المتاحة وطلبت معلومات من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وحصلت عليها.

ومؤدى موقف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني هو أن وفاة ميغيل كستيانوس تمثل اعداما مشروعا، ذلك أنه كان خائنا يتعاون على نحو مباشر وفعال في حملة القمع ضد الجبهة.

النتائج

رغم الحجج التي قدمتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، فان القانون الدولي الانساني لا يجيز إعدام المدنيين من غير محاكمة ملائمة.

(د) بيكوريني ليتونا

كان فرانسيسكو بيكوريني ليتونا، البالغ من العمر ٧٣ عاما، وهو حامل شهادة دكتوراة في الفلسفة ويعمل محاضرا جامعيا، يسهم بكتاباته في صحيفة El Diario be Hoy، وهي صحيفة صباحية في السلفادور، كتب فيها عددا من المقالات المعارضة لأنشطة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

وقد اضطلع السيد بيكوريني بدور فعال وعلني في مجموعة كرست نفسها لما اسمته بـ "استرداد" جامعة السلفادور، التي، في رأيها، تعرضت لتسلل رجال حرب العصابات.

وفي ١٥ اذار/مارس ١٩٨٩ كان السيد بيكوريني، وهو يقود سيارته، هدفا لاعتداء أطلقت عليه النار فيه. وقد أدخل المستشفى العسكري حيث فارق الحياة.

وأعلنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مسؤوليتها عن وفاة السيد بيكوريني وذلك في اجتماع كوكويوك الذي عقد في المكسيك في الفترة من ٢١ الى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ بين شخصيات بارزة من الولايات المتحدة الأمريكية وممثلين للجبهة.

(هـ) غارسيا البارادو

في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٩، قتل السيد خوسيه روبيرتو غارسيا البارادو، الذي كان يشغل منصب المدعي العام للجمهورية، عندما انفجرت قنبلة كانت قد وضعت في السيارة التي كان يستقلها. وقد وقع الحادث في منطقة سان ميغيليتو بسان سلفادور وجرح راكبا السيارة الآخران.

وقد أعلنت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، في اجتماع كوكويوك الذي عقد في المكسيك في تموز/يوليه ١٩٨٩، مسؤوليتها عن وفاة السيد غارسيا البارادو، ونسبت ذلك الى قوات التحرير المسلحة، وهي احدى المنظمات الأعضاء في الجبهة.

(و) غيريرو

موجز القضية

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، اغتيل السيد فرانسيسكو خوسيه غيريرو، الرئيس السابق للمحكمة العليا للسلفادور، في سيارته عند تقاطع شارعي بوليفارد دى لوس ايروس والاميدا خوان بابلو الثاني في سان سلفادور. وقد قتل أحد المهاجمين وفر آخر وجرح الثالث ويسمى سيسار إرنستو ايراسو كروس.

وقال ايراسو كروس بالمستشفى إنه قتل غيريرو تنفيذا لأوامر من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. بيد أنه غيّر روايته فيما بعد ثم أنكر في النهاية اشتراكه في الحادث أصلا. وعند محاكمته أبرأت هيئة المحلفين ساحته.

وقد كان السيد غيريرو، وقت وفاته، يحقق في اغتيال القسس اليسوعيين ويبدو أنه كان قد عثر على دليل. ولعل أحد البواعث الممكنة لاغتياله، هو بالذات، هو لاخفاء هذا الدليل.

وقد توفي السيد غيريرو من جراء عمل متعمد قصد منه قتله. ورغم أن سيسار ارنستو ايراسو كروس قد أبرئت ساحته في المحاكمة، فان الدلائل كلها تبرهن على أنه اشترك في الاغتيال. وقد حاولت للجنة عبثا الحصول على معلومات ذات شأن من داخل السلفادور وخارجها لتأكيد أو استبعاد افتراضات التحقيق التي وضعتها. وعلى الرغم من أن هناك أدلة كافية على أن ايراسو كروس كان حينئذ عضوا فاعلا في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وهو ما يعني ضرورة اجراء تحقيق أكثر استفاضة بشأن مسؤولية هذه الجبهة عن الاغتيال، فان الأدلة المتوافرة لم تتح للجنة، لدى اكمال عملها، أن تصل الى اتفاق كامل بشأن هذه القضية.

وصف الوقائع[٥٣٠]

كان السيد فرانسيسكو خوسيه غيريرو، وهو سياسي محافظ بارز، يضطلع بدور فعال في الحياة العامة لما يزيد على ثلاثة عقود[٥٣١]. فقد كان رئيسا للمحكمة العليا، وعمل مستشارا للرئيس كريستياني لتشجيع الحوار مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وكان أيضا عضوا بالمجلس الاستشاري لوزارة الخارجية[٥٣٢].

وقد كان السيد غيريرو يحقق في اغتيال القسس اليسوعيين، الذي وقع قبل مقتله باثني عشر يوما. وكان قد اتصل باليسوعيين عقب الجريمة مباشرة وعرض التعاون في تجلية غموضها.

وفاة السيد غيريرو

في صباح يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ غادر السيد غيريرو منزله الكائن بقضاء اسكالون برفقة زوجة ابنه لتوصيلها الى مركز سان سلفادور القضائي الذي كانت تعمل فيه. وكان السيد غيريرو يقود سيارة وكانت زوجة ابنه جالسة في المقعد الأمامي للسيارة، وكان حارسه الخاص، فيكتور مانويل ريفيرا مونتيروسا يجلس بالمقعد الخلفي، وقد جرت العادة على أن يصطحب السيد غيريرو حارسين خاصين له، غير أن أحد هذين الحارسين كان غائبا ذاك الصباح.

وقد وصلوا الى تقاطع شارعي بوليفارد دى لوس ايروس وألاميدا وخوان بابلو الثاني دون أن يقع شئ لهم، ووقفوا عند هذا التقاطع أمام اشارة المرور بالقرب من مطعم "Biggest" . حينئذ جاء رجل - عرف فيما بعد أن اسمه آنخل أينبال الفاريس مارتينيس - وعدا فوق الرصيف وتوقف خلف سيارة السيد غيريرو. وتوقف رجل آخر مجهول الهوية شمال السيارة ووقف الثالث - وقد عرف فيما بعد بأن اسمه سيسار أرنستو كروس على جانبها الأيمن. وقبل أن يتفوهوا بكلمة واحدة لراكبي السيارة أطلقوا نيران

---

(٥٣٠) بالاضافة الى دراسة محتويات الملف القضائي، وكذلك المنشورات والتقارير المتعلقة بهذه القضية، أجرت اللجنة مقابلات مع عديد من الشهود. كما حصلت أيضا على جزء من الملفات الشخصية للسيد غيريرو بشأن اغتيال القسس اليسوعيين.

(٥٣١) كان أحد مؤسسي حزب المصالحة الوطنية في عام ١٩٦٢ وأحد المشتركين في وضع دستور عام ١٩٥٢، ورئيسا للجمعية التشريعية (١٩٦٢-١٩٦٥)، ووزيرا للخارجية (١٩٦٩-١٩٧١)، وكبيرا لموظفي الرئاسة (١٩٨٢)، ومرشح حزب المصالحة الوطنية للرئاسة (١٩٨٤) ورئيسا للمحكمة العليا (١٩٨٤-١٩٨٩).

(٥٣٢) El Diario de Hoy، (مقتل الدكتور فرانسيسكو خوسيه غيريرو رميا بالرصاص)، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

أسلحتهم(٥٣٣). وقد لاحظهم الحارس الخاص للسيد غيريرو قبل أن يطلقوا طلقاتهم الأولى عليه، ولكنه لم يتمكن إلا من الرد عليهم بطلقات مضادة(٥٣٤).

وحسب أقوال الشهود، تتبع المعتدون السيد غيريرو حتى التقاطع في سيارة صفراء من طراز فولكس فاغن، وهي السيارة التي نزلوا منها وأحاطوا به. ويقول شهود آخرون إن المعتدين وصلوا سيرا على الأقدام(٥٣٥).

وقد أطلقت على السيارة تسع طلقات أصابت ثلاثة جوانب منها(٥٣٦). ويبدو أن المهاجمين أطلقوا النار في البداية على السيد ريفيرا مونتيروسا الذي جرح وفقد توازنه لبضع ثوان ثم تمكن من الرد عليهم بمسدس عيار ٣٥٧ وبندقية عيار M-16. وفي هذه اللحظة أطلقت النيران عليه مرة أخرى فأفرغ كامل خزانته على المعتدين(٥٣٧).

وقد أصيب السيد غيريرو بخمس طلقات(٥٣٨) وكانت جميع الطلقات التي استخرجت من جسده من عيار ٤٥(٥٣٩)، أطلقت ثلاث منها من مسدس عثر عليه، حسب أقوال الشخص الذي سلمه للشرطة بعد ذلك بيومين، في جثة الفاريس مارتينيس(٥٤٠). وأطلقت الرصاصتان الأخريان من سلاح آخر لم يعثر عليه قط.

---

(٥٣٣) الافادتان القضائيتان لفكتور مانويل ريفيرا مونتيروسا وليليا دل ميلاغرو افنيدانيو ده غيريرو.

(٥٣٤) إفادة أدلى بها فكتور مانويل ريفيرا مونتيروسا، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. الرقم ١٧٣ من الملف.

(٥٣٥) إفادة أدلى بها الشاهد مارسيلينو أنطونيو ايرناندث أيالا، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. الرقم ٢٢٨ من الملف. شهادة أدلى بها مانويل ده خيسوس مالدونادو، تفقد الشرطة لموقع الحادث، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. الرقم ٨٨ من الملف. انظر أيضا La Prensa Grafica، (اغتيال الدكتور خوسيه غيريرو، الرئيس السابق للمحكمة، بالأمس)، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، Diario Latino (سان سلفادور، (اغتيال 'تشاتشي' غيريرو) ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

(٥٣٦) تقرير الشرطة. الرقم ٧٩ من الملف.

(٥٣٧) افادة أدلى بها الدكتور مانويل ريفيرا مونتيروسا، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. الرقم ١٧٣ من الملف.

(٥٣٨) تقرير غير مؤرخ بشأن الفحص الطبي الشرعي. الرقم ٨٤ من الملف.

(٥٣٩) تقرير القسم التقني لشؤون القذائف للشرطة الوطنية، ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. الرقم ١٦٨ من الملف.

(٥٤٠) المرجع نفسه، افادة أدلى بها أوتو رينيه رودريغيس. الرقم ١٤٥ من الملف.

وقد كان ايراسو كروس وألفاريس مارتينيس واقفين على الرصيف في مواجهة مطعم "Biggest" عندما رأى شهود عيان رجلا واحدا على الأقل ينزل من سيارة طراز شيروكي خلف سيارة السيد غيريرو بسيارتين أو ثلاث سيارات، ويطلق النار من بندقيته، التي يبدو أنها من عيار M-16، على ايراسو كروس والفاريس مارتينيس[٥٤١] وقد قتل الفاريس مارتينيس على الفور[٥٤٢] أما ايراسو كروس فقد جرح[٥٤٣]. وكان عيار الرصاصة التي استخرجت من جثة الفاريس مارتينيس ٥,٥٦ ملم[٥٤٤] وهو العيار المستخدم في البنادق من طراز M-16.

وقد فر المهاجم الثالث من موقع الحادث ولم يتم التعرف عليه قط. وأقلت السيارة التي من طراز شيروكي الرجل الذي كان يحمل البندقية طراز M-16 وغادر هو الآخر موقع الحادث متجها الى مكان غير معروف[٥٤٥].

وقد أخذ السيد غيريرو وحارسه الخاص الى المستشفى الطبي للجراحة حيث توفي السيد غيريرو في نفس اليوم. وقد نجت زوجة ابنه من الاعتداء دون أن تصاب بضرر.

الأحداث اللاحقة

كانت نتيجة اختبارات البرافين التي أجراها في اليوم التالي ضباط الشرطة الوطنية على الفاريس مارتينيس وايراسو كروس موجبة[٥٤٦].

---

(٥٤١) شهادة أدلى بها الياس كروس برلا، تقرير للشرطة، الرقم ٨٨ من الملف. إفادة أدلى بها مارسيلينو انطونيو ارناندیس أيالا. الرقم ٨٢٨ من الملف. عثر على عدد من الخراطيش المفرغة خلف سيارة السيد غيريرو بنحو ٢٠ مترا. رسم يدوي بموقع الحادث، الرقم ٤٣ من الملف.

(٥٤٢) فحص جثة آنخل أنيبال الفاريس مارتينيس. الرقم ٨ من الملف.

(٥٤٣) الفحص، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠. الرقم ٢٧٦ من الملف.

(٥٤٤) تقرير الشرطة. الرقم ١٦٨ من الملف. لا يحتوي الملف القضائي على اية معلومات بشأن الطلقات التي أصابت إيراسو كروس.

(٥٤٥) شهادة أدلى بها الياس كروس برلا أمام لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. الرقم ٨٨ من الملف.

(٥٤٦) اختبار البارافين هو تحليل كيميائي تقني يستخدم لتحديد ما إذا كان الشخص قد أطلق النار أم لا. ويستند الاختبار الى وجود رواسب من النيترات على ظهر اليد حينما يتم اطلاق النار من سلاح ناري ما.

وقد ذكر ايراسو كروس في العيادة الطبية للشرطة الوطنية أنه كان أحد أعضاء فرقة الكوماندوز الحضرية التابعة لقوات جبهة التحرير الشعبية وأنه شارك في الاغتيال تنفيذا لأوامر من قيادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، التي نقلت اليه بواسطة عضو آخر بالمنظمة. وحسبما ورد في هذه الافادة، فان كل ما كان يعرفه هو أن سياسيا مهما يجب اغتياله. وعندما وجهت اليه أسئلة أخرى، غيّر روايته وقال إن كل ما في الأمر أن شخصا يدعى "مانويل" قد أخبره أنهم سيستولون على احدى السيارات(٥٤٧).

وأكد ايراسو كروس في افادته الثانية التي أدلى بها أمام قاضي محكمة الجنايات السادسة ما ذكره في افادته الأولى، مع بعض التغييرات. وحسبما ورد في هذه الافادة فقد أخبره "مانويل" بأنهم سيستولون على سيارة ذات نوافذ زجاجية ملونة تلوينا خفيفا، وأنهم ذرعوا شارع بوليفارد جيئة وذهابا دون أن يعثروا على السيارة. وما إن وصلوا الى الزاوية التي يقع فيها مطعم "Biggest" حتى انطلق مرافقاه يعدوان صوب احدى السيارات. وتوقف "مانويل" خلف هذه السيارة وأطلق النيران عليها من الخلف، في حين وقف "إفراين" في مواجهة السيارة وأطلق عليها النار من الأمام.

وحسب أقوال ايراسو كروس، فانه عندما حدث ذلك جرى نحو الرصيف في مواجهة مطعم "Biggest". ورأى من هناك رجلا يحمل بندقية ينزل من سيارة كانت تقف خلف السيارة التي كان يطلق منها "مانويل" و "إفراين" النار ويطلق النار على "مانويل". حينئذ أحس هو ذاته بشئ يصدمه وسقط على الأرض. ولم يعرف أين ذهب "إفراين" وما إذا كان قد أصيب أو لم يصب(٥٤٨).

واستنادا الى هذه البيانات، أصدر قاضي المحاكمة أوامر باحتجاز ايراسو كروس الى أن تتم محاكمته(٥٤٩). واحتجز كروس في سجن ماريونا بعد أن شفي من جروحه. وقد هاجم هذا السجن أفراد قوات التحرير المسلحة وهرب ايراسو كروس وسجناء أخرون أتوا الى معسكر جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني(٥٥٠).

---

(٥٤٧) إفادة أدلى بها ايراسو كروس بالعيادة الطبية للشرطة الوطنية، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. الرقم ١٥٣ من الملف.

(٥٤٨) الافادة التي أدلى بها ايراسو كروس بصفته متهما، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. الرقم ١٩٣ من الملف. وقد رجع ايراسو كروس عن هذه الافادات أمام المحكمة وكذلك أمام لجنة تقصي الحقائق. وفضلا عن ذلك، لم يكن لـ "إفراين" أية صلة برجال حرب العصابات (انظر أدناه).

(٥٤٩) أمر بالاحتجاز رهن المحاكمة، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. الرقم ٢١٩ من الملف. بعد ذلك أضاف القاضي تهم تسبيب أذى بدني أليم، وعضوية تنظيم هدام والهروب المنطوي على استخدام العنف (انظر أدناه).

(٥٥٠) الافادة التي أدلى بها ايراسو كروس بصفته متهما، ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ (الرقم ٤٠٥ من الملف) والتي أكدتها شهادته التي أدلى بها أمام اللجنة، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أصابت قوات كتيبة أتلاكاتل ايراسو كروس بجراح وأمسكت به. وأدخله الجنود المستشفى ثم أدخل السجن.

وقد عقدت المحاكمة العلنية له في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ في محكمة الجنايات السادسة. واتهم ايراسو كروس بالقتل المشدد(٥٥١)، وبتسبيب أضرار بدنية مؤلمة(٥٥٢)، وبعضوية تنظيم هدام(٥٥٣)، وبالهروب باستخدام العنف(٥٥٤). وقد أنكر ايراسو كروس في اثناء المحاكمة الاشتراك في الجريمة، على الرغم من اعترافه القضائي. وادعى كروس أنه كان يمر بموقع الجريمة عندما فاجأه تبادل اطلاق النار؛ وأنه جرح وأجبر، كما قال، على الاعتراف بأنه مسؤول.

وقد أبرأت هيئة المحلفين ساحة ايراسو كروس من تهم القتل وتسبيب ضرر بدني مؤلم(٥٥٥) وأطلق سراحه في منتصف آب/أغسطس ١٩٩٢.

---

(٥٥١) قانون العقوبات، المادة ١٥٢.

(٥٥٢) قانون العقوبات، المادة ١٧١.

(٥٥٣) قانون العقوبات، المادة ٣٧٥.

(٥٥٤) قانون العقوبات، المادة ٤٨٠.

(٥٥٥) ظلت تهمتا الهروب باستخدام العنف وعضوية تنظيم هدام قيد نظر محكمة الجنايات السادسة. وعندئذ، وفي نهاية تموز/يوليه، طلب الدفاع تطبيق قانون المصالحة الوطنية بهدف اسقاط الدعوى المتعلقة باعتبار عضوية التنظيم الهدام عملا اجراميا. وتنص المادة ١ من هذا القانون على العفو عن جميع الأشخاص الذين كانوا قد شاركوا في ارتكاب جرائم سياسية. وتنص المادة ٧ (ج) من القانون على أنه في حالة الأشخاص المتهمين الذين مازالت قضاياهم قيد نظر المحكمة، على القاضي أن يصدر من تلقاء نفسه أمرا برد جميع الاجراءات لصالح المتهمين. وطلب الدفاع من القاضي أن يأمر بالافراج عن ايراسو كروس فيما يتعلق بتهمة الهروب باستخدام العنف. ووفقا للمادة ٢٥٠، يجب اطلاق سراح الشخص المحتجز رهن المحاكمة عندما تكون العقوبة على الجرم غرامة أو حبس لا تزيد مدته على ثلاث سنوات. وقد قبل القاضي موقف الدفاع وأمر بالرد العام للاجراءات.

مسؤولية رجال حرب العصابات واشتراك ايراسو كروس

أقرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بتحملها بعض المسؤولية عن اغتيال السيد غيريرو. فبعد الجريمة بوقت قصير قال متحدث باسم الجبهة إنه قد قتل عندما حاول أفراد من فرقة الكوماندوز الحضرية سرقة سيارته. ويتفق هذا البيان مع أجزاء الافادتين الأصليتين اللتين أدلى بهما ايراسو كروس، بما في ذلك اعترافه القضائي.

وفضلا عن ذلك، كان المسدسان عياري ٤٥ ملليمترا و ٩ ميلليمترات المستخدمان في الاغتيال من نفس نوع الأسلحة التي يستخدمها الكوماندوز الحضريون. ويضاف الى ذلك أنه على الرغم من تبرئة ساحة ايراسو كروس وانكاره أية مشاركة في الجريمة عند مثوله أمام اللجنة، فان هناك دليلا حقيقيا على أنه شارك فيها. فهناك شاهد عيان لم يتحدث قبل ذلك تعرّف عليه على أنه أحد المعتدين. وقد كانت نتائج اختبار البرافين التي أجريت عليه نتائج موجبة، مما يبين أنه قد أطلق نيران مسدس ما. وهناك تناقضات أيضا في أجزاء من شهادته التي أدلى بها أمام لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية(٥٥٦).

وقد ذكر أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الذين أجرت اللجنة مقابلات معهم أنهم لم يكونوا على معرفة بايراسو كروس قبل الاغتيال وأنه ليس لديهم أية معلومات عن الفاريس مارتينيس أو المشاركين الآخرين، وأنهم لم يعلموا أي شئ عن الجريمة. ومع ذلك، حصلت اللجنة على أدلة موثوق بها تشير الى أن ايراسو كروس كان ينتمي الى قوات حرب العصابات حينما اغتيل السيد غيريرو. ومن جهة أخرى، حصلت اللجنة على معلومات تفيد بأن السيد غيريرو قد اغتيل لأنه كان قد حصل على أدلة من شأنها ادانة أولئك الذين قيل إنهم مسؤولون عن مقتل اليسوعيين. وقد نشر هذا البيان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عندما قالت مارتا أراسيلي غيريرو ده باريديس، وهي ابنة السيد غيريرو، إن أباها كان يحمل في اليوم الذي توفي فيه وثائق تكشف عن هوية أولئك الذين قتلوا القسس اليسوعين الستة(٥٥٧).

---

(٥٥٦) إفادة أدلى بها ايراسو كروس أمام لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

(٥٥٧) El Mundo، "ابنة 'تشاتشي' غيريرو تربط موت أبيها بقضية اليسوعيين"، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢.

وكان السيد غيريرو قد استخدم نفوذه السياسي للحصول على المعلومات. وقبل وفاته ببضعة أيام، حذره واحد على الأقل من أصدقائه بأن حياته معرضة للخطر وينبغي أن يوقف التحقيق في قضية اليسوعيين.

ومن المؤكد أن الاعتداء على السيد غيريرو لم يحدث نتيجة لمحاولة سرقة سيارته. ذلك أن المهاجمين لم يوجهوا كلمة واحدة لراكبي السيارة التي حدث، فضلا عن ذلك، أن أصيبت بعدد من الطلقات بلغت كثرته الحد الذي لا يمكن أن تستخدم السيارة عنده مرة أخرى.

والدور الذي قامت به السيارة التي من طراز شيروكي في الحادث يلقي مزيدا من الشكوك على هوية المسؤولين عن التخطيط للاغتيال. فقد جرت العادة على أن تستخدم السيارات التي من طراز شيروكي في الدوائر الرسمية، كما أن البنادق من طراز M-16 يستخدمها أفراد القوات المسلحة والحراس الشخصيون، ولا يعرف شئ عن أماكن وجود هذه السيارة أو راكبيها.

النتائج

ترى اللجنة، إذ تأخذ في اعتبارها ما أتيح لها من مستندات وما تلقته من شهادات مباشرة، بما في ذلك الأدلة الجديدة، أن هناك أدلة كافية على أن موت السيد غيريرو لم ينجم عن محاولة لسرقة سيارته بل عن نية لقتل سائق السيارة، أي السيد غيريرو.

وقد توفي السيد غيريرو من جراء فعل متعمد قصد منه قتله. وعلى الرغم من أن سيسار أرنستو ايراسو كروس قد أبرئت ساحته عند المحاكمة، فان هناك وفرا من أدلة على أنه قد اشترك في الاغتيال. وقد حاولت اللجنة عبثا الحصول على معلومات من داخل السلفادور وخارجها لتأكيد أو استبعاد افتراضات التحقيق التي وضعتها. وعلى الرغم من وجود أدلة كافية على أن ايراسو كروس كان حينئذ عضوا نشطا في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، الأمر الذي يعني ضرورة اجراء تحقيق أكثر استفاضة بشأن دور الجبهة في الاغتيال، فان الأدلة المتاحة لم تسمح للجنة، لدى انهاء عملها، بأن تصل الى اتفاق كامل بشأن هذه القضية.

(ز) جنود الولايات المتحدة الذين نجوا من حادث إسقاط إحدى طائرات الهليكوبتر

موجز القضية

في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أسقطت دورية تابعة لجبهة فارابوندو للتحرير الوطني طائرة هليكوبتر مسلحة تابعة للولايات المتحدة في كانتون سان فرانسيسكو بقضاء لولوتيكه بمقاطعة سان ميغيل، وهي تحلق على ارتفاع منخفض صوب قاعدتها في سوتو كانو بهندوراس.

وقد أدى تحطم الطائرة الى مقتل الطيار دانييل ف. سكوت وإصابة اللفتنانت كولونيل ديفيد هـ. بيكيت والكوربورال إيرنست غ. داوسون بجراح؛ وثلاثتهم من مواطني الولايات المتحدة. وقد اقترب أفراد الدورية من الطائرة وأطلقوا النار على الناجين من مسافة معينة. وترك أفراد الدورية الطيار المقتول والجنديين الجريحين في مكان الحادث وغادروا المكان حاملين معهم أسلحة ومعدات من الطائرة الهليكوبتر. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أوفد فرد من الدورية الى مكان الحادث مرة أخرى وقتل الجريحين.

وصف الوقائع

في نحو الساعة ١٣/٤٠ يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أقلعت طائرة هليكوبتر من طراز UH-1H تابعة للقوات المسلحة للولايات المتحدة من مطار إيلوبانغو بسان سلفادور، بطاقم يتكون من الأفراد العسكريين التابعين للولايات المتحدة التالية أسماؤهم: اللفتنانت كولونيل ديفيد هـ. بيكيت، والكوربورال إيرنست غ. داوسون، والطيار دانييل ف. سكوت. وقد كان بيكيت قائد الكتيبة الرابعة للوحدة ٢٢ المحمولة جوا، التي تتمركز في سوتو كانو بهندوراس حيث كانوا يتوقعون أن يصلوا اليها بعد الساعة ١٧/٠٠ بوقت وجيز.

وفي نحو الساعة ١٤/٠٠، كانت الطائرة الهليكوبتر تحلق فوق كانتون سان فرانسيسكو على ارتفاع يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ مترا. وكانت تحلق على ارتفاع منخفض لكي تكون أقل عرضة للهجمات الصاروخية المحتملة من رجال حرب العصابات، وكذلك لكي يتزايد احتمال نجاة راكبي الطائرة إذا ما تم إسقاطها.

وفي ذلك اليوم كان سبعة مقاتلين مسلحين من الجيش الثوري الشعبي، وهو إحدى منظمات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، في دورية في كانتون سان فرانسيسكو، بقضاء لولوتيكه بمقاطعة سان ميغيل. وكان سفريانو فوينتيس فوينتيس، "أباريسيو"، وهو زعيم سياسي للتنظيم في المنطقة، قائد هذه الدورية، التي كانت تتكون، علاوة عليه، من أنطونيو بونييا ريفاس، "أوليسيس"، ودانييل الفارادو غيفارا، "مكاكو"، وديفنا تشيكاس، "دوريس"، وماريا ليتا فرديناديس "كارمن". وكان يرافقهم سانتوس غيفارا بورتيو، "دومينغيس"، وفرنان فردناديس أريفالو، بورفيريو".

وعندما شاهدت الدورية الطائرة الهليكوبتر أطلقت عليها النار من بنادقها M-16 و AK-47. وقد هوت الطائرة وتحطمت على بعد ٥٠٠ متر. وكما أظهر التشريح فيما بعد، فقد قتل الطيار سكوت عندما تحطمت الطائرة. واقترب أفراد دورية الجيش الثوري الشعبي وأطلقوا النار على الناجين واصابوهما بجراح.

وقد ذهب فرد من الدورية الى كانتون سان فرانسيسكو على بعد ٥٠٠ متر، ثم عاد يرافقه عشرة من السكان ووضعوا الجريحين وجثة سكوت على بعد بضعة أمتار بعيدا عن الطائرة ونقلوا معهم الى سان فرانسيسكو المواد التي طلب المقاتلون منهم نقلها. بعد ذلك أضرم هؤلاء المقاتلون النار في الطائرة الهليكوبتر.

وهناك دليل كاف على أن سفريانو فوينتس فوينتس "اباريسيو"، قد أمر دانييل الفارادو وغيفارا "ماكاكو"، بقتل الجريحين وأن "مكاكو" رفض إطاعة الأوامر. وعندما ابتعدت الدورية وأصبحت على بعد مائة متر من موقع الحادث، عاد فرنان فرناندیس أريفالو، "بورفيريو"، تنفيذا لأوامر من فوينتيس، وقتل الجريحين.

الأحداث اللاحقة

أخبر بعض سكان سان فرانسيسكو السلطات بما حدث. وقد عثر على الجثث في نفس الليلة ونقلت بطائرة هليكوبتر إلى مقر اللواء الثالث حيث قام بفحصها قاض صلح. وتم بعد ذلك نقلها إلى مطار إيلوبانغو في سان سلفادور، حيث تم تسليمها إلى سلطات الولايات المتحدة.

وفي اليوم التالي وهو ٣ كانون الثاني/يناير تفقدت مجموعة من العسكريين التابعين للولايات المتحدة، يرافقهم ضباط سلفادوريون، بقايا الطائرة وأجروا مقابلات مع عدد من السكان المحليين.

وقد أذيعت أخبار إسقاط الطائرة الهليكوبتر وإعدام الجنديين الجريحين في نفس اليوم.

وفي البداية، وعبر محطة إذاعة "سننتصر"، أنكرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أنه قد جرى إعدام أي جرحى. غير أنها أقرت، في ٧ كانون الثاني/يناير، بأنه ربما حدث ذلك وأعلنت أنه سيجري تحقيق في هذا الأمر. وفي ٩ كانون الثاني/يناير أقرت بأن الجريحين قد أعدما. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير أعلنت أن "دومينغيس" و"بورفيريو" ستجري محاكمتهما على هذا الجرم. وتم بعد ذلك إصدار تصويب مفاده أن "أباريسيو" وليس "دومينغيس" هو المتورط في الحادث.

وفي ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢، مثل فوينتيس ("أباريسيو") وفرناندیس ("بورفيريو") طوعا أمام محكمة سينامیكا الابتدائية ونقلا إلى سجن ماريونا حيث بقيا هناك.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

بحثت لجنة تقصي الحقائق المواد التي يحتوي عليها الملف القضائي، ونتائج التحقيقات التي أجراها خبراء الولايات المتحدة والوثائق التي تتعلق بالتحقيق الذي أجرته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، وهي الوثائق التي سلمتها هذه الجبهة. وأجرت مقابلات مع خمسة من المقاتلين السبعة الذين شاركوا في الحادث، علاوة على عدد من سكان كانتون سان فرانسيسكو وسكان آخرين كان بوسعهم تقديم معلومات ذات صلة.

النتائج

ترى اللجنة أن هناك دليلا كافيا على أن الجنديين التابعين للولايات المتحدة، وهما اللفتنانت كولونيل ديفيد هـ. بيكيت والكوربورال إيرنست غ. دواسون، اللذين بقيا على قيد الحياة إثر حادث إسقاط الطائرة الهيلوكبتر على يد وحدة من وحدات الجيش الثوري الشعبي، ولكنهما جرحا وأصبحا غير قادرين على الدفاع عن نفسيهما، قد قام بإعدامهما، انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، فرنان فرناندیس أريفالو، وذلك تنفيذا لأوامر من سفريانو فوينتيس فوينتيس. ولم تجد اللجنة أي دليل على أن أعضاء الوحدة الآخرين قد شاركوا في الإعدام.

وكذلك لم تعثر اللجنة على أي دليل على أن الإعدام قد تم بأمر رتب أعلى بالقيادة، أو أنه تم وفقا لسياسة لقتل الأسرى يتبعها الجيش الثوري الشعبي أو جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وقد أقرت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بالطابع الجنائي للحادثة واحتجزت وحاكمت المتهمين.

٣ - حواث الاختطاف

دوارته وفييدا

في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، وصلت إينيس غوادلوبه دوارته دوران، وهي ابنة الرئيس خوسيه نابوليون دوارته، وصديقتها، آنا سيسيليا فييدا، بالسيارة إلى بوابات إحدى الجامعات الخاصة في سان سلفادور. وكان يتبعهما في إحدى الشاحنات حارسان خاصان موكلان بحمايتهما. وعندما توقفت السيارة والشاحنة، جاءت مركبات أخرى واتخذت وضعا لإعاقة حركة المرور، وعندئذ قتل عدد من الأفراد المسلحين الحارسين الشخصيين وأجبروا السيدتين على الدخول في إحدى الشاحنات[٥٥٨]. واقتيدت السيدتان الى معسكر لرجال حرب العصابات.

---

(٥٥٨) وصف للواقعة أدلى بـــه خوسيه نابوليون دوارته: Duarte: Mi Historia، الصفحتان ١٨٦ ١٨٥. ولا يتعارض هذا الوصف مع ما نشرته بعد ذلك جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عن الحادث.

وبعد الواقعة بأربعة أيام، أعلن شخص زعم أنه بدرو بابلو كاستييو وأنه من فرقة الكوماندوز التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، أن الجبهة هي المسؤولة.

وفي ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر، وبعد مضي عدة أسابيع من المفاوضات التي عملت فيها الكنيسة السلفادورية ودبلوماسيون من المنطقة كوسطاء في محادثات سرية، أطلق سراح إينيسي دوارته وصديقتها في مقابل إطلاق سراح ٢٢ سجينا سياسيا(٥٥٩). وشملت العملية أيضا إطلاق سراح ٢٥ رئيس مجلس بلدي ومسؤولا محليا اختطفتهم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في مقابل إطلاق سراح ١٠١ من رجال حرب العصابات من جرحى الحرب سمحت لهم الحكومة بمغادرة البلد. وقد تمت عملية تبادل الأسرى في كاملها، وحدثت في أجزاء شتى من البلد، بواسطة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وفي بيان أذاعته القيادة العامة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عبر محطة إذاعة "سننتصر" يوم إطلاق سراح إينيس دوارته، أعلنت القيادة العامة المسؤولية الكاملة عن العملية ووصفت أعمال الكوماندوز، بما في ذلك قتل الحارسين الشخصين، بأنها "لا عيب فيها".

---

(٥٥٩) في البداية كانت قائمة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تضم أسماء ٣٤ شخصا، اختفى تسعة منهم بعد أن ألقت القوات الحكومية القبض عليهم. وبالمثل، أصرت الجبهة، في أثناء المفاوضات الفعلية والمفاوضات السرية، على ربط الإفراج عن إينيس دوارته بالإفراج عن ٢٥ عمدة من رؤساء المجالس البلدية و ٩٦ من جرحى الحرب من رجال حرب العصابات (الذين بلغ مجموعهم في النهاية ١٠١). ويجدر هنا ذكر الوساطة الكبير الذي اضطلعت به الكنيسة السلفادورية ممثلة في المونسنيور ريغيرا إي داماس والأب اغناسيو إياكوريا. وكذلك تكشف وثائق جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ووثائق حكومة السلفادور بوضوح عن دور الوساطة الذي اضطلعت به حكومات بلدان مثل كولومبيا وبنما والمكسيك وفرنسا، وأفراد مثل المستشار فيلي برانت وهانز فشنفسكي من الدولية الاشتراكية.

ويشكل اختطاف إينيس دوارته وآنا سيسيليا فييدا عملا يعد من قبيل أخذ الأسرى ولذلك فهو انتهاك للقانون الدولي الإنساني(٥٦٠).

واو - اغتيال القضاة

كانت حياة القضاة في السلفادور في الثمانينات محفوفة بالمخاطر. وكما يمكن أن يرى من التقارير الواردة في هذا الفصل بشأن اغتيال المونسينيور روميرو والصحفيين الهولنديين، فقد أجبر بعض القضاة، بعد أن تعرضوا للتهديد أو الاعتداء، على الاستقالة بل وعلى الفرار من البلد.

والأدهى من ذلك، وفقا لتقرير قدمته محكمة العدل العليا الى لجنة تقصي الحقائق، أن ٢٨ قاضيا قتلوا في السلفادور في الثمانينات(٥٦١).

وقد اغتيل أحدهم، وهو السيد فرانسيسكو خوسيه غيريرو، بعد أن أكمل فترة رئاسته للمحكمة العليا. وكان ثلاثة آخرون ممن جرى اغتيالهم قضاة في محاكم ابتدائية، وكان الـ ٢٤ الباقون قضاة صلح اغتيل عشرون منهم في أثناء الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢.

وقد تلقت اللجنة شكاوى وشهادات من مصادر مستقلة تتعلق ببعض الدعاوى التي أحالتها اليها المحكمة العليا وتمكنت من التحقيق في اثنتين من هذه الشكاوى. أما فيما يتعلق بحوادث الاغتيال الأخرى، فإن هناك دليلا على أن بعضها قد ارتكبته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وأن بعضها الآخر ارتكبته كتائب الإعدام، ويبدو أن هناك حالتين قتل قاضيان فيهما في أثناء تبادل إطلاق النار.

---

(٥٦٠) مترجمة عن الإنكليزية. هيئة الإذاعة البريطانية، "الإفراج عن إبنة دوارته ورهائن آخرين في السلفادور". المصدر: محطة إذاعة "سننتصر" الساعة ٤٥/٠٠ بتوقيت غرينيتش، ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥.

وهناك خبر آخر يشير الى ضلوع جبهة فارابوند مارتي للتحرير الوطني يرد في رواية لأحد رجال حرب العصابات يقول فيها:

"في ١٦ أيلول/سبتمبر ... استيقظ شفيق حنطل أيضا مبكرا. وكان قد أمضى بضعة أيام معنا وهو الآن يسرع للمشاركة في المفاوضات المتعلقة بابنة دوارته" Las Mil y Una Historias de Radio Venceremos, José Ignacio López Vigil, UCA Editores, p. 401.

(٥٦١) أحالت المحكمة العليا الى اللجنة ٣٠ قضية تتعلق بوفاة قضاة، غير أن اثنين من القضاة، حسب المعلومات الواردة، قد ماتا لأسباب طبيعية.

أما القضية التي تم التحقيق فيها باستفاضة فهي اغتيال السيد فرانسيسكو خوسيه غيريرو، وهو التحقيق الذي يرد تقرير به في هذا الفصل. وترد أدناه نتائج التحقيق في مقتل أحد قضاة الصلح.

قاضي الصلح في كارولينا

أطلقت النار على خوسيه أبولينار مارتينيس، وهو قاضي صلح في بلدة كارولينا بمقاطعة سان ميغيل، وأردي قتيلا في منزله يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨. وقد جرحت ابنته البالغة من العمر ثلاث سنوات في الهجوم وقضت أسابيع بعد ذلك في العلاج الطبي.

وهناك دليل قوي على أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني هي المسؤولة عن ذلك. فقبل ذلك بنحو عام، تلقى القاضي رسائل تهديد من الجيش الثوري الشعبي، وهو إحدى المجموعات المسلحة في جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وقد حدث الاغتيال في منطقة تسيطر عليها الجبهة جزئيا على الأقل. وهرب القتلة بعد ذلك في اتجاه منطقة تخضع لمزيد من سيطرة الجبهة. وكان القتلة يرتدون زيا عسكريا ويحملون بنادق. ووجدت في موقع الجريمة قطعة من الورق تشير الى أن الجبهة تعلن مسؤوليتها عن الاغتيال.

ومن جهة أخرى، فقد مر وقت طويل بين التهديد والاغتيال. وفضلا عن ذلك لم تكن هناك عادة في ذلك الوقت لإعدام قضاة الصلح. وعلى الرغم من أن كثيرا من قضاة الصلح قد قتلوا في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢، فإن اثنتين فقط من حوادث القتل هذه، بما فيها هذه الحادثة، وقعتا بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨.

ومع ذلك، ومع مراعاة جميع الملابسات وجميع الأدلة، فقد وجدت اللجنة أن هناك دليلا يكفي لإسناد المسؤولية عن حادثة القتل هذه الى أفراد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. إن قتل قاضي الصلح خوسيه أبولينا مارتينيس يعتبر انتهاكا للقانون الدولي الإنساني.

خامسا - التوصيات

مقدمة

يطلب من اللجنة، كجزء من ولايتها، أن تتقدم بتوصيات. وفي الواقع فبموجب أحكام ولايتها،

"تشمل مهمة اللجنة التوصية بالأحكام ذات الطابع القانوني أو السياسي أو الإداري التي يمكن استخلاصها من نتائج التحقيق. ويمكن أن تتضمن هذه التوصيات تدابير تستهدف منع تكرر وقوع هذه الأحداث وكذلك مبادرات موجهة صوب المصالحة الوطنية".

وقد قررت اللجنة بادئ ذي بدء أن تقدم تعليقات عامة على نتائج تحقيقاتها والمبادئ التي تستند إليها تلك التحقيقات والتوصيات والأشخاص والمؤسسات الموجهة إليها تلك التوصيات، وذلك قبل التقدم بتوصيات محددة.

١ - الاستنتاجات العامة

إن الأسباب والأحوال التي ولدت عددا كبيرا من أعمال العنف الخطيرة في السلفادور مشتقة من ظروف معقدة جدا. وإن تاريخ البلد وعلاقته البعيدة الجذور القائمة على الظلم لا يمكن أن تعزى ببساطة إلى قطاع واحد من السكان أو مجموعة واحدة من الأشخاص. وإن هذه المؤسسة الحكومية أو تلك وتقاليد تاريخية معينة بل حتى الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب الذي استمر حتى وقت قريب فحسب، والذي كانت السلفادور إحدى ضحاياه وحادث من سلسلة الأحداث فيه، هي مجرد عناصر. وتساعد جميع هذه العوامل في شرح الحالة المعقدة في السلفادور خلال الفترة التي تعنينا ومدتها ١٢ عاما. ولم يطلب من اللجنة أن تتناول جميع هذه العوامل، كما لا يمكنها القيام بذلك. وبدلا من ذلك، ركزت على اعتبارات معينة حملتها على صياغة توصياتها الأساسية بطريقة يمكن بها فهم هذه الحالة فهما تاما.

وعدم توافر ضمانات لحقوق الإنسان في السلفادور وتصرف المجتمع خارج إطار مبدأ الدولة الخاضعة لحكم القانون يفرض مسؤولية خطيرة على دولة السلفادور نفسها، لا على حكومة أو أخرى من حكوماتها. أما الآليات السياسية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لضمان وجود مجتمع خاضع لحكم القانون فقد وجدت من الناحية النظرية، على الأقل جزئيا، ولكن الواقع لم يكن كما ينبغي أن يكون، وربما كان ذلك نتيجة للطابع العملي المفرط. ومع مر الزمن، فإن المؤسسة العسكرية، وبمزيد من التحديد بعض العناصر داخل القوات المسلحة، بعد أن بدأت في مسار وجدت من الصعب أن تخلص نفسها منه انتهت بأن سيطرت سيطرة تامة على السلطات المدنية وكثيرا ما جرى هذا بالتواطؤ مع بعض المدنيين من أصحاب النفوذ.

ولم يتمكن أي من الأجنحة الثلاثة للحكومة: القضائي أو التشريعي أو التنفيذي، من كبح جماح السيطرة الشاملة للعسكريين على المجتمع. وأصيبت السلطة القضائية بالضعف عندما وقعت ضحية للترويع وأرسيت أسس فسادها؛ ونظرا لأنها لم تتمتع على الإطلاق باستقلال مؤسسي حقيقي عن الجناحين التشريعي والتنفيذي، فإن انعدام فعاليتها ازداد باطراد حتى أصبحت، عن طريق تقاعسها عن العمل أو خضوعها المزعج، عاملا أسهم في المأساة التي عانى منها البلد. كما أن مختلف التحالفات الانتهازية في كثير من الأحيان التي عقدها الزعماء السياسيون (المشرعون فضلا عن أعضاء الجناح التنفيذي) مع المؤسسة العسكرية ومع أعضاء السلطة القضائية أدت إلى زيادة إضعاف الرقابة المدنية على القوات العسكرية وقوات الشرطة والأمن التي كونت كلها جزءا من المؤسسة العسكرية.

والشبكة الواسعة النطاق من الجماعات المسلحة غير المشروعة، التي تعرف باسم "كتائب الموت" والتي كانت تعمل داخل وخارج الإطار المؤسسي دون تعرض للقصاص تماما، نشرت الرعب في جميع أرجاء مجتمع السلفادور. وقد نشأت أساسا كعملية مدنية صممها وموّلها وسيطر عليها مدنيون. وكان العنصر الأساسي من الضباط العاملين، الذين كان دورهم يقتصر في الأساس على مجرد المنفذين والمضطلعين بتنفيذ أحكام الإعدام، قد سيطر بالتدريج على كتائب الموت لتحقيق مكاسب شخصية أو لتعزيز أهداف ايديولوجية أو سياسية. وهكذا أصبح عدم التعرض للقصاص تجاه السلطات المدنية هو القاعدة داخل

المؤسسة العسكرية، مما يتعارض مع القصد من هذه الكتائب وولايتها الحقيقيين. وأصبحت المؤسسة ككل رهينة لجماعات محددة من الضباط كان يجري تشكيلها أحيانا بمجرد تخرجهم من كليات إعداد الضباط وأساءوا استخدام سلطتهم وعلاقتهم بدوائر مدنية معينة وروعوا زملاءهم من الضباط الذين كانوا راغبين عن الاشتراك في ممارساتهم الفاسدة وغير المشروعة أو في التعاون معها.

وازداد النزاع المسلح الداخلي بين القوات المتعارضة حدة وجسامة. وكانت النتيجة الحتمية هي أعمال العنف التي عرض بعضها على اللجنة مع القلق والترقب. وكلما ازداد الطابع الدموي للنزاع وازداد انتشاره ازدادت سلطة التسلسل الهرمي العسكري وأولئك الذين يقودون الجماعات المتمردة المسلحة. وكان نتاج هذه الحلقة المفردة حالة وجدت فيها عناصر معينة من المجتمع نفسها محصنة من أية قيود حكومية أو سياسية ومن ثم خلقوا لأنفسهم أدنأ أنواع الحصانة. وكانوا هم أصحاب السلطة الفعلية في الدولة وأعربوا عنها بأكثر الأشكال بدائية بينما لم تتمكن الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية من القيام بأي دور حقيقي كأجنحة للحكومة. والحقيقة التي تبعث على الأسى هي أنهم تحولوا في الممارسة العملية إلى مجرد واجهة ذات سلطة حكومية هامشية.

وكيف يمكن خلاف ذلك تفهم أسلوب عمل كتائب الموت؟ وكيف يفهم اختفاء أعداد كبيرة من الأشخاص ومحاولات اغتيال كبار المسؤولين الحكوميين وزعماء الكنيسة والقضاة، مع عدم تقديم مرتكبي هذه الأعمال الوحشية للمحاكمة إلا في النادر؟ ومن المفارقات أن استشراء الفساد والتهيب والضعف داخل السلطة القضائية وهيئاتها القائمة بالتحقيق قد عرقلت إلى حد كبير من سير العمل الفعال للنظام القضائي حتى عندما كان ينطوي الأمر على جرائم تعزى إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

وبغية تجنب أي خطر للعودة إلى الوضع السابق، من الضروري أن تنشئ السلفادور وتعزز التوازن السليم للسلطة فيما بين الأجنحة التنفيذية والتشريعية والقضائية وأن تضفي الطابع المؤسسي على الرقابة المدنية الكاملة التي لا جدال فيها على جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية والاستخبارات والأمن. والقصد من التوصيات التالية هو أن تورد على وجه الإجمال المقتضيات الأساسية لهذا التحول وضمان أن يؤدي إلى إقامة مجتمع ديمقراطي يسود فيه حكم القانون وتحترم وتضمن فيه حقوق الإنسان تماما.

٢ - المبادئ

إن التقرير الذي تقدمه اللجنة جزء من عملية بدأت، وفقا لاتفاق جنيف المؤرخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠، بقصد إنهاء النزاع المسلح بالوسائل السلمية في أقرب وقت ممكن وتشجيع التحول الديمقراطي للبلد وضمان الاحترام غير المحدود لحقوق الإنسان وإعادة توحيد مجتمع السلفادور. وقد تحقق الهدف الأول من هذه الأهداف بالفعل. بيد أن الأهداف المتبقية تتطلب بذل جهود مستمرة، ومن نواحي معينة جهود دائمة. والأهـــداف يكمل بعضها بعضا: فالديمقراطية تفقد أسسها عندما لا تحترم حقوق الإنسان احتراما تاما، ولا يمكن حماية حقوق الإنسان من الاعتساف دون حكم القانون الذي هو التعبير عن الحكومة في النظام

الديمقراطي؛ وما لم تحترم الحقوق والحريات وتضمن للجميع فسيكون من الصعب التحدث عن مجتمع أعيد توحيده.

وتوصيات اللجنة، في الوقت الذي تتصل فيه تماما بنتائج تحقيقاتها، توفر وسيلة لمتابعة هذه الأهداف التي حددت في سياق تاريخ البلد الحديث من جانب السلفادوريين الذين تفاوضوا على اتفاقات السلم وبالأغلبية الحاسمة التي أيدتها كأهداف يجب تحقيقها في مجتمع يبدأون الآن في بنائه. وبناء عليه، تستند هذه التوصيات إلى المبادئ التالية:

الأول: الديمقراطية التي تترك القرارات الأساسية المتعلقة بمصير المجتمع في أيدي الشعب والتي تعطي الأولوية للحوار والتفاوض بوصفهما أداتين سياسيتين أساسيتين.

الثاني: المشاركة التي تدمج الأقليات مع الأغلبية وتعطي مكان الصدارة للديمقراطية بوصفها نموذجا يحترم الأبعاد الفردية والجماعية للتعايش البشري؛ وأيضا المشاركة التي تشجع التضامن والاحترام فيما بين الأفراد.

الثالث: حكم القانون حيث تمثل سيادة القانون واحترامه أساس ثقافة تضمن المساواة وتحرم جميع أنواع الاعتساف.

الرابع: احترام حقوق الإنسان وهو الأساس المنطقي للمبادئ الواردة أعلاه وأساس أي مجتمع ينظم لخدمة الشعب الذي يتمتع جميع أفراده بالمساواة في الحرية والكرامة.

وينشأ تدعيم سيادة السلطة المدنية في المجتمع السلفادوري وضرورة إخضاع القوات المسلحة مباشرة عن المفهوم الديمقراطي لحكم القانون والقيمة الأصلية لكرامة الشخص الإنساني ومن ثم الاحترام التام لحقوقه.

وتتوخى اتفاقات السلم مفهوما جديدا للدفاع الوطني والأمن العام يمثل تقدما هاما محرزا نحو إنشاء سيادة السلطة المدنية. ومن الجوهري امتثال جميع الاتفاقات المتعلقة بهذه المسائل، جميعها على الاطلاق، امتثالا تاما.

وتؤكد اللجنة أيضا العناية الخاصة التي يجب أن تولى لدى تنفيذ أحكام اتفاقات السلم والتوصيات الواردة في هذا التقرير من أجل تعزيز نظام شامل لحماية حقوق الإنسان وهيئة قضائية مستقلة وقوية وفعالة. وأوجه القصور الصارخة التي عانى منها البلد في هذا الصدد كانت سببا أساسيا لحدوث وتكرار انتهاكات حقوق الإنسان البالغة الخطورة بانتظام، ولن يعتبر أن هذه الانتهاكات قد قضي عليها تماما إلا عند بلوغ هذا الهدف.

٣ - الأشخاص والمؤسسات الذين توجه إليهم التوصيات

لا تحدد ولاية اللجنة أشخاصا أو مؤسسات توجه إليهم توصياتها أو تقتصر على أي أشخاص أو مؤسسات. وما ترسيه التوصيات هو اجراء يتعلق باضطلاع الطرفين، أي الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، بهذه التوصيات. وقد أنشأ الطرفان لدى التوقيع على اتفاقات المكسيك الآلية التي تنجز الآن أعمالها. وقد تعهدا بأن ينفذا توصيات اللجنة (الاتفاق المتعلق بلجنة تقصي الحقائق، الفقرة ١٠) ولذا يجب عليهما أن ينفذا دون إبطاء تلك التوصيات الموجهة إليهما مباشرة. وحيث توجه التوصيات إلى آخرين، أو بصفة خاصة في حالة الحكومة حيث تتطلب اتخاذ إجراء أو مبادرات من أجهزة الحكومة خلاف الجناح التنفيذي فإن تعهد الحكومة يعني أنها يجب أن تتخذ الاجراءات والمبادرات اللازمة لضمان وضع التوصيات موضع التنفيذ من جانب الجهاز الحكومي المعني.

وتجدر أيضا ملاحظة أنه مع انتهاء النزاع المسلح من الطبيعي أن يوجه الجزء الأعظم من التوصيات ذات الطابع المؤسسي إلى القطاع الرسمي. وأهم التوصيات التي كان ينبغي تقديمها لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني كانت مطالبتها بالتخلي عن استعمال السلاح كوسيلة للكفاح السياسي وأن تتبرأ، على أية حال، من أفعـــال وممارسات من قبيل تلك المبينة فـي هذا التقرير. وقد تحقق هذا الهدف عن طريق اتفاقات السلم وتنفيذها بالرغم من أن هذا لا يحول دون توجيه اللجنة نداء قويا إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني لكي تضمن أن يُصحب عملها كقوة سياسية دائما بتخلي المحاربين عن جميع أشكال الكفاح العنيف والتمسك الدائم بالوسائل القانونية والمتحضرة المناسبة للديمقراطية والتبرؤ دائما من الأساليب التي نجمت عنها أفعال العنف الخطيرة المبينة في هذا التقرير والتي ارتكبت في ظل سلطتها.

وتتقدم اللجنة الآن بتوصياتها. ومن الواضح أن جميع التوصيات ليس لها نفس الأهمية أو نفس المعنى. وبعض هذه التوصيات، التي تستخلص مباشرة من نتائج التحقيق ويجب اتخاذ إجراء بشأنها على وجه الاستعجال، تهدف إلى الإزالة الفورية للعناصر التي تتصل اتصالا مباشرا بالأفعال التي جرى التحقيق فيها أو التي لم تتضح ظروف حدوثها عندما كان ينبغي ذلك. وتلتمس مجموعة أخرى من التوصيات علاج أوجه قصور هيكلية معينة تتصل اتصالا مباشرا بالأفعال التي درستها اللجنة. وتعنى مجموعة ثالثة بالاصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى الحيلولة دون تكرار وقوع هذه الأفعال. وفي الختام، ستقدم اللجنة وجهات نظرها وتوصياتها بشأن المصالحة الوطنية.

أولا - التوصيات المستخلصة مباشرة من نتائج التحقيق

ستقدم اللجنة، في هذا الفرع، توصيات هي نتيجة مباشرة وحتمية لاستنتاجاتها بشأن الأفعال التي طلب منها التحقيق فيها وتوضيحها، في ضوء الوقائع المتصلة مباشرة بها والتي ما زالت سائدة في البلد. وهذه التوصيات، بحكم طبيعتها، هي التوصيات التي يجب تنفيذها بأكبر قدر من الاستعجال.

وتتقدم اللجنة بالتوصيات التالية التي يجب تنفيذها دون إبطاء:

ألف - الطرد من القوات المسلحة

تورد النتائج المتعلقة بالقضايا التي حققت فيها لجنة تقصي الحقائق ونشرتها في هذا التقرير أسماء الضباط التابعين للقوات المسلحة بالسلفادور الذين تورطوا شخصيا في ارتكاب أعمال عنف خطيرة أو التستر عليها أو الذين لم يفوا بالتزامهم المهني ببدء التحقيق في هذه الأفعال والمعاقبة عليها أو لم يتعاونوا في ذلك. وتوصي اللجنة بطرد أولئك الضباط الذين ما زالوا في خدمة القوات المسلحة من وظائفهم وتسريحهم من خدمة القوات المسلحة. أما بالنسبة للمتقاعدين والذين سرحوا من الخدمة في الوقت الحالي فتوصي اللجنة بتطبيق التدابير المبينة في الفقرة جيم أدناه.

باء - الطرد من الخدمة المدنية

تقدم النتائج المتعلقة بالقضايا التي حققت فيها لجنة تقصي الحقائق أيضا أسماء الموظفين المدنين العاملين في الخدمة المدنية والهيئة القضائية. وهؤلاء المسؤولون الذين يعملون بصفتهم المهنية تستروا على أفعال عنف خطيرة أو لم يضطلعوا بمسؤولياتهم في التحقيق في تلك الأفعال. وتوصي اللجنة بأن يطرد هؤلاء الأشخاص من الخدمة المدنية أو المناصب القضائية التي يشغلونها حاليا. أما بالنسبة للذين لم يعودوا يشغلون هذه الوظائف فتوصي اللجنة بتطبيق التدابير المبينة في الفقرة جيم أدناه.

جيم - الحرمان من الحق في تقلد الوظائف العامة

ليس من المستصوب، في ظل أية ظروف، السماح للأشخاص الذين ارتكبوا أعمال العنف من قبيل تلك التي حققت فيها اللجنة بالمشاركة في إدارة الدولة. ولذا تعتقد اللجنة أن الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين السابقتين، فضلا عن أي أشخاص آخرين تورطوا أيضا في ارتكاب أفعال العنف المبينة في هذا التقرير، بمن فيهم المدنيون وأعضاء قيادة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الواردة أسماؤهم في النتائج المتعلقة بقضايا مفردة، ينبغي حرمانهم من الحق في تقلد أي منصب أو وظيفة عامة لفترة لا تقل عن عشر سنوات وينبغي حرمانهم على الدوام من الحق في الاضطلاع بأي نشاط يتصل بالأمن العام أو الدفاع الوطني. وفي الوقت الذي لا تمتلك اللجنة فيه سلطة تطبيق هذه الأحكام تطبيقا مباشرا فإن لديها سلطة أن توصي اللجنة الوطنية لتعزيز السلم بأن تعد مشروع التشريع الأولي بشأن هذه المسألة وأن تقدم فيه ضمانات مناسبة وفقا لقانون السلفادور وأن تقدم هذا المشروع إلى الجمعية التشريعية كي تقره في وقت مبكر. ولدى اللجنة أيضا سلطة أن توصي الهيئات المأذونة بإصدار تعيينات في الوظائف العامة بأن تمتنع عن تعيين الأشخاص المشار إليهم أعلاه.

دال - الإصلاح القضائي

يجب تنفيذ جميع جوانب الاصلاح القضائي المتفق عليها. بل إن هذا الاصلاح ينبغي استكماله باتخاذ تدابير إضافية سيكون بعضها موضوع توصيات أخرى تقدمها اللجنة، ويجب امتثال الاتفاقات

المتوصل اليها بشأن هذه المسألة في أثناء عملية السلم على الفور وبالكامل. وينبغي مراعاة جانبين محددين وهما:

(أ) إصلاح محكمة العدل العليا

وفر الاصلاح الدستوري، الذي أقر كجزء من عملية السلم، إجراء جديدا لاختيار القضاة في محكمة العدل العليا، وهي الهيئة التي ترأس الجهاز القضائي. ولا يمكن إنفاذ هذه الابتكارات حتى تنتهي فترة ولاية القضاة الحاليين، مما يترتب عليه أن المحكمة ما زالت مكونة من أشخاص انتخبوا وفقا للقواعد التي طبقت قبل إجراء الإصلاح الدستوري وعقد اتفاقات السلم. ونظرا لما تتحمله السلطة القضائية من مسؤولية ضخمة عن الحماية من العقاب الذي صحب حدوث الانتهاكات الخطيرة كتلك المبينة في هذا التقرير، فلا يوجد أي مبرر لمواصلة تأجيل تعيين محكمة عدل عليا جديدة، وينبغي لأعضائها الحاليين أن يفسحوا الطريق أمام التنفيذ الفوري للإصلاح الدستوري وذلك بالاستقالة من مناصبهم.

(ب) المجلس الوطني للهيئة القضائية

نصت اتفاقات السلم على إنشاء مجلس وطني للهيئة القضائية يكون مستقلا عن أجهزة كل من الدولة والأحزاب السياسية (اتفاقات المكسيك: "الاتفاقات السياسية بشأن سير الاصلاح الدستوري"، ألف - (ب) (١)؛ اتفاق تشابولتيبيك للسلم، الفصل السادس (١) (ألف)). بيد أن قانون المجلس الوطني للهيئة القضائية، الذي اعتمدته الجمعية التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، يتضمن أحكاما تترك في الممارسة العملية مسألة طرد بعض أعضاء المجلس إلى السلطة التقديرية لمحكمة العدل العليا. وتوصي اللجنة بتغيير هذا النظام وألا يصبح في الإمكان طرد أعضاء المجلس إلا لأسباب قانونية محددة، تقرر أهميتها الجمعية التشريعية التي ينبغي لها، نظرا لكونها الهيئة الدستورية المأذون لها بتعيين هؤلاء الأعضاء، أن تكون من الناحية المنطقية الهيئة التي تبت في مسألة طردهم.

هاء - القضاة

إن قانون الخدمة في السلك القضائي، الذي تفهم اللجنة أن تعديله قيد المناقشة في موعد تقديم هذا التقرير، ينبغي أن يحدد ألا يظل في خدمة السلك القضائي إلا أولئك القضاة الذين أثبتوا وفقا للتقييم الدقيق الذي يجريه المجلس الوطني للهيئة القضائية جدارة قضائية وكفاءة واهتماما بحقوق الإنسان ويقدمون كل ضمان ممكن بمراعاة الاستقلال والسلطة التقديرية القضائية والأمانة والتجرد في أعمالهم.

واو - العقوبات

إن إحدى النتائج المباشرة للكشف عن الأعمال الخطيرة التي حققت فيها اللجنة ينبغي أن يكون، في ظل الظروف العادية، معاقبة المسؤولين عنها بما تقتضيه تلك الأفعال. بيد أنه نظرا للظروف الحالية السائدة في البلد وحالة إدارة العدالة فإن اللجنة تواجه عقبات من الصعب التغلب عليها ويرد بيانها أدناه.

وليس من اختصاص اللجنة أن تفرض مباشرة عقوبات على أولئك المسؤولين: ذلك أنه ليست لها وظائف قضائية، ولذا فليس بمقدورها أن تقرر فرض عقوبة معينة على أحد الأشخاص؛ فتلك وظيفة تدخل، بطبيعتها، ضمن اختصاص المحاكم. وهي مسألة تثير مشاكل حادة أمام اللجنة. وبناء عليه، لا يمكن مناقشة المشكلة والحلول الممكنة بمعزل عن الحالة السائدة في البلد.

ومن جوانب الوضع البينة بصورة مؤلمة عجز النظام القضائي الصارخ عن التحقيق في الجرائم أو تنفيذ القانون، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم ارتكبت بدعم، مباشر أو غير مباشر، من مؤسسات الدولة. وكان بسبب وضوح أوجه القصور هذه أن اتفقت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على إنشاء أداة مثل لجنة تقصي الحقائق لتؤدي مهام تضطلع بها عادة الهيئات المسؤولة عن إدارة العدل. ولو كانت الهيئة القضائية أدت مهمتها بالشكل المناسب، لما أنجلى في الوقت الملائم أمر الأفعال التي تعين على اللجنة التحقيق فيها فحسب، ولكن أيضا لكانت العقوبات الموافقة لها قد طبقت. وعجز المحاكم عن تطبيق القانون على أفعال العنف المرتكبة تحت التستر المباشر وغير المباشر للسلطات العامة جزء لا يتجزأ من الحالة التي ارتكبت فيها تلك الأفعال ولا يمكن فصلها عنها. وهذه نتيجة تبرز بوضوح من معظم الحالات التي هي من هذا النوع والتي درست في هذا التقرير.

لذا يجب أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت الهيئة القضائية قادرة، إذا ما تساوت جميع الأمور الأخرى، على استيفاء مقتضيات العدالة. وإذا نظرنا إلى الوضع نظرة غير متحيزة، فلا يمكن الرد على هذا السؤال بالإيجاب ولا يزال هيكل الجهاز القضائي، إلى حد كبير، هو نفس الهيكل الذي كان قائما عندما ارتكبت الأفعال الموصوفة في هذا التقرير. ولم تنفذ إصلاحات النظام القضائي المتفق عليها خلال عملية السلم إلا بقدر محدود، بحيث لا يزال يتعين أن يكون لها أثر هام يمكن ترجمته إلى تغيير في إدارة العدل. والأدهى من ذلك، أن الهيئة القضائية لا يزال يديرها أناس تشكل تفاقلهم عن أداء الواجب جزءا من الحالة التي يجب الآن التغلب عليها، وليس هناك ما يشير إلى أن ممارساتهم العادية ستتغير في المستقبل القريب.

وتمثل هذه الاعتبارات للجنة مشكلة خطيرة؛ فالمسألة ليست هل ينبغي معاقبة الجناة أم لا، وإنما هي هل بالإمكان تحقيق العدل. وتطالب الأخلاقيات العامة بمعاقبة أولئك المسؤولين عن الجرائم الموصوفة هنا. بيد أن السلفادور ليس لديها نظام لإقامة العدل يستوفي أدنى احتياجات الموضوعية والنزاهة كيما يمكن إقرار العدل بشكل يمكن الركون إليه. وهذا جزء من الواقع الراهن في البلد وينبغي أن يكون الهدف الأولي للمجتمع السلفادوري هو التغلب عليه بصفة عاجلة.

ولا ترى اللجنة أنه يمكن التوصل إلى حل موثوق به للمشاكل التي نظرت فيها بمعالجتها في السياق المسؤول عن وجودها بصفة أولية. وما كانت الحالة الموصوفة في هذا التقرير لتنشأ لو كان النظام القضائي أدى واجبه بالشكل المناسب. ومن الواضح أن هذا النظام لم يتغير بعد بحيث يكون قادرا على تعزيز شعور بالعدل يمكن أن يشجع على المصالحة الوطنية. بل على العكس من ذلك، فقد تحيي مناقشة قضائية في السياق الراهن إحباطات قديمة، بدلا من أن ترضي رغبة مشروعة في العدل، ومن ثم تعرقل إنجاز هدف أساسي، هو المصالحة. وحيث ان هذا هو الوضع السائد. فمن الواضح، في الآونة الحالية، أن النظام القضائي

الوحيد الذي يمكن للجنة أن تثق به في إقامة العدل على نحو كامل وفي الوقت المناسب هو نظام شُكل في ضوء اتفاقات السلم.

ثانيا - القضاء على الأسباب الهيكلية المرتبطة مباشرة بالأعمال التي تم النظر فيها

أدت عملية إقرار السلم إلى مجموعة من الاتفاقات السياسية التي من الواضح أن المجتمع ككل يؤيدها والتي تقدم إصلاحات هيكلية رئيسية وتعالج كثيرا من المثالب التي تسهم في وجود الوضع الموصوف في هذا التقرير. وكمبدأ عام، توصي اللجنة بمنتهى القوة بتنفيذ جميع الاتفاقات تنفيذا كاملا: وكان هذا هو اليقين الذي قطعه على أنفسهم أولئك الذين تفاوضوا وأبرموا هذه الاتفاقات وهو أيضا ما ينتظره شعب السلفادور، ويؤمن به ويأمل فيه.

ودون إخلال بهذه التعليقات العامة، ترغب اللجنة في تقديم بعض التوصيات الإضافية:

ألف - إصلاحات في القوات المسلحة

١ - ينبغي الأخذ، بسرعة ووضوح، بالنموذج الجديد للقوات المسلحة المجمل في اتفاقات السلم وفي الاصلاح الدستوري، تحت الإشراف الدقيق للسلطات المدنية. ويُوصى بتعيين لجنة خاصة للجمعية التشريعية لهذا الغرض، تتألف من مختلف القوى السياسية في الجمعية. وينبغي إيلاء انتباه خاص لإخضاع المؤسسة العسكرية للسلطات المدنية، والسيطرة الديمقراطية على الترقية إلى رتب ومراكز القيادة العليا، والإدارة الدقيقة للميزانية، والعمل بمزيد من اللامركزية في الهيكل العسكري، وتطبيق النظرية الجديدة والنظام التعليمي الجديد للقوات المسلحة وتحقيق الاحتراف بالتدريج بالنسبة للضباط.

٢ - ينبغي إتمام الاستعراض الشامل للتشريع العسكري الساري دون تأخير، كيما يتطابق بشكل تام مع الدستور السياسي الجديد، والنظرية الجديدة للقوات المسلحة واحتياجات احترام حقوق الإنسان.

٣ - من ضمن الاصلاحات المشار إليها في الفقرة السابقة، ينبغي إنشاء آلية بسيطة وعملية لحل حالة المرؤوسين الذين يتلقون أوامر غير مشروعة، كيما يمكن حمايتهم إذا ما رفضوا إطاعة هذه الأوامر. وينبغي إلغاء حكم المادة ١٧٣ في أنظمة الجيش التي تقتضي أن يطيع المرؤوس أوامر رؤسائه، في جميع الأوقات، بصرف النظر عن خطورتها، كما ينبغي حذف التعهد بإطاعة هذه الأوامر من الصيغة المستخدمة عند أداء اليمين الرسمي للعلم كجزء من المراسم العسكرية. وينبغي أن يوضح، في كل الأحوال، أن ما يدعى بـ "الطاعة الواجبة" لا تعفي صاحبها الذي يضطلع بتنفيذ أمر من الواضح أنه غير مشروع.

٤ - ينبغي أن تنص الإصلاحات المذكورة أعلاه أيضا على أن جميع الأفعال التي يستغل بها أعضاء القوات المسلحة مركزهم لارتكاب إساءات السلطة أو انتهاكات لحقوق الإنسان ستعتبر جرائم جسيمة ضد المؤسسة العسكرية، كما ينبغي أن تنص على أن العقوبات الإدارية والقانونية المسؤول عنها الجناة، تشمل الفصل، دون الإخلال بفرض العقوبات الجنائية المرافقة لها وعند الاقتضاء. ولا ينبغي لنظام

فصل صارم أن يسمح للأشخاص المفصولين، بسبب السلوك الموصوف، أو لأسباب أخرى تؤثر بشكل ضار على الخدمة أو المؤسسة، بالدخول مرة أخرى في المؤسسة.

٥ - ينبغي أن تشمل المناهج العسكرية، من الدورات الدراسية للكلية العسكرية إلى الدورات الدراسية لهيئة الأركان، تدريبا شاملا في حقوق الإنسان. وسيكون مطلوبا لتحقيق ذلك مساعدة هيئة تدريس مدنية عالية المؤهلات.

٦ - عند اختيار دورات دراسية تدريبية متقدمة ليتابعها ضباط القوات المسلحة في الخارج، يتعين إيلاء العناية اللازمة لضمان استناد هذه الدورات الدراسية إلى نظرية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

٧ - ينبغي لمحكمة شرف القوات المسلحة التي أنشأتها اتفاقات السلم أن تمنح الأولوية للقضاء على أي أثر للعلاقة بين أعضاء القوات المسلحة العاملين وأعضائها المتقاعدين وأعضاء الهيئات شبه العسكرية المسرحين الآن أو أعضاء أي مجموعة مسلحة غير مشروعة.

باء - الإصلاحات في مجال الأمن العام

كانت إحدى السمات الواضحة في اتفاقات السلم هي القرار بتسريح قوات الأمن العام السابقة، المرتبطة ارتباطا عضويا بالقوات المسلحة، وإسناد الأمن المدني للشرطة المدنية الوطنية، وهي كيان جديد مدني تماما. وتوصي اللجنة بكل شدة بمراعاة المبادئ التوجيهية للهيئة الجديدة بكل دقة وأن إزالة الصبغة العسكرية عن الشرطة خطوة واسعة إلى الأمام في السلفادور ويجب ضمان عدم وجود روابط بين الشرطة المدنية الوطنية وقوات الأمن السابقة أو أي فرع آخر من القوات المسلحة.

جيم - التحقيق في التنظيمات غير المشروعة

كان نشاط التنظيمات المسلحة الخاصة التي كانت تعمل بلا رادع مصدرا من أفظع مصادر العنف الذي اجتاح البلد في السنوات الأخيرة، ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حلها. وبالنظر إلى تاريخ البلد، فإن الوقاية مسألة ضرورية في هذا المجال. وهناك دائما الخطر المتمثل في أن تصبح هذه التنظيمات نشطة مرة أخرى. وتوصي اللجنة بالاضطلاع فورا بتحقيق شامل في هذه المسألة، كذلك، فنظرا لكون الشرطة المدنية الوطنية المنشأة حديثا لا تزال في مراحلها الأولى، ينبغي السعي إلى الحصول على المساعدة اللازمة من شرطة البلدان الصديقة التي توجد في وضع يسمح لها بذلك، من خلال قنوات تتطلبها سرية المسألة.

ثالثا - الإصلاحات المؤسسية لمنع تكرار هذه الأعمال

هذه، أيضا مسألة مرتبطة ارتباطا عضويا بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في جميع اتفاقات السلم، المقصود منها أن توفر للبلد إطارا مؤسسيا ديمقراطيا حديثا مهيأ حسب مقتضيات حكم القانون.

بيد أن اللجنة ترى أن هناك بعض النقط التي ينبغي تأكيدها، إما لأهميتها أو لأنها لم تحل بوضوح في اتفاقات السلم.

ألف - إدارة العدل

ثمة شرط من أكثر الشروط إلحاحا، إذا ما أريد للديمقراطية في السلفادور أن تتثبت في صورة حكم حقيقي للقانون، هو إحداث التغيير في نظامها القضائي. وينبغي تكثيف برامج الإصلاح القضائي التي يجري وضعها حاليا وتنفيذها في أسرع وقت ممكن. والجهد الذي تبذله وزارة العدل في ربط الإصلاح القضائي بعملية إحلال الديمقراطية جدير بالثناء وينبغي الاضطلاع به حتى النهاية.

وهناك أيضا بعض المسائل على درجة من الأهمية جديرة بتعليق منفصل من اللجنة:

١ - من أوضح المثالب التي يلزم التغلب عليها في النظام القضائي السلفادوري التركيز الهائل للوظائف في محكمة العدل العليا. وفي رئيسها بصورة خاصة، بوصفها الجهاز الذي يرأس السلطة القضائية. وتركيز الوظائف هذا يضعف بشكل خطير من استقلال قضاة ومحامي المحاكم الأدنى، مما يضر بالنظام ككل. والأصل الرسمي لهذه المشكلة دستوري، مما يترتب عليه أن حلها يتطلب تحليل ما إذا كان ينبغي تعديل الأحكام ذات الصلة، من خلال الاجراءات المنصوص عليها في الدستور نفسه، حتى لا تصبح المحكمة أيضا، دون أن تفقد وضعها كأعلى محكمة في البلد، هي الرئيس الإداري للسلطة القضائية.

٢ - لا ينبغي لمحكمة العدل العليا أن تعين القضاة وتعزلهم، وإنما ينبغي أن يكون ذلك من اختصاص مجلس وطني مستقل للسلطة القضائية.

٣ - ينبغي أن يكون كل قاض مسؤولا عن إدارة موارد المحكمة بموجب ولايته القضائية وينبغي أن يكون مسؤولا عنها أمام المجلس الوطني للهيئة القضائية.

٤ - ينبغي أن تسند وظائف منح الإذن بممارسة مهام المحامي أو الموثق أو وقف أو معاقبة أعضاء هاتين المهنتين إلى هيئة مستقلة خاصة وليس إلى محكمة العدل العليا.

٥ - ينبغي استعمال اعتماد الميزانية المتعلق بإدارة العدل المنصوص عليه في الدستور في إنشاء محاكم جديدة وتحسين مرتبات القضاة.

٦ - توصي اللجنة باعتماد التدابير التالية لتعزيز تطبيق الحق في الإجراءات الواجبة:

(أ) إبطال الاعترافات المقدمة خارج الدعوى.

(ب) ضمان ممارسة المتهمين، في جميع الأحوال، لحقهم في افتراض براءتهم.

(ج) ضمان الامتثال الصارم للحدود الزمنية القصوى للاحتجاز البوليس والقضائي، وتحديد العقوبات الفورية للمخلين.

(د) تعزيز ممارسة الحق في الدفاع بدءا من أول خطوة في الاجراءات.

٧ - ينبغي إيلاء الأولوية العليا للتشغيل المناسب لمدرسة التدريب القضائي، التي تعتبر مركز دراسة لا للتدريب المهني فقط وإنما أيضا لإقامة وشائج التضامن بين القضاة ولتكوين رؤية خاصة منسقة لوظيفة السلطة القضائية في الدولة - اقتباسا من اتفاقات السلم. وثمة أيضا حاجة قصيرة الأجل لتدريب موارد بشرية جديدة وسليمة لشغل وظائف المحاكم الجديدة أو للاستعاضة عن أعضاء السلطة القضائية الذين لا ينبغي، وفقا للتقييم الذي أوصت به اللجنة، أن يبقوا فيها. وهذا مجال قابل للتعاون الدولي البناء الفعلي. وتدعو اللجنة أولئك الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم هذه المساعدة إلى أن يفعلوا ذلك دون تأخير، كجزء من برنامج معجل للتنفيذ، بل إنها تجرؤ حتى على مناشدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، أولا وأخيرا، بسبب أوجه الشبه بين النظام القانوني السلفادوري ونظام العديد من دولها الأعضاء.

باء - حماية حقوق الإنسان

تم التوصل إلى اتفاقات كثيرة بشأن هذه المسألة خلال مفاوضات السلم، بما في ذلك الإصلاحات الدستورية والقانونية ووزع بعثة للأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان. وهي سابقة لا مثيل لها في تاريخ المنظمة. والتوصية الأولى للجنة هي أنه ينبغي الامتثال لهذه الاتفاقات بدقة وأنه ينبغي تنفيذ توصيات بعثة الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى جميع المقترحات المقدمة في هذا المجال كجزء من عملية السلم، تود اللجنة أن تقدم التوصيات التالية، مع إدراكها الكامل بأن بعضها لا يمكن تنفيذه إلا من خلال إصلاح دستوري:

١ - يجب تعزيز مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان:

(أ) من المستصوب أن يقوم المدعي العام، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في السلفادور ومشاركة جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية، بتقييم للحالة الراهنة للمكتب ولأولوياته واحتياجاته الفورية وذلك للحصول على الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك التعاون الدولي.

(ب) ينبغي تحديد وجود المكتب في البلد كله من خلال إنشاء مكاتب في شتى الإدارات.

(ج) ينبغي للمكتب أن يستخدم سلطاته بصفة أكثر تواترا لتفتيش أي موقع أو منشأة في البلد، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بأماكن الاحتجاز.

٢ - يجب اتخاذ التدابير اللازمة لاضفاء الفعالية الحقيقية على وسيلة الانتصاف وهما الدفاع وأمر الإحضار أمام المحاكم. وتحقيقا لهذه الغاية، توصي اللجنة بما يلي:

(أ) ينبغي توسيع الاختصاص بسماع الدعاوى المتعلقة بوسيلتي الانتصاف هاتين وذلك تسهيلا لجعلهما في متناول السكان. وينبغي أن يكون جميع قضاة المحاكم الابتدائية مختصين، في نطاق ولايتهم القضائية، بسماع الدعاوى المتعلقة بوسيلتي الانتصاف: الدفاع؛ أمر الإحضار أمام المحاكم. ويمكن تمديد هذا الاختصاص ليشمل قضاة الصلح. وينبغي أن تكون محكمة العدل العليا هي المحكمة الابتدائية في هذه الاجراءات.

(ب) يجب النص صراحة على عدم جواز وقف العمل، في أي ظرف من الظروف، بما في ذلك حالة الطوارئ، بوسيلتي الانتصاف هاتين وهما الدفاع وأمر الإحضار أمام المحاكم، شأنهما شأن قواعد الاجراءات القانونية الواجبة.

٣ - ينبغي أن تؤكد من جديد القوة الدستورية لأحكام حقوق الإنسان، بما في ذلك الأحكام غير المنصوص عليها بصراحة في الدستور ولكن في صكوك أخرى مثل اتفاقيات حقوق الإنسان الملزمة للسلفادور.

٤ - يسمح نظام الاحتجاز الإداري أيضا بعدد من التغييرات. وهذه مسألة ذات أهمية أولية، نظرا لإمكان حدوث انتهاكات لسلامة الشخص بل حتى اختفاءات خلال هذا الاحتجاز:

(أ) ينبغي توضيح القيود التي تحدد أيا من الموظفين بإمكانه إصدار أمر بالاحتجاز الإداري، وأيا منهم بإمكانه تنفيذه، ولأي الأسباب يكون ذلك.

(ب) ينبغي الإبقاء على مدة الاحتجاز الإداري في أدنى حد لها.

(ج) ينبغي أن تجرد السلطات الإدارية من سلطة فرض عقوبات تتضمن الحرمان من الحرية، نظرا لأن هذه العقوبات لا ينبغي أن تفرضها سوى المحاكم القانونية في سياق الاجراءات الواجبة.

٥ - يوصى بتوسيع النظام الحالي للمعلومات المتعلقة بالمحتجزين. وينبغي القيام من خلال مكتب المدعي العام للدفاع عن حقوق الإنسان، بوضع قائمة مركزية مستكملة عن جميع الأشخاص المحتجزين لأي سبب، تحدد وضعهم من حيث مركزهم القانوني. ويجب على السلطات المختصة أن تبلغ المكتب بأي احتجاز ينفذ والموظفين الذين لهم يد في الاعتقال.

٦ - ينبغي لأي إصلاح مقبل للتشريع الجنائي أن يولي الاعتبار الواجب للجرائم المرتكبة بدعم مباشر أو غير مباشر من جهاز الدولة، إما بتحديد فئات جديدة من الجرائم، أو تعديل الفئات الموجودة أو بتحديد ظروف مشددة خاصة.

٧ - ينبغي سن تشريع يمنح سبيل انتصاف بسيط وسريع ومتيسر لأي شخص كان ضحية انتهاك لحقوق الإنسان لتمكينه من الحصول على تعويض مادي على الضرر الذي لحق به.

٨ - ينبغي أيضا اتخاذ قرارات على الصعيد الدولي لتعزيز الالتزام بالنظم العالمية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، توصي اللجنة بقيام السلفادور بما يلي:

(أ) التصديق على الصكوك الدولية التالية: البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، البروتوكول الاختياري للاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان (بروتوكول سان سلفادور). والاتفاقيتان رقم ٨٧ و ٩٨ لمنظمة العمل الدولية، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اتفاقية البلدان الامريكية لمنع ومعاقبة التعذيب.

(ب) الإقرار بالولاية الجبرية لمحكمة البلدان الامريكية لحقوق الإنسان التي أنشأتها الاتفاقية الامريكية لحقوق الإنسان، على نحو ما فعلت جميع الجمهوريات الأخرى في امريكا الوسطى.

جيم - الشرطة المدنية الوطنية

تؤكد اللجنة أهمية انشاء وتشغيل شرطة مدنية وطنية، وفقا للنموذج المبين في اتفاقات السلم، للدفاع عن السكان ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وبالإضافة الى تقديم توصية عامة بهذا المعنى، فإنها ترغب في تأكيد أهمية التحقيق الجنائي، وهو مسألة مرتبطة ارتباطا

وثيقا بغياب الرادع الذي صاحب أعمال العنف الخطيرة الموصوفة في هذا التقرير. أولا، توصي ببذل كل جهد للقيام، في أقرب وقت ممكن، بأعمال آلية التحقيق الجنائي المقررة في اتفاقات السلم، الأمر الذي يترتب عليه اتخاذ الشرطة المدنية الوطنية ومكتب المدعي العام للجمهورية لاجراءات مشتركة. وهذا أيضا مجال يمكن أن يسهم فيه التعاون الدولي التقني والمالي إسهاما قيما. ثانيا، توصي بحل لجنة التحقيق في الأعمال الاجرامية: فمن خلال إغفالهـا القيام بالواجب، تم التستر على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال الفترة التي تم التحقيق فيها.

رابعا - خطوات نحو المصالحة الوطنية

حدد اتفاق جنيف المؤرخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠، والذي رسم إطار المفاوضات ومن ثم اتفاقات السلم، أهداف إعادة السلم والمصالحة الوطنية وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري، بوصفها أهداف العملية، بالإضافة الى الاحترام غير المحدود لحقوق الإنسان وتعزيز إحلال الديمقراطية في البلد. وهذان الهدفان الأخيران يتسمان بالتعقيد ولا يعتمدان على وقف اطلاق الأعمال العدائية فقط وإنما يعتمدان أيضا على عملية تتضمن مراحل عديدة لا يمكن تجاهلها. ونحن نواجه مرة أخرى أهدافا لا يمكن الفصل بينها ولن يكون هناك إعادة توحيد للمجتمع السلفادوري دون مصالحة وطنية، وستكون المصالحة الوطنية مستحيلة دون وحدة أخوية للشعب السلفادوري.

ويجب على البلد أن ينتقل من وضع المواجهة الى وضع الاستيعاب الهادئ لجميع ما حدث، كيما يتصي مثل هذه الأحداث عن مستقبل سمته وجود علاقة تضامن جديدة، ومعايشة وتسامح. وتحقيقا لهذا، فإن عملية التفكير الجماعي في حقيقية السنوات القليلة الماضية مسألة حاسمة، وكذلك التصميم العام لمحو هذه التجربة الى الأبد.

وخطوة من الخطوات المريرة التي، مع ذلك، لا محيد عنها هي النظر الى ما حدث والاعتراف بحدوثه وانه لا يجب أن يحدث مرة أخرى على الإطلاق. وتولت اللجنة المهمة الصعبة المتمثلة في توضيح جوانب هامة في هذه الحقيقة، تأمل في استيفائها من خلال هذا التقرير. بيد أن الحقيقة ليست كافية في تحقيق أهداف المصالحة الوطنية وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري، ولا بد من العفو، وهو ليس العفو الرسمي المقصور على عدم فرض عقوبات، وإنما القصد القائم على التصميم العام على تصحيح أخطاء الماضي وعلى اليقين بأن هذه العملية لن تكون كاملة ما لم يكن التركيز فيها على المستقبل وليس الماضي الذي لا يمكن تغيير الأفعال التي حدثت فيه مهما كانت فظاعتها.

بيد أنه يجب علينا، لتحقيق هدف العفو، أن نتوقف قليلا ونزن بعض ما يمكن أن يتأتى من عقابيل عن معرفة حقيقة الأعمال الخطيرة الموصوفة في هذا التقرير، ومن بينها، وربما كانت أصعبها مواجهة في حالة البلد الراهنة، هي استيفاء احتياجات العدالة ذات الشقين: معاقبة الجاني وتعويض الضحايا وأسرهم بالشكل المناسب.

وقد أشارت اللجنة بالفعل في مقدمتها لهذا الفصل من التقرير الى المصاعب المتعذرة الاجتياز التي واجهتها في هذا الصدد. ويمكن عزو هذه المصاعب، التي تقع خارج قدرتها على حلها مباشرة، الى المثالب البيّنة في النظام القضائي.

وفي هذا الصدد، تضيف اللجنة ببساطة، انه نظرا لعدم إمكانية ضمان اجراء محاكمة مناسبة لجميع المسؤولين عن الجرائم الموصوفة هنا، فليس من العدل إبقاء بعضهم في السجن في حين يفلت من العقوبة الآخرون الذين خططوا لها أو اشتركوا فيها أيضا. وليس من اختصاص اللجنة معالجة هذه الحالة، التي لا يمكن حلها إلا من خلال العفو بعد تحقيق العدل.

إلا أن اللجنة تأمل بشدة في أن تكون معرفة الحقيقة، والتنفيذ الفوري للتوصيات المذكورة أعلاه التي يمكن استنتاجها مباشرة من التحقيق، نقطة بدء مناسبة للمصالحة الوطنية ولإعادة التوحيد المنشودة للمجتمع السلفادوري.

بيد أن العدالة لا تتوقف عند العقاب؛ وهي تطالب أيضا بالإصلاح. فللضحايا، ولأسرهم في معظم الحالات، الحق في الحصول على تعويض مادي وأدبي. ويتعين على جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أن تقدم هذا التعويض حيثما كانت مسؤولة، وينطبق هذا الالتزام أيضا على الدولة في الحالات التي تكون فيها الأفعال أو التغاضي عن القيام بالواجب من جانب السلطات العامة أو أجهزتها من ضمن أسباب أعمال العنف الموصوفة، أو في الحالات التي يفلت فيها المسؤولون من العقاب. بيد أنه نظرا لأن القيود المالية للبلد واحتياجات التعمير الوطني لا يمكن تجاهلها، ويجب التفكير في آليات متممة حسبما هو موصى به أدناه.

ألف - التعويض المادي

١ - يوصى بإنشاء صندوق خاص، كجهاز مستقل له سلطاته القانونية والإدارية اللازمة، ليمنح تعويضا ماديا مناسبا لضحايا العنف في أقصر وقت ممكن. وينبغي للصندوق أن يأخذ في الحسبان المعلومات المتعلقة بالضحايا التي تبلغ عنها لجنة تقصي الحقائق الواردة في مرفقات هذا التقرير.

٢ - ينبغي أن يتلقى الصندوق مساهمة مناسبة من الدولة، وإن كان ينبغي أن يتلقى من المجتمع الدولي مساهمة كبيرة نظرا للأحوال الاقتصادية السائدة. لذا ودون إخلال بالتزامات الدولة والتزامات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، تناشد اللجنة، بصورة عاجلة، المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الأغنى وتلك التي أبدت أشد اهتمام بالصراع وتسويته، انشاء صندوق لهذا الغرض. وتتقترح أيضا أن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بالترويج لهذه المبادرة وتنسيقها. وتوصي أيضا بأن

يخصص لهذا الغرض ١ في المائة على الأقل من كل المساعدة الدولية التي تتلقاها السلفادور.

٣ - يمكن أن يدير الصندوق مجلس مديرين يتألف من ثلاثة أعضاء: عضو تعينه حكومة السلفادور، وعضو يعينه الأمين العام للأمم المتحدة وعضو ثالث يختار باتفاق متبادل بين العضوين المعينين.

٤ - يجب أن يكون الصندوق حرا في وضع نظامه الداخلي والتصرف وفقا لتوصيات اللجنة، والقانون السلفادوري، والقانون الدولي ومبادئ القانون العام.

باء - التعويض الأدبي

توصي اللجنة بما يلي:

١ - بناء نصب تذكاري وطني في السلفادور يحمل أسماء جميع ضحايا النزاع.

٢ - التنويه بالسمعة الحسنة لضحايا الجرائم الخطيرة الذين كانوا ضحايا لها.

٣ - تخصيص يوم عطلة وطنية لذكرى ضحايا النزاع يكون رمزا للمصالحة الوطنية.

جيم - محفل للحقيقة والمصالحة

ترى اللجنة أن من المفيد تحليل هذا التقرير ونتائجه وتوصياته والتقدم المحرز نحو المصالحة الوطنية ليس فقط من قبل الشعب السلفادوري ككل وإنما أيضا من قبل محفل خاص يتألف من القطاعات الأكثر تمثيلا للمجتمع، وينبغي لهذا المحفل أن يسعى، بالإضافة الى تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، الى رصد الامتثال الدقيق للتوصيات.

وليس من اختصاص اللجنة أن تحدد كيفية انشاء هذا المحفل. ولكن يجدر بالإشارة انه تم انشاء لجنة وطنية لتعزيز السلم بمقتضى اتفاقات السلم بوصفها "آلية لرصد المجتمع المدني ومشاركته في عملية التغيير الناجمة عن المفاوضات". لذا يبدو من المناسب أن تسند المهمة التي حددتها اللجنة بصورة رئيسية الى اللجنة الوطنية لتعزيز السلم. بيد أنه بالنظر الى نطاق أهمية الموضوع المعالج في هذا التقرير، تود اللجنة أن تقترح على اللجنة الوطنية لتعزيز السلم، أن تنظر تحقيقا لهذه الغاية، في توسيع عضويتها حتى يمكن لقطاعات المجتمع المدني غير الممثلة بشكل مباشر في اللجنة الوطنية لتعزيز السلم أن تشارك في هذا التحليل.

وعلاوة على ذلك، فاللجنة الوطنية لتعزيز السلم هي الهيئة التي أوكلت إليها الاتفاقات مسألة إعداد المشروعات التشريعية الأولية المتصلة بعملية السلم. ولها، في هذا المجال، دور حاسم تؤديه في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير التي تنادي باجراء إصلاحات قانونية.

دال - المتابعة الدولية

ما فتئت اللجنة تضطلع بولايتها كجزء من العملية الاستثنائية التي هي معلم بارز في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين. وقد شغلت مأساة السلفادور انتباه المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، لا تزال عملية السلم الحالية تثير التوقعات في العالم أجمع. والأمم المتحدة مسؤولة أيضا عن التحقق من جميع الاتفاقات، بما في ذلك تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق، التي تعهدت الأطراف بالاضطلاع بها.

وتطلب اللجنة الى الخبير المستقل للسلفادور التابع للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن يقدم، في التقارير الذي سيقدمه الى لجنة حقوق الإنسان عملا بولايته والى المدى الذي تسمح به تلك الولاية، بتقديم تقييم مقابل لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق.

سادسا - خاتمة: الساعون الى السلام

أجل، وكما تقول قصيدة لهنود المايا، لقد حلت بين ظهرانينا كل هذه الملمات. وألبس كل واحد منا روايته رداء الحقيقة الكونية، ورفع كل جمع أو حزب رايته كراية وحيدة في عالم تحكمه المانوية. واعتبر كل ولاء شخصي أو حزبي بمثابة البيعة الحقيقية الوحيدة. وفي تلك الأيام، جار السلفادوريون جميعا على بني جلدتهم بطريقة أو بأخرى فأصبح استبسال بعضهم وبالا حالا على البعض الآخر. وفوق هذا وذاك، كانت الأمة رهينة لصراع الشرق والغرب، فكانت أمواج عاتية من الايديولوجيات المضمحلة والتناقضات العالمية تتقاذف السلفادوريين. ولئن كان الضحايا من شتى البلدان، فإنهم كانوا سلفادوريين في معظمهم. وبطريقة أو بأخرى، جاز أن ينحى باللائمة على شبكة معقدة من الأحداث في تاريخ السلفادور وعلى ظروف فريدة في تاريخ العالم، بحيث لن يكون من الانصاف تحميل وزر ذلك لفرد أو منظمة أو حزب على وجه التحديد.

وحينما حلت فسحة التأمل، واستجاب كل سلفادوري مرة أخرى لولائه الحقيقي الوحيد - الولاء للأمة، وتأملت الأمة السلفادورية ذاتها عميقا فلاح لها مصيرها مكتوبا في النجوم، على حد قول ديباجة الدستور. والعديد من الشخوص اللامعة زمن الحرب شع بريقها أيضا زمن السلم: فالتناقضات القديمة والتعنت تتعارض بحدة مع التقاربات والاتفاقات الراهنة. وعانق مقاتلو الماضي الذين قاتلوا مع جميع الأطراف بعضهم بعضا، إيذانا بالمصالحة. فلا غالب ولا مغلوب، ما دام كل واحد يستفيد من الاتفاقات. وكما هو الأمر في الرسم الكلاسيكي، تنتصر على آلام المعركة المشاعر السامية التي تجعل من القانون درعا متعارفا عليه ضد الحرية الجامحة والفوضى الخرقاء.

ويسجل تقرير لجنة تقصي الحقائق أعمال العنف التي حدثت مرارا خلال سنوات الحرب الاثنتي عشرة، بغية الحيلولة دون وقوع هذه الأحداث مرة أخرى.

وعملا بولايتها بموجب اتفاقات السلم، تقدم اللجنة هذه المعلومات الأساسية عن تاريخ البلد الحديث المؤلم، كدرس للمصالحة: وهذا هو الدافع الكامن وراء التوصيات الواردة في التقرير، المقدم في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣ الى السيد ألفريدو كريستياني رئيس السلفادور؛ والى شفيق حنظل وسلفادور سامايوا، وآنا غوالوبه مارتينيس، القادة السابقين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني؛ والى السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة.

كما تدب الروح الجماعية الثاوية في هذه الاتفاقات في جميع أجزاء التقرير، الذي يعد مساهمة من لجنة تقصي الحقائق لاستعادة نسيج السلفادور المؤسسي. غير أن أمر اتخاذ القرارات الأساسية المفضية الى اقرار سلم مكتمل هو من شأن السلفادوريين أنفسهم. ويتعين على المجتمع السلفادوري أن يقرر بتأن المساءلة عن الأفعال السالفة وقوانين التقادم الجديدة. فهو المالك لسلطة اصدار العفو. وهذا المجتمع أيضا، المثخن بدروس الحرب الأليمة، هو الذي سيسوي النزاع بشأن التعيينات الجديدة في المناصب العليا.

ويأمل أعضاء لجنة تقصي الحقائق - كجزاء وحيد للعهد الذي قطعوه على أنفسهم - أن يساعد هذا التقرير الساعين الى السلام، الفاعلين في تاريخ السلفادور الحديث، على ايجاد الأجوبة.

سابعا - الصكوك المنشئة لولاية اللجنة

فيما يلي نص الفقرات المتعلقة بلجنة تقصي الحقائق والواردة في اتفاقات السلم بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني.

اتفاقات المكسيك الموقعة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١

[...]

رابعا- لجنة تقصي الحقائق

اتفق على انشاء لجنة لتقصي الحقائق، تتألف من ثلاثة أشخاص يسميهم الأمين العام للأمم المتحدة بعد الاستماع الى رأي الطرفين. وتنتخب اللجنة رئيسها. وتكون مهمة اللجنة هي التحقيق في حوادث العنف الخطيرة التي وقعت منذ عام ١٩٨٠ ويقتضي الأثر الذي تركته في المجتمع أن يعرف الشعب الحقيقة بمنتهى السرعة. وتأخذ اللجنة بعين الاعتبار ما يلي:

(أ) الأهمية القصوى للحوادث محل التحقيق وخصائصها وأصدائها وكذلك ما نتج عنها من اضطرابات اجتماعية؛

(ب) ضرورة بث الثقة في التغييرات الايجابية التي أثارتها عملية إقرار السلم وضرورة تنشيط عملية الانتقال الى المصالحة الوطنية.

وترد خصائص لجنة تقصي الحقائق ومهامها وصلاحياتها وسائر المسائل المتعلقة بها في الوثيقة المرفقة ذات الصلة.

[...]

مرفق اتفاقات المكسيك الموقعة في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩١

لجنة تقصي الحقائق

إن حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (ويشار اليهما فيما يلي بلفظة "الطرفين")،

إذ تؤكدان مجددا عزمهما على الاسهام في تصالح المجتمع السلفادوري،

وإذ تسلمان بضرورة العمل على وجه الاستعجال على إلقاء الضوء على أعمال العنف ذات الخطورة البالغة التي تقتضي سماتها وعواقبها وكذلك القلق الاجتماعي الذي تسببت فيه القيام على وجه الاستعجال الفائق بمعرفة الحقائق التامة وشحذ الإرادة وتعزيز الوسائل المفضية الى ذلك،

وإذ تريان أنه عند مناقشة بند "القوات المسلحة" في جدول أعمال المفاوضات الذي اقر في كراكاس في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ أشير الى ضرورة تغليب عدم المعاقبة، ومع ذلك فإن وسائل التحقيق التي أعرب الطرفان عن استعدادهما لتوفيرها تتضمن حالات بلغ تعقدها حدا يجعل من الأصوب معالجتها بشكل مستقل،

وإذ تتفقان على أن من المناسب انجاز هذه المهمة من خلال اجراء يتسم بالموثوقية والسرعة معا ويمكن أن يفضي الى نتائج على المدى القصير، دون الانتقاص من الالتزامات التي تتحملها محاكم السلفادور بتسوية هذه الحالات وتوقيع العقوبات المناسبة على الجناة،

قد توصلتا الى الاتفاق السياسي التالي:

١ - تنشأ "لجنة تقصي الحقائق" (يشار اليها فيما بعد بلفظة "اللجنة") وتتألف من ثلاثة أشخاص يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة بعد استطلاع رأي الطرفين. وتنتخب اللجنة رئيسها.

الوظائف

٢ - تقوم اللجنة بالتحقيق في أعمال العنف الجسيمة التي وقعت منذ عام ١٩٨٠ والتي يتطلب أثرها على المجتمع وقوف الجميع على الحقيقة بأقصى سرعة. وتأخذ اللجنة في اعتبارها:

(أ) الأثر البالغ الذي يمكن أن يترتب على الأفعال المطلوب التحقيق فيها وخصائصها وعواقبها، وكذلك القلق الاجتماعي الذي أثارته؛

(ب) ضرورة خلق الثقة في التغيرات الايجابية التي تحركها عملية إقرار السلم وتشجيع الانتقال الى المصالحة الوطنية.

٣ - تشمل مهمة اللجنة التوصية بالأحكام ذات الطابع القانوني أو السياسي أو الإداري التي يمكن استخلاصها من نتائج التحقيق. ويمكن أن تتضمن هذه التوصيات تدابير تستهدف منع تكرر وقوع هذه الأفعال وكذلك مبادرات موجهة صوب المصالحة الوطنية.

٤ - تسعى اللجنة الى اتخاذ قراراتها بالإجماع. فإذا لم يتسن ذلك فيكتفي بموافقة أغلبية أعضائها.

٥ - لا تعتبر أنشطة اللجنة قضائية.

٦ - إذا رأت اللجنة أن حالة من الحالات المرفوعة اليها لا تتصف بالخصائص المذكورة في الفقرة ٢ من هذا الاتفاق، فإنه يمكنها أن تحيل هذه الحالة الى النائب العام للجمهورية، إذا رأت ضرورة لذلك، لمعالجتها بالطريق القضائي.

الاختصاصات

٧ - تتمتع اللجنة باختصاص واسع لتنظيم أعمالها ومهمتها. وتجري أنشطتها بشكل سري.

٨ - لأغراض التحقيق يكون للجنة الاختصاصات التالية:

(أ) العمل بالوسائل التي تراها مناسبة على جمع المعلومات التي تعتبرها ذات صلة بالموضوع. ويكون للجنة كامل الحرية في الاستعانة بمصادر المعلومات التي تراها مفيدة وموثوقا بها. وتتلقى اللجنة هذه المعلومات في الفترة وبالشكل اللذين تحددهما.

(ب) الالتقاء بشكل اختياري وعلى إنفراد بأي شخص أو مجموعة أو بأفراد من الكيانات والمؤسسات.

(ج) القيام بحرية بزيارة أي منشأة أو موقع دون إخطار سابق.

(د) القيام بأي مسعى أو استقصاء آخر تراه مفيدا للاضطلاع بمهمتها، ومن ذلك مطالبة الأطراف بتقديم تقارير أو سجلات قضائية أو وثائق، أو أي معلومات أخرى تطلبها من سلطات الدولة وأجهزتها.

التزام الطرفين

٩ - يلتزم الطرفان بأن يوفرا للجنة كل العون الذي تطلبه منهما للوصول الى مصادر المعلومات التي لديهما.

١٠ - يلتزم الطرفان بالامتثال لتوصيات اللجنة.

التقرير

١١ - تقدم اللجنة تقريرا نهائيا باستنتاجاتها وتوصياتها في غضون ستة أشهر من تاريخ انشائها.

١٢ - ترفع اللجنة تقريرها الى الطرفين والى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يتولى تعميمه ويتخذ ما يراه مناسبا من القرارات والمبادرات.

١٣ - بعد رفع التقرير تنتهي مهمة اللجنة وتحل.

١٤ - لا يمنع ما ورد في هذا الاتفاق التحقيق العادي في أي حالة أو قضية، سواء كانت اللجنة قد حققت فيهما أو لا ، كما لا يمنع تطبيق الأحكام القانونية ذات الصلة على أي فعل مخالف للقانون.

[...]

اتفاق السلم في السلفادور الموقع في تشابولتيبيك في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢

[...]

٣ - جيم - يجوز للجنة تقصي الحقائق، التي أنشأتها اتفاقات المكسيك الموقعة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩١ (المشار اليها فيها يلي باسم "لجنة تقصي الحقائق")، أن تعين مراقبا لدى اللجنة المخصصة.

[...]

٥ - نهاية الحماية من العقاب

يقر الطرفان بضرورة بيان وإنهاء أي دليل على حماية ضباط القوات المسلحة من العقاب، ولاسيما في الحالات التي تمس احترام حقوق الانسان. وتحقيقا لهذه الغاية، يحيل الطرفان النظر في هذه المسألة وحلها إلى لجنة تقصي الحقائق. ويتم كل ذلك دون الاخلال بالمبدأ الذي يقر به الطرفان أيضا والقائل بأن هذه الأعمال يجب أن تخضع لإجراء مثالي من جانب محاكم العدالة كيما تطبق العقوبة التي ينص عليها القانون على مرتكبي تلك الأعمال الذين تثبت مسؤوليتهم عنها، وذلك بغض النظر عن القطاع الذي ينتمون إليه.

[...]

ثامنا - الأشخاص العاملون في لجنة تقصي الحقائق

أولا - المفوضون

بيليساريو بيتانكور، رئيسا؛ رينالدو فيغويريدو بلانشارت؛ توماس بوير غينتال.

ثانيا - مستشارو المفوضين

دوغلاس كاسيل؛ غييرمو فرناندیس ده سوتو؛ لويس إيريرا ماركونو؛ روبرت إ. نوريس.

ثالثا - المدير التنفيذي

باتريسيا تاباتا ده فالديس.

رابعا - الخبراء الاستشاريون والباحثون

كارلوس تشيبوكو؛ مابيل كولالونغو؛ خايني إديلشتاين، ستينر ايكرن؛ غييرمو فرنانديس - مالدونادو؛ ألفريدو فورتي؛ لورين غيلبرت؛ خوان غابرييل غوميس، هافيير خافيير ايرنانديس؛ سيرغيو إيفيا؛ ايلينا جيني - وليامز، فيليبه ميتشليني؛ ثيودور بيكون؛ كليفورد س. رود؛ كارلوس سوميليانا؛ أنا ماريا تيلو؛ لوسيا فاسكيس.

خامسا - المساعدون الشخصيون للمفوضين

لورديس سامبرانو؛ ألبا ريس؛ أبيغايل ميلين.

سادسا- الخبراء

كلايد سنو؛ اختصاصي انثروبولوجيا الطب الشرعي؛ روبرت هـ. كرشنير؛ عالم أمراض اختصاصي في الطب الشرعي؛ جون فيتزباتريك، طبيب أشعة جروح؛ دوغلاس د. سكوت، عالم آثار ومحلل للعيارات النارية؛

الفريق الارجنتيني لانثروبولوجي الطب الشرعي: باتريسيا برناردي، اختصاصية انثروبولوجيا الطب الشرعي؛ ميرسيديس س. دوريتي، اختصاصية انثروبولوجيا الطب الشرعي، لويس ب. فوند برايدر، اختصاصي انثروبولوجيا الطب الشرعي، الدكتورة كلوديا برناردي.

البرتو بيندر، محام، اليخاندرو غارو، محام، روبرت غولدمان، محام؛ خوسيه أوغاس، محام؛ ماريا دل كارمن بيرموديس، صحفية؛ غابرييل رودريغيس، صحفي.

سابعا- فريق التدوين

المنسق: خوسيه إغناسيو كانو

الفريق: دانييل أنفريسانو، غابرييل كاتينا؛ كريستينا ليموس، جوديث كاليك؛ نيلا بيريس، مارغريت سميث؛ ميغيل آنخل فينتورا؛ كين وارد.

ثامنا - الموظفون الاداريون:

ليليان ديلفادو؛ غييرمو ليسارسابورو؛ شارون سينغر.

تاسعا - موظفو الأمن الدائمون

جوزيف ليل (رئيسا)؛ مانويل أركوس، ألفريدو فيغيروا؛ ليو باول؛ كينيت روساريو؛ ويلفريدو فيغا.

عاشرا - المتدربون

ويليام كارترايت؛ دينيس غيلمان؛ كريس غوارنوتا؛ بريسيلا هاينر، ماري بيث هاستينغز؛ جان ليونغ؛ ماغي ميكيو.

حادي عشر: المكاتب

سان سلفادور، السلفادور؛ الأمم المتحدة، نيويورك.

أولا - المفوضون

بيليسارو بيتانكور - كولومبي، بكالوريوس في القانون والاقتصاد، جامعة مدلين اليوليفارية الأسقفية (١٩٥٥)، متزوج من روزا هيلينا ألفاريس، ولديه ثلاثة أطفال وخمسة أحفاد. أستاذ جامعي، عضو أكاديمية اللغة الاسبانية والأكاديمية الكولومبية للقانون. كان عضوا في مجلس الشيوخ، وسفيرا ووزيرا للعمل. رئيس سابق لكولومبيا (١٩٨٢-١٩٨٦). درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة جورجتاون، واشنطن العاصمة (١٩٨٤) وجامعة كولورادو في بولدور (١٩٨٨). عضو اللجنة الأسقفية للعدل والسلم في روما. نائب الرئيس لأمريكا اللاتينية في نادي روما ورئيس مؤسسة سانتيلانا لأمريكا الايبيرية في سانتا في دي بوغوتا.

رينالدو فيغويريدو بلانشارت - عضو الكونغرس الوطني الفنزويلي. رئيس لجنة الكونغرس الخاصة المعنية بالتحويل الى القطاع الخاص، واللجنة الفرعية المعنية بتحليل وتخطيط اللجنة الدائمة للدفاع. وكان وزير خارجية بجمهورية فنزويلا (١٩٨٩-١٩٩١)، وأمين عام للرئاسة (١٩٨٩)؛ ومفوض خاص لرئيس الجمهورية (١٩٨٤-١٩٨٥)؛ ومدير شعبة أصحاب المصانع التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في جنيف (١٩٨٠-١٩٨٤)؛ ورئيس معهد التجارة الخارجية (١٩٧٤-١٩٧٩). شارك في اجتماعات ومؤتمرات دولية كثيرة أشرفت عليها الأمم المتحدة ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ومنظمات مالية ومجموعة دول الأنديز وحركة عدم الانحياز ومجموعة الخمسة عشر. رئيس وفد في بعثات دولية عديدة. كاتب عمود في موضوعات نفطية للصحيفة اليومية الناسيونال التي تصدر في كاراكاس منذ عام ١٩٧٠. نشر مجموعة مقالات في صحف متخصصة. مهنته عالم اقتصادي، تخرج بامتياز من جامعة بروكسل الحرة، بلجيكا.

توماس بويرغنتال - أستاذ لوبنفييه للقانون الدولي والقانون المقارن، مدرسة القانون. جامعة جورج واشنطن، ومدير مركز القانون الوطني بجامعة جورج واشنطن. عمل قاضيا (١٩٧٩-١٩٩١)، ونائب رئيس لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان (١٩٨٣-١٩٨٥) ورئيسا لها (١٩٨٥-١٩٨٧). حاليا نائب رئيس المحكمة الادارية لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية. عميد سابق لكلية الحقوق بالجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة (١٩٨٠-١٩٨٥) وشغل منصب آي. ت. كوهين كأستاذ لحقوق الانسان في كلية الحقوق بجامعة إيموري. مدير سابق لبرنامج حقوق الانسان في مركز كارتر، بأتلانتا بولاية جورجيا الأمريكية (١٩٨٥ ١٩٨٩). أسس معهد البلدان الأمريكية لحقوق الانسان في سان هوزيه بكوستاريكا في عام ١٩٨٠؛ ؛ وصار رئيسه عام ١٩٩٢؛ وهو حاليا رئيس شرف. رئيس سابق للجنة حقوق الانسان بقسم القانون الدولي

وممارساته، رابطة المحامين الأمريكيين (أوائل عام ١٩٨٠ ثم ١٩٩١-١٩٩٢). نائب رئيس سابق للجمعية الأمريكية للقانون الدولي. مؤلف أكثر من عشرة كتب وكثيرا من المقالات المتعلقة بالقانون الدولي. خريج كلية بيتاني، غرب فرجينيا؛ دكتور في الحقوق من مدرسة القانون بجامعة نيويورك؛ ماجستير في الحقوق، دكتور في علم القضاء في مجال الدراسات القانونية الدولية من كلية الحقوق بهارفارد. الدكتوراه الفخرية من جامعة بيتاني وجامعة هيدلبرغ، ألمانيا.

ثانيا - مستشارو المفوضية

دوغلاس و. كاسل الابن - جامعة دي بول: مدير تنفيذي للمعهد الدولي لقانون حقوق الانسان، أستاذ قانون حقوق الانسان، ومدير برنامج جان وجوزيف سوليفان لحقوق الانسان في الأمريكتين. كان محاميا وعمل في هيئة المشاور العدلي في بحرية الولايات المتحدة (١٩٧٣-١٩٧٦)؛ ومحاميا للموظفين (١٩٧٦-١٩٨٢) ومحاميا عاما (١٩٨٢-١٩٩٢) في "مركز رجال الأعمال والمهنيين للدفاع عن الصالح العام"، وهو مركز قانوني خيري في شيكاغو يعمل في الدعاوى والأبحاث المتعلقة بالحقوق المدنية والحريات المدنية والمسائل القانونية الأخرى. يسافر بانتظام الى أمريكا الوسطى لمسائل ترتبط بحقوق الانسان. مراقب رسمي (١٩٩١) باسم رابطة المحامين الأمريكيين في المحاكمة التي عقدت في السلفادور للموظفين العسكريين المتهمين بقتل القساوسة الجزويت وامرأتين في جامعة أمريكا الوسطى في عام ١٩٨٩. نشر مقالات عن القانون الدولي لحقوق الانسان في مجلات نقدية متخصصة وفي مجلات دورية. بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ييل؛ ودكتوراه في القانون (١٩٧٢) من كلية الحقوق بهارفارد حيث عمل محررا لمجلة هارفارد لقانون الحقوق المدنية - الحريات المدنية.

غييرمو فرنانديز ده سوتو - كولومبي عمره ٤٠ عاما، متزوج ولديه ثلاثة أطفال. بكالوريوس في القانون والاقتصاد، جامعة زافريان في بوغوتا وجامعة جورجتاون، واشنطن العاصمة. نائب وزير خارجية كولومبي. كان مستشارا قانونيا للجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية في منظمة الدول الأمريكية (١٩٧٩-١٩٨٥). خبير استشاري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (١٩٨٧). رئيس البعثة التقنية للأمم المتحدة لصياغة الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى (١٩٨٨). مدير تنفيذي لمركز "Foro Interamericano" وهو محفل البلدان الأمريكية للدراسات الدولية (١٩٨٨-١٩٩٠). حاليا عميد كلية الدراسات الدولية لجامعة هورهي تاديو لوزانو في بوغوتا؛ أمين عام للقوة الديمقراطية الجديدة في كولومبيا. مؤلف كتب عديدة في السياسة الدولية.

لويس إيريرا ماركانو - فنزويلي. دكتوراه في الحقوق من جامعة فنزويلا. سفير. مدير سابق للسياسة الدولية ومحام قانوني. وزير خارجية فنزويلا. أستاذ في القانون الدولي، جامعة فنزويلا المركزية. مدير سابق لمدرسة القانون وعميد كلية العلوم القانونية والسياسية. عضو ورئيس سابق. اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية.

روبرت نوريس - مواطن من الولايات المتحدة. محاضر في جامعة ستيفن ف. أوستن التابعة للولاية، محام إداري بالدائرة القانونية لتكساس الشرقية. درجة الدكتوراه في الدراسات الايبيرية - الأمريكية من جامعة نيو مكسيكو، ودكتوراه في القانون من كلية القانون بجامعة تكساس، أوستن. اخصائي أقدم في حقوق الانسان، لجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية؛ أسهم في دراسة لمركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان عن حقوق السكان الأصليين. شارك في وضع الكتاب المدرسي Protecting Human Rights in the Americas: Selected Problems "حماية حقوق الانسان في الأمريكتين: مشاكل مختارة"، وفي وضع مجموعة من الكتب عنوانها Human Rights: the Inter-American System "حقوق الانسان: نظام البلدان الأمريكية". كان محاضرا في المعهد الدولي لحقوق الانسان في ستراسبورغ (١٩٧٩-١٩٩٠)، وفي معهد حقوق الانسان للبلدان الأمريكية (١٩٩٠-١٩٩٢).

ثالثا - المدير التنفيذي

باتريسيا تاباتا ده فالديس - ولدت في باهيا بلانكا، الأرجنتية. باحثة وخبيرة استشارية في مسائل حقوق الانسان في أمريكا اللاتينية. بكالوريوس في العمل الاجتماعي، كلية القانون والعلوم الاجتماعية، جامعة كوردوبا الوطنية. دراسات للحصول على درجة الماجستير في القانون في العلوم السياسية من كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLASCO)، بوينس آيرس. مديرة، إدارة حقوق الانسان التابعة للجنة الأسقفية للعمل الاجتماعي في بيرو (١٩٧٧-١٩٨٧). مستشارة في لجنة السلم التابعة لمكتب رئيس بيرو (١٩٨٥ ١٩٨٦). مؤسسة وعضوة باللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لحقوق الانسان في بيرو (١٩٨٥-١٩٨٧). زميلة في البرنامج الدولي لحقوق الانسان (١٩٨٨). منسقة منذ عام ١٩٩١ لبرنامج "العدل في الأرجنتين" التابعة لمؤسسة المواطنين في بوينس آيرس.

رابعا - خبراء مستشارون وباحثون

كارلوس تشيبوكو - ولد في ليما، بيرو. بكالوريوس في الحقوق بدرجة ممتاز من الجامعة الكاثوليكية الأسقفية في بيرو. بكالوريوس في الحقوق من مدرسة هارفارد للقانون، وحاصل على درجة الماجستير في القانون الدولي من كلية فلتشر للقانون والدبلوماسية (١٩٩٠). أستاذ بكلية الحقوق بالجامعة الكاثوليكية الأسقفية لبيرو والجامعة الوطنية لسان ماركوس. أستاذ زائر في كلية الحقوق بجامعة بورتوريكو. مستشار للجنة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية أمام محكمة حقوق الانسان للبلدان الأمريكية. مدير سابق لمعهد الدفاع القانوني لبيرو (١٩٨٣-١٩٨٨) وزميل في منظمة Americas Watch (١٩٨٨-١٩٨٩). مؤلف En defensa de la Vide. Ensayos sobre Derechos Humanos y Derecho Internacional Humanitario "دفاعا عن الحياة. اختبارات حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي (مركز الدراسات السياسية، ليما).

مابيل كولالونغو - مواطنة أرجنتينية. مدعية عامة ومحامية. متخرجة من كلية القانون بالجامعة الوطنية لبوينس آيرس، ١٩٨٤. أستاذة معاونة بكلية القانون، جامعة بوينس آيرس وجامعة لوماس دي زامورا الوطنية. عينت في مكتب المدعي العام للمحكمة الاتحادية الجنائية والتأديبية في بوينس آيرس (١٩٨٥ ١٩٨٧؛ ١٩٩١-١٩٩٢) . خبيرة استشارية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لدى اللجنة المنشأة لاصلاح النظام

الوطني للمقاضاة الجنائية في الأرجنتين. رئيس الادارة القضائية للأمانة الفرعية لحقوق الانسان (١٩٨٤ ١٩٨٦).

هايني إديلشتاين - مواطن من الولايات المتحدة. بكالوريوس مع درجة الشرف من جامعة وسكونسن (١٩٨٨)، ودكتوراه في القانون، كلية نيويورك للحقوق (١٩٩٢). عمل مدة ثلاث سنوات للجنة المحامين لحقوق الانسان، نيويورك. تدريبات داخلية في اللجنة الدولية للمحلفين (جنيف) والمركز الشعبي للتحقيق والتعليم (كولومبيا)، وتدريبات مكتبية في محكمة الولايات المتحدة للتجارة الدولية، نيويورك، ومحكمة المقاطعة للولايات المتحدة، المقاطعة الشرقية، نيويورك.

ستينر إيكرن - نرويجي. بكالوريوس في الانثروبولوجيا الاجتماعية، جامعة برغن، النرويج (١٩٨٦). منسق مشاريع في مؤسسة FAFO International. موظف مشاريع في برنامج مساعدة السكان الأصليين في منطقة أمريكا الوسطى بالوكالة النرويجية للتنمية الدولية، بشعبة المنظمات غير الحكومية، سابقا/ موظف مشاريع لمنطقة أمريكا الوسطى في مؤسسة كاريتاس بالنرويج.

غييرمو أرتورو فرنانديس - مالدونادوكاسترو - ولد في ليما، بيرو، بكالوريوس في الحقوق، الجامعة الكاثوليكية الأسقفية في بيرو، وبكالوريوس في الحقوق بدرجة امتياز، جامعة ألكالا دي هينارس باسبانيا. درجة الماجستير في الادارة العامة من المعهد الوطني للادارة العامة باسبانيا. أستاذ زائر (١٩٨٧). دبلوما في الدراسات الخارجية في حقوق الإنسان والقانون الإنساني بأكاديمية القانون الدولي في لاهاي. خريج في العلاقات الدولية من جمعية الدراسات الدولية في مدريد. مستشار قانوني لمجلس الشيوخ في بيرو (١٩٨٢ - ١٩٩٢)، عمل منذ عام ١٩٨٨ كبير المستشارين للجنة الخاصة لمجلس الشيوخ المعنية بأسباب العنف والبدائل السلمية في بيرو؛ وكبير المستشارين لرئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١٩٩١).

الفريدو والدو فورتي - مواطن أرجنتيني. بكالوريوس في الحقوق بامتياز في العلاقات الدولية من الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة. زميل أقدم في مركز السياسة الدولية بواشنطن العاصمة. رئيس سابق للجنة المعنية بالعلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، بالمركز الدولي، واشنطن العاصمة (١٩٨٦ - ١٩٩٢). خبير استشاري لوكالات الحكومة الأرجنتينية (١٩٨٩ - ١٩٩١) وخبير استشاري في المسائل الانتخابية لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، جامعة جورجتاون. منسق سابق للأمانة العامة لأمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان في كاراكاس، فنزويلا (١٩٧٨ - ١٩٨٠).

لورين غلبرت - مواطن من مواطني الولايات المتحدة. بكالوريوس بمرتبة الشرف الأولى في العلوم السياسية من جامعة هارفارد (١٩٨٣). دكتوراة بامتياز في القانون من جامعة ميشيغان (١٩٨٨). معاون في مؤسسة أرنولد ربورتر القانونية، واشنطن العاصمة (١٩٨٨ - ١٩٩١). حاصل على جائزة خدمة برو بونو من جماعة القانون الدولي لحقوق الإنسان لرصد الانتخابات في شيلي (١٩٩٠). مستشار للحكومة الفنزويلية بشأن انضمامها الى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")

وبشأن صياغة قانون لمناهضة الاغراق. تلقى منحة فولبرايت لدراسة مبادرة الامريكتين في كوستاريكا ودرّس دورة دراسية في التجارة الخارجية في مدرسة العلاقات الدولية للجامعة الوطنية في هيريديا (١٩٩١). عمل مع نائب مدير معهد حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية بشأن عملية السلم في السلفادور (١٩٩٢).

هوان غابرييل غوميس ألباريو - ولد في إباغوي، كولومبيا، في عام ١٩٦٨. بكالوريوس في الحقوق من جامعة كولومبيا للدراسات الخارجية (١٩٨٩). مستشار لفرانشيسكو روخاس بيري، وفد السكان الأصليين للجمعية التأسيسية الوطنية. وباحث في لجنة التغلب على العنف. كسب الجائزة الثانية في مسابقة لمقال من أمريكا اللاتينية بشأن النقد القانوني والاستعمالات البديلة للقانون، نظمتها رابطة الخدمات القانونية للبلدان الأمريكية في عام ١٩٨٩، وكسب الجائزة الأولى في مسابقة مقال بشأن الدستور الكولومبي الجديد نظمتها إدارة القانون العام في جامعة كولومبيا للدراسات الخارجية في عام ١٩٩٢.

هافيير هيرناندیس - فالنسيا - ولد في ليما، بيرو. بكالوريوس في الحقوق من الجامعة الكاثوليكية الأسقفية لبيرو. مستشار لمجلس الشيوخ في بيرو (١٩٨٥ - ١٩٩٠) وعضو في مركز البحوث التشريعية لمجلس الشيوخ (١٩٩٢). عضو في فريق لجنة الكونغرس للتحقيق في مذابح السجون التي حدثت في عام ١٩٨٦ في ليما (١٩٨٧). مستشار لوزارة التعليم (١٩٩٠) ومعهد التخطيط الوطني بشأن مشروع SITOD المتعلق باتخاذ القرارات الحكومية (١٩٩١). باحث في معهد IDS للسياسات الشعبية في ليما منذ عام ١٩٨٨ : وضع مشاريع للإصلاح المؤسسي لتعزيز السلم في بيرو. نشر مقالات شتى بشأن الموضوع في بيرو.

سرغيو إيفيا لاريناس - ولد في سانتياغو، شيلي. بكالوريوس في العلوم القانونية والاجتماعية. كلية الحقوق، جامعة شيلي. دراسات متخصصة في علم الإجرام والطب الشرعي. مستشار قانوني وعضو في هيئة أبرشية Vicaria de la Solidaridad في سانتياغو.

إيلينا جيني - ويليامز - مواطنة سويسرية مولودة في بنما. درجة الماجستير، جامعة هارفارد (١٩٦٧)، بكالوريوس في الحقوق، جامعة جنيف (١٩٨٤). خبيرة استشارية قانونية في القانون الخاص، والقانون الدولي، والقانون الجنائي وقانون الضرائب. شاركت في بعثات الى أوروبا وأمريكا اللاتينية.

فليبي راؤول ميتشيليني ديلي بياني - ولد في مونتفيديو، أوروغواي. دكتوراة في القانون والعلوم الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم الاجتماعية، جامعة جمهورية مونتفيديو (١٩٨٧). بكالوريوس في القانون. مدرسة القانون بجامعة كولومبيا، نيويورك (١٩٩٢). مستشار قانوني سابق للضحايا في أوروغواي وقبل لجنة لحقوق الإنسان للبلدان الأمريكية. أستاذ في حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة الجمهورية، مونتفيديو (١٩٩١). استاذ في العمارة القانونية، كلية العمارة، جامعة الجمهورية، مونتفيديو (١٩٨٨). عضو بمركز الأبحاث العمالية والاجتماعية والخدمات الاستشارية، أوروغواي.

تيودور ج. بيكون - مواطن من الولايات المتحدة. بكالوريوس مع مرتبة الشرف في التاريخ من جامعة بنسلفانيا عام ١٩٨٤. دكتوراة في القانون من كلية الحقوق بجامعة كولومبيا (١٩٩٠)؛ رئيس تحرير سابق، لمجلة جامعة كولومبيا لقانون حقوق الإنسان. زمالة دولية، عالم في هارلان فسكة ستون. مدير سابق لمعهد سياسات الشباب. مساعد للكونغرس في كونغرس الولايات المتحدة ومقرر في مجلس العلاقات الخارجية. كاتب عدل للقاضي الاتحادي ستانلي ف. بروتمان (محكمة الولايات المتحدة لولاية نيو جيرسي ومقاطعة جزر فرجن). معاون صيفي في مؤسسة Patton, Boggs and Blow, Cahill, Gordon and Reindel, حاليا معاون دعاوي في مؤسسة Schnader, Harrison, Segal and Lewis، فيلادلفيا، بنسلفانيا.

كليفورد س. رود - مواطن من الولايات المتحدة. تخرج بدرجة امتياز خاص من جامعة كورنيل في إيثاكا بولاية نيويورك، وتخصص في تاريخ أمريكا اللاتينية. أتم سنة دراسة واحدة في مركز القانون الوطني بجامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة. باحث لمنظمة Americas Watch في موضوع المكسيك وغواتيمالا وكولومبيا منذ عام ١٩٨٨.

كارلوس سوميليانا - مواطن أرجنتيني. أنثروبولوجي شرعي، وعضو فريق الأرجنتين للأنثروبولوجيين الشرعيين منذ عام ١٩٨٧. وعمل بهذه الصفة خبيرا في غواتيمالا. شارك في تأليف مقالات عديدة عن الأنثروبولوجيا الشرعية. عمل في مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الاتحادية في جمهورية الأرجنتين (١٩٨٥ - ١٩٨٧). درس القانون والانثروبولوجيا في جامعة بوينس أيرس.

انا ماريا تيلو - ولدت في مونتفيديو، أوروغواي. باحثة ومحاضرة في تاريخ العلوم الاجتماعية. أمينة مكتبة لوثائق حقوق الإنسان. عملت مع مركز دراسات أمريكا اللاتينية التابعى لجامعة الجمهورية، مونتفيديو (١٩٨٦). خريجة معهد أرتيغاس للمعلمين، مونتفيديو، ١٩٨٦. مستشارة ومحاضرة في مسائل التوجيه، في معهد التدريب التقني المتقدم، والجامعة العمالية لأوروغواي في مونتفيديو (١٩٨١).

لوسيا كارمن فاسكيس رودريجز - ولدت في ليما، بيرو. بكالوريوس في العمل الاجتماعي من الجامعة الكاثوليكية الأسقفية في بيرو. عملت مع لجنة العمل الاجتماعي في بيرو منذ عام ١٩٨٣: مديرة إدارة حقوق الإنسان (١٩٨٧ - ١٩٨٩) وادارة التضامن والتنمية (١٩٩٠ - ١٩٩١). عضوة في اللجنة التنفيذية لمكتب الاتحاد الوطني لحقوق الإنسان (١٩٨٧ - ١٩٨٩). مستشارة لأبرشية ليما فيما يتعلق ببرنامجها الخاص بالعمل القسي في السجون.

خامسا - المساعدون الشخصيون للمفوضين

لورديس مارغريتا كوبو سامبرانو - ولدت في كاراكاس، فنزويلا. درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة فنزويلا المركزية (١٩٧٩). ماجستير في العلوم السياسية، جامعة سيمون بوليفار (١٩٨١). عملت في وزارة خارجية فنزويلا. عضوة في مجلس الباحثين، المعهد الفنزويلي للعلاقات الدولية. خبيرة

استشارية سابقة، مؤسسة تنكر، لجنة الإصلاح الحكومية في فنزويلا. حررت وأسهمت في Analisis. وهي مجلة دورية متخصصة لأكاديمية بدرو غوال الدبلوماسية. مؤلفة "La Politica de Fronteras hacia Colombia: Toma de Decisiones, Disgregacion y Consenso"; "El Estudio de las relaciones Internacionales en Venezuela"; "Prioridades de la Politica Exterior de Venezuela para el ano 2000" ، "سياسة الحدود فيما يتعلق بكولومبيا: اتخاذ القرارات، الانفصال والاتفاق؛ دراسة العلاقات الدولية في فنزويلا؛ أولويات السياسة الخارجية لفنزويلا حتى سنة ٢٠٠٠".

البا ريس : كولومبية، عمرها ٣٥ عاما، اقتصادية، متزوجة ولها طفلان. مساعدة في مكتب رئيس كولومبيا (١٩٨٢ - ١٩٨٦). مساعدة شخصية للرئيس السابق بيتانكور (١٩٨٦ - ١٩٩٣).

أبيغيل ميلين - مواطنة من الولايات المتحدة. بكالوريوس مع درجة الشرف من جامعة ساوث ويسترن، وتعد للحصول على دكتوراة في القانون من مركز القانون الوطني بجامعة جورجتاون (ايار/مايو ١٩٩٣). درست في معهد مقارنة النظم السياسية والاقتصادية، كلية غولد سميث ، جامعة لندن. مساعدة تشريعية سابقة لعضو مجلس الشيوخ تيهيدا في مجلس ولاية تكساس. ومنسقة برامج لصندوق الدراسات الأمريكية في واشنطن العاصمة. عملت أيضا في لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب وفي مؤتمر سنبلت الحزبي لانتخابات الكونغرس.

- - - - -